الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات
تخصص: مالية دولية
عنوان الأطروحة:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
–حالة الجزائر–

إعداد الطالبة:
ناصري نفيسة

تحت إشراف:
د. بوثلجة عبد الناصر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مقررا
أ.د/ بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د/ دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د/ بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
الدكتور. بن سعيد محمد	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

السـنة الجامعية
2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى:

- روح أبي الطاهرة، رحمه الله و أسكنه فسيح جناته.
- الى أمي العزيزة، حفظها الله و أطال في عمرها،
- الى اخوتي و أخواتي،
- الى كل من شجعني،
- الى كل طالب علم،

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

شكر و تقدير

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه لتوفيقي في اتمام هذا العمل

و كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"

أتقدم بجزيل الشكر: الى الأستاذ الفاضل : **الدكتور بوثلجة عبد الناصر** على توجيهاته القيمة و نصائحه البناءة التي ساهمت في انجاز هذا العمل، و لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه فقد كان حاضرا معي، في كل مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وكلفوا أنفسهم ثمين الوقت اقراءته و تقييمه.

- كما أتقدم بعميق الشكر لأخي الدكتور ناصري عبد الفتاح على تشجيعاته و توجيهاته، و اتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور قصباوي ابراهيم على المساعدات القيمة، كما يسعدني ان أتوجه بالشكر ايضا الى الدكتور بلحاج فراجي على كل ما قدمه من دعم و توجيه،
- و شكر خاص الى الأستاذ معاشو لخضر على تشجيعه و مساعدته.
- ثم عرفان و شكر و تقدير الى كل من ساعدني من قريب او بعيد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
اهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول و الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**X**
مقدمة عامة	**أ–ر**
الفصل الأول: **الاطار النظري للتنمية الاقتصادية**	**1**
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية	**2**
المطلب الأول: خصائص البلدان النامية و فجوة التخلف	**3**
أولا: خصائص البلدان النامية	**3**
ثانيا: فجوة التخلف أو فجوة التنمية	**5**
المطلب الثاني: تعريف التنمية	**6**
أولا: تعاريف التنمية	**7**
ثانيا: تعاريف أخرى للتنمية	**7**
ثالثا:أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية	**7**
المطلب الثالث: أنواع التنمية و أهدافها	**8**
أولا:أنواع التنمية	**8**
ثانيا:أهداف التنمية	**9**
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: الأسس و المفاهيم	**11**
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	**11**
المطلب الثاني: أهمية و عقبات التنمية الاقتصادية	**17**
أولا:أهمية التنمية الاقتصادية	**17**
ثانيا:أهداف التنمية الإقتصادية	**19**
ثالثا: قياس التنمية الاقتصادية	**19**
رابعا: متطلبات التنمية الإقتصادية	**22**

خامسا:عقبات التنمية الإقتصادية	23
المطلب الثالث: مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية	25
أولا:مشاكل التنمية الاقتصادية	25
ثانيا: معوقات التنمية العربية	27
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة	28
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	29
أولا:عناصر النمو الاقتصادي	29
ثانيا:مقياس النمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: التنمية المستديمة	32
أولا:تعاريف التنمية المستدامة	34
ثانيا: تعاريف لأخرى للتنمية المستدامة	35
المبحث الرابع: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية	36
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية	36
أولا: نظرية آدم سميث **Adam Smith**	36
ثانيا: نظرية جون استيورات ميل **Mell**	37
ثالثا:نظرية ديفيد ريكاردو **David Recardo**	38
رابعا: نظرية روبرت مالتوس **Robert Malthus**	38
خامسا: نظرية كارل ماركس **Karel Marex**	39
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو	40
أولا: نظرية شومبيتر	41
ثانيا: النظرية الكينزية	42
ثالثا: مراحل النمو لهارود- دومار	42
رابعا: نظرية النمو الداخلي	44
خامسا: نظرية روبرت سولو، ترفورسوان و جيمس ميد	45
سادسا: نظرية لبنشتين	45
سابعا: نظرية نيلسون	46
المطلب الثالث: نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية	46
أولا: نظرية الدفعة القوية **Big Push**	46

ثانيا: نظرية النمو المتوازن	**47**
ثالثا: نظرية أقطاب النمو	**49**
رابعا: نظرية النمو غير المتوازن	**49**
المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية	**50**
أولا: نظرية المراحل الخطيـة	**51**
ثانيا: نظرية نماذج التغيير الهيكلـي	**54**
ثالثا: نظرية ثورة التبعيـة الدوليّـة	**56**
رابعا: نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة	**58**
خامسا: نظريـة النمـو الحديثة	**61**
سادسا: نظرية بويك: الثنائية الاجتماعية	**61**
خاتمة الفصل	**64**
الفصل الثاني: **تمويل التنمية الاقتصادية**	**66**
مقدمة الفصل	**67**
المبحث الأول: الاطار النظري لفجوة الموارد التمويلية	**68**
المطلب الأول: مفهوم فجوة الموارد التمويلية	**70**
أولا: تعريف فجوة التمويل المحلي	**70**
ثانيا: مفهوم فجوة التمويل الخارجي	**71**
المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية و المدارس الافتصادية المفسرة لفجوة الموارد التمويلية	**72**
المبحث الثاني: المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد القومي في البلدان النامية	**76**
المطلب الأول: التمويل الاسلامي	**76**
أولا: صيغ التمويل الاسلامي	**77**
ثانيا: تمويل الزكاة للتنمية	**79**
ثالثا: التمويل بالوقف	**82**
المطلب الثاني:المصادر الداخلية لتمويل التنمية	**87**
أولا: مدخرات القطاع العائلي	**88**
ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال	**95**

ثالثا: الادخار الجماعي	97
رابعا: التمويل التضخمي	97
خامسا: الادخارات الحكومية	98
سادسا: التمويل المصرفي	102
سابعا: التمويل عن طريق السوق المالية	105
المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية	107
أولا: القروض الخارجية	108
ثانيا: المعونات والمساعدات الخارجية	110
ثالثا:الاستثمارات الأجنبية	112
المبحث الثالث:عوائق مصادر التمويل و الاجراءات المقترحة لانعاشها	115
المطلب الأول: عوائق مصادر التمويل الداخلي و الخارجي	115
أولا: عوائق مصادر التمويل الداخلي	115
ثانيا: عوائق مصادر التمويل الخارجي	116
المطلب الثاني: انعاش مصادر التمويل الداخلي	116
المطلب الثالث: الاجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية	117
خاتمة الفصل	118
الفصل الثالث: **الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر**	119
مقدمة الفصل	120
المبحث الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله	121
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	121
أولا: تعريف الإستثمار	122
ثانيا: أهداف الإستثمار	122
ثالثا: إستراتيجية الإستثمار	123
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي	124
أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	124
ثانيا: تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر	126

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالشركات متعددة الجنسيات	**128**
أولا: أشكال الإستثمار الأجنبى المباشر	**129**
ثانيا:الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر	**136**
ثالثا:الشركات متعددة الجنسيات	**138**
المبحث الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**145**
المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر	**145**
المطلب الثاني: نظريات عدم كمال السوق	**147**
أولا: نظرية الميزة الإحتكارية	**147**
ثانيا:نظرية تدويل الإنتاج	**148**
ثالثا:نظرية عدم كمال سوق رأس المال	**148**
رابعا: نظرية توزيع المخاطر	**149**
خامسا:نظرية دورة حياة السلعة / المنتج الدولي	**150**
سادسا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي	**152**
سابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)	**154**
ثامنا: نظرية الموقع	**154**
المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و بيئة الأعمال	**159**
المطلب الأول:مفهوم و مقومات مناخ الاستثمار	**159**
أولا:مفهوم المناخ الاستثماري	**159**
ثانيا: مقومات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر	**160**
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	**164**
أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة	**164**
ثانيا:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	**165**
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار و آلية ادارتها	**168**
أولا:مخاطر الإستثمار	**168**
ثانيا: آليات إدارة مخاطر الإستثمار	**170**
المطلب الرابع: أنماط الحوافز و الضمانات الممنوحة الاستثمار الأجنبي المباشر	**171**
أولا: أثر الضمانات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**171**
ثانيا: أنماط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**177**

خاتمة الفصل	**185**
الفصل الرابع: **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية الاقتصادية**	**186**
مقدمة الفصل الرابع:	**187**
المبحث الأول:الدراسات السابقة	**188**
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	**188**
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية	**193**
المبحث الثاني: تحديد النموذج المستخدم و النتائج	**201**
المطلب الأول: مفهوم الخوارزميات الجينية	**201**
المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية و النتائج	**211**
خاتمة الفصل	**247**
الخاتمة العامة:	**248**
المراجع:	**255**
الملاحق:	**275**

البيان	الصفحة
الشكل (1-1): أبعاد المجتمع و عملية التنمية الشاملة	**10**
الشكل (1-2): مراحل النمو حسب روستو	**53**
الشكل (2-1): صيغ الاستثمار و أساليب التمويل الاسلامي المرتبطة بها	**79**
الشكل (3-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، من 2004 الى 2012، و الاسقاطات للفترة 2013-2015	**165**
الشكل (3-2): العشر الأوائل من الاقتصادات المضيفة و المستثمرة، 2012	**167**
الشكل (3-3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر و مصر و دول المغرب العربي	**168**
الشكل (4-1) : المستويات الخمسة المكونة للخوارزمية الجينية بالمحاكاة مع الطبيعة	**202**
الشكل (4-2): الخطوات الأساسية لعمل الخوارزمية الجينية	**203**
الشكل (4- 3)مثالا على الترميز الثنائي	**204**
الشكل (4-4) مثالا على عملية العجلة المتدحرجة	**206**
الشكل (4-5): عبور 2-نقطة البسيط	**207**
الشكل (4-6): حدوث طفرة على صبغي ثنائي	**208**
الشكل (4-7) المخطط التدفقي المبسط لخوارزمية العمل المستخدم في الدراسة	**208**
الشكل (4-8): أعمدة بيانية لتغيرات الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات	**212**
الشكل (4-9): منحنى بياني لتغيرات الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات	**214**
الشكل (4-10) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الناتج الداخلي الخام المنحنى المقرب باللون الأزرقcourbe de lissage و المنحنى الأصلي باللون الأحمر	**214**
الشكل (4-11): أعمدة بيانية تشير الى تغيرات اللادخار المحلي بدلالة الزمن	**215**
الشكل (4-12) : منحنى تغيرات الادخار المحلي بدلالة السنوات	**218**
الشكل (4-13) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الكلي المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage و منحنى المتغير باللون الأحمر	**219**
الشكل (4-14) أعمدة بيانية لتغيرات الادخار الوطني الصافي بدلالة الزمن	**220**
الشكل (4-15): منحنى بياني لتغيرات الادخار الوطني الصافي بدلالة الزمن	**220**
الشكل (4-16) أعمدة بيانية تشير الى تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن	**220**
الشكل (4-17): منحنى تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن	**222**

الشكل (4-18) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الكلي المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage و المنحنى الأصلي للمتغير باللون الأحمر	**222**
الشكل (4-19) : الأعمدة البيانية لتغيرات فجوة الموارد المحلية بدلالة الزمن	**223**
الشكل (4-20) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات فجوة الموارد المحلية المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage و المنحنى الأصلي للمتغير باللون الأحمر	**224**
الشكل (4-21): أعمدة بيانية لتغيرات الفجوة المالية حسب الزمن	**227**
الشكل (4-22): منحنى بياني لتغيرات الفجوة المالية حسب الزمن	**228**
الشكل (4-23) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الفجوة التمويلية بدلالة الزمن ،المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage و المنحنى الأصلي باللون الأحمر	**229**
الشكل (4-24): أعمدة بيانية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن	**230**
الشكل (4-25) منحنى بياني لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن	**231**
الشكل (4-26) : التمثيل البياني التقريبي لاستنتاج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن، المنحنى المقارب courbe de lissage باللون الأزرق و المنحنى الأصلي باللون الأحمر	**234**
الشكل (4-27): أعمدة بيانية توضح تغيرات فجوة التجارة الخارجية بدلالة الزمن	**234**
الشكل (4-28): منحنى بياني لتغيرات فجوة التجارة الخارجية بدلالة الزمن	**235**
الشكل (4-29) : التمثيل البياني التقريبي لاستنتاج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن، المنحنى المقارب courbe de lissageباللون الأزرق و المنحنى الأصلب باللون الأحمر	**240**
الشكل (4-30): منحنى تغيرات y بدلالة x	**242**
الجدول (4-31): القيم المثلى للمتغيرات (حلول الدراسة)	**243**

رقم و عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (1): قيم لبعض المؤشرات الاقتصادية من 1975 الى 2004	277
الملحق (2): قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة 1970- 2010	279
الملحق (3): قيم فجوة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة	281

المقدمة العامة

يعتبر التمويل من ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أنه لا يمكن تصور أن تتحقق التنمية الاقتصادية دون وجود تمويل لها، وتتعدد مصادر التمويل: داخلية من خلال رأس المال المحلي الحكومي وغير الحكومي، وخارجية عن طريق التمويل الأجنبي كالقروض، المساعدات والمعونات و حصيلة الصادرات، أو من خلال الاستثمار الأجنبي سواء كان مباشرا أو غير مباشر.

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام المتفاوت، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات الداخلة، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، في ظل تغيرات مصاحبة للبيئة الاقتصادية و البيئة السياسية الدولية، خلافا لما كان عليه في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من انعدام الثقة تجاه تلك الاستثمارات، حيث اعتبرت كثير من الدول أن الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعاملا يهدد سيادة تلك الدول، واستغلال ثرواتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأثيراتها على النمو الاقتصادي.

إلا أن الاستثمارات الأجنبية وما تتميز بها من نقل لتكنولوجيا حديثة، و إسهامها في تراكم رأس المال، و كونها لرفع كفاءة رأس المال البشري، و زيادة قدراته الإدارية و التنظيمية و التي أكدتها و اهتمت بها النماذج النيوكلاسيكية، تلك المميزات جعلت معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير والحوافز و تحديث تشريعاتها لدعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل تواجد فجوة:

(الادخار–الاستثمار) و(الصادرات–الواردات) و مواجهتها للعديد من المشكلات كأزمة المديونية الخارجية، نتيجة اعتمادها على القروض الخارجية.

و قد عانت الدول النامية من مشكلات اقتصادية كلية، في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين حيث ارتفعت مديونيتها الخارجية، وعانت موازناتها العامة من العجز المستمر، و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و انخفاض كل من الادخار و الاستثمار و انخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي، و انخفاض معدلات نمو ناتجها القومي بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، مما أدى الى تدني مستويات الاستثمار فيها ومن ثم تضاءلت معدلات نمو رؤوس الأموال وتراكمها وتراجعت معدلات نمو الدخل والإنتاج، مما سبب قصورا في نمو الادخار المحلي .

نتيجة لذلك اضطرت معظم البلدان النامية الى التوجه نحو رأس المال الأجنبي كوسيلة لدعم مواردها المحلية و تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة و تمويل العجز في موازين مدفوعاتها، من خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر لردم الفجوة الداخلية بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي، و ازدادت هذه الحالة مع تزايد الدعوات الى التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق و من خلال تبني برامج للإصلاح الاقتصادي خصوصا بعد الفشل الذي تعرضت له

كثير من التجارب التنموية في البلدان التي انتهجت التخطيط المركزي في البناء الاقتصادي، إذ القي اللوم في هذا الفشل على القطاع العام، فلجأت كثير من البلدان النامية لإصلاح هياكلها الاقتصادية الى المؤسسات الدولية والتي تدعو الى اتباع آلية السوق كسبيل للخروج من التدهور الذي تعرضت له اقتصادياتها.

كان من أولويات الإصلاح الاقتصادي هو العمل على تحرير هذه الاقتصادات، رفع القيود عن حركة رأس المال من والى هذه البلدان من خلال السماح بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، على اعتبار أن القطاع الخاص هو الأكفأ في مجال استخدام و تخصيص الموارد الاقتصادية.

نتيجة لذلك قامت هذه الدول بإجراء إصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات مع تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي، الذي ساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا :اشكالية الدراسة

بناء على ما تقدم، فإن المشكلة التي ستتعامل معها الباحثة هي مشكلة وطنية تتعلق بالموازنة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى الجزائر ومدى توفر البيئة الجاذبه لهذه الاستثمارات بما يكفل مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية ، وبالتالي يمكن التعبير عن اشكالية الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

"**هل يمكن أن تكون البيئة الاقتصادية الجزائرية بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مما يفعل دوره في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ؟**".

ويمكن صياغة الأسئلة الفرعية للدراسة على النحو التالي:

1- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية في الجزائر؟

2- هل يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر معوقات تحول دون تدفقه ومساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية؟

3- هل المجهودات المبدولة في توفير المناخ الجاذب فعالة و كافية لجذب هذا النوع من الاستثمارات؟

ثانيا :فرضيات الدراسة

و بناءا على مشكلة الدراسة و عناصرها المتمثلة في الأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

لا يمكن ان يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل الاعتماد الكبير على ايرادات المحروقات في تغطية النفقات العامة للدولة.

وتتكون الفرضية الرئيسية من ثلاث فرضيات فرعية هي على النحو التالي:

- لا يحفز المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب شركاء اقتصاديين أجانب.
- يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر معوقات عديدة تحول دون تدفقه ومساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.
- التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية والبشرية و الاعتماد الجيد على الطاقات المحلية يحقق التنمية الاقتصادية المرجوة.

ثالثا: الدراسات السابقة

قامت بعض الدراسات السابقة على جوانب متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي، و بعض الدراسات الأخرى على قضايا التنمية، دراسات أخرى بحثت في الاستثمار الأجنبي المباشر و لكن قلة قليلة من الدراسات التي ربطت ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بتمويل التنمية الاقتصادية محليا، خاصة و أن تجربة تشجيع و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديثة و فتية، و هي تستدعي تعميق الدراسات و البحوث لإضفاء النجاح عليها و تدعيمها، الأمر الذي استدعى من الباحثة الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة العربية و الأجنبية ذات الصلة بالموضوع .

نذكر أهم هذه الدراسات كما يلي:

1. دراسة **علي ابراهيم بخيت** بعنوان: فجوة الموارد التمويلية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني.

هدفت الدراسة الى تشخيص فجوة الموارد التمويلية في الاقتصاد السوداني و تحديد العوامل الأساسية المسببة لها، كما هدفت للتعرف على مصادر تغطية هذه الفجوة، و توضيح آثارها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، و تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة و تبين مدى فعاليتها في معالجة فجوة الموارد التمويلية بالاقتصاد السوداني.

مـن نتـائج هـذه الدراسـة: أن عـدم الاسـتقرار السياسـي و ارتفـاع معـدلات نمـو السـكان بشـكل مطـرد، اضـافة الى الزيـادة الاسـتهلاك و غيـاب التخطـيط، هـي عوامـل سـاهمت في اسـتنزاف المـوارد المتاحة و التي انعكست سلبا على فجوة الموارد التمويلية[1].

2. دراسـة ***Chung*** الـتي اسـتهدفت تحليـل حجـم و هيكـل و توزيـع الاسـتثمارات الأجنبيـة المتدفقـة الى الصـين، و أثرهـا علـى التنميـة الاقتصـادية خـلال الفـترة: **1973–1993** ، و خلصـت الدراسـة الى:

– وجـود علاقـة ايجابيـة بـين معـدل نمـو النـاتج القـومي الاجمـالي و معـدل نمـو الاسـتثمارات الأجنبية.

– و جود علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية و معدل نمو الاستثمارات الأجنبية[2].

3. دراسـة ***Balasubramanyanet*** الـتي هـدفت الى تحليـل أثـر الاسـتثمارات الأجنبيـة علـى النمـو الاقتصـادي خـلال الفـترة: **1970–1985** لعينـة مـن **46** دولـة ناميـة، حيـث تم تصـنيف هـذه الدول الى مجموعتين:

– **المجموعة الأولى**: تشمل دول انتهجت سياسة التصدير

– **المجموعة الثانية**: تشمل دولا انتهجت سياسة احلال الواردات.

توصـلت الدراسـة الى أن الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر لعـب دورا ايجابيـا في البلـدان الـتي انتهجـت سياسة التصدير أكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة احلال الواردات[3].

4. دراسة ***Zeine Albdin*** استهدفت التحري عن دور عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في **42**دوله في منظمة المؤتمر الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ووجدت الدراسة أن متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول كان قرابة **24%** خلال الفترة **1982–1992**، و أن (**9**) دول من **42** جذبت **90%** من هذه التدفقات ولم تستطع دول المنظمة الأقل نموًا جذب أكثر من **1 %**من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، بينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية أن هناك تركزًا شديدًا في قطاع الخدمات ومع ذلك هناك نسبة كبيرة توزعت على القطاع الزراعي في باكستان ونيجيريا.

---

[1] علي ابراهيم بخيت، **فجوة الموارد التمويلية و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني**، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.

[2] Chen, chung, **the role of Foreign Direct Investement in china's post–1978**, economic world development, vol 23,no4, 1995.

[3] Balasubramanyanet,v.n and sapsford,1995, **Foreign Direct Investement And Growth In EP And IS Countries**, The Economic Journal, vol 106,no434,1996.

توصلت الدراسة إلى أنه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات إلا أن أكثر الدول النامية حاجة إليها هي أقلها جذبًا لذلك النوع من الاستثمار، ذلك أن المستثمرين الأجانب يبحثون بالدرجة الأولى عن فرص استثمارية مربحة وآمنة، ولهذا تجدهم ينجذبون إلى البلدان التي توفر تلك المتطلبات.

ولسوء الحظ فإن تلك الفرص لا تتوافر في أغلب الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما توصلت الدراسة إلى أن على هذه الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعمل على خلق بيئة مناسبة لهذه الاستثمارات، و تحقيق المستوى الأدنى على الأقل من البنية الأساسية قبل أن تأمل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن عليها في المدى المتوسط الاعتماد على مواردها المحلية لتمويل حاجاتها التنموية[1].

5. دراسة ***Farzin*** كانت حول أهمية الاستثمارات الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة:

عملت هذه الدراسة على ابراز أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة، و دورها في المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع الذي يتمتع به المواطن الاماراتي سيما بعد نفاذ المورد الرئيس للبلد المتمثل في البترول، حيث تظهر الضرورة الملحة للاستعانة بتدفقات الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية كبديل لهذا المورد.

قد خلصت الدراسة إلى أن العائد المتوقع الاستثمارات المحلية سيكون محدود لأسباب ناتجة عن ضيق السوق و ضعف البنية الاقتصادية للدولة في حين أكدت الدراسة على أن الاستثمارات الخارجية تعد الأساس في عملية التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية لاستمرار مثل هذا الوضع الاقتصادي[2].

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية، على غرار التجارب الناجحة في دول العالم الثالث خاصة دول شرق آسيا، حيث كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور ريادي و أساسي في إحداث التنمية الاقتصادية بهذه البلدان.

تبرز أهمية الدراسة في محاولة التعرف على الموازنة بين رأس المال الوطني أو المحلي غير المستغل بفعالية ، و بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الأسباب الجاذبة لهذه الاستثمارات في الجزائر، كذلك

[1] Zeine Albdin, abdel, raham, **The Role Of Direct Investement In OIC Countries**, journal of economic cooperation among islamic countries, vol 15, no 3-4, 1994

[2] Y.H. Farzin, **The Importance Of Foreign Investment In The Ecomonic Development Of The United Arab Emirates**, Journal Of World Development, Vol 21, No 4-1993.

التعرف على نوعية مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هل نشاط هذه المجالات يساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر ، في الدول النامية حول ضرورة تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

لذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى:

– دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و ذلك بدراسة و تحليل هذه المكونات من حوافز ممنوحة للمستثمرين، تسهيلات، خدمات، و آليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات مناخ الاستثمار في البلد.

– الكشف على المسببات و العوامل التي تعرقل نمو و تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، و عوامل و آليات تصحيحها، و الكشف عن السبل التي من خلالها يتم تطوير و نمو الاستثمار المحلي، و يزيد من نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– دراسة واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر و بحث دوره في الاقتصاد، على نحو تكاملي و في إطار الخطة التنموية الشاملة.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

– لا شك أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة، و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسين الوضع الاقتصادي فيها، كما أن عمليات الاستثمار بأنواعه الموجهة بصورة صحيحة إلى زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق تنمية متواصلة، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كان و لا يزال هو أساس التنمية و النمو الاقتصادي.

فاختيارنا لهذا الموضوع نابع من هذه الأهمية و المكانة التي يحتلها هذا النوع من الاستثمار في الواقع الاقتصادي.

– تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال و الحكومات في العديد من دول العالم، و خاصة الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و توطينها، و نظرا لهذه المكانة التي يحتلها الاستثمار في تفكير و اهتمامات هؤلاء فإنه جدير بالإثراء و المناقشة و البحث لإضفاء نوع من التحسين و التطوير و التنمية في مجالاته.

– ميولنا الشخصي لدراسة و تحليل هذا الموضوع الذي شكل مجال اهتمامنا في رسالة الماجستير التي تطرقت للعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف، و رغبتنا في العمل من خلال أطروحة الدكتوراه على تعميق البحث في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بربطها بموضوع تمويل التنمية الاقتصادية.

سابعا: منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات و إثبات نفي أو الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء و الاستنتاج.و الأسلوب التطبيقي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي متمثلة في الخوارزمية الوراثية و تطبيق الدراسة في بيئة برنامج: ***Version 7.10– Matlab–*** ***(R2010a)*** لاستخلاص النتائج.

تقسيم الدراسة و تبويبها

انطلاقا مما سبق تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار. وبغرض معالجة هذا الموضوع تقسم الدراسة إلى الأجزاء الرئيسية التالية:

– **الفصل الأول**: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي: نتطرق في هذا الفصل الى مفهوم التنمية و الفرق بينها و بين النمو الاقتصادي، أهداف التنمية و متطلبات التنمية، و الى نظريات التنمية الاقتصادية.

– **الفصل الثاني**: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: من مصادر تمويل داخلية و خارجية، مع التطرق بالتفصيل الى مفهوم الفجوة و أنواع هذه الفجوات في الاقتصاديات النامية.

– **الفصل الثالث**: الاستثمار الأجنبي المباشر: الإطار النظري: تعريف الاستثمارات الأجنبية و انواعها، نظريات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المناخ الاستثماري.

– **الفصل الرابع**: الدراسة التطبيقية حول أثر الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية باستخدام الخوارزمية الجينية بالتطبيق على بيئة برنامج ***MATLAB***.

ثامنا: حدود الدراسة

سنركز في دراستنا هذه على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة و بالجزائر خاصة ، من سنة **1970** الى غاية **2010** و التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع مطلع سنة **1990**. و ذلك حتى نتمكن من معرفة مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ، و كشف العراقيل و المعيقات التي وقفت حاجزا أمام تجسيد و

تفعيل سياسة الاستثمار التي انتهجتها الجزائر خلال عهد الإصلاح، و الوصول إلى الآليات الواجب إدخالها على هذه السياسة حتى تنجح و تتجسد في الميدان و تنعكس بالتالي بالإيجاب على تمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلد.

تاسعا: الإحصائيات المستخدمة في البحث والتحليل

تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي وصندوق النقد العربي و التقارير الاقتصادية العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية ، تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "***UNCTAD***"، تقارير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية "***OECD*** " كما تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضيع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

عاشرا: صعوبات الدراسة

لا شك أن أي بحث أكاديمي يواجه صعوبات عديدة في جمع بياناته، خاصة إذا كان يستدل بالأرقام و الإحصائيات لاثراء دراسته القياسية، و هي التي غالبا ما تتعارض قيمها حسب مصدرها، نظرا لاختلاف طرق القياس و التقدير و الحساب .

والجزائر تعاني مثلها مثل بقية الدول العربية خاصة والنامية عموما من نقص وإعداد ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بمؤشرات تمويل التنمية الاقتصادية و التدفقات الداخلة الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر و في حالة الاستعانة بمصادر معلومات الهيئات الدولية فانها لا تكون دقيقة لأنها تلجأ هي الأخرى إلى عملية التقدير للتوصل حساب المؤشرات المختلفة لتلك الأغراض .

مع ذلك تم اللجوء إلى بعض الدراسات والمحاولات الفردية التي يقوم بها الباحثون و الاستعانة بها بغرض استكمال البحث، بالرغم مما يؤخذ عليها من نقائص، غير أنها تكاد تكون من القلة القليلة المتداولة في حقل الدراسة وهي التي استخدمت بيانات و إحصائيات غاية في الأهمية لتطور مؤشرات تمويل التنمية الاقتصادية و تجميعها بما يتيح المجال الى استخدام البيانات والتقديرات المبينة عليها.

الفصل الأول
الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الإقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية بقارة آسيا، إفريقيا و أمريكا اللآتينية وبعض الدول الأوروبية تعمل تدريجيا على مفهوم التنمية، بمعنى آخر فإن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم و التي قصد منها تطور المجتمعات مثل التطور و التقدم، التمدن و التحديث، التحضر و الرقي و عليه طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا، إفريقيا، و أمريكا اللاتينية، بعد أن حصلت هذه الدول على إستقلالها السياسي، لكن هذا الإستقلال لم يكن هو الغاية النهائية، مما حدى بهذه الدول أن تبذل جهودًا كبيرة بغية تحريرها من التبعية للخارج بإعتبار الإستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء، و أن هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الإقتصادية و الاجتماعية، بعد سيطرة سياسية، عسكرية و اقتصادية للدول الإستعمارية عليها.

و بالتالي أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة و الكثيرة الإستعمال، سواء أكان من خلال الحكومات و هيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات غير الحكومية أو الأفراد، لهذا أصبحت التنمية مفهومًا واسع الانتشار بإعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

لذا يعالج ها الفصل العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول التنمية،
- التنمية الاقتصادية: الأسس و المفاهيم،
- النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة،
- نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

يعتبر مصطلحا التخلف و التقدم من أوفر المصطلحات حظا و استعمالا في الأدبيات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تتناول أوضاع البلدان النامية، ولا يزال هذان المصطلحان يفتقران للتحديد العلمي الدقيق[1].زد على ذلك كون مشكلة التخلف الاقتصادي **Economic Backwardness** مركبة، معقدة و متصلة بجوانب عديدة اقتصادية، سياسية و اجتماعية، مما جعل كل مفكر ينظر اليها من زاوية معينة. يرى **ديرز D.Deers** أن التخلف له أبعاد ثلاثة هي: الفقر، البطالة و عدم المساواة بين الأفراد.

إن كل تعريف يركز على جانب واحد من جوانب التخلف، لكن في النهاية البلدان المتخلفة هي التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل و المعيشة للغالبية العظمى من السكان. يعود السبب الرئيسي حسب **الدكتور حربي محمد عريقات** الى الاستعمار الغربي للبلدان المتخلفة مما أجهض امكانية التطور لهذه البلدان.

المطلب الأول: خصائص البلدان النامية و فجوة التخلف

تعتبر أعمال **هارفي ليبنستين Lipenstein** من أهم ما قدم من تصنيف لخصائص الدول النامية في قائمته المتكونة من أربع مجموعات، تشتمل على الخصائص الاقتصادية الديمغرافية، الثقافية و السياسية و رابعا الخصائص التكنولوجية.

أولا: خصائص البلدان النامية:

1- الخصائص الاقتصادية: تنقسم الى قسمين

أ- خصائص عامة و تشمل:

- ارتفاع نسبة العاملين بقطاع الزراعة؛
- و جود بطالة مقنعة بقطاع الزراعة؛
- انخفاض مستوى دخل الفرد؛
- هيمنة الأنشطة الأولية كمصادر للدخل القومي كالزراعة و الصناعة الاستخراجية؛
- تشتمل الصادرات على مواد غذائية و مواد أولية؛
- ضعف الجهاز المصرفي و النشاط التسويقي؛
- نقص الادخار لدى معظم السكان.

ب- خصائص القطاع الزراعي و تشمل:

- قلة رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة؛
- وسائل تقليدية و بدائية مستخدمة في النشاط الزراعي؛
- زراعة محاصيل مطورة موجهة للتصدير؛
- كبر حجم الديون المثقلة لكاهل الفلاح.

---

[1] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار زهران و دار الكرمل، عمان-الأردن، الطبعة الثانية 1997، ص 23.

2- خصائص ديموغرافية:

- ارتفاع معدل الخصوبة الاجمالي و نسبة المواليد؛
- سوء التغذية؛
- بدائية الخدمات الصحية؛
- ارتفاع الكثافة السكانية بالريف.

3- خصائص ثقافية و سياسية:

- ارتفاع نسبة الأميين و انخفاض مستوى التعليم؛
- عمالة الأطفال.

4- خصائص تكنولوجية:

- انخفاض مستوى انتاجية الأرض المزروعة؛
- عدم كفاية أو انعدام وسائل الارشاد و التدريب الفلاحي؛
- عدم كفاية و سائل النقل و المواصلات؛
- محدودية الخبرة الفنية.

و نظرا للتشابك القائم بين جوانب التخلف، فقط أدخل بعض الكُتّاب مفهوم حلقات الفقر المفرغة **Visious Circle** و تعني كل حلقة منها مجموعة من العوامل تعتبر اسبابا و نتائج في آن واحد.

حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخارو بالتالي تجنب الأفراد ايداع أجزاء من دخولهم في البنوك أو المؤسسات الاستثمارية لتكوين التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمارات في المشاريع الانتاجية و بالتالي انخفاض معدل الاستثمار مما يولد انخفاضا في الانتاج و بالتالي ركود الزيادة في معدل الدخل القومي و هذا ما يسمى بالحلقة المفرغة[1].

و إذا تزامن ذلك مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي مما ينتج انخفاضا في الادخار الشخصي، و باستمرار ترابط هذه الحلقات المتصلة و تأثرها ببعضها يصبح من الصعب على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية(مع أنها ليست الفاعل الوحيد المؤثر على الاستثمار، بل حتى تدني الكفاءة و الفعالية في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان) ، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الطبقة الفقيرة المهمشة تساهم فيرفع نسب الإنتاج ومن ثم الزيادة المطردة في معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] أحمد قائد بركات، **مآزق التنمية- نظرة خاصة الى اليمن و التنمية العربية-** دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى-1988- سوريا، دمشق، ص 35.

ثانيا: فجوة التخلف أو فجوة التنمية

تسمى الفجوة التي تفصل ما بين البلدان المتخلفة و البلدان المتقدمة بفجوة التخلف، تقاس بمعايير عديدة أبرزها الدخل، و الفروقات في متوسط الدخل الفردي الحقيقي تمثل فجوة الدخل. تتسع الفجوة فيما بين البلدان المختلفة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، أي كلما كانت معدلات النمو المحققة في البلدان المتخلفة متدنية، مقارنة بما تحققه البلدان المتقدمة من تفوق في شتى ميادين الحياة اتسعت فجوة التخلف بين الدول و العكس صحيح.

القياس العملي لفجوة التنمية بين البلدان المتخلفة و البلدان المتقدمة، يتم من خلال احتساب نسبة معدل دخل الفرد في المجموعة الثانية الى المجموعة الأولى، عن طريق قسمة ناتج الفرد في البلدان المتقدمة على ناتج الفرد في البلدان المتخلفة، و نحصل على حجم الفجوة بعدد المرات التي يزيد فيها متوسط الدخل في البلدان المتقدمة عن مثيله في البلدان المتخلفة، مثلا بلغت فجوة التنمية خلال: **1980**، **1990**، **2010** كما يلي:

الفجوة عام **1980** $= \frac{10610}{260} =$ **31** مرة

الفجوة عام **1990** $= \frac{25730}{410} =$ **62** مرة

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها، هي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين و إتسعت الآن، و تجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر. تختلف تعريفات التنمية بإختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا المؤلف أو ذاك. ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة و متعددة، يعود السبب في الإختلاف إما للمكان أو للتاريخ أو للظروف السائدة إضافة إلى الأيدولوجيا نفسها. هناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، فالسبب يعود في هذه الإختلافات أيضًا إلى أن كل فريق يريد أن يبرر الجانب الذي يهتم به، و مع كل هذه الإختلافات و الإجتهادات و الآراء المختلفة، إلا أن التنمية هي روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة كالبعد الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الثقافي والإداري ،...الخ.

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة في العام **1955** أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديًا و اجتماعيًا إعتمادًا على إشتراك المجتمع المحلي و مبادأته، ثم عرفتها في عام **1956** تعريفا آخر بإعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها في الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هي أيضًا عملية تغيير مقصود و واعي للهياكل الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية القائمة في المجتمع المتخلف، بلوغًا لمستويات أعلى من حيث الكم و النوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

كما انها العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض آخر في نفس الوقت و نفس المجتمع. أما **ماركس** فيعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية، الإقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية، بالتالي فإن البلد الأكثر تقدمًا من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدمًا، و عليه نستطيع القول أن مفهوم التنمية واسع و فضفاض لا يوجد إجماع على تعريف محدد له حيث جاء كل تعريف منسجم مع إختصاص كل كاتب و ميوله و أيدولوجيته.

المطلب الثاني:تعريف التنمية

التنمية في اللغة العربية مأخوذة من النماء بمعنى الزيادة، نمى ينمي نميا و نميّا و نماءاً، زاد و كثر و ربما قالوا ينمو نموًا، و أنميت الشيء و نمّيته جعلته ناميا، و نمى الحديث ارتفع، و نميته رفعته، و نمّيت النار تنمية اذا القيت عليها حطبا و ذكّيتها به، و نمّيت النار، رفعتها وأشبعت و قودها، و النامي الناجي[1].

و التنمية[2] لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي، و يستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الإقتصادية و الاجتماعية و غيرها. فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، و في فترات زمنية معينة، تخضع للإرادة البشرية و تحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة و التقدم، كما أنها تتطلب توجها صحيحا تسير نحوه إلى الأفضل.

و هناك اختلاف بين مفهوم النمو **Croissant** و التنمية **Développement** فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد و المجتمع، في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة و فترات زمنية معينة. شاع استخدام كلمة تنمية غداة الحرب العالمية الثانية إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعا رغبة في تحسين أحوالها[3].

---

[1] الطاهر سعود، **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي**،مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهادي، الطبعة الأولى، 2006 ص 39.

[2] تستخدم الكلمة ترجمة للكلمة الألمانية:Entzicklung التي استخدمها الألماني شومبتير Joseph Schumpter في كتابه الشهير :

Theorie Der Wirtshafilichen Entwicklung : Eine Untersuch über Unternemergewinn, Capital, Kredit,Zins Und D.Kunjunkturzvklus.

للدلالة على التغيرات التي تطرا على الاقتصاد نتيجة ظاهرة الابتكار في مقابل الآثار العادية لسير الاقتصاد في طريقه دون تغير في التكنولوجيا يرقى الى مستوى الابتكار.

[3] دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ابريل 1985، بيروت لبنان، **مقال،د. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية الإقتصادية العربية: إطارها الدولي و منحاها القومي**، ص 43.

أولا: تعاريف التنمية

هناك عدة تعارف للتنمية منها:

– التنمية عند **الدكتور عبد المنعم شوقي** هي : "العملية التي تبذل بقصد، و وفق سياسة عامة لإحداث تطور و تنظيم اجتماعي و اقتصادي للناس و بيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية و الأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".

– **محمد توفيق صادق** يعرف التنمية على أنها :" عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد ، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية و الإدارية، و الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ".

– يعرف **الدكتور صلاح العبد** التنمية: " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، و رفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا و ثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية و البشرية و الفنية و المالية المتاحة.[1]

نستنتج أن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة فاعلة و مخططة، و الإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع ، لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أو جماعية.

ثانيا: تعاريف أخرى للتنمية

إن مصطلح التنمية عموماً سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور **كيم** الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، و بالتالي فمصطلح:

مجتمع نامٍ، مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد الخاص بمجتمع معين قد ينمو و لكن المجتمع هو الذي يتنامى، كذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي، لكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية، و التغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية).[2]

ثالثا:أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية

إن النظم الإقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، و النظام الاجتماعي يمكن النظر

[1] الدكتور ابراهيم حسين العسل: **التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب** المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006ص 23 – 24.

[2] د.محمد نبيل جامع،**التنمية في خدمة الأمن القومي**، منشأة المعارف المصرية،2000،الصفحة 49.

إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الإقتصادية و غير الإقتصادية و هي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة و العمل و السلطة و البيروقراطية و الهياكل الإدارية والقانونية، الأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافية ونظم ملكية الأراضي، درجة شعور الناس و أهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية، وعلى حد تعبير المفكر الآندونوسي (**سويرجايتوكو**) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: (إن نظرة للخلف عبر عدة سنين، يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو و مراحله و مع توافر المهارات و رؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقوية القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية).

المطلب الثالث: أنواع التنمية و أهدافها

من خلال هذا المحور نتطرق الى أنواع التنمية و الى الأهداف التي تعمل على تحقيقها في مختلف المجتمعات.

أولا:أنواع التنمية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية و التنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية و التي يمكن تعريفها كما يلي:

1-التنمية الإقتصادية : هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الإقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

2-التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

3-التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية و المحلية و دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم و الإجراءات، بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية و التقويمية.

4- التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا و الأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع و وظائفه.

5- التنمية البيئية أو المتواصلة : هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال، التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.[1]

[1] الدكتور ابراهيم حسين العسل : **التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب**، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006 ص 29-30-31

ثانيا:أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي :

– تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الإقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

– إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

– الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

– تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

– تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن و إلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، و إجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

– إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الإقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي و السياسي.

– تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده
الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الإقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.[1]

ان عملية التنمية هي عملية شاملة مستمرة تهدف الى تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الاداري للمجتمع من أجل توفير الحياة الكريمة للفرد. و لا يعني ذلك زيادة الدخل القومي فقط، فالفرد لا يعيش بالمال أو الثروة فقط. فالحياة الكريمة للفرد تعني ايضا تنمية الفرد فكريا و ثقافيا و توفر له حرية الاختيار و تحقيق الذات.
و كما أن للفرد حقوقا ستوفرها له التنمية، عليه واجبات لابد له ان يقوم بها لتحقيق التنمية.

و يوضح الشكل الموالي (**1–1**): أبعاد المجتمع و عملية التنمية الشاملة، حيث تمثل الدائرة الكبيرة عملية التنمية التي تتأثر و تؤثر في نفس الوقت في الأبعاد المختلفة من سياسية و اقتصادية و اجتماعية و فكرية و ادارية، هذه الأبعاد تمثلها الدوائر الصغيرة و التاثير التبادلي بين الأبعاد و عملية التنمية توضحه المناطق المظللة في الدوائر. أما هدف التنمية ووسيلة تحقيقها، فهو الفرد في المجتمع بما عليه من مسؤوليات للمساهمة الفعالة في انجاح التنمية و ماله من حقوق تتمثل في الحصول على الحياة الكريمة.

[1] د .ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية** ،تعريب ومراجعة الدكتور: محمود حسن حسني ، الدكتور حامد محمود ، دار المريخ للنشر،2006، ص 471.

الشكل(1-1): أبعاد المجتمع و عملية التنمية الشاملة

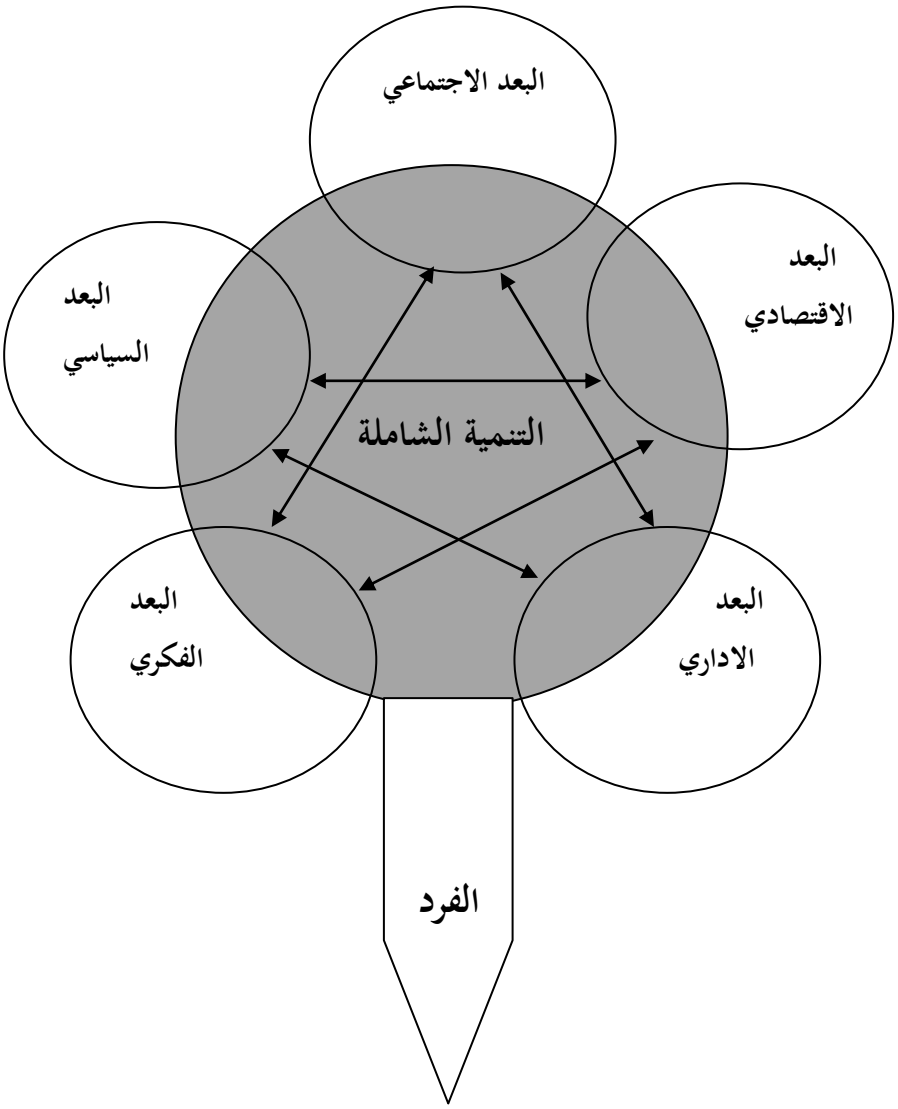

المصدر:د. فايز ابراهيم حبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص114.

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية– الأسس و المفاهيم

إن التنمية الإقتصادية هي عملية متواصلة، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد إلا أن الزيادة المطردة في نسبة السكان، المنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة، عوامل التلوث البيئي، الإسراف في استخدام الموارد الإقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، و التي تتمثل في المحافظة على هاته الموارد المتوفرة و تنميتها، و العمل على زيادة كمياتها و الحد من التلوث و تحسين نوعيتها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية

يعد **آدم سميث** اول اقتصادي متخصص بالتنمية و كتابه الشهير ثروة الأمم الذي نشر عام **1776** كان اول بحث حول التنمية الإقتصادية، غير ان الدراسة المنظمة للتنمية الإقتصادية في كل من افريقيا و آسيا و امريكا اللاتينية قد بدأت خلال القرون الأربعة الماضية. ان التنمية كانت تعني تقليديا قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الإقتصادية الأولية ساكنة قليلا او كثيرا لمدة زمنية طويلة لتوليد زيادة مستمرة دورية او سنوية في الدخل الاقتصادي القومي الاجمالي بمعدلات **5** الى **7** او أكثر كان ينظر للتنمية انها حصول مكاسب سريعة في نمو الدخل القومي الاجمالي و في الدخل الفردي الاجمالي و ان ذلك سينعكس على تحسين ظروف معيشة السكان.

إن تجربة الخمسينات و الستينات من القرن الماضي عندما استطاعت الدول النامية الوصول الى معدلات نمو اقتصادي مستهدفة دون تحسن في معيشة السكان اشار الى النقص و التضيق في المفهوم السابق للتنمية الإقتصادية، و عليه اصبح للتنمية الإقتصادية تعريفا جديدا خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي بمفهوم تقليص او القضاء على الفقر و التخلص من عدم عدالة توزيع الدخل و معالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي حسب شعار اعادة التوزيع مع النمو.[1]

و لعل افضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به **جولت 1971 GOULET** الذي ميز بين ثلاثة عناصر اساسية او قيم اساسية و التي دعاها:

- قوت او غذاء الحياة؛
- احترام او اعتبار الذات؛
- الحرية.

حيث ان قوت الحياة يتعلق بتوفير او تجهيز الحاجات الأساسية للإنسان، اما احترام الذات فيتعلق بالشعور باحترام الذات و الاستقلال و التخلص من شعور الهيمنة ، اما الحرية تشير الى التحرر من الحاجة و الاهمال و قذارة البؤس.[2] إن دراسة التنمية الإقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، و عليه من المفيد أولاً عرض أهم تعريف للتنمية و أشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل و إلاستمرار بها و هو:

[1] أ.د. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، مكتبة الجامعة الشارقة و اثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص 34.

[2] نفس المرجع ص35.

(عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب).

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الإقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما أنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات و الأدوات المؤسسية و السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام و الخاص، لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة و بطريقة سريعة و مستمرة، ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي[1]، لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الإقتصادية و السياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية و الهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، و هذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية.

و في ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية و التكنولوجية و الثقافية و البيئية، علاوة على الإقتصادية و السياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري و في أي مكان، ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات ايجابية وسلبية على مستقبل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة في الدول النامية، منها الدول العربية الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير. لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون و رجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية، لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف.

عرف الاقتصاديون التنمية الاقتصادية بأنها" :عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي و تتابع هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان

(أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة[2]".

بينما عرفها آخرون بأنها" :الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط و رسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين؛ قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات

[1] بالمعنى الأصلي الذي قصده الفرنسي بودان حين نحت هذا التعبير من اصلين اغريقيين **Ockonomie** و تعني تدبير شؤون المنزل و **Polis** أو المدينة و يستدل بها للاشارة الى مفهوم الدولة.

[2] مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 1995 ، ص119.

أعلى للمعيشة والحياة الإقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة و من ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية[1]".

تعرف التنمية الإقتصادية أيضا أنها" : عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة و كذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة"[2]؛ أي أن عملية التنمية هي عملية إرادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي العام و الفردي لفترة زمنية طويلة.

التنمية الإقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة معينة مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشائها فيما بعد[3].

التنمية الإقتصادية هي إجراءات و سياسات و تدابير متعمدة تتمّثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي و عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

التنمية الإقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[4].

يعرف الاقتصادي **بول باران Paul Baren** التنمية الإقتصادية بأّنها" :الزيادات على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد[5]".

يرى **جيرالد ماير Gérald Maier** بأن التنمية الإقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن **ماير** يضع ثلاث مؤشرات أساسية لإحداث التنمية هي:

-ارتفاع الدخل الوطني؛

-استمرارية هذا الارتفاع؛

-مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

و في تعريف ثان يعرف **ماير** التنمية فيقول" :إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و عدم المساواة."

---

[1] نفس المرجع، ص120.

[2] بوداقجي عبد الرحيم، **التنمية الإقتصادية**، دمشق سوريا، 1977، ص9.

[3] صلاح الدين نامق، **نظرية التنمية الإقتصادية**، القاهرة، 1969 ،ص25.

[4] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة)**؛ جامعة الإسكندرية، 2003 ، ص76.

[5] بول باران: ترجمة أحمد فؤاد بليح، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت، 1971 ،ص35 .

يحبذ **مايير** استخدام التعريف الأول على الثاني، و يرى بأن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية الإقتصادية، وبذلك نقول أن **مايير** ذو نزعة برجوازية تنادي بضرورة تدعيم القطاع الخاص بإعطائه الحرية الإقتصادية.لأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تلعب الدور الرئيسي في إحداث التنمية بينما يبقى دور الدولة ثانويا- حسب وجهة نظرهم[1].

يضيف **بالدوين** "**Baldwin**" على تعريف **مايير**:أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توافر معدلات عالية في النمو بقطاعات اقتصادية و سياسية أخرى تكمل صورة التقدم.

يعرف **نوركس**"**Nurkse**" التنمية الإقتصادية كما يلي":التنمية الإقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية و الظروف السياسية و العوارض التاريخية[2]."

أما **واجل** "**Wagel**" وهو اقتصادي أمريكي يرى بأن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية و الأحوال المرغوب فيها، أو التي يمكن تحقيقها .وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني بين فترات زمنية أو دولية، و تتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم و الأشخاص و بذلك لدينا أربع معايير أساسية يمكن تقدير التنمية الإقتصادية على أساسها:

أولا :النمو الذي يتم بين فترة و أخرى، مما يدل على الارتفاع الزمني في متوسط الاستهلاك الفردي، و ينبغي أن يكون الارتفاع مستمرا أو متصلا بما ترغب فيه الجماعة بصفتها الكلية؛

ثانيا :التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص، بحيث ينبغي على النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى تقليل الفوارق في الاستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئات داخل الجماعة؛

ثالثا :المقارنة الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد فالتنمية يدل عليها تحول صعود في مستويات المعيشة على نحو يؤدي إلى تقليل الْتفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد؛

رابعا:التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة، وفيه تكون التنمية مُتصلة بالطاقة الكاملة التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوُفر من المعرفة و التكنولوجيا استخداما تاما.

هناك تعريف شامل للتنمية الإقتصادية جاء به **ولنسكي**"**Welanski**" بالإضافة إلى التفريق بين التنمية و النمو فيقول":التنمية الإقتصادية تعني قبل كلٌ شيء النمو الإقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات، بمعدل أسرع من نمو السكان. فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الإقتصادية و هو أساسي لها، إلا أن النمو و إن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الإقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها.[3]"

إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، فهي تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا، و القضاء على الفقر الذي يسبب المرض و الجهل، ونشر العدالة الإقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان، و التحول من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة

---

[1] المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، **دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية**، الجزائر، 1979 ،ص8 .

[2] نفس المرجع، ص11.

[3] نفس المرجع، ص13.

و تطوير الصناعة، و تنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني، و زيادة شهرة و احترام البلد في الخارج، كما تعني التنمية الإقتصادية أيضا الاشتراكية، و ذلك لأن ملكية الدولة و تسييرها لوسائل الإنتاج قد تعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق المجتمع الاقتصادي المتقدم، وهكذا فإن السعي وراء التنمية الإقتصادية يشتمل بالنسبة لكثير من تلك البلدان على العديد من الأهداف الرئيسية الإقتصادية و غير الإقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي.

من خلال هذا التعريف الشامل للتنمية الإقتصادية و التوضيح الطفيف للفرق بين النمو والتنمية يظهر بأن الكاتب ذو توجه اشتراكي خاصة عند قوله بأن التنمية تعني الاشتراكية.

كذلك الاقتصاديون العرب أعطوا تعريفات عديدة و متنوعة لمصطلح التنمية الإقتصادية، منها مثلا:

تعريف **صلاح الدين نامق** في كتابه: **نظرية التنمية الإقتصادية** يعرفها كالتالي:

هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط .إنّها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي و سياسي تؤدي في النهاية إلى تغييرات كلية في المجتمع[1].

أما **عبد الحميد محمد القاضي** في كتابه: **التنمية و التخطيط الاقتصادي** يحدد التنمية الإقتصادية بأنها تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[2].

كما نجد أن **فؤاد مرسي** في كتابه المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية يعرف التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها:عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في: التركيز على التصنيع و سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية والقومية.[3]

حدّد **عبد الرّحيم بوداقجي** مفهوم التنمية الإقتصادية في كتابه: "**التنمية الإقتصادية**"، بأنّها مجموعة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية، تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن[4].

كما جاء **مدحت محمد العقاد** بتعريف للتنمية الإقتصادية حيث يقول: التنمية الإقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الإقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[5].

و **محمد زكي الشافعي** يؤكد على أن التنمية الإقتصادية عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها قبل حدوث التنمية.[6]

---

[1] بوداقجي عبد الرحيم ، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] عبد الحميد محمد القاضي، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دون مكان النشر، ص83.

[3] فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية**، دون مكان النشر، بغداد ، 1977 ، ص70.

[4] بوداقجي عبد الرحيم، **التنمية الإقتصادية**، دمشق ،سوريا ، 1977 ، ص14.

[5] مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 ، ص19.

[6] محمد زكي الشافعي، **التنمية الإقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970 ، ص68

يقصد أيضا بالتنمية الإقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية وكذلك في البنى و القوة الفاعلة، ينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"[1].

تعددت تعاريف التنمية، فمن المفكرين أيضا من يعرفها على أنها[2]:

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات".

كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي".

ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول اقتصاد قومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[3].

وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[4] ".

مهما تنوعت و اختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الإقتصادية يبقى منصبا نحو تنمية و تطوير النشاط الاقتصادي و خاصة الإنتاجي، وبذلك يمكننا حصر مفهوم التنمية الإقتصادية في التعريف الآتي و الذي يكون بمثابة القاسم المشترك لجميع التعاريف السابقة:

" التنمية الإقتصادية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الخدماتي والدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع".[5]

لذلك فإن عناصر التنمية الإقتصادية— انطلاقا من هذا التعريف— هي:

- مجموعة إجراءات و تدابير واعية و هادفة؛
- الدولة طرف أساسي في اتخاذ تلك الإجراءات و التدابير؛
- هدفها تغيير و تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي؛
- تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد و الدولة؛

---

[1] يوسف عبد الله صابغ، **مقررات التنمية الإقتصادية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ص13.

[2] صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص97.

[3] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، مصر، 2003، ص76.

[5] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص55.

•استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة؛

•الزيادة لفائدة غالبية أفراد المجتمع.

و من ثم فإن التنمية الإقتصادية تشمل مجالات اجتماعية و هيكلية و تنظيمية، إذ أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي أو الإنتاج القومي الحقيقي و أيضا نصيب الفرد و هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار، مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع، تشتمل التنمية الإقتصادية أيضا تحسن كل من مهارة و كفاءة العامل للحصول على الدخل و تطوير وسائل النقل و المواصلات، زيادة معدل التحضر في المجتمع، تحسين مستويات الصحة و التعليم و غيرها من وسائل الحياة اليومية.

نستخلص مما سبق أن عملية التنمية الإقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة، أهمها زيادة الاستثمار. وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

إن التقدم الاقتصادي المتمثل في الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، يعتبر شرطا مهما ولكنه غير كاف لعملية التنمية بمفهومها الشامل. فالتقدم الاقتصادي يمثل الجانب المادي أو الكمي لعملية التنمية التي لابد أن ترافقها تحولات نوعية اجتماعية وسياسية، من شأنها أن تدعم مسيرة التنمية.

وبكل تأكيد فإن أساس التنمية الإقتصادية هو الاعتماد على الذات، فلا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة إذا اعتمدت الدولة بشكل كلي على استيراد كامل للتكنولوجيا و لأدوات الإنتاج. فالقدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي السليم نحو التنمية الإقتصادية الحقيقية.

المطلب الثاني:أهمية و عقبات التنمية الإقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهمية كبرى في التقليص من فجوة التخلف بين العالمين النامي و المتخلف غير انه تعترضها عقبات عديدة تحول دون تحقيقها لذلك و يمكن تحديد أهميتها اولا كما يلي:

أولا:أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الإقتصادية تتجُلى في العنصرين التاليين:[1]

أ–التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الإقتصادية و التقنية بين الدول النامية و الدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة و في هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

[1] زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2000،ص14

1-مجموعة العوامل الإقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي ، وهي تتمثل في:

- التبعية الإقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي؛
- ضعف البنيان الزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة و خاصة البطالة المقنعة؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المنشأة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

2-مجموعة العوامل غير الإقتصادية: وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، و هي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم؛
- ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا و ذلك بتبني رؤية و إستراتيجية مدروسة و واضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة.

ب-التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، و التي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد و يعمق من روابط تبعية الدول النامية، و من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا و كاملا.

كما تتجلى أهمية التنمية الإقتصادية فيما يلي:

1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة.

7- تحقيق الأمن القومي.

ثانيا:أهداف التنمية الإقتصادية

إن التنمية الإقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالفائدة على الفرد و المجتمع لكنها بالمقابل تواجه مجموعة من الصعوبات تعرقل قيامها في العالم و بالأخص في الدول العربية .إن أهداف التنمية الإقتصادية تختلف من دولة لأخرى، و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية .غير أن هناك أهدافا أساسية و مشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

تحقيق تقدم اقتصادي حيث يتمُثل في :

*زيادة الدخل القومي؛

*عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول؛

*بناء قاعدة صناعية متينة و استخدام التكنولوجيا المناسبة؛

*رفع مستوى المعيشة عن طريق:

-القضاء على التبعية بكل أشكالها.

-توفير الخدمات الإجتماعية: الصحة، الُتعليم، السكن....

-تعميق الشعور بالانتماء و الاهتمام بالمصلحة العامة.

-إطلاق الإبداع و إطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.

-الإسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي[1].

ثالثا:قياس التنمية الاقتصادية

يعد النمو الاقتصادي شرطا أساسيا لحدوث عملية التنمية، و اضافة اليه تتطلب العملية عددا من التغيرات الهيكلية و التوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد في المجتمع، قياسها باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة درجة تقدم الدولة و من بين هذه المعايير: المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، و قد ساعد هذان المعياران كثيرا في بلورة تعريف شامل أو دقيق للتنمية نظرا لما يتضمنانه من أوجه غير اقتصادية .فقبل فترة السبعينيات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية(معيار الدخل) والتي توجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه مع توفير عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، وكذا توفير الظروف المواتية

[1] مصطفى حسين و محمد شفيق طنيب و أمية بدران، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة .لكن سرعان ما تغيرت النظرة إليها بالتزامن مع ظهور وتفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل التي صاحبت تلك الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت هذه العوائق ذات أولوية بالنسبة لسياسة الحكومة الرامية لتحقيق الوصفة المثالية لاقتصادها.و يمكن حصرها فيما يلي الآتي:

1- المقاييس الاقتصادية التقليدية :

إنه وبصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي(**GNP**)، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران للتنمية؛ أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي (**GNI per Capita**)، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد(النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد – معدل التضخم.)

من الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي،إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالحة الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.

من جانب آخر وبتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية(التعليم والصحة وتوفير السكنات)مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسة للاقتصاد ا ولمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه.

2 -المقاييس الجديدة للتنمية:

نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار" إعادة التوزيع مع النمو"،حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، وكان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، وهذه حقائق ميدانية وليست افتراضات.

وبالرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء العقدين السادس و السابع من القرن الماضي، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى

انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة، وانخفاض الدخول الحقيقية لأفقر 40% من السكان، ثم تلاها العقد الثامن وأوائل العقد التاسع عندما تحولت معدلات نمو الدخل الوطني الإجمالي إلى السالب في كثير من البلدان النامية بسبب مشكلة الدين الخارجي وتطبيقها الإجباري لبرامج التعديل الهيكلي.

إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس فنية وكمية ، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي تعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أواسط الفئات الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة.

مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف المجتمعات من رفع انتاجيتها كما و نوعا، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية ، وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.

2-1- التغذية :

يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أطريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات،

خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ[1].

[1] كبداني سيدي أحمد،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012-2013، ص26.

2-2-الصحة :

إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة . فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة .كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

رابعا: متطلبات التنمية الإقتصادية

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
4- وضع السياسات الإقتصادية الملائمة.
5- توفير الأمن والاستقرار.
6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الإقتصادية هو التخطيط و هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية في البلدان النامية، إلا أن **توني كويك Tony Kiuick** قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:

- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الإقتصادية.
- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة. تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.
- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.
- لضمان الأمثلية و الاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.

- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها **توني كويك** فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الإقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط.

خامسا:عقبات التنمية الإقتصادية

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الإقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة و متباينة، فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي،و هي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

-العقبات الإقتصادية،

-العقبات السياسية و الاجتماعية والفكرية.

-العقبات التكنولوجية و التنظيمية

و فيما يلي نقوم بشرح مختصر لكلٌ قسم على حدى:

أ-العقبات الإقتصادية:

توجد عقبات اقتصادية عديدة و متنوعة تعرقل قيام التنمية الإقتصادية، تتركز في الجوانب التالية :

- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف و محدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان ؛
- قلة و محدودية توافر الموارد الطبيعية في البلدان النامية؛
- وجود الثنائية الإقتصادية (الاقتصاد المزدوج:قطاع أجنبي و قطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية؛
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية؛
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج؛
- قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

ب–العقبات السياسية و الاجتماعية.

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توُفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية .وعليه فإن اتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية يتطُلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل و النهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

•الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية .حيث نجد أن هذه الأخيرة أقلٌ من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطُلبات الأساسية؛ الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة و تُتسع فيها فجوة التمويل؛

•ضعف التعليم و التدريب، و ندرة المهارات الفنية و الإدارية، و كذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالُتوجه نحو الُنشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي؛

•عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية و تدني الإخلاص نحو القيام و إنجاز التنمية الإقتصادية؛

•عدم عدالة توزيع الخل القومي بين عناصره المكونة له.

ج– العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق و تعاون مكُثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.

وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معُقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحلٌ مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأُنها :العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، و كذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الإقتصادية والتجارية و المالية وغيرها .و يتمُثل ذلك في شروط التبادل التجاري–أسعار السلع و تدهور شروط التجارة– بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية... الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية و بشكل خاص التجاري منه.

المطلب الثالث: مشاكل التنمية الإقتصادية في البلدان العربية

تواجه التنمية الإقتصادية في الوطن العربي مجموعةً من المشاكل، منها:

أولا: مشاكل التنمية الاقتصادية

أ– مشاكل داخلية: وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر. حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، فانخفاض مستوى الصحة. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم.

ب– مشاكل خارجية: وتتمثل في التبعية الإقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الإقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصناعية. كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يكون مردودها يعود أساسا للدولة المستثمرة.

و هناك أيضا صعوبات أخرى نذكر أهمها :

–انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان العربية

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، و لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول العربية، وفي مرحلة تحديث الاقتصاد الوطن واستيراد التكنولوجيا، يكون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم. أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواءً قام بذلك الأفراد أو المؤسسات، ونعني بالاستثمار دائماً، ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة؛ وذلك فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة.

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار– قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات– إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية على حالة من الفقر لا تسمح لهم بمجرد التفكير بالادخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الإقتصادية.

فإذا كان معدل الدخل الفردي في بلد ما منخفضاً لا يتجاوز مثلا **500** دولار سنوياً، فإن ذلك يعني أنه ليس هناك ثروات كبيرة يملكها بعض المواطنين. إن العمال والفلاحين في الوطن العربي لا ينالون كدخل فردي إلا أدنى درجات المعدل الوسطي، بينما يتمتع أفراد الطبقات الغنية بدخل مرتفع، يمكن استخدامه في تمويل عملية التنمية الإقتصادية، إلا أن هذا لا يحدث عملياً. ان الأغنياء من المالكين ينفقون الدخل الذي يحصلون عليه في شراء

الكماليات المستوردة، وفي اقتناء الأثاث الفاخر، وفي تسديد أجور ونفقات الخدم والرحلات الترفيهية وغيرها. في حين كان المفروض أن تنفق هذه الأموال في المشاريع التنموية التي تساعد البلاد في تطورها وتقدمها.

إن أهم ما يحتاج إليه المجتمع في بداية مسيرته التنموية هو تكوين بنية تحتية مناسبة، إضافة إلى إنشاء وتأسيس وحدات إنتاجية عصرية تقوم بتأمين السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع، يحتاج هذا طبعاً إلى تخصيص جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاستثمار قصد استحداث وتطوير وسائل الإنتاج المادية، التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية، لأن انعدام الموارد المالية، وضعف التراكم والاستثمار في الدول العربية المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة.

– النمو الديموغرافي في البلدان العربية

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من المعوقات الهامة، ان لم نقول أهمها على الاطلاق، في طريق التنمية الإقتصادية في الوطن العربي، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع.

لقد استطاعت بعض البلدان العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئيا إلى عرقلة سير عملية التنمية الإقتصادية و الاجتماعية فيها.

تتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها، فبينما بلغ مجموع السكان في سنة **2003** ما يقارب **300** مليون نسمة[1]، قدر حجم العمالة العربية بنحو **110** مليون عامل. أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز **36 %**، و يعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان و خاصة ضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل و الأسرة، و الأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل هي:

– عدم دخول المرأة العربية معترك العمل والإنتاج بصورة مقبولة؛

– زيادة عدد الأطفال وعدد المعوقين دون سن العشرين؛

– زيادة نسب البطالة بأشكالها المختلفة.

لا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي. إن عملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم و تطويره. يتضمن هذا محاربة الأمية و القضاء عليها، وتطوير ملكات النقد و التعبير و الإبداع. إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان العربي إلى رفع المستوى الصحي، و توفير الغذاء الكامل، و تأمين الوقاية و العلاج من الأمراض، أي بصورة إجمالية تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان.

[1] عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مؤشرات عامة عن الدول العربية لعام 2003.

إن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي يؤثر ويتأثر في المعدل السنوي لنمو السكان، حيث يلاحظ أن الدول ذات المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي تتميز- كقاعدة عامة- بمعدل عالي سنوي لتزايد السكان. و هذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد التفاوت في حصة الفرد من الناتج المحلي.

كما أن التفاوت في مستوى التطور وعدد السكان في البلدان العربية يعتبر من العوامل الهامة التي تعيق عملية التنسيق والتكامل والتعاون فيما بين هذه البلدان.

- التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية و الديمغرافية.

بيدا أن الدول العربية كافة يوحدها عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الثقافة العربية الإسلامية، المصالح الإقتصادية المشتركة الأخرى. إضافة إلى كل ما سبق هناك عامل مهم جداً يجمع بينها، و هو يتمثل في مهمة التنمية الشاملة، و تسريع النمو الاقتصادي. يتجلى هذا بوضوح أكثر فأكثر في تمايز البلدان العربية واشتداد التفاوت في تطورها. إضافة إلى ذلك التمايز بين الدول العربية و الدول النامية، ومجالاً ثالثاً بين الدول العربية والدول المتقدمة. يمكن تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

- المؤشرات الديمغرافية : (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، عدد الوفيات).

- المؤشرات الإقتصادية : (مقارنة معدلات النمو، بخاصة معدل نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول العربية، خلال فترة زمنية طويلة).

كما يؤدي التفاوت وعدم التكافؤ المتزايد، إلى اضعاف الجبهة الموحدة للأقطار العربية في مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في العولمة.

ثانيا: معوقات التنمية العربية

بعدما ذكرنا أهم العقبات التي تعرقل عملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، لابد من تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه التنمية العربية والتي سنعرضها فيما يلي[1]:

- ضعف الأداء الإنتاجي: إن مشكلة التخلف التي يتخبط فيها جزء كبير من الوطن العربي قد تؤدي حتما إلى ظهور الفقر، فهو لا ينتج عن الأداء المتدني فقط، بل و يؤدي إلى استمرار هذا الأداء المتدني كما أن الفقر هو السبب الرئيسي في ظهور المرض و الجهل. من أجل رفع الأداء الإنتاجي لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات كتحسين و نشر خدمات التعليم و التدريب و الصحة و توسيع البنية التحتية و الاستخدام الأمثل للموارد، كل هذه الإجراءات هي بمثابة شروط لازمة لمواجهة مشكلة التخلف ورفع مستوى الأداء الإنتاجي في الأقطار العربية، و إن كانت بدرجات متفاوتة بين قطر و آخر.

[1] مصطفى حسين و محمد شفيق طنيب و أمية بدران، **مرجع سبق ذكره**، ص 123-124.

– **ضعف التعليم و التدريب**: نلمس هذا الضعف من خلال تفشي ظاهرة الأمية بين فئات المجتمع خاصة بين الإناث، كما يظهر هذا الضعف في التقصير المرتبط بمحتوى و منهجية التعليم، لذلك فإن التعليم الجيد والتدريب المحكم للموارد البشرية يعتبر أمرا ضروريا.

– **اختلال الهيكل الاقتصادي**: ما يميز اقتصاديات الوطن العربي هو اعتمادها على عدد محدود من المنتجات بالرغم من أهمية التنويع، بالإضافة إلى وجود اختلال كبير في التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث يحتل قطاع النفط الصدارة، فهو يمثل المورد الرئيسي الذي يقدم الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي.

إن اقتصاديات الدول العربية التي تعتمد على تصدير سلع محدودة، هي في غالبيتها مواد أولية تؤدي إلى تبعية للدول الصناعية في استيراد السلع المصنعة .إضافة إلى عائدات هذه المواد الأولية إذ تعتمد على السوق الدولية التي تتحكم فيها هذه الدول الصناعية، مما يؤدي إلى تذبذب هذه العائدات، و إلى عرقلة خطط التنمية في الوطن العربي.

– **ضعف المشاركة في الجهد التنموي و الالتزام به من قبل أفراد المجتمع**: إن ضعف الالتزام الشعبي بخطط و جهود التنمية و القبول غير الكافي لتحمل الأعباء و الانضباط يؤدي إلى إعاقة مسيرة التنمية، لذلك يجب رفع مستوى المشاركة عن طريق توفير سبلها و تثقيف أفراد المجتمع حول محتوى و مفهوم و فائدة المشاركة فنجاح التنمية في المجتمع رهن بإيمان الناس بها و مشاركتهم فيها، أي لابد من توعية المجتمع بضرورة التنمية، لأن التزام الدولة بالتنمية دون المجتمع لا يكفل التقدم لهذه التنمية.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي و التنمية المستديمة

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تصحيح للسياسات الوطنية،[1] والتي تؤدي إلى تحقيق عجز أقل في المالية العامة وقيودا على التجارة الدولية والتدفقات المالية.

يقول **علي خليفة الكوراي** في كتابه: **هموم النفط و قضايا التنمية في الخليج العربي**: ان التغيرات الإقتصادية و الاجتماعية في اقطار منطقة الخليج لم تؤد بعد الى ايجاد بناء انتاجي قادر على دعم عملية التنمية و استمراراها.[2]

[1] روبيرتو زاغا،" **إعادة النظر في النمو"، مجلة التنمية والتمويل**، المجلد 43 ، العدد 1 واشنطن :صندوق النقد الدولي، مارس 2006 ، ص7 .

[2] د. عبد الخالق عبد الله، **النظام الاقليمي الخليجي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998،ص 81.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

"يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[1]"، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بـ**GDP** ويجب أن يتحقق النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات، و يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي هذا الأخير الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، و الذي يعبر عن كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض وتتدهور مستوى معيشته، أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا.

نعني بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل ولابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي. بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى هذا الأساس فإن النمو الاقتصادي يفترض زيادة متناسبة في عنصرين هما السكان والموارد تكون فيها دوما الزيادة النسبية في الموارد المتاحة أكبر من الزيادة في السكان والنمو الاقتصادي يعني كذلك:

- تحقيق زيادة عفوية في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية؛
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع و الخدمات، و لا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية؛ أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى . إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات.

أولا:عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التقني،و يتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية**، الإسكندرية :الدار الجامعية، 2003 ، ص11 .

1-عنصر العمل:

يتمثل في مجموع القدرات البدنية و العقلية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و التعليم و التدريب و الخبرة، و التأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.[1]

2-عنصر رأس المال:

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي و يساعد على تحقيق التقدم التقني، و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[2].

3-التقدم التقني:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول[3].

ثانيا: مقياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

- **المعدلات النقدية للنمو**

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.[4]

- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم** ،القاهرة :دار القاهرة، 2001، ص34 .

[2] سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، ط 2 بيروت :المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة النشر، ص306 .

[3] محمد ناجي حسن خليفة، **مرجع سابق**، ص58 .

[4] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية** مصر :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص119 .

معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

– معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استناد ا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

– معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

- **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي**

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال الطريق العامة.

- **مقارنة القوة الشرائية:**

اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، و الذي يعني حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، و رغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت اقتصاد المخطط في السبعينيات من القرن الماضي، و في الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

المطلب الثاني: التنمية المستديمة

برز مفهوم التنمية المستديمة خلال **مؤتمر استكهولم** حول البيئة الانسانية عام **1972** الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، حيث تم من خلاله الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند قيامها بالتخطيط للتنمية، أشار المؤتمر إلى ضرورة وضع الإعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية ،وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها و استمرارها للأجيال القادمة.

تم خلال عقد السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر و التي كانت تتوصل باستمرار إلى قناعة بأن" :التنمية و البيئة هما عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.[1]"

خلال المرحلة الأولى من بروز مفهوم التنمية المستديمة كان الاعتقاد السائد هو أن هذه الأخيرة ليست سوى إطار عام للإسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي و التنموي والنظام البيئي و الطبيعي، لكن مع بداية الثمانيات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل .

حظي المفهوم باهتمام علمي و فكري متجدد، حيث برز هذا الإهتمام في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام **1981** و الذي خصص بأكمله للتنمية المستديمة و فيه تم وضع تعريف محدد لها، و تم أيضا توضيح أهم مقوماتها

و شروطها، فالتنمية المستديمة كما جاء في هذا التقرير هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة و إمكاناته.

و نشير إلى أن التقرير أكد على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية و السعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة و مراعاة حدودها و تنوعها والسبب في ذلك هو تأثر التنمية المستديمة بالإستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة[2]، و رغم أهمية ما جاء في تقرير إستراتيجية المحافظة على الموارد الطبيعية، إلا أن مفهوم التنمية المستديمة وجد أكبر سند له في كتاب مستقبلنا المشترك.[3]

أوضح تقرير مستقبلنا المشترك أن الأنماط التنموية السائدة في البلدان المتقدمة و البلدان النامية، لا يحقق حاليا شرط الاستدامة، فبالرغم من أن هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، إلا أنها عاجزة و ضارة بمقاييس المستقبل، لأنها تتم على حساب استهلاك و استنزاف الرصيد الطبيعي.

---

[1] سليمان الرياشي و آخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة .العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ،بيروت-لبنان، أوت 1998، ص238

[2] المرجع السابق، ص239 .

[3] صدر عام 1987 هو بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستديمة و يعتبر التقرير الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستديمة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ماهي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ماهي قضية تتطّلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات و حكومات.

لكن مهما كان أصل مفهوم التنمية المستديمة و تاريخ ميلاده فإن التنمية المستديمة قد أصبحت الآن واسعة التداول و متعددة الاستخدامات و متنوعة المعاني، و ذلك تبعا للعنصر المهم و الأهم في تحديد مفهومها، فهناك من يركز على أن عنصر البيئة هو أهم عناصرها.

و هناك من يركز على عنصر الموارد الطبيعية و كيفية إدارتها و تعظيم الفائدة من استخدامها والأساليب الممكنة للإبقاء و المحافظة عليها، بالإضافة إلى رأي آخر يعتقد أن الجوهر بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل و في مصير الأجيال القادمة.

إن عنصر الوقت و المستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي و تتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، و حجتها في ذلك أن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الراهن شؤونه. إن التنمية المستديمة هي أساسا التنمية التي تتم على الصعيد المحلي، بعكس النماذج التنموية الراهنة التي تخطط و تنفذ و تدبر المشاريع و البرامج التنموية على الصعيد الوطني، و أحيانا على الصعيد العالمي من قبل المؤسسات و الدوائر الإقتصادية و السياسية الدولية.

كما أن هناك من يركز على عنصر السكان، حيث يؤكد البعض أن الأساس بالنسبة إلى التنمية المستديمة هو الموازنة الفعلية بين موارد الأرض المتناقصة والنمو السكاني المتزايد، فمشكلة الانفجار السكاني هي أعظم المشاكل التي تشغل المهتمين بالتنمية المستديمة، لما تشكله من ضغط و استنزاف لموارد الأرض المحدودة، بالإضافة إلى ازدحام المدن و انتشار التلوث و إبادة الغابات و غيرها من المشاكل، لذلك فالتنمية المستديمة هي السعي من أجل تحقيق نمو سكاني عالمي ثابت و مستقر.

إن حداثة المفهوم (التنمية المستديمة) لم تمنع من بروز تيارات إيديولوجية تحاول استقطاب التنمية المستديمة و توظيفها توظيفا سياسيا و إيديولوجيا، فالتنمية المستديمة كما تريدها الدوائر السياسية و الإقتصادية الحاكمة التي أظهرت حماسا مثيرا للمفهوم ليست سوى السعي من أجل تحسين ظروف الإنتاج و زيادة كفاءة استخدام الموارد الحياتية الحيوية. إن التنمية المستديمة بالنسبة إلى هذه الشرائح تعني الارتقاء بالوعي الإداري البيئي و إدخال تقنيات جديدة تكون أكثر توافقا مع الطبيعة و أكثر انسجاما مع الاعتبارات البيئية دون أن يؤدي كل ذلك إلى التشكيك في صلاحية النموذج الاقتصادي الرأسمالي الصناعي.

إن هذا التيار يتجاهل العلاقة الوثيقة بين التدهور البيئي العالمي و بروز النظام الرأسمالي و توسعه على الصعيد العالمي و الذي كان و لازال يستنزف الموارد الطبيعية و يجهد البيئة، فالتيار المحافظ يحاول توظيف التنمية المستديمة من أجل إخفاء عيوب النظام الرأسمالي الحاد مع البيئة و إساءته التاريخية للطبيعة التي تعرضت لأكبر قدر من الأضرار و الدمار خلال المأتي سنة الأخيرة من الحضارة الرأسمالية.

أولا:تعاريف التنمية المستدامة

إن أبرز من أيد التيار المحافظ للتنمية المستديمة هو **إدوارد باربير** الذي يعتبر أول من استخدم مفهوم التنمية المستديمة، حيث يعتقد أن التنمية المستديمة هي أهم تطور في الفكر التنموي الحديث.

و يعترف **باربير** بصعوبة وضع تعريف محدد للتنمية المستديمة رغم أنه قد أصبح من الممكن الآن تحديد أكثر السمات المميزة لها و التي يعددها باربير في أربع سمات أساسية هي:

-التنمية المستديمة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا و أكثر تعقيدا خصوصا فيما يتعلّق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية؛

-التنمية المستديمة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلّبات و احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع فهي تسعى إلى الحد مّن انتشار ظاهرة الفقر في العالم؛

-التنمية المستديمة لها بعد نوعي يتعلّق بتطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛

-لا يمكن فصل عناصر التنمية المستديمة و قياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية و النوعية[1].

إن التنمية المستديمة بالنسبة إلى **باربير** هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، و تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو و الارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث دون أن يؤثر التطور في أي نظام سلبا على الأنظمة الأخرى، فالميزة الأساسية للتنمية المستديمة هي أنها توفق بين العنصر البيئي و الطبيعي من ناحية، و العنصر الاجتماعي و الاقتصادي من ناحية أخرى، هذا عكس النماذج التنموية السائدة حاليا في العالم لأنها تحرص على النمو الاقتصادي فقط، و هو النمو الذي يتم على حساب الأنظمة الأخرى و خاصة النظام البيئي.

من هذه المعطيات يعرف **باربير** التنمية المستديمة بأنها: ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة. لذلك يؤكد **باربير** أن النموذج التنموي الصناعي الرأسمالي يمكن أن يكون مستديما إذا حقق توازنا دقيقا بين الأبعاد الإقتصادية و الاجتماعية و البيئية للإنسان.

إلا أن هذا التيار لقي معارضة من قبل تيار بيئي نقدي يتزعمه **مايكل ريدكليفت** الذي صدر له الكثير من المؤلفات و الكتب عن التنمية المستديمة، و لعل أبرز هذه الكتب كتاب" **التنمية المستديمة:الكشف عن التناقضات**" الذي جاء ناقدا للنظام الرأسمالي الذي يعتبره سببا في تدهور البيئة، و من خلال دراسة العلاقة بين بروز النظام الرأسمالي العالمي و تطوره و التدهور البيئي العالمي المستمر، ليتوصل إلى نتيجة أن النظام الرأسمالي بالرغم من كل ما جلبه من تحولات عميقة في السلوك الإنساني هو نظام غير مستديم، لأن الاستدامة لا يمكن أن تتحقق للحياة

[1] المرجع السابق، ص242 .

في ظل التدويل الذي فرضه النظام الرأسمالي على الإنتاج و الاستهلاك العالمي، حيث يصف الأنماط التنموية المتقدمة و المتأخرة في الشمال و الجنوب التي أفرزها النظام الرأسمالي، في سياق تطوره التاريخي بأنها أنماط تنموية غير مستديمة.[1]

إن كتاب **ريدكليفت** يوضح عمق التناقض القائم بين النشاط الاقتصادي الرأسمالي و قوى السوق و الاقتصاد الحر من جهة، و البيئة و مواردها من جهة أخرى، و يؤكد **ريدكليفت** أن النظام الرأسمالي العالمي هو بمثابة قيد بنيوي يحد من السعي إلى تحقيق التنمية المستديمة وحجته في ذلك أنه يقوم أساسا على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية و على مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح و العوائد المالية.

ثانيا: تعاريف لأخرى للتنمية المستدامة

تضمن تقرير **Brandt land**[2] خلال العام **1987** لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (**ريو/البرازيل**) سنة **1992** الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (**جدول أعمال القرن الحادي والعشرين**) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (**جوهانسبورج**) بجنوب أفريقيا في **4** سبتمبر **2002** فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير **براندت لاند** التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

من خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة)؛
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)؛
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)؛
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)؛
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية).

هناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد، مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها،

---

[1] نفس المرجع ،ص243 .

[2] سمي هذا التقرير باسم السيدة **Harlem Brandt land** رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983.

و يواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه، مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

فيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال بالنسبة لمعوقات التنمية عموماً و منها:

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي؛
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية؛
- استمرار الازدياد السكاني في المدن و زيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية؛
- زيادة الضغوط على المرافق و الخدمات الحضرية و تلوث الهواء و تراكم النفايات؛
- تكرار ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر؛
- النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية؛
- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها؛
- البيئة السياسية؛
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.

المبحث الرابع: نظريات النمو و التنمية الإقتصادية

لابد من التعريج على عدد من نظريات التنمية الإقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التنظير به على مر الزمن من أفكار للباحثين و نظريات تؤطر عمل الباحثة لموضوع التنمية الإقتصادية، كما يأتي:

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها: الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي. و اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي. لذا الأجدر التعرض إلى أفكار ابرز مفكري هذه المدرسة و تحديد نقاط الاختلاف فيما بين تحليلاتهم:

أولا: نظرية آدم سمث *Adam Smith*

هو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم)[1] معنياً بمشكلة التنمية الإقتصادية، وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

[1] The book of adam smith: an inquiryinto the nature and causes of wealth of nations.

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الإقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الإقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية[1].

و- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

-القيود على النمو من وجهة نظر آدم سميث:

اعتقد آدم سميث ان هناك ثلاثة قيود ممكنة تقيد النمو الاقتصادي:

- العرض غير الكافي من العمال؛
- شح الطبيعة؛
- تآكل حوافز التراكم.[2]

ثانيا: نظرية جون استيوارت ميل Mell

ينظر **ستيوارت ميل** إلى التنمية الإقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية؛

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور؛

[1] د. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى – عمان الأردن- 2007، ص 56.

[2] أ.د. مدحت صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ص78.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح، يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل **مالتوس** و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الإقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

ثالثا: نظرية ديفيد ريكاردو David Recardo

من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، ارتبطت باسمه العديد من الآراء و الأفكار منها ما يتصل بالريع و الأجور و التجارة الخارجية، نشر أفكاره في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب[1]. لقد ارتكزت وجهة نظره على صيغ الافتراض الضمني بان مجموعة طرق الإنتاج ذات العوائد الثابتة إلى الحجم و التي يختار منها المنتجون الذين يصغرون تكاليفهم طرق الإنتاج التي يستعملونها هي مجموعة معطاة و ثابتة. وقد فسر ريكاردو ذلك بتوافر العناصر التالية:

- تناقص العوائد في الزراعة: حيث عند تراكم رأس المال و نمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف و ثابت فان معدل الربح ينخفض بسبب تناقص عائد الأرض[2].
- التقدم التكنولوجي: على عكس وجهة نظر سمث الذي اعتقد أن تراكم راس المال سوف يقود على نحو منتظم الى تحسينات للقوى الإنتاجية، فان ريكاردو لم يرى علاقة وطيدة بين تراكم راس المال و تلك التطورات، بل نظر الى هذه التطورات بانها نتيجة اكتشافات علمية لا ترتبط بتراكم راس المال.
- النمو الداخلي: ان الطلب على العمل مرتبط بالقيمة التي وصلت اليها التراكمات الراس مالية و عرض العمل في المدى الطويل محكوم بقانون مالتوس في السكان، ان الأجور الحقيقية ربما ترتفع و هذا يعني ان سعر السوق للعمل ربما يرتفع فوق معدل الجر الطبيعي ، و هذه الحالة التي يتراكم فيها راس المال على نحو سريع مما يقود الى زيادة في الطلب على العمل.

رابعا: نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus

اشتهر **مالتوس** بنظريته المعروفة عن السكان ذات الطابع التشاؤمي، كما جاء بآراء مهمة عن النمو الاقتصادي وردت في جزئه الثاني لكتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي**[3] يمكن إجمال أهم افكاره فيما يلي:

- ان النمو هو الفرق بين اقصى ناتج نهائي منتظر و الناتج الفعلي، اعتبر ان الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسين الزراعة و الصناعة، و ان الزراعة تخضع لقوانين تناقص الغلة كونها لا ترتبط بالتقدم الفني و التكنولوجي؛
- ان القطاع الزراعي يقوم على افتراض التشغيل الكامل أي لا يوفر فرص واسعة؛
- القطاع الصناعي هو الضمان للتقدم الاقتصادي حيث توجد الفرص المربحة؛

---

[1] The booh of david Ricardo: principles of political economy and taxation, London.

[2] د. فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع و عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2006 ، ص 112.

[3] The book of Robert malthuse, principles of political economy.

-يرفض فكرة التوازن التلقائي لباتست ساي، و يرى مالتوس ان طبقة العمالة لا تدخر، لأن كل دخلها ينفق على الاستهلاك[1]؛

خامسا: نظرية كارل ماركس Karel Marex

الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، و اكد على ان الاقتصاد لا يمكن ان يتقدم في النمو الى الأبد، و ان النهاية لا تات بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي تنتج عن حالة فائض الانتاج و الاضطراب الاجتماعي.

– يرى ماركس ان الأجور تتحدد وفقا للحد الأدنى لمستوى الكفاف، و ان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية انتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العامل؛

بسبب الميل الطبيعي لتراكم راس المال و اتجاههم الى احلاله محل العمل لدى الراسماليين تنعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، و بالتالي انهيار الراسمالية و انتقال السلطة الى الطبقة العاملة عن طريق ثورة عمالية.

في اطار تقييم أراء ماركس يؤكد البعض ان تحليلاته عن الراسمالية كانت مهمة، الا ان تنبؤه بانهيارها لم يتحقق لسببين:

– زيادة الأجور النقدية لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، مما لا يدخل عن الربح أي تغيير؛
– انه قلل من اهمية اثر التقدم التكنولوجي على الصناعة، و الذي يمكن ان يؤثر على تناقص العائدات و على انتاجية العمل[2].

إن العناصر التي تميز هذه النظريات هي:

أ- سياسة الحرية الإقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي؛

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي؛

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات؛

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين؛

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهأية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص116.

[2] د. مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل 2007 ، الأردن ص 61.

الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية للنمو:

وجهت العديد من الانتقادات من قبل عدد من المفكرين الاقتصاديين في اطار تحليلهم لآراء رواد النظرية الكلاسيكية للنمو، ويمكن اجمال هذه الانتقادات فيما يلي:

- اشارت التجربة الإقتصادية أن الأرباح ليست هي المصدر الوحيد للأرباح، رغم ما حدث من تاكيد لفكرة الكلاسيك في بريطانيا في بداية مراحل النمو، و اجزم المنتقدون على ان هناك مصادر اخرى للادخار غير الربح منها ادخار الطبقة الوسطى و ادخار الحكومة و ادخار القطاع العام.
- يؤكد البعض عدم صحة تنظير الكلاسيك في ان الادخارات كلها توجه الى الإستثمارات، وقد اكد شومبيتر ***Schumpter*** في ان الاستثمار يمكن ان يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- عدم واقعية قوانين الكلاسيك: من حيث نهاية الراسمالية نتيجة الركود الاقتصادي، و كذا نقد نظرية مالتوس التشاؤمية للسكان، حيث ان النمو الزراعي كان اسرع من نمو السكان، كما قلل الكلاسيك من اهمية التطور التكنولوجي من حيث زيادة العوائد في نشاطي الزراعة و الصناعة.
- ضعف التاييد لسياسة حرية التجارة التي نادى بها الكلاسيك، لأن المنافسة التامة لم تجسد على ارض الواقع بل اخذت الاحتكارات تظهر في الاقتصاديات، و عدم وجود سوق حرة بسبب تعديل اختيارات السوق من خلال السياسيات النقدية و المالية للدولة ومن خلال الاختيار العام.
- اهمال الكلاسيك لدور القطاع العام في احداث التنمية و زيادة التراكمات الراسمالية خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد ناشطون صناعيون.
- اظهرة التجارب العلمية للنمو ان الأجور لن تبق عند حد الكفاف، كما توقع الكلاسيك، بل ترافقت زيادة الأجور مع الزيادة في الأرباح[1].

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو:

خلافا للكلاسيك الذين ركزوا على العرض المستند على نفقة الانتاج أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي الحديث خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في سنة **1870** وطور من قبل **جيفنس Jevons، مينجرMenger، والراس Walras**، عرفت أفكارهم بالمدرسة الحدية، ركزوا على دور الطلب المستند على المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلعة، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

[1] د. مدحت قريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، ص 64.

أولا: نظرية شومبيتر

يعد جزيف شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي و قد ضمن نظريته في النمو الاقتصادي بكتابه نظرية في التنمية الإقتصادية في المانيا العام **1911** ، قدم أفكارا مهمة حول التنمية الإقتصادية يتم ايجازها فيما يلي:

– التنمية في نظره تغير تلقائي غير مستمر، تحصل بشكل قفزات تتراوح ما بين فترات ازدهار و كساد.

– تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار:

– استثمار تلقائي: يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي؛

– الاستثمار التابع ويعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي.

– في نظر شومبيتر تكون نهاية الراسمالية على يد ثلاثة قوى متظافرة[1]:

– انهيار الوظيفة التنظيمية؛

– تفكك العائلة البرجوازية؛

– تحطم الاطار المؤسسي للمجتمع الراسمالي.

انتقادات نظرية شومبيتر:

– حسب شومبيتر عملية النمو تستند على ابتكار المبتكر ، في حين ان الابتكار حاليا هو من وظيفة الصناعة ذاتها و التي تقوم بعمليات البحث و التطوير في اقل مستويات الخطر؛

– حسب شومبيتر التنمية تحدث نتيجة تغيرات دورية، في حين يرى **نوركس Nurkse** ان التنمية هي نتيجة تغيرات مستمرة؛

– يعطي شومبيتر اهمية كبرى للائتمانات المصرفية ، لكن عندما تزداد الحاجة الى التمويل غي المدى الطويل تظهر اهمية مصادر اخرى مثل اصدار الأسهم و الاقتراض من اسواق راس المال؛

[1] د. مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص 71.

ثانيا: النظرية الكينزية

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج)[1].

ثالثا: مراحل النمو لهارود- دومار

عمل خلال عقد الأربعينات من القرن العشرين كل من روي هارود الاقتصادي البريطاني و افيسي دومار الاقتصادي الأمريكي على توضيح العلاقة ما بين النمو و البطالة في المجتمعات الراسمالية المتقدمة، غير ان نموذج هارود-دومار قد استعمل على نحو واسع في الدول النامية على اعتبار انها ابسط طريقة لتحليل العلاقة بين النمو و متطلبات راس المال، كل من من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل **$1** أن نقوم باستثمار **$3** فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي **GNP**.

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً **1/3**، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـ**K** وافترضنا أن معدل الادخار القومي **S** يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل **6%** والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن وضع نموذج بسيط للنمو الاقتصادي:

[1] د. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، ص 71.

– الادخار **S** يكون نسبة **s** من الدخل القومي **Y** وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية:

$$S=sY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الاستثمار **I** يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال **K** ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال **K**$\triangle$ على النحو الآتي:

$$I = \triangle K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

–لأن الرصيد الكلي لرأس المال**K** له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج **Y** وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن **K** تكون:

$$K/Y = K$$

$$K= \triangle K/ \triangle Y$$

$$\triangle K= K\triangle Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

– إن الادخار القومي الإجمالي **s** يجب أن يساوي الاستثمار القومي **I** ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

$$I = s \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومن خلال المعادلات **1** يمكن أن نعرف **S= sY**، ومن المعادلتين **2** و**3** يمكن أن نعرف أن:

$$I= \triangle K = K\triangle Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

$$S = SY= K\triangle Y= \triangle K = I$$

أو ببساطة تكون كالآتي: $SY= K\triangle Y$

بقسمة طرفي المعادلة على **Y** ثم على **K** فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

S/Y=Y/$\triangle$ يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة **Y/**$\triangle$ يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال **GNP** (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـ**GNP**).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة **هارود– دومار** المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في **GNP**(**Y/**$\triangle$) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي**S**، ومعامل رأس المال/ الناتج **K**، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـ**GNP** زاد بالتالي الـ**GNP**، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في **K** سوف يؤدي إلى الانخفاض في **GNP**[1].

و من حيث ملائمة النموذج للبلدلن النامية يعتبر غير ملائم للأسباب التالية:

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية، تعريب و مراجعة .أ.د. محمود حسن حسني و .د. محمود حامد محمود**، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص 126.

– ان النموذج يهدف الى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويلة الأمد و لا يهدف لتطوير التنمية بالبلدان النامية بتطبيق برامج تصنيعية؛

– تتصف هذه النمادج بارتفاع معدلات الادخار و راس المال الناتج، بيد ان الوضع يختلف في الدول النامية حيث ننميز هذه المعدلات بالانخفاض؛

– يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و هذا لا ينطبق على الدول النامية؛

– يفترض هذا النموذج اقتصاديات مغلقة، غير ان اقتصاديات الدول النامية مفتوحة؛

– يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين ان الأسعار في الدول النامية تتغير؛

– تعرض هذا النموذج للانتقاذ في فكرة ان الاستثمار لا يؤثر على المدى الطويل، لأن الزيادة في الادخار او الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل راس المال الناتج، تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير،ان هذه الفكرة تعتمد على انخفاض انتاجية راس المال عند حصول زيادة في معامل راس المال الناتج.و هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة؛

رابعا: نظرية النمو الداخلي(Endogenous Growth)

تعتبر نظرية النمو الحديثة" والتي يعتبر رائدها **Pual Romer** مكونًا أساسيا في نظرية التنمية للدول الناشئة.و تفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، وتفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة **Lucas** والاستثمار في البحث والتطوير و إنتاج المعرفة، يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير.بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري–الذي يعتبر أساس التقدم التقني– ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية.إذًا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر **Romer** البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل[1]. و ردًا على النظرية النيوكلاسيكية لا يوجد أثر التقاربين الدول الفقيرة و الغنية التي لها نفس معدل الادخار و السكان[2].

[1] ITO Takatoshi:**What Can Developing Countries Learn from East Asia s Economic Growth**, World Bank,1997

[2] Williamson.s: **Macroeconomics**, 2ed edition, 2004 p 172.

انتقادات النظرية:

واجهت العديد من الانتقادات اهمها مايلي:

– اهم عيوبها انها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛

– ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية واسواق راس المال و السلع غير الكاملة.

– بسبب اهمالها للعوامل المؤثرة فان امكانية تطبيقها لدراسة التنمية الإقتصادية محدود و خاصة في حالة المقارنة بين البلدان[1]؛

خامسا: نظرية روبرت سولو، ترفورسوان و جيمس ميد

إن أفكار الكلاسيك المحدثين لعقد الخمسينات و بداية عقد الستينيات تختلف عن نموذج والراس كاسل في النقاط التالية:

– كونها نماذج شكلت حسب سلعة واحدة منتجة يمكن وصفها سلعة استهلاكية أو رأسمالية؛

– عدد عناصر الإنتاج الأولية مقلص إلى واحد متمثل في عنصر العمل المتجانس أو عنصرين هما العمل المتجانس و الأرض المتجانسة؛

– يتم اختيار الأسلوب التكنولوجي، عندما تكون هناك أساليب تكنولوجية معطاة من قبل دالة إنتاج اقتصادية كلية من الدرجة الأولى مع إنتاج حدي موجب متناقص لبقية عناصر الإنتاج؛

– افتراض دالة ادخار **كينزية** بمعنى أن الادخار المخطط يعد مساويا الاستثمار المخطط و هو نسبي الدخل الصافي.[2]

سادسا: نظرية لبنشتين

يؤكد **لبنشتين** أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.

[1] د. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، ص 82.

[2] أ.د. محمد صالح تركي القريشي، ص 82.

سابعا: نظرية نيلسون

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

* انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
* ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
*عدم كفاية طرق الإنتاج.
* الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

المطلب الثالث: نظريات سياسات التنمية الاقتصادية

فيما يلي مجمل نظريات المفكرين الاقتصاديين فيما يخص عملية التنمية الاقتصادية

أولا: نظرية الدفعة القوية Big Push

حسب **رونشتاين رودان** " **Rosentien Rodan** " فانمن أكبر معوقات التنمية في البلدان ضيق حجم السوق، و أنه لا بد من بدل جهد انمائي كبير كي ينتقل من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، و هذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا[1] .

تعتمد نظرية **رودان** على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة بمجتمعاتها، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة نحو البنى التحتية من طرق ومواصلات ووسائل نقل ،وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

من جهة أخرى يعتقد **رودان** أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد. إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات...الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج :بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.
- عدم التجزئة في الطلب :حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات :تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

انتقادات النظرية:

من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

- تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها .كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.
- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها **رودان** لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، صناعات السلع الرأسمالية و الاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة و الزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، ومن روادها: **روزنشتين–رودان، نيركسه** و **آرثر لويس**[1].

[1] أ.د. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، **التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق: النظريات الاستراتيجيات التمويل**، الدار الجامعية ، الاسكندرية – مصر، 2007،ص172.

بعد الانتقاد الذي تعرضت له نظرية الدفعة القوية قدم **نيركس** نظريته للنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق. ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف أحدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.، أي ضرورة مراعاة تحقيق تنمية بالتوازي بين القطاعات الحيوية للاقتصاد.

أي تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة.

تجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نموَّ كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع أكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري .أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي . ولذلك يؤكد **نيركس** لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

تقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة،(وهي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا .ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.

-تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردي، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي...الخ.

-تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.

-إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للادخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفورات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

ثالثا: نظرية أقطاب النمو

يعتبر **بيرو " F. Perroux,1955 "** السبّاق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي .فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني1 ، كما أن " Boudeville,1957 " عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها[1].

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن

انتقد **هيرشمان " Hirschman "** نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا(أرباح المنظمين الخواص والأرباح الاجتماعية)يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها،

---

[1] Hermansen. T, "**Development Poles and development Centres in national and regional development** ", in UNRISD, Geneva. 1971

وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.

يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة .

انتقادات النظرية:

يعاب على النظرية اف تراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهمت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

إن استعراض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، و لكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الإقتصادية و بإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي و الاجتماعي[1].

المطلب الثالث:النظريات المعاصرة للتنمية الإقتصادية

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الإقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الإقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

[1] د. كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية ، بيروت-لبنان،1988، ص 84.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي:

1-نظرية المراحل الخطية.

2-نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

3-نظرية ثورة التبعية الدولية.

4-نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

5-نظرية النمو الحديثة.

6- نظرية بويك: الثنائية الاجتماعية

أولا: نظرية المراحل الخطية

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة،من أبرز النظريات:

-مراحل النمو لروستو:

حاول العديد من العلماء تفسير تطور حياة الانسان، فقسم ابن خلدون مراحل التطور الحضاري الى ثلاث مراحل هي:

- مرحلة البداوة: اعتمد فيها الانسان على ماوفرته له البيئة لسد حاجياته الأساسية من ثمار و صيد و رعي.
- مرحلة الحضارة: عرف الانسان الزراعة، و استقر في اماكن حضارية للعناية بما يزرع.
- مرحلة المدنية: تطورت حياة الانسان، فظهرت المدن الكبيرة و توسعت الصناعة و الخدمات[1].

عن نظرة والت روستو لتطور مراحل النمو كانت كما يلي: لقد درس النظام الاقتصادي الراسمالي و حاول ترجمة التحليل الاقتصادي الى محتوى اجتماعي اقتصادي و تاريخي.

- إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي **Walt W. Rostow** كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الآنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الإقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي[2]:
- مرحلة المجتمع التقليدي:

[1] د. عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي** ، دار اليازوزي العلمية للنشر و التوزيع، 1996، ص 87.

[2] د. محمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية**، من نشر: قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص162-ص169.

هو مجتمع اعتمد بنيانه على وظائف انتاجية محدودة مبنية على علوم و وسائل فنية قديمة، و السبب يعود لا نعدام الامكانيات التي يتضمنها التقدم التكنولوجي، مما يؤدي الى كون مستوى الانتاجية جد منخفض، لهذا و في ظل هذه القيود المعيقة للتقدم تجد المجتمعات نفسها ملزمة على تخصيص جزء كبير من مواردها للزراعة و الرعي و الحرف، ينشأ عن هذا الوضع نظام اجتماعي متسلسل المراتب تلعب فيه القبيلة دورا كبيرا، و يتحدد مركز الفرد حسب ما يمتلك هو أو عائلته من عقارات.

- مرحلة توفير الشروط المؤهلة للانطلاق:

تتضمن هذه المرحلة المجتمعات التي تعيش وضعا انتقاليا من البدائية الى مرحلة النمو المستمر، ظهرت هذه المرحلة بشكل واضح في أوربا الغربي بأواخر القرن السابع عشر و أوائل القرن الثامن عشر، عندما اخذت الاختراعات العلمية تدخل حقلي الزراعة و الصناعة في عصر الثورة الصناعي، و التي صاحبها التوسع الجغرافي و اتساع الأسواق.
كما صاحب هذه المرحلة نشاط المصارف و المؤسسات المعبئة لراس المال و ازدادت حركة الاستثمار في القاعدة الأساسية للمجتمع و خاصة النقل و المواصلات، اضافة لانتاج المواد الأولية و توسع التجارة الداخلية و الخارجية.و يظهر هنا دور القطاع الزراعي ليس فقط كمصدر لتوفير المادة الأولية، بل كمورد كبير لتمويل التنمية، و يرى روستو ان أهم عامل يحفز التغيير و الانتقال هو عامل سياسي، فقيام دولة قومية مركزية في معظم الأحوال شرط ضروري للانطلاق.

- مرحلة الانطلاق:

تعتبر من أهم المراحل حسب روستو، و التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل الاقتصاديين، تعتبر في نظر روستو اهم المراحل في حياة المجتمعات الحديثة، في هذه المرحلة تتوزع اليد العاملة بين مختلف القطاعات بدل تركزها في قطاع واحد، و ترتفع نسبة الاستثمار الفعال و الادخار، و حدوث توسع في المشاريع الصناعية، كما يعمل المجتمع على استغلال موارد جديدة و استخدام اساليب حديثة في الزراعة.

- مرحلة الاندفاع نحو النضج:

هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير:

في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير .وتعتبر الولايات المتحدة أ ولمانيا الغربية آنذاك ا وليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسّ ر لها ذلك بفضل عاملين؛ أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجا وزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن، وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع

السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه دخله المرتفع من التمتع بها.

إذا كان **روستو** يعتقد أن نهاية هذه المرحلة التي يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة، فإن هذه النظرية تشكل نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي لمراحلها، حيث ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، أما الدول المتخلفة فما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل، غير أنه من جملة نقائصها أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أمرا حتميا، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين، وحدد **روستو** نسبا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى، وهذا في الواقع غير صحيح بالنِّسَبِ التي ذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي كي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي. الشكل الموالي يوضح مراحل النمو للمجتمع حسب نظرية روستو:

الشكل (1–2): مراحل النمو حسب روستو

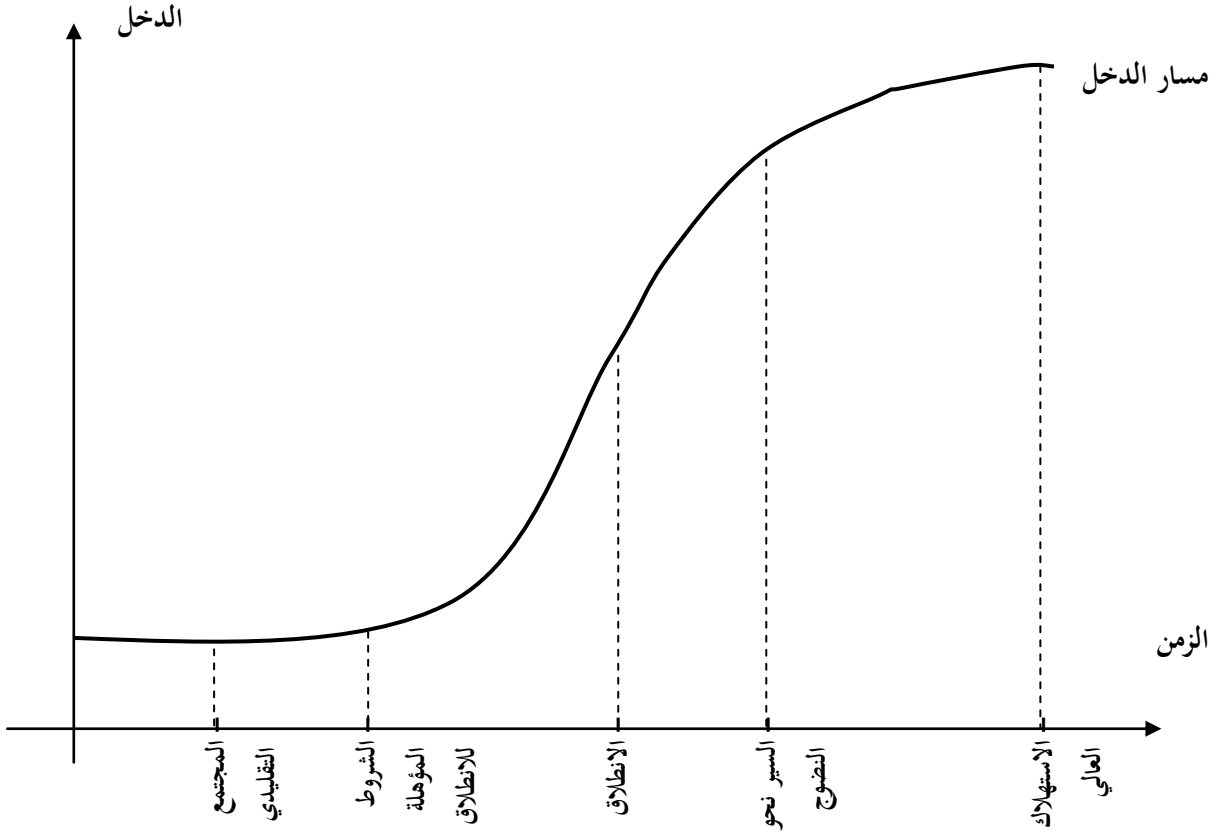

المصدر: د. فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص127.

انتقادات نظرية مراحل النمو:

ان توافر المزيد من الادخار و الاستثمار، هي شروط ضرورية للتعجيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي و لكنها ليست شرطا كافيا،

ان بعض الظروف الضمنية لهاته النظرية ليست صالحة لكل مكان، لأنها غير منتناسبة مع ظروف الدول النامية، فمثلا نجاح خطة مارشال لأنها كانت مدعومة بظروف مناسبة و ضرورية في دول اوربا الغربية مثل: توافر شبكات المرافق العامة، تكامل الأسواق المالية، كفاءة البيروقراطية الحكومية،.....

– ان نماذج النمو لكل من هارود–دومار، روستو تفترض وجود نفس الظروف و التنظيم داخل الدول المتخلفة، غير ان هذه الدول تفتقر لكل المتطلبات المكملة لعملية النمو مثل: الكفاءة الادارية، العمالة الماهرة، القدرة على التخطيط الواسع لمشروعات التنمية.

– ان النظرية لم تاخذ في الحسبان حقيقة ان الدول النامية جزء من نظام دولي موحد و معقد تعجز امامه افضل استراتيجيات التنمية[1].

ثانيا: نظرية نماذج التغيير الهيكلي

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)،
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري).

–نظرية التنمية لـ آرثر لويس:

هي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على **جائزة نوبل** في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من **Juhn Fei & Gustave ranis**، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

في ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار

[1] ميشيل تودارو، **علم اقتصاد التنمية**،ص 129.

يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

_ إنه ثابت.

_ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو **30%** من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

انتقادات النظرية:

– يفترض النموذج ضمنيا تناسب الزيادة في العمالة في القطاع الصناعي – المنتقلة من القطاع التقليدي– مع زيادة التراكم في راس المال و بالتالي الزيادة في الطلب على العمالة، في هذا الظرف تلغي النظرية امكانية استثمار الراسماليين لأرباحهم في اقتناء اجهزة و آلات حديثة كثيفة راس المال و موفرة لعنصر العمل، هذا ان لم تهرب رؤوس الأموال للخارج لتودع في البنوك الغربية،

– يفترض النموذج أيضا ضمنيا وجود توظف كامل لعنصر العمل في القطاع الصناعي، وفائض في العمالة في القطاع الزراعي، غير ان هذا عكس ما يحدث في الواقع،

– افتراض بقاء الأجور على مستواها السائد في القطاع الصناعي رغم توسع فائض العمالة في القطاع الزراعي، ففي الواقع يرحظ ارتفاع مستويات الأجور لعمالة الصناعية، رغم انتشار البطالة في قطاع او آخر من قطاعات الاقتصاد القومي،

في الأخير اذا تم الأخذ في الاعتبار الانتقادات السابقة و دكجها في نموذج آرثر لويس، عندها ستصبح لهذا النموذج قيمته في رسم صورة عملية للتنمية من حيث التفاعل القطاعي و التغير الهيكلي،

–نظرية التغير الهيكلي و نماذج (أنماط) التنمية لهوليس تشينري: **Hollis B. Chenery** وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العا لم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

و هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.

- رأس المال الخارجي
- التجارة الدولية..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الإقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

ثالثا: نظرية ثورة التبعية الدولية

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية و سيطرتها.

في هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

-التبعية الاستعمارية الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الإقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل

تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية و التغييير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم و المهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها و التبعية الكاملة لها.

-نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

وهم يتحججون أن التنمية الأوروبية قد بطنيت على استعمار وتحطيم الشعوب وتخلفها، مما أنشأ علاقة تبعية تستطيع بموجبها بلدان المركز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، في حين تحقق بلدان الأطراف بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة[1] .

-فرضية التنمية الثنائية:

يفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ج- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الإقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.

د- ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الإقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

[1] مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص116.

انتقادات نظرية التبعية:

– قدمت تفسيرا عن وضع التخلف المزمن للعديد من دول العالم المتخلفة، غير ان تفسيرها عن كيفية تحقيق الدول للتنمية كان محدودا،

– ان عمليات تاميم الصناعة في العديد من الدول الأقل نموا كانت سلبية.

هناك إجماع من طرف مؤيدي نماذج ثورة التبعية الدولية باختلاف إيديولوجياتها على الفرض المطلق للنظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المركزة على النمو كمفهوم للتنمية، فهم يشككون في صحة نموذج **لويس و تشينري** ويؤكدون على ضرورة توازن القوى الدولية والحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي والمؤسسي محليا ودوليا، كما قامت بعض الدول المتبعة لهذا النهج بمصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون ملكية القطاع العام لها أكثر فعالية وتساهم في استئصال الفقر المدقع، وزيادة فرص التوظيف وتزيد من عدالة توزيع الدخل، وترفع مستويات المعيشة.

لكن بعض المؤيدين لهذه النظرية يرى أن أهم طريقٍ فعالٍ للتعامل مع المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير السريع نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي ا ولدولي، ا ولمزج الحكيم بين النشاط العام ا ولخاص وليس القطاع العام وحده، مثلما حدث في كثير من الدول أقل تقدما التي قامت بتأميم الصناعة فكان لها نتائج سلبية معاكسة، الأمر الذي يجعل مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة أن تحققه من نجاح عن طريق سياساتها المتنوعة، وبين ما يمكن أن يفعله نظام السوق الخاص، والأفضل ما يمكن أن يحققه الإثنان معا.

رابعا: نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الإقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال: **Bela Balassa، Harry Johnson، Deepak Lal،Lord Peter Bauer** ، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي.

يرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي و الاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة

الإقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الإقتصادية.

إن البلدان النامية لا تحتاج فقط إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، أو زيادة المعونات الأجنبية أو عملية إعادة الهيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها، بل تحتاج إلى تشجيع وجود الأسواق الحرة وقيام الحكومات بتيسيرات تسمح لآلية اليد الخفية بالعمل، مستدلين بالنجاح الذي حققته بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة، وقصص الفشل الذي لازم كثيرا من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية كأمثلة للاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي، وهي تحاول تفسير التنمية من ثلاث أوجه[1]:

1-منهج السوق الحر

يعتمد تحليل هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الإشارات للاستثمار في الأنشطة الجديدة، أ وسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة، حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة حتى ولو لم تكن كاملة، وتتوفر تكنولوجيا الإنتاج مجانا وتكون شبكة المعلومات متوفرة بصفة شبه مجانية، وتتسم الأسواق فيها بالكفاءة، وأن أي صورة من صور عدم كمال السواق تكون ذات تأثير محدود، يجعل تدخل الحكومة فيها مصدرا للاختلال وعائقا لنمو الإنتاج.

2-منهج الاقتصاد السياسي الجديد

يعرف هذا المنهج كذلك بمنهج الاختيار العام، وهو يعتمد على فكرة أن الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم، فهو يفترض أن السياسيين والموظفين البيروقراطيين والمواطنين يعمل كل منهم لمصلحته الشخصية بشكل منفرد، ويستخدم ما يتمتع به من نفوذ وسلطة لتحقيق غاياته.فمثلا يستخدم السياسيون موارد الحكومة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة، ويستخدم الموظفون الحكوميون وظائفهم للحصول على الرشاوى من المواطنين الباحثين عن المكاسب الريعية، أو الذين يرغبون أن تكون مشاريعهم محمية بأي طريقة، كالحصول على رخص الاستيراد والتصدير، أما الحكومة فتستخدم سلطتها لمصادرة الممتلكات الخاصة بالأفراد بسبب أو بدونهن وعلى إثر ذلك تكون النتيجة الصافية لمثل هذه الممارسات هو سوء تخصيص الموارد وانخفاض في الحريات الفردية.

---

[1] ميشيل تودارو " **التنمية الاقتصادية "تعريب محمود حسن حسني**، دار المريخ للنشر، السعودية،2006 ، ص146-147.

3-منهج السوق غير التمييزي

يعتبر هذا المنهج أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، وهو يستند إلى إرشادات البنك الدولي، حيث يعترف بوجود حالة عدم كمال الأسواق سواء لعوامل الإنتاج أو السلع، تستطيع الحكومة أن تلعب دورا رئيسيا لتيسير عملها من خلال تدخلها غير التمييزي، كقيامها بالاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصة

خامسا: نظرية النمو الحديثة

اهتمت عديد من المقترحات بنظرية النمو الاقتصادي المشتركة مع التطورات الحديثة مثل مقترح **آرو Arrow** المتعلق بالتعلم يالعمل عام **1962** و نظرية كالدور **kaldor**، اشار **رومر**[1] **Romer** الى نظرية النمو الداخلي و التي تتميز عن نظرية **سولو Solow** بما يلي: إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات و الثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي **GNP** الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن **GNP** بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول و ارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ **GNP** و معدله الذي لم يفسر و يتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(**سولو**) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءًا عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة و تختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا، و عليه أكدت النظرية على ما يلي:

- وجود تركيز على المعرفة بوصفها جزء من راس المال، او وصفها عنصر انتاج مستقل؛
- هناك مقترح بوجود وفورات مهمة ترافق عملية النمو الاقتصادي؛
- هذه النظريات تتلاءم مع بيئة المنافسة غير التامة اكثر من المنافسة التامة.

و يمكن عزل هاتين النظريتين في نوعين كما يلي:

[1] اشار الى اضافته البحثية في اطروحته للذكتوراه سنة 1983.

– النوع الأول:

يترافق مع دراسة رومر **1986** الذي يفترض ان هناك عوائد ثابتة للحجم و لكن هناك وفرة ايجابية تتضمنها عملية النمو، ان النقطة الرئيسية هي ان عمل تراكم راس المال بسبب وفورات خارجية ايجابية[1] نتجت من عملية التعلم.

كما ان هناك صيغة بديلة لاقتراح التعلم بالعمل و هي التعلم بالمراقبة أو المشاهدة (**King and Robson, 1989**) ، فليس لأي منتج ان يكون فاعلا في نشاط معين للتراكم الراسمالي من اجل الحصول على منافع من الوفورات الخارجية للتعلم، بل يمكنه الاستفادة من نتائج التعلم السابقة لاستخدام عنصر معين مثل السليكون و استخدام هذه الخبرة في انتاج منتوج جديد يرتكز على السليكون مثلا في عملية انتاجه.

– النوع الثاني:

يركز على دور عنصر محدد من عناصر الانتاج في رفع الانتاجية لكل عناصر الانتاج، و ليس فقط التركيز على الوفورات الخارجية المرافقة لتراكم راس المال، فمثلا راس المال البشري، عندما يخضع للتعليم و التدريب فهذا يكسب الأفراد مهارات و افكارا جديدية تزيد من انتاجيتهم، المعرفة ايضا تزيد من حجم الوفورات من خلال عملية البحث و التطوير.

انتقادات النظرية:

من الخصائص المهمة لنظريات النمو الجديدة انها غير متسقة مع المنافسة التامة، أي سيكون هناك فشل في السوق في حالة وجود وفورات خارجية، ان الموقف المعتاد مع الوفورات الايجابية الخارجية هو ان الانتاج سيكون أمثليا ففي حالة عنصر المعرفة و نشاط البحث و التطوير، أي في حالة اكتشاف اختراع معين، فانه من الصعوبة منع الاخرين من الامتناع من فوائد الاختراع حتى في وجود براءة الاختراع و بالتالي نشاط البحث يشترك في الأخير مع السلع العامة من حيث الخصائص.

سادسا: نظرية بويك: الثنائية الاجتماعية Social Dualism Of Boeke

يعرف بويك[2] الثنائية الاجتماعية بأنها الظروف الناشئة عن التضارب بين نظام اجتماعي خارجي مستورد و بين النظام المحلي الداخلي، حيث غالبا ما يتمثل النظام المستورد في الرأسمالية، كما قد يتمثل في الراسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو مزيج هذه الأنظمة.هذه الثنائية الاجتماعية تنشأ شكلا من الشروخ و التفتتات داخل المجتمعات المستوردة للأنظمة الأجنبية.

---

[1] يمكن هنا وضع المثال التالي لتوضيح اكثر: ان استعمال مادة السليكون في عمليات الانتاج كان قد طبق بطريقة معينة محددة، لكن تدريجيا اتضح وجود تطبيقات بديلة اكثر و التي يمكن ان ترفع من الانتاجية، و قد و لدت هذه البدائل وفورات خارجية مشتقة من التطبيق الأولي، و هذا مشابه لمقترح آرو المتمثل في التعلم بالعمل، ان مكاسب التعلم الناتجة من استعمالات متعددة للسيليكون تنتج وفورات يمكن وصفها بالخارجية الايجابية.

[2] هو أحد الكتاب الهولنديين، كان موظفا بالحكومة الهولندية لشؤون الهند الشرقية متمثلة في أندونيسيا و مجموعة المستعمرات الهولندية في شبه القارة الهندية، قد تأثر بالتجربة التي اكتسبها من خلال عمله هناك، و كانت نظرية الثنائية الاجتماعية محاولة منه لتفسير التخلف الاقتصادي بعوامل اجتماعية.

و يؤكد بويك في أن السبب الأصلي لظهور هذه الثنائية هو الاختلاف الكلي و الشاسع بين الشرق و الغرب، و دخول التنظيمات الغربية في المجتمعات الشرقية، ويرجع هذا الاختلاف

الكبير بين عادات المجتمع الغربي و الشرقي و محدودية رغبات و احتياجات هذا الأخير[1]. يستنتج بويك أن النظرية الاقتصادية الغربية لا يمكن تطبيقها اطلاقا على الدول المتخلفة لأنها تقوم على أساس افتراضات الرغبات غير المحدودة و الاقتصاد النقدي، كما تقوم على أساس تفسير سلوك المجتمع الرأسمالي، كما ينتقد بويك بشدة أية محاولات لشرح مسألة توزيع عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة أو توزيع الدخل بين هذه العناصر على أساس نظرية الانتاجية الحدية[2].

يستنتج بويك من مناقشته أن أية تنمية اقتصادية قائمة على أساس أنظمة غربية لا يمكن ان تنجح، فمثلا بافتراض الرغبات المحدودة نجد أن أي انتاج غذائي أو استهلاكي بحجم كبير سيؤدي لإغراق السوق و هبوط الأسعار، كما يرى بويك أن تأثر قادة المجتمعات المتخلفة بالأنظمة الغربية يؤدي الى توجه أولئك القادة بعيدا عن مشاكل مجتمعاتهم، و قد يضع هؤلاء القادة برامج طموحة للتنمية الاقتصادية بتنظيمات غربية لن تتمكن الجماهير الشرقية من مسايرتها.

انتقادات نظرية بويك:

- لم يقترح بويك سياسات ايجابية للتنمية و لكن فكرته الأساسية هي ان أي تقدم يحدث على مهل وبشكل بطيء و لابد ان تكون البداية مرتبطة بمشروعات صغيرة الحجم، لذا هو يوصي بالصبر الأسطوري.
- تاثر بويك بالمجتمعات الشرقية فقط، اذا لا يمكن تعميم نظريته على سائر المجتمعات المتخلفة غير الشرقية مثل دول افريقيا الوسطى بسبب اختلاف ظروفها.
- ان ربط الثنائية الاجتماعية بالاختلاف الأبدي بين الشرق و الغرب و حصره هنا يقلل من عموميتها.
- ان تفسير الثنائية الاقتصادية على اساس ثنائية اجتماعية هو محل انتقاد كبير لأن الثنائية الاقتصادية ظاهرة موجودة في بعض المجتمعات التي لا تعاني من تناقض اجتماعي مثل ايطاليا التي عرفت ثنائية اقتصادية جنوب متخلف نسبيا و شمال متقدم لكنها لم تؤثر على الناحية الاجتماعية.
- احتكم بويك في تحليلاته الى النظرية النيوكلاسيكية في التنمية الاقتصادية و التي تعرضت للانتقاد الشديد، و لا يعتقد أحد بصحتها في ظروف الدول المتخلفة.
- ان رأيه الخاص بالرغبات المحدودة تعرض للكثير من النقد، فقد يرجع السبب الى انخفاض الدخل الحقيقي، أو لجهل الفرد الشرقي بنوعية المنتجات الرافية لدى الغرب و المتولدة عن التطور التكنولوجيأ، أضف الى ذلك ربط بويك

---

[1] حيث أن احتياجات المجتمع الشرقي تتحدد بعوامل اجتماعية و ليست اقتصادية، و ان الفرد الشرقي يعمل لساعات أقل اذا زاد أجره، كما يقلل من مجهوده الزراعي بارتفاع أسعار المحاصيل، كما يشير بويك في تحليله الى غياب دافع الربحية لدى المجتمع الشرقي و ان الأرباح التي تجذبه هي أرباح المضاربة التي تتميز بافتقادها للاستمرار و الانتظام و هما الخاصيتان اللتان تميزان فكرة الدخل، كل هذا على عكس الحال تماما مع المجتمع الغربي الذي يعتمد على التنظيم الرأسمالي.

[2] لأن أحد الافتراضات الأساسية للنظرية هو حركية عناصر الانتاج و التي ليست موجودة في المجتمع الشرقي.

ظاهرة قلة الدافع للربحية من جانب و بين طبيعة الفرد الشرقي من جانب آخر تحليل فيه نوع من التقصير و استخدام العوامل الاجتماعية في تفسير الظاهرة يعد خطأ تحليليا[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها**، الدار الجامعية 1999، الاسكندرية-مصر،ص 132.

خاتمة الفصل

عند الحديث عن عملية التنمية لدول العالم الثالث لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الإنتاجية والسوقية و السعرية، إلى جانب التداخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية و اجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية و السياسة السعرية و العمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

و مما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، و لم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، و حيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الإقتصادية كان بإمكانها تحقيق استراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ أن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الإقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولة، و حيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد و عدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الإقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية و الخدمية و اتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية و الإقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي.

و لا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الإقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة. عندما استقلت الصين عام **1949** كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحروب و التضخم، و كان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام و إزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية و صحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، كان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية.

و بعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية و في العام **1975** وضعت الحكومة خطة حتى العام **2000** لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، و عرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي و زيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية.

كانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة،

وتنتج المصانع الصينية الآن **70%** من الألعاب والدمى في العام و **60%** من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الاحذية وثلث إنتاجه من الحقائب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الاصناف على رفوف المتاجر في العالم ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين.

إن البحث عن ايرادات أخرى بخلق مشاريع استثمارية جديدة يدفع عجلة التنمية في البلدان النامية و ينقذها من خطر اعتمادها في تمويل موازناتها العامة على المورد الوحيد المتمثل في النفط، لذا يجب استغلال ايراداته بعقلانية حتى تتمكن هذه الدول من سد فجوات التمويل للتنمية الاقتصادية مع ضمان اشباع حاجات الأفراد المستقبلية.

الفصل الثاني:
تمويل التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

تواجه البلدان النامية في مسعاها لتحقيق أهداف التنمية مشكلات عديدة، تتباين باختلاف ظروف كل بلد و امكانياته و تعددت الدراسات التي تتناول حل مشكلات عملية التنمية الاقتصادية و تشعّبت لدرجة كبيرة، إلا أن معظم الافكار و الحلول التي قدمت في هذا الشأن – سواء كانت في الجانب النظري، أو الجانب التطبيقي– لم تحقق حتى الآن كل ما تأمل البلدان النامية تحقيقه.

و اذا كانت عملية التنمية الاقتصادية، قد احتلت حيزا مهما في الفكر الاقتصادي المعاصر، فان تمويل هذه التنمية قد استأثر بالجانب الاكبر من هذا الاهتمام، و بلا شك أن قدرة البلدان النامية على انجاح عملية التنمية فيها، تتوقف بصفة اساسية، على ما هو متاح لها من الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية و هذه هي المشكلة التي واجهت هذه البلدان، و التي كثيرا ما اثارت و لا تزال جدلا واختلافات نظرية و تطبيقية واسعة. حيث أن النمو الاقتصادي الذي يعد أحد ركائز التنمية يتطلب توفير موارد مالية ناجمة عن الاستثمارات الى جانب عوامل أخرى، في حالة وجود قصور في هذه الموارد المحلية تظهر الحاجة لتمويل خارجي لسد العجز، الذي يسبب ظهور الفجوة بين معدل الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود و بين معدل الادخار المحلي المستعمل و التي يطلق عليها فجوة الموارد المحلية.

من خلال هذا الفصل ستتم معالجة المحاور التالية:

- الاطار النظري لفجوة الموارد التمويلية،
- المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد القومي في البلدان النامية،
- عوائق مصادر التمويل و الاجراءات المقترحة لإنعاشها.

المبحـث الأول: الاطار النظري لفجوة الموارد التمويلية

في الوقت الذي أكّد فيه البعض من الاقتصاديين أمثال: **روزنشتاين، رودان، بروتن، لويس، كريفين،** أن قيد فجوة التمويل المحلي هو العقبة الرئيسية أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أكّد اخرون أمثال **جنري ستراوت، كندل بيركر، ميردال رؤول بربيش** على قيد فجوة التمويل الخارجي، في حين ذهب البعض الآخر الى القول بان اسباب نشوء فجوة الموارد التمويلية (المحلية و الخارجية) في البلدان النامية، تتمثل في طلبها الحثيث لرأس المال الأجنبي، معتمدة في ذلك على نظريات و أدبيات التنمية الغربية التي اشاعت وهم التنمية، الامر الذي ادى الى اهمال دور المدخرات المحلية و أهميتها في تعبئة موارد التنمية في هذه البلدان، و تبعية معظمها لاقتصادات البلدان المتقدمة.

يوضح تحليل نموذج الفجوتين في الاقتصاديات النامية وجود فجوتين: فجوة الموارد المحلية أو فجوة عجز الادخار و التي تتمثل في كل الموارد الفعلية المتوفرة –من موارد حقيقية و نقدية– تقابلها فجوة التجارة الخارجية و التي تتمثل في الاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي. في حالة تعادلهما فلا وجود لأي فجوة، أما في حالة عجز الموارد الفعلية عن تغطية الاحتياجات الفعلية، حينها نكون أمام فجوة الموارد المحلية، و عليه يكمن هنا دور التمويل الخارجي في ردم الفجوتين الناتجتين عن ضعف التمويل المحلي[1].

لكن تظهر هنا فجوة ثالثة ناتجة عن تأثير الفجوتين و هي فجوة الطاقة الاستيعابية و التي تعرف أنها: " قابلية الاقتصاد على توظيف الموارد المحلية المتوافرة بكفاءة اقتصادية عالية، ضمانا لتحقيق فوائد اقتصادية اضافية لتوظيفها مجددا بهدف رفع معدل النمو الافتصادي".[2]

من هنا يمكن توضيح مفهوم الطاقة الاستيعابية، لبيان كيفية استغلال الموارد المتاحة محليا في الاقتصاد فضلاً عن تحديد حجم الاستثمار في ظل تلك الموارد، اذ ارتبط مفهوم الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية[3]، بالمحاولة لسد العجز بالمدخرات المحلية، للإسراع بعملية التنمية، عن طريق المساعدات الخارجية التي قد تحصل عليها البلدان النامية على هيئة قروض رأسمالية من البلدان الصناعية المتقدمة، أو الهيئات المتخصصة مثل البنك الدولي. و عليه فان جوهر الطاقة الاستيعابية ينصب حول قدرة البلد على توظيف رؤوس أمواله، بحيث يحقق أقصى عائداً اقتصادياً واجتماعياً مقبولاً.

نجد أن محددات الطاقة الاستيعابية تختلف من بلد لآخر وحسب قدرة ذلك البلد من الناحية المادية، أو البشرية و تطور هيكلها الاقتصادي، يمكن إدراج هذه المحددات حسب الطبيعة التنموية للبلد النامي، و حتى مع توفر المدخرات المحلية، نجد ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار مما يولد تنشيطاً للحافز الاستثماري في البلدان النامية بسبب ضيق السوق المحلية، و محدودية الطلب الفعال، مع انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر،

---

[1] Wall,A.P,**Growth and development**, third edition , Macmilan, London,1983,p291.

[2] جون أولر، **القدرة الاستيعابية: المفهوم و المحددات**، مجلة النفط و التنمية، العدد1، سبتمبر،1982،ص22.

[3] علي الراوي، **الموارد المالية وإمكانية الاستثمار في الوطن لعربي**، سنة 1999 ص، 15.

أو نفقة الفرص البديلة، و أن هذه المحدودية للسوق في البلدان النفطية مع توفر رؤوس أموال ضخمه، تمثل سبباً أساسياً للاستثمار خارج الحدود الوطنية، حيث تتميز البلدان النامية، بضعف الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً، كذلك عدم توفر البنى التحتية فضلاً عن عدم توفر القوى العاملة الماهرة لإقامة أي مشروع و عدم الاستقرار السياسي، هذه العوامل تعد أهم العقبات أمام البلدان النامية، لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، و أن كانت هذه العقبات متباينة من بلد لآخر على افتراض أن هذه البلدان لا تعاني أصلا من مشكلة الادخارات[1].

إن الفجوة الحاصلة بين الصادرات–الواردات، يتم معالجتها عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و القيام باستثماراتها لغرض التصدير، و بالتنسيق مع التجارة العالمية بما يخدم عملية تدويل الإنتاج[2]، و بالتالي الحصول على حالة من الموازنة بين الواردات والصادرات و من هنا قد تظهر مشكله أخرى هي المساواة بين الادخار و الاستثمار.

إن التوازن الذي يرمي إليه الاقتصاديون بسبب المساواة بين الادخار و الاستثمار، بتحليل كل من الاستثمار و الادخار إلى مكوناتهما الداخلية و الخارجية، حيث نجد أن الاستثمار يتكون من مزج عوامل الإنتاج الممكن توفرها محلياً، فضلاً عن التدفقات من رؤوس الأموال للقيام بالاستثمار الأجنبي لسد النقص في عوامل الإنتاج المحلية، في حين نجد الادخار يتكون من الادخارات بالعملة المحلية، فضلا عن الادخارات بالعملة الأجنبية، و عليه تكون الفجوة للطاقة الاستيعابية بعدة أشكال، كما يأتي:

– إذا كان الاستثمار المحلي اكبر من الادخار المحلي فهذا يعني انه على الرغم من توفر فرص الاستثمارات المحلية، إلا انه لم تتخذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة المدخرات، فتتابع الاستخدام المكثف للنقد الأجنبي للتغلب على هذه الحالة، يولد ضغطاً على الاقتصاد الوطني و بالتالي تظهر لنا مشكلة التضخم.

– إذ كانت الاستثمارات المحلية اقل من الادخارات المحلية، فهنا تكون الحالة معكوسة عن الحالة لأولى، فيكون فائضاً بالادخار المحلي، نتيجة توجيهه إلى أنماط غير رشيدة اقتصادياً، كالاكتناز أو المضاربة، مما يتطلب اتخاذ سياسة ماليه من شأنها سحب هذه المدخرات كالضرائب المباشرة وتوجيهه من قبل السلطات العامة إلى استثمارات منتجة كالبنى التحتية.

– إذا كانت الوارادات من السلع الإنتاجية أعلى من الادخارات بالنقد الأجنبي، فمعناه أن العرض من النقد الأجنبي غير قادر على استيعاب الخطة الاستثمارية، و يشمل البلدان النامية التي تعاني من النقص في الادخار من النقد الأجنبي، و بالتالي تضطر هذه البلدان إلى خفض برامجها الاستثمارية.

---

[1] عبد الرحمن يسري، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية ،1973، ص 44-45.

[2] المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، إصدار سنة 1994 ص 8.

– إذا كانت الادخارات بالعملة الأجنبية أعلى من الواردات من السلع الإنتاجية، فهذا يتركز في البلدان النامية ذات القدرة التصديرية العالية التي غالباً ما تعتمد على تصدير سلع أولية مثل النفط، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية المتاحة لديها.

– إذا كانت القدرة الاستثمارية الإجمالية المتاحة اكبر من الادخارات المحلية و الأجنبية، فهذا يعني أن هناك فرصاً استثمارية مربحة لم تستغل، و بالتالي لم يتم الوصول إلى الطاقة الاستيعابية القصوى، وعليه يتوجب على السلطات العامة تهيئة البيئة الاقتصادية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

– أما إذا كانت الادخارات المحلية و الأجنبية أعلى من القدرة الاستثمارية، فهذا يعني أن رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية ستتوجه إلى الاستثمارات الأقل إنتاجية، أو الإنتاج لإغراض استهلاكية[1].

المطلب الأول: مفهوم فجوة الموارد التمويلية

في البدء لابد ان نشير الى مفهوم التمويل، وهو يعني توفير الموارد الحقيقة و النقدية و تخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية. اذ تعني الموارد الحقيقية سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات العاملين في المشروعات الانتاجية (الاستثمارية)، أما الموارد النقدية فتعني المصادر التي تحصل عليها الدولة و التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية الاقتصادية.

ومن هنا فان المعنى الاصطلاحي (لفجوة الموارد التمويلية)[2] ينحصر في الفرق بين الطرفين، و الطرفان هما الامكانات الفعلية المتحققة من (الموارد الحقيقة والنقدية) و الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، ففي حالة تعادلهما فلا وجود للفجوة، و في حالة عجز الموارد الحقيقية و النقدية عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية فعندئذ نكون أمام فجوة الموارد التمويلية. وعادة ما تأخذ هذه الفجوة اتجاهين، أولهما: محلي ويعرف بفجوة التمويل المحلي، وثانيهما : خارجي ويعرف بفجوة التمويل الخارجي.

أولا: تعريف فجوة التمويل المحلي

تتمثل فجوة التمويل المحلي في الفرق بين اجمالي المدخرات المحلية المتاحة و الاستثمارات الكلية في الاقتصاد[3]، أو هي الفرق بين معدل الادخار المحلي و معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود[4].

---

[1] صباح لقمة، **الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2000، ص 22.

[2] يطلق بعض الاقتصاديين على فجوة الموارد التمويلية نموذج الفجوتين أو نموذج الفجوة المزدوجة الذي يؤكد وجود علاقة وثيقة بين حجم المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية. فكلما كان حجم المدخرات المحلية ضئيلا بالقياس الى مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف زادت الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس صحيح كذلك ولمزيد من التفاصيل انظر: د. محسن خليل، **تصدع الهيكل الثالث**، دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد، 1989، ص51.

[3] عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي و سياسات الاصلاح الاقتصادي، تجارب عربية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص34.

[4] محمد عبد العزيز محمد، **الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006،ص23.

اذا تحقق التساوي بين هذين المتغيرين، فلا وجود للفجوة، في حين انهما قد يختلفان، و هذا الاختلاف هو المولد لهذه الفجوة، نتيجة لقصور المدخرات المحلية المتاحة للاقتصاد القومي عن الاستثمارات الكلية المطلوبة و خاصة في البلدان النامية غير النفطية لأسباب تتعلق بضعف الاجهزة الإنتاجية، انخفاض كفاءة الاستثمار و التشغيل، زيادة حجم السكان، و انخفاض الدخل القومي المؤدي الى انخفاض متوسط نصيب الفرد، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك اضافة الى فشل السياسات الاقتصادية و عدم قدرتها على ايجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه المشاكل.

و عادة فان الاقتصاد القومي يواجه حالات ثلاثة لمواجهة هذه الفجوة و تتمثل في:

الاحتمال الأول: الرضا بمعدل نمو أقل في حدود قدرة الموارد المحلية، و هو حل غير مقبول لأن هذا الرضا لا يمكن ان يدوم لفترة أطول نظرا لتزايد وتيرة النمو السكاني من جهة و من جهة أخرى أنه يعمل على ابطاء عملية التنمية الاقتصادية.

الاحتمال الثاني: أن يعمل الاقتصاد على تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في القطاعات التي تستحوذ عليها الطبقات الغنية في المجتمع، كي يتمكن الاقتصاد من رفع الادخار المحلي، الأمر الذي يؤدي الى تحويل الادخار الكامن الى ادخار فعلي، هذا الاحتمال صعب التنفيذ لأنه يتطلب تغييرا جذريا في الواقع السائد في هذه الدول التي تعاني من آثار هذه الفجوة.

الاحتمال الثالث: لجوء الاقتصاد الى مصادر التمويل الخارجي من قروض خارجية، استثمارات أجنبية، مساعدات و غيرها.

ثانيا: مفهوم فجوة التمويل الخارجي

يشير مفهوم فجوة التمويل الخارجي الى الفرق بين الصادرات و الواردات نتيجة عجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم، ففي حالة تعادل الصادرات و الواردات فلا وجود للفجوة، ولكن عندما تعجز حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تمويل الواردات من السلع و الخدمات فعندئذ تظهر هذه الفجوة، يكون رصيد العمليات الجارية في ميزان المدفوعات سالبا، مما يتطلب تدفقات رأسمالية نحو الداخل (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية) فهي تمثل بمقدار هذه الفجوة.

المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية و المدارس الاقتصادية المفسرة لفجوة الموارد التمويلية

جاء تحليل الكلاسيك مركزا على جانب العرض (**قانون ساي**)، حيث استنتج آدم سميث ان الادخار يمكن أن يضمن نموا مستمرا دون حدوث أزمة كساد، لأن زيادة المدخرات تؤدي الى ارتفاع الأجور و بالتالي تحفيز النمو السكاني مستبعدا خطر نقص الطلب عن العرض[1].

فيما جاء التحليل الكينزي متزامنا مع الكساد و البطالة مركزا على السياسات المحفزة على الطلب الفعال، اما تحليل **هارود–دومار** فقد ركز على الاستثمارات لكونها سبيلا للتراكم الرأسمالي، ومن خلال الربط بين جانبي العرض والطلب فالاستثمار يؤدي الى توليد طاقة انتاجية قادرة على زيادة العرض، وهو نفسه يولد دخولا موزعة قادرة على زيادة الطلب، و من خلال مضاعفة الآثار التي تتركها هذه المتغيرات في حركتها خلال الزمن، (باستخدام مبدأ المضاعف و المعجل كأدوات في التحليل، و في الانتقال من تحليل ظاهرة التوسع الاقتصادي في الاجل القصير الى تحليل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل)[2]. و ان كانت الافتراضات التي استندوا عليها لا تجد تعبيرها في الاقتصاديات النامية، الا ان هذا يعطي مؤشرا على اهمية التكوين الرأسمالي في احداث عملية التنمية.

في الاتجاه نفسه فقد ذهب انصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة امثال (**رودان وبرتن**) (***R. Rodan Bruton***) في تحليلهم لطبيعة الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية، الى انه يتّسم بضعف المرونة و القابلية على توجيه الموارد الاقتصادية الى مجالات استخدامها المختلفة على النحو الذي يحقق التوازن بين عرض هذه الموارد والطلب عليها بفعل آلية السوق، يعد الادخار من وجهة نظرهم عنصرا اساسيا لعملية التنمية و من ثم يعد انخفاضه في البلدان النامية من اهم معوقات التنمية فيها[3]. لمعالجة الفجوة المحلية يرى انصار هذه المدرسة انه لابد من تطبيق سياسة اقتصادية تقييدية تهدف الى تخفيض الطلب الكلي و سياسة اقتصادية توجيهية تهدف الى توجيه الانفاق الكلي نحو القطاعات الانتاجية خاصة الصناعية منها و تحفيز الاستثمارات المنتجة في الصناعات لإحلال الواردات و لإعادة توجيه الطلب المحلي الى السلع المنتجة محليا، و تقليص الواردات غير الضرورية[4].

يؤكد انصار هذا الاتجاه ان فجوة التمويل المحلي في اغلب البلدان النامية هي الاساس في ظهور الفجوات الاخرى، لذلك فان تعبئة المدخرات فيها مع خلق هيكل اقتصادي مرن يعد مصدر عملية التنمية في هذه البلدان.

بهذا الشان اشار **آرثر لويس** (***A. W. Lewis***) الى اهمية المدخرات الحقيقية في عملية التنمية في البلدان النامية، اذ يرى أن المشكلة الرئيسية التي تعترض عملية التنمية تتمثل في عدم مقدرة اغلب البلدان النامية على

---

[1] رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو**، دار النهضة العربية، القاهرة–1980، ص8.

[2] عبد العزيز عبد الله الفارس القطيفي، **نظريات النمو، الديناميك والمنهج الرياضي**، جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص39-41.

[3] منى عبد الجبار الطائي، **الهيكل الاقتصادي للدول النامية**، أطروحات في النظرية والسياسة الاقتصادية، مجلة الاقتصادي، بغداد، العدد1، ج، 1983، ص44.

[4] Chenery H,William J.K, **Substations In Planning Models**, **Studies In Development Planning**, Harvard University Press, 1971,Pp 46-48.

تعبئة المدخرات الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية، و اذا ما ارادت هذه البلدان ان تحقق معدلات نمو سريعة، فان عليها ان ترفع ادخارها من (**5%**) تقريبا الى ما يقارب (**12%**) مع اجراء تكييف لسلوك المؤسسات و وسائل ادائها اللازمة لهذا التمويل، و أن تحقيق هذه النسبة ليس صعبا على البلدان النامية، ما دامت هناك مبالغ طائلة تنفق على التسليح و الانفاق المظهري و رواتب الهيئات الدبلوماسية[1].

يعزي انصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة اسباب نشوء فجوة موارد التمويل المحلي في اغلب البلدان النامية الى ممارسات السياسة الاقتصادية، اذ يهيمن عليها عاملان رئيسان[2]:

– طموح الاهداف الاقتصادية للتنمية في البلدان النامية يتجاوز الامكانيات المتاحة لديها و خاصة المالية منها.

– عجز السياستين (المالية والنقدية) على استقطاب و توجيه المدخرات الحقيقية لتمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب تخلف النظم المصرفية، اضطراب الاوضاع السياسية و الاقتصادية، ندرة المؤسسات الادخارية، تخلف الوعي الضريبي، التوزيع غير العادل للدخل. هذا ما دفع اغلب البلدان النامية إلى اللجوء الى عملية الاصدار النقدي الجديد لتعويض نقص راس المال الناتج عن المستويات المنخفضة للمدخرات المحلية، الا ان سياسة الاصدار النقدي الجديد تؤدي في اغلب الاحيان الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار تدريجيا و ظهور مشكلة التضخم في هذه البلدان. اما انعكاسات هذه السياسة على التجارة الخارجية فتتجسد في زيادة الطلب على الواردات وخاصة واردات السلع الاستهلاكية و الكمالية مما يؤدي الى ظهور عجز في ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات في اغلب البلدان النامية.

نجد انه في الوقت الذي ركز فيه انصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة على قيد فجوة التمويل الداخلي، جاء تركيز **المدرسة الهيكلية الجديدة** على قيد فجوة التمويل الخارجي، اذ يؤكد انصار هذا الاتجاه أن ظاهرة عدم التوازن في الاقتصاديات النامية ناجمة عن الاختلالات الاقتصادية التي تتسم بها البلدان النامية، اذ يرون ان الازمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان لا تعود الى فائض الطلب الكلي المنعكس في عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع معدلات الاسعار كما تذهب اليه آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة، و انما ترجع الى ضعف الطاقة الانتاجية للاقتصاد فيها.[3]

يعتقد اصحاب هذا الاتجاه ان الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية يتسم بالاختلال في الانتاج، الاستهلاك و التبادل، اسواقها المحلية غير كاملة و أن المرونة منخفضة في مجال الانتاج و التجارة، لذلك فان آلية السوق لا تؤدي بالضرورة الى التوازن في سوق عناصر الانتاج و سوق السلع، مما يجعل الاسعار النسبية اقل قوة في الحث على توزيع الموارد تحت ظروف انخفاض المرونة، و من ثم فان الحركة في الكميات المطلوبة و المعروضة باتجاه التوازن لا يمكن ان تُفترض تلقائيا كما يؤكد هؤلاء ان التنمية في البلدان النامية تعتمد بشكل أساس على

---

[1] A. W. Lewis، **Development Planning** ، New york ، 1966 ، pp225-227.

[2] منى عبد الجبار الطائي، **الهيكل الاقتصادي للدول النامية**، مصدر سابق، ص45-46.

[3] منى عبد الجبار الطائي، المصدر السابق، نفس الصفحة.

الواردات، نظرا لجمود الجهاز الانتاجي، و اتساع الطلب الاستهلاكي فيها، لذلك يرون ان توفير الواردات من السلع الرأسمالية يعد عاملا مهما لتحقيق التنمية في هذه البلدان، لمقابلة الواردات فانه يجب توفير قدر مناسب من العملات الأجنبية.

بما ان البلدان النامية تعاني شُحًا في العملات الأجنبية، فان عدم توفرها يشكل قيدا على عملية التنمية فيها وقد اشار **كندل بيركر** (***Kindle Berger***)[1]، في هذا الشان الى ان اقتصاديات البلدان النامية تتصف بضعف قابليتها في الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، ذلك بتكييف تركيب التجارة الخارجية للتغيرات في الطلب، حيث ان هيكل الصادرات منخفض المرونة تجاه التغيرات التي تحدث في السوق العالمي من حيث الزيادة و الانخفاض التي قد تحدث في الطلب العالمي. اما بالنسبة للواردات فان اغلب البلدان النامية لا تستطيع تقليصها خاصة في مراحل التنمية الأولى، لحاجة عملية التنمية الى استيراد عدد من السلع الرأسمالية و الوسيطة التي لا يمكن انتاجها محليا.

في الاتجاه نفسه اضاف **جنري– ستراوت** (***Chenery & Strout***)[2] بان البلدان النامية لا تستطيع ان تقلص من وارداتها أو تزيد من صادراتها دون تخفيض كفاءة مواردها الاقتصادية، كما ان هنالك حدا أدنى من الواردات والاستثمارات يجب توافره للإبقاء على مستوى معين للإنتاج، لذلك فان حصيلة الايرادات المتأتية من الصادرات تعد وسيلة ضرورية لاستيراد السلع الرأسمالية، ولكن ايرادات حصيلة الصادرات في اغلب البلدان النامية تحدد خارجيا و تقيد بعدد من العوامل الداخلية. لزيادة ايرادات الصادرات يكون من الضروري انتاج سلع تصدير جديدة الا ان انتاج هذه السلع محدد بدوره بالطاقات الانتاجية و التنظيمية و المؤسسية.

لذلك فان انصار المدرسة الهيكلية الجديدة يعدون فجوة التمويل الخارجي مصدر الاختلالات في البلدان النامية، بجانب فجوة التمويل المحلي التي أكدها انصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة، كما يرون ان هناك محدودية المرونة للإحلال بين فجوة التمويل المحلي و الخارجي، الامر الذي يجعل من توافر المدخرات المحلية –التي قد تتمكن البلدان النامية من تعبئتها– عديمة الجدوى، لأنها غير قادرة على تحويل هذه المدخرات الى واردات من السلع الانتاجية و الوسيطة اللازمة لإنتاج البضائع الاستثمارية من خلال التجارة الخارجية.

لذلك يرى الهيكليون ان اللجوء الى رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد التمويلية الداخلية و الخارجية سيترك أثرا ايجابيا على اقتصاديات البلدان النامية من خلال[3]:

–زيادة في حجم الاستثمار بما يعادل قيمة حجم رأس المال المتدفق الى الداخل.

---

[1] C. Kindle Berger, **Foreign Trade and the National Economy**, Yale university press London, 1963 pp 91-99.

[2] H . B. Chenery, and A. Strout ,"**Foreign Assistance and Economic Development** ,The American Review ، vol – LVI, No. 4 part 1, 1966, p. 681.

[3] B. Chenery. Hollis and Nicolas, G. Carter, **Foreign Assistance and Development Performance** American Economic Review, LXIII, 1973,pp. 459-468 .

-زيادة غير مباشرة في حجم الاستثمار من خلال زيادة مستوى الدخل، و من ثم الزيادة في معدل الادخار المحلي.

-زيادة مقدرة البلدان النامية في الحصول على متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية و الوسيطة اللازمة لزيادة الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وفي مقابل الآراء التي تؤكد على وجود فجوة الموارد التمويلية في البلدان النامية و من ثم ضرورة اعتمادها على التمويل الخارجي لاعطاء زخم دافع للتنمية الاقتصادية فيها، ظهرت آراء اخرى مضادة اذ اشار **بول باران** (***P.Baran***) في الخمسينات من القرن الماضي الى ان مشكلة انخفاض الادخار في البلدان النامية لا تعود الى حجم الفائض الاقتصادي و انما تعود الى تبديد هذا الفائض في اوجه غير إنتاجية و من ثم فان مشكلة الادخار في البلدان النامية ليست مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة تنظيمية واجتماعية.[1]

في الاتجاه نفسه ذهبت بعض الآراء في السبعينات من القرن العشرين الى ان سبب تهافت البلدان النامية على التمويل الخارجي نابع من القصور النظري في أدبيات التنمية الغربية، التي اشاعت وهم التنمية في البلدان النامية من خلال تضخيم دور الاستثمار، و الادعاء بان جوهر التخلف يكمن في نقص موارد التمويل و ضرورة رفع معدل تراكم راس المال مثلما حدث في البلدان الرأسمالية المتقدمة دون الاهتمام بمكونات الاستثمار من الناحية الفعلية و لأي مدى إنتاجيته.

في الاتجاه نفسه اشار **رمزي زكي** في الثمانينات من القرن الماضي الى ان الغرب الرأسمالي يقصد ترويج فكرة الدور الرائد للاستثمار في عملية التنمية، واستحالة كفاية المدخرات المحلية أو امكانية تعبئتها لتمويل التنمية في البلدان النامية[2]، وبهذا الربط بين حركة التنمية و التمويل الخارجي، كانت النتيجة هي الاعتماد المتزايد على الاقتصاد الرأسمالي من البلدان النامية غير النفطية ذات العجز المالي التي افرطت في الاعتماد على التمويل الخارجي وعجزت عن تعبئة فائضها الاقتصادي الممكن الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل.

يخلص اصحاب الرأي المضاد للتمويل الخارجي الى ضرورة اعتماد البلدان النامية على التمويل المحلي، الذي يمكن زيادته من خلال اجراءات السياسة الاقتصادية و أدواتها و زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية و تعبئة موارد التمويل المحلي و ترشيد استخدامها...الخ، و عندئذ تتقلص فجوة الموارد التمويلية.

---

[1] P. Baran, The **Political Economy of Growth**, Monthly Review Press, New york 1957, p23-25.

[2] رمزي زكي، **الاقتصادي العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص47-48.

المبحث الثاني: المصادر الاساسية لتمويل الاقتصاد القومي في البلدان النامية

تختلف المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية عن تلك التي تعترض اقتصاديات البلدان المتقدمة، تتمثل هذه المشاكل في العوامل البنيوية في الداخل و العوامل المنعكسة من الخارج.

لذلك فيؤكد اغلب اقتصاديي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان على ضرورة تدخل الدولة في تنمية اقتصاديات بلدانها سواءا بسيطرتها على الاقتصاد القومي مباشرة أو بخلقها قطاع عام يتعايش مع قطاع خاص، تعايشا قد يتسع أو يضيق حسب الأيديولوجية و الفلسفة التي تحكم قناعات هذه البلدان، و أيا كانت هذه القناعات فانه لا يختلف اثنان على ان اهم الاهداف الملقاة على عاتقها في اطار عملية التنمية هي زيادة التكوين الرأسمالي من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها الى استثمارات منتجة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذه الاهداف تطلب جهدا و حجما اكبر من الموارد المالية، مما يفرض على حكومات هذه البلدان البحث عن مصادر للتمويل سواء اكانت داخلية أم خارجية ام كلتيهما مع الموازنة فيما بينهما بغية الوصول الى الاهداف بتكلفة أقل و زمن أقصر.

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية، هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق، و أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة على الادخار، و طالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الإقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في أضعف نقطها و الخروج من نطاقها و العمل بكافة السبل و الأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الإقتصادي.

إن التنمية الإقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل و ليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الإقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية[1].

المطلب الأول:التمويل الإسلامي

التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب و الفضة، يشمل الأشياء التي يجوز الإنتفاع بها، و لها قيمة لدى الناس. أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن ان يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة ، مثل

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي،**التنمية الإقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياستها**، الناشر قسم الاقتصاد؛كلية التجارة؛جامعة الإسكندرية، 1994 ،ص181

عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض، و من خصائص التمويل الاسلامي ما يلي[1]:

- يتم الحصول عليه دون تكلفة، الأمر الذي يجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكثر من غيره.
- يوفر المال بصيغ مختلفة تتناسب مع تشاط أو أنشطة اقتصادية متعددة.

أولا: صيغ التمويل الاسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة أهمها:

-أسلوب التمويل التشاركي : هو نوع من التمويل يشمل المشاركة و المضاربة

- **المضاربة :**

هي أن يدفع رجل ماله إلى آخر يُتاجر فيه، على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه، فإذا حصل ربح تتم قسمته حسب ما اتفقا عليه عند التعاقد، و إن تحققت الخسارة فهي على صاحب المال خاصة، و ليس على العامل منها شيء[2].

- **المشاركة:**

هي أن يشترك اثنان بماليهما، ليعملا فيه بيديهما وربحه لهما[3]، يتم اقتسام الربح حسب نسبة مشاركة كل منهما في رأس مال الشركة، يجوز أن ينفرد واحد منهما بالعمل مقابل حصة من الربح يُتفق عليها، على اعتبار أنه إذا انفرد بالعمل صار كالمضارب بأموال الغير يحصل على جزء من الربح يُتفق عليه، هذه الصيغة تصلح لإنشاء شركات المساهمة التي تتميز برأس مال ضخم، لا يهم النشاط الذي تمارس عملها فيه سواء كان زراعة أم صناعة أم تجارة أم خدمات أخرى.

-أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المرابحة وبيع السَلم

- **عقود المرابحة:**

بيع المرابحة يعتبر أحد أنواع البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي بشكل عام، هو أيضا أحد أدوات التمويل بالمؤسسات المالية التي توفر منتجات متوافقة مع الشريعة. المرابحة في **اللغة** مأخوذة من الربح وهو الزيادة أو العائد. أما فيما يتعلق باصطلاح الفقهاء فهي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا اليها ربح معلوم. فالتكلفة تشمل السعر الذي اشترى البائع السلعة به، مع تكاليف اضافية مثل قيمة الشحن و التخزين و النقل و غيرها مما يدخل في التكلفة الاجمالية لوصول السلعة إلى البائع.

---

[1] الطيب لحيلح، **التمويل الاسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**،الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي: 08 و 07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس-سطيف.

[2] ابن قدامة ،**المغني**، الجزء الخامس، دار المنار، 1367 .هـ . ص22.

[3] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، . 1982مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .ص323

- **عقد السلم:**

هو عقد تكلم الفقهاء على أحكامه بشكل مفصل في كتبهم وأبرزوا ذلك من خلال دراستهم لما جاء عن **النبي صلى الله عليه وسلم:** " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" **رواه البخاري ومسلم.**

هذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة، إلى أجل معلوم، وذلك بثمن معلوم حال عند العقد. و هو عقد من عقود الاستثمار و صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، و العاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

-أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري :هو نوع من التمويل يشمل الاستصناع و التأجير:

- **عقد الاستصناع:**

هو التعاقد على صنع شيء بأوصاف معلومة ، مادته من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوته، أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، و ذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد.

- **التأجير:**

يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول، المعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري، ويتَّخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

-أسلوب التمويل الزراعي :هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها[1]:

- **المزارعة:** هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل و الإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض وفق نسبة لكل منهما؛
- **المساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛
- **المغارسة:** هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص402 -408.

-أسلوب التمويل التكافلي والتضامني :هو نوع من التمويل يشمل:

- **التمويل التكافلي الوقفي**: هو تحويل لجزء من المداخيل و الثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع و خدمات و عوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛
- **التمويل التضامني الزكوي**: هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع و الخدمات الأساسية،الرعاية الاجتماعية للفقراء و محدودي الدخل و تنشيط الحركية الاستثمارية.

إن هذا التنوع الصيغي و التعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها و حجمها ومجال نشاطها. فيما يلي نوجز صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها في هذا الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): صيغ الاستثمار و أساليب التمويل الاسلامي المرتبطة بها

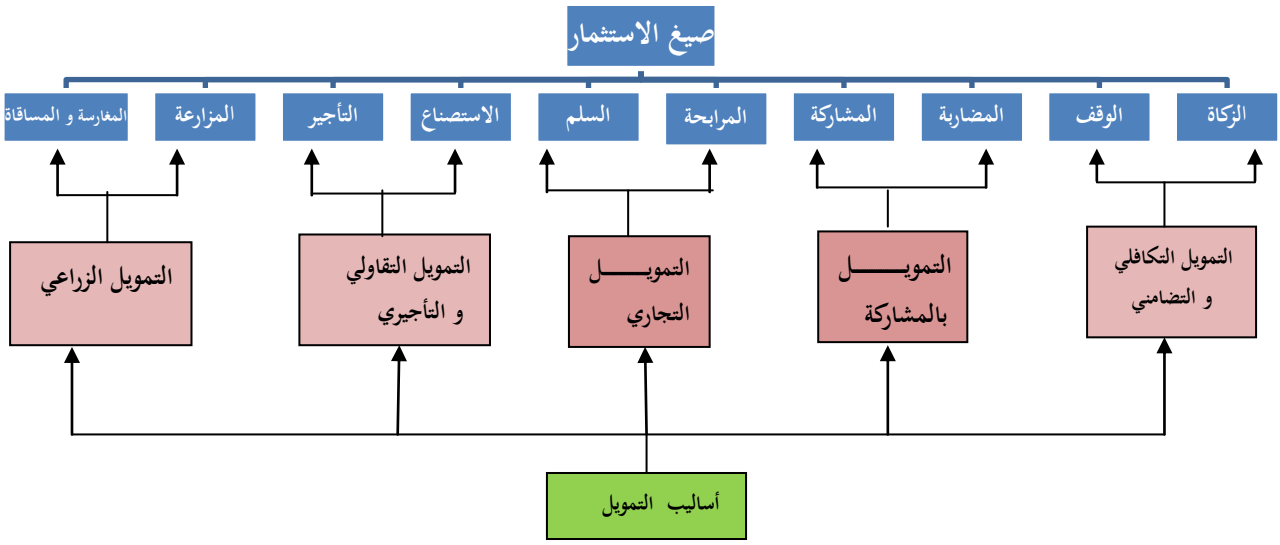

المصدر: صالح صالحي،عبد الحليم غربي،كفاءة صيغ و أساليب التمويل الاسلامي في احتواء الأزمات و التقلبات الدورية،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس- سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

ثانيا: تمويل الزكاة للتنمية

تؤكد المدارس الاقتصادية لتمويل التنمية إما على التمويل من جانب العرض أو التمويل من جانب الطلب، و قد كان لكل من الاتجاهين ظروفه التاريخية الخاصة التي نشأت في ظلها نظريته و استقى منها مبرراته، أما التشريع الإلهي للزكاة فقد نزل من لدن حكيم عليهم ليكون صالحا في كل زمان و مكان فلا ينتظر ظروف يعمل

على مواجهتها و لا مشاكل يجهد في حلها ذلك انه جعل من مصارف الزكاة المنافذ التي تمول العملية الإنمائية من جانب العرض و الطلب على السواء.

أ–تمويل الزكاة المباشر للتنمية

أ–1– من ناحية العرض:

تعمل الزكاة على تمويل النواحي الإنتاجية للعملية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الإنتاجية و بناء الهياكل الأساسية، و التطوير العلمي للإنتاج كما و كيفا وتمويل صناعات عسكرية و إستراتجية، لها شأنها في دفع العملية الإنمائية بقوة في الطريق الصحيح كما تسهم الزكاة من خلال مصارفها في توفير جو الثقة و الأمان اللازم لبدء العملية الإنمائية و الذي يعتبر من الشروط الأساسية لاستمرارها ونجاحها.

فُرضت الزكاة لتوفير كفاية أفراد المجتمع و لا يكون ذلك ببضع لقيمات تسد جوعهم أو دراهم تقيل عثرتهم، إنما يكون ذلك بتوفير ما تحصل به الكفاية على الدوام و توفير الأداة الإنتاجية التي يحسن استغلالها في التكسب، حيث يرى احد الفقهاء المعاصرين أن الدولة المسلمة تستطيع أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع و عقارات و مؤسسات تجارية و نحوها و تملكها للفقراء كلها أو بعضها، لتُدرّ عليهم دخلا يقوم بكفايتهم كاملة و لا تجعل لهم الحق في بيعها أو ملكيتها لتظل شبه موقوفة عليهم[1].

بذلك تؤدي الزكاة دورها في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية، من خلال المصرف الأول الخاص بالفقراء و المساكين. كما تمول الزكاة راس المال الاجتماعي الثابت من خلال إنفاق سهم" في سبيل الله" ليس في إعداد الجيوش فحسب و إنما في إقامة جميع المؤسسات و المنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة الإسلامية، مثل حفر الترع والقنوات و تشييد الجسور و القناطر و المباني العامة[2].

كذلك ذكر **أبو يوسف**" عن من أسهم الزكاة، سهم في إصلاح طرق المسلمين[3] "وهو سهم بن السبيل" الذي يسهم في توفير البنية الأساسية من خلال الطرق المعبدة و شبكات المواصلات الضرورية لتسهيل مراحل العملية الإنمائية.

بهذا يتضح لنا أن سهمين في سبيل الله و ابن السبيل يضيفان إلى توفير الموارد الإنتاجية في بناء الهياكل الأساسية –المعروفة برأس المال الاجتماعي الثابت – اللازمة لتهيئة المناخ العام للاستثمار.

كما يضيف سهم (في سبيل الله) مصدرا جديدا للتمويل المباشر للزكاة حيث أن الجهاد في سبيل الله وما يتطلبه إعداد القوة لإرهاب العدو، من إنشاء صناعات حربية متعددة والقيام باستثمارات مباشرة في دفع العملية الإنمائية قدما، و هو ما اعتمدت عليه بعض الاقتصاديات الأوربية و الأمريكية في التغلب على فترات، الكساد

---

[1] يوسف القرضاوي – **فقه الزكاة**– بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981، ص567.

[2] عوض محمد هاشم – **النمو العادل في الإسلام** – بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث: المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر و التطبيق، القاهرة، أفريل 1983، ص 5.

[3] أبو يوسف بن يعقوب إبراهيم: **كتاب الخراج** ، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، بدون تاريخ، 81.

التي منيت بها ودفع العملية الإنمائية بغية تحقيق نهضتها الاقتصادية، و لسهم المؤلفة قلوبهم دوره في تأمين استقرار الاقتصاد وتوفير الأمن لما هو قائم من استثمارات و مشاريع و صناعات.

يضيف سهم " الغارمين" إلى حالة الثقة التي توفرها الزكاة و التي لا يوجد لها مثيل في أي اقتصاد آخر، طالما كان دينه في غير معصية، لذا فهي تشيع جوا من الاطمئنان و الثقة يشجع أصحاب رؤوس الأموال على بذلها في قروض حسنة لمن يقدمون على إقامة المشروعات النافعة للأمة.

كذلك يمكن اقتراض الغارم لإقامة إحدى المشروعات التي تعمل على تنمية رأس المال البشري كمؤسسة للأيتام أو مستشفى لعلاج الفقراء أو مسجدا لإقامة الصلاة أو مدرسة، فان نص الشافعية يقرر أن يعطي من استدان من اجل إقامة هذه المشروعات من مال الزكاة ما يسد به دينه و ان كان غنيا[1].

كما تسهم الزكاة في تمويل الإمكانيات المادية التي تعتمد عليها التنمية، فإنها تسهم في التمويل المباشر لتنمية راس المال البشري الذي هو محرك و هدف العملية الإنمائية.

وتضمن الزكاة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع سواء كان مزكيا أو مستحقا للزكاة، فهي تضمن توفير حاجات المسلم للحفاظ على دينه و نفسه و عقله و نسله و ماله، ذلك أنها لا تُؤخذ إلا من المال الذي تتوافر فيه شروط النصاب.

كذلك كان لسهم " **في الرقاب**" الفضل في تحرير قوة عاملة لا تقتصر دائرة نشاطها الإنتاجي عن مالكها فحسب فضلا عن أن تحريرها يؤدي إلى تفجير امكاناتها الابتكارية و طاقاتها الإنتاجية للإسهام بقصارى جهدها في الارتفاع بمستوى مجتمع المتقين الذي تدين لشريعته بحريتها.

أ-2- من ناحية الطلب:

لقد كان الإسلام أول تشريع عمل على تمويل التنمية من جانب الطلب بنجاح حيث أثبت أن تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية يسرع بالتنمية و لا يعطلها، كما زعم معظم الاقتصاديين الغربيين، ذلك أن تشريع الزكاة لا يحقق العدالة الاقتصادية من خلال ضرائب بضائعية و إنما يتم ذلك من خلال فريضة دينية، يرى المسلمون في بذلها بركة ونماء لأموالهم.

و من هنا فإن إعادة الزكاة لتوزيع الدخول يكون له دوره الهام في خلق سوق واسعة شديدة الاستيعاب فضلا عن تحقيقه للعدالة الاجتماعية.

ب- تمويل الزكاة غير المباشر للتنمية:

- تقوم الزكاة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية من خلال محاربتها الفعلية للاكتناز و من خلال عمل مضاعف الزكاة.

---

[1] الإمام النووي: **روضة الطالبين**(المكتب الإسلامي،دمشق بدون تاريخ) المجلد الثاني، ص 319.

– تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بهدف تنمية الأموال و استثمارها، لأن تنمية الأموال تجعل صاحبها يدفع الزكاة من العائد، فالزكاة تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال[1].

– من خلال فريضة الزكاة التي تهدد رأس المال المكتنز بالفناء، إن لم يشارك في النشاط الاقتصادي، جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية و محاربة الفقر، فالزكاة أداة ترهيب للأموال المعطلة حتى تندفع لتمويل التنمية[2]، من خلال دفع الأموال السائلة إلى المشروعات الاقتصادية لتنمو و تزدهر[3].

– إن التأكيد على إمكانية مورد الزكاة يحقق التنمية الشاملة بنجاح اجتماعيا واقتصاديا أي إعمار البلاد إذا ما تم تطبيقه بأمانة، وإذا ما سعى المسلمون إلى تطبيقه واعتناقه بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

ثالثا: التمويل بالوقف

1–تعريف الوقف

الوقف في **اللغة** معناه " الحبس و المنع مطلقا" سواء كان ماديا آو معنويا.[4] ويسمى التسبيل أو التحبيس و هو الحبس عن التصرف.

أما الوقف في **الاصطلاح الفقهي** قدمت فيه تعريفات كثيرة و من جملتها نختار ما يلي: [5]

يعرفه "**ابن عرفة المالكي**" بقوله: (هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه و لو تقديرا). و يتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، و هو على ملك معطيه أي الواقف.

و عرفه" **أبو حنيفة**" بقوله (حبس العين على ملك الواقف و التصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين)

أما "**ابن قدامه المقدسي**" فيعرفه في" المعنى" بقوله : (تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة) و يلاحظ من هذا التعريف انه لم يجمع شروط الوقف.

و لخص "**محمد أبو زهرة** " مختلف هذه المعاني التي جاءت بها التعاريف السابقة في تعريف جامع للوقف بقوله : (الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها، مع بقاء عينها و جعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءا و انتهاءا).

---

[1] مدحت حافظ إبراهيم – **دور الزكاة في خدمة المجتمع**–القاهرة، دار غريب ، 1995، ص ص 139-143.

[2] علي خضر بخيت – **التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام** – جدة: الدار السعودية، 1985، ص 150.

[3] حسين حسين شحاتة – **محاسبة الزكاة**: القاهرة، مكتبة الإعلام، بدون تاريخ، ص 61.

[4] إبراهيم البيومي غانم ، **الأوقاف و السياسة في مصر**، دار الشروق،القاهرة، 1998، ص45.

[5] العياشي صادق فداد و محمود محمد مهدي، **الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997 ، ص 11وص12.

ويرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقروه. أما الاقتصادي "**منذر القحف**" فيعرف الوقف بقوله : " الوقف هو: حبس لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة"[1].ويرى أن هذا التعريف يتناسب مع حقيقة الوقف القانونية وطبيعته الاقتصادية ودوره الاجتماعي وذلك من حيث أنه:[2]

– الوقف هو صدقة جارية ما بقيت أو بقي أصلها.

– يعبر عن جميع أشكال الوقف و أنواعه فهو حبس عن الاستهلاك الشخصي، بما يعني أنه ينشئ رأس مال اقتصادي قادر على إنتاج المنافع، هو يعبر وقف المنافع المتكررة عن رأس مال هذه المنافع، هو القيمة الحالية لمجموعة المنافع المستقبلية الموقوفة. وهو يعبر أيضا عن رأس مال منتج لخدمات أو سلع مستقبلية كالمحلات الدورية وحق المرور وغيرها من الخدمات والسلع.

– يقع الوقف على المال، وهذا المال قد يكون ثابتا أو منقولا وقد يكون عينا كالآلات و السيارات و قد يكون نقدا كمال المضاربة أو الاقتراض، كما يمكن أن يكون كمنفعة نقل المرضى أو منفعة أصل ثابت.

– يتضمن حفظ المال الموقوف و الإبقاء عليه حتى يمكن تكرار الانتفاع به أو بثمره و بهذا يتضمن معنى الاستمرارية وجود المال.

– يتضمن معنى تكرار الانتفاع والاستمرار حيث يعبر عن الجريان.

– يشمل الوقف المباشر الذي ينتج المنافع كما يشمل الاستثمار الذي يقصد بيع منتجاته وإنفاق إيرادها على أغراض الوقف.

– يشمل وجوه البر العامة الاجتماعية و الاقتصادية.

2– مفهوم الوقف في البلدان الغربية

شهدت المجتمعات الغربية – أوروبا و أمريكا– نموا مطردا في الأعمال الخيرية و الأنشطة التطوعية غير الهادفة للربح ، على مدى القرنين التاسع عشر و العشرون، تطورت تلك الأعمال والأنشطة على أساس عدد من الصيغ التنظيمية[3].وهذه بعض التعريفات لهذه الصيغ والتي هي شبيهة بالوقف:

ففي الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية " ***International Encyclopedia of the Social Sciences***" تحت عبارة (***Foundation***) و معناها (الأموال أو المؤسسة الوقفية)، عُرّف الوقف بأنه" وسيلة لمشاركة مال خاص في غرض عام".

---

[1] منذر القحف، **الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته،تنميته**، دار الفكر، دمشق،2000 ،ص 62.

[2] نفس المرجع السابق ،ص63.

[3] إبراهيم البيومي غانم ، **الأوقاف و السياسة في مصر**، مرجع سابق، ص66.

أما **القانون الفرنسي** عرف الوقف الخيري بأنه : " رصد شيء محدد من رأس المال على سبيل الدوام ، لعمل خيري عام أو خاص " ويكون العمل الخيري العام كإقامة مستشفى أو بناء مدرسة، أو منح جامعة مبلغا من المال أو عقارا، لإنشاء كراسي علمية أو للإنفاق على جوائز علمية.[1]

في النظام **الأنجلوأمريكي** فهناك ما يعرفه بـ (***Trust***) وهو مصطلح يتضمن معاني التصديق والثقة والولاء والركون إلى شخص والاعتماد عليه، هو أيضا يستعمل بمعنى الثقة التي توضع في شخص ليكون المالك الاسمي لمال ممسوك لصالح شخص آخر، وهي أيضا الشركة التي يديرها أمناء.

من حيث التعريف فالكلمة **الإنكليزية** (***Trust***) والكلمة العربية "**الوقف**" متشابهتان، و التعبير عن هذا المصطلح موجود في عدد كبير من المراسيم و القوانين التنفيذية التي يتكون منها القانون الأمريكي ومن أمثلة ذلك يعرف(***Trust***) وفقا للمادة **1167** من القانون المدني لولاية نيويورك كما يلي:[2]

" ***Trust is an obligation arising out of a personal confidence reposed in، and voluntarily accepted by ،one for the benefit of another*** ."

أما تعريف الوقف من الناحية القانونية، فهو في القانون الأمريكي نوع من التصرفات المالية تسمى "الترست" "***Trust***" ، فقد عرفه المعهد القانوني الأمريكي بأنه (علاقة أمانة،خاصة بمال معين، تلزم الشخص الذي يحوز هذا المال، بعدة التزامات، تهدف إلى استغلاله لصالح شخص آخر، تنشأ هذه العلاقة نتيجة للتعبير عن إنشائها) ، يمكن تعريفه أيضا بأنه (وضع مال في حيازة شخص معين يسمى: الأمين أو الوصي، ليستغله لمصلحة شخص آخر يسمى :المستفيد أو المستحق).[3]

و بإضافة معنى أفعال البر (***Philanthropy***) و الخير (***Charity***) لأي من العبارتين السابقتين يجعلها تتضمن معنى يقوم على الإحسان للآخرين أو على أعمال النفع العام.[4]

عرف مفهوم الوقف تطورا كبيرا مع بدايات القرن الماضي، وطرأ تغيير على مفهوم الوقف الخيري الثابت، إذ قامت أوقاف ذات مرونة كبيرة من حيث مجالات استخدامها، و ركز النظام الجديد على أن أموال الوقف هي رأس مال خيري مخاطر، إذ يتم استثماره في أنشطة تتطلب مخاطرة وتوقعات لم تكن تتحملها الحكومة ولا الأفراد.[5]

---

[1] رفيق يونس المصري،**الأوقاف فقها واقتصادا**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،1999،ص116-ص117.

[2] بيتر مولان ،**الوقف وأثره على الناحية الاجتماعية، عبر من التجربة الأمريكية في استعمال الأوقاف الغربية**، من أبحاث ندوة الوقف الإسلامي،جامعة الإمارات العربية المتحدة،6-7 ديسمبر 1997 ، العين.

[3] ياسين بن ناصر الخطيب، **أثر الوقف في نشر التعليم و الثقافة**، مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة، شعبان1422هـ . ص283.

[4] منذر القحف، **الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته،تنميته**، مرجع سابق ، ص56.

[5] رفيق يونس المصري،**الأوقاف فقها واقتصادا**، مرجع سابق، ص118.

3- المضمون الاجتماعي و الاقتصادي للوقف

كانت الأوقاف عماد الحياة الاجتماعية وظاهرة من الظواهر الاقتصادية، التي أسهمت بدور فعال في إقامة الأساس المادي للخدمات الاجتماعية و المنافع العامة، و تمويل شبكة واسعة من المؤسسات و المشروعات و الأنشطة الخدمية.

اجتماعيا يمثل الوقف عملية جوهرية تهدف إلى إعادة التوازن بين أفراد المجتمع وشرائحه و قطاعاته المختلفة، كما أنه يعمل إلى جانب أدوات مساعدة أخرى (الزكاة ، الوصايا، الصدقات، الهبات .....) يحقق كل منها أهداف وغايات بشكل نسبي في نشاطات التكافل الاجتماعي[1].

أما **اقتصاديا** فيعبر الوقف عن تحويل لأموال عن الاستهلاك و استثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تدر منافع و إيرادات تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا، فهو إذن عملية تجمع الادخار والاستثمار معا. فالوقف هو حبس الأموال عن الاستهلاك الآني وتحويلها إلى استثمار منتج بهدف إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات والمنافع في المجتمع. فالمضمون الاقتصادي للوقف هو عملية تنموية حيث يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة لمصلحة الغير أو مصلحة المجتمع نفسه.[2]

4- الدور التمويلي و التنموي للاحتياطات المالية الوقفية:

كانت الأوقاف مصدر التمويل الأساسي لكثير من المرافق الخدمية التعليمية و الصحية و العسكرية، و اليوم تتعاظم حاجة الحكومات في العالم الإسلامي لإحياء مؤسسة الوقف للقيام بهذا الدور المفقود. فالوقف يسهم في تنويع مصادر التمويل و مجالات استخدامها، كما أن استثمار أموال الوقف وتثميرها يمكن أن يؤدي دورًا مهما في التنمية الشاملة حيث يمكن أن تكون عوائدها مصدرًا لتمويل شبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدمية[3].

أسهم الوقف في توفير التمويل اللازم للفقراء، حيث تأسس في تركيا صناديق تعاونية للإقراض بفوائد بسيطة أو مساعدة المنكوبين أو لإقراض الفقراء لبدء مشاريعهم الإنتاجية، كما كان للوقف في العصر الحديث دور أساسي في تأسيس بعض المصارف و المؤسسات المالية تعمل في هذا المجال، كان للأوقاف النقدية دور في تأسيس بنك الأوقاف التركي عام **1945** الذي يعد من أكبر المؤسسات البنكية في تركيا حاليا، كما قام الوقف بتأسيس العديد من البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي وبيت التمويل الكويتي و بنك فيصل

---

[1] ياسر عبد الكريم الحوراني، **الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر**،الأمانة العامة للأوقاف، الكويت،2001،ص22.

[2] منذر القحف، **التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، 2003، ص413-414.

[3] لخضر مرغاد، كمال منصوري، **التمويل بالوقف: بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: تمويل التنمية الاقتصادية، -جامعة محمد خيضر- بسكرة- يومي : 23/22 نوفمبر 2006، ص 11.

الإسلامي في مصر وبنك ناصر الاجتماعي في مصر وغيرها من المؤسسات التي ساهمت في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

أما بالنسبة للدور التنموي للنشاط الوقفي فاستثمار أموال الوقف و تثميرها يمكن أن يؤدي دورًا مهما في التنمية الشاملة، حيث يمكن أن تكون عوائدها مصدرًا لتمويل شبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام و المرافق الخدمية، مما يتولد عنه مجموعة من الآثار المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، و يمكن تجلية الدور التنموي للنشاط الوقفي من خلال النقاط الآتية:

– الدور التمويلي للوقف حيث يساهم الوقف بتمويله لعدد هام من المرافق الخدمية في المجتمع بتخفيف العبء المالي للدولة في مجال الإنفاق العام وتوفير الخدمات؛

– دور الوقف في إحداث حركية اقتصادية ذات أثر توسعي، من خلال زيادة القوة الشرائية للأفراد جراء حصولهم على مستحقاتهم من ريع الأوقاف.إضافة إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية التي تضمنها المرافق الخدمية؛

– الأثر الإيجابي للوقف على هيكل الثروة في المجتمع، و يتأتى ذلك من خلال محافظة الوقف على الأصول الرأسمالية المنتجة و عدم التصرف فيها و صيانتها إضافة إلى أن الوقف يعتبر أداة لعدم تفتيت الثروة و الحفاظ على الكيانات الاقتصادية متماسكة و إيجاد التراكمات الرأسمالية؛[2]

– توفير الأمن الغذائي و تحقيق الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع خاصة الفقراء منهم؛

– إعادة توزيع الثروة و الدخل و تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع؛

– توفير التعليم المجاني بجميع مراحله لعموم الناس من خلال المدارس والكليات التي أوقف لها الواقفون أموالا كثيرة.

– توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع من خلال إقامة المشافي والإنفاق عليها؛

– رعاية الفئات الخاصة في المجتمع وكفالتهم كاليتامى والمقعدين والمرضى والمساجين وغيرهم؛

– المساهمة في تطوير العمل الخيري في المجتمع من خلال العمل المؤسسي للجمعيات والمؤسسات الوقفية وزيادة قنوات المساعدة والعون في المجتمع؛

– زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال المشروعات الاستثمارية الوقفية وما يترتب على ذلك من زيادة فرص العمل وتقليص البطالة في المجتمع.[3]

---

[1] فؤاد عبد الله العمر،**إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2000 ، ص180.

[2] كمال منصوري ، **استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001 ،ص80 و81.

[3] علي محي الدين القره داغي ،**تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها**، مجلة أوقاف،العدد السابع ،نوفمبر 2004،الأمانة العامة للأوقاف،الكويت،ص17.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية

تُجمع الدراسات و الأبحاث الإقتصادية على أن غالبية الأفراد الطبيعيين و الاعتباريين يقومون بالاحتفاظ بقدر معين من الدخل، بعدم إنفاقه على الاستهلاك وهو ما يعرف بالادخار أي أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات و لا يُخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك إما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة [1]. بعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل و الانفاق الجاري[2]، وباعتبار أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك فقد ترتب على ذلك نتيجتان هامتان ، فمن ناحية تعتبر العوامل التي تحدد حجم الاستهلاك هي ذاتها التي تحدد حجم الادخار ومن ناحية أخرى لا يُتصور زيادة المدخرات، مع افتراض ثبات الدخل الا بانخفاض الاستهلاك.

وتقتضي الضرورة التمييز بين نوعين من الدخل المصروف عن الاستهلاك أي بين ما يعتبر ادخار بالمعنى الإقتصادي وهو فائض الدخل الموجه نحو الاستثمار، و ذلك الفائض الذي يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك و الاستثمار اما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة وهو ما يُعرف بالاكتناز.

إذا أخذنا صفة التكوين للادخار كأساس في الدراسة و التحليل يمكن التمييز من جهة بين المدخرات الاختيارية، و هو ذلك الجزء من دخول الأفراد الذي يتحقق بمحض إرادتهم ، و من جهة ثانية المدخرات الاجبارية التي تنشأ خلافا لإرادتهم باقتطاع جزء من دخولهم بصفة إجبارية لحساب الدولة[3].

تستمد الموارد المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المدخرات المحلية المتحققة في ذلك المجتمع، لذلك فقد حظى الادخار بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي قديما وحديثا. في الوقت الذي ذهب فيه التجاريون الى عد ان ثروة الأمم تنشأ مما يتدفق اليها من الذهب و الفضة[4]، ذهب الكلاسيك الى القول (ان التقدم الاقتصادي يتحقق برغبة الناس في الادخار، و أنه دائما ما يتعادل مع الاستثمار بافتراض وجود المنافسة التامة و عدم وجود رغبة الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة، و أن أي خلل في العلاقة بين الادخار و الاستثمار يُصحح من خلال تحركات سعر الفائدة)[5]. وعلى العكس مما ذهب اليه الكلاسيك، اذ اعتبر **كينز** ان الادخار يعتمد على

---

[1] وليد عبد الرحمن صديق ، **الادخار الاجباري ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة**، رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1982 ، ص 09.

[2] علي لطفي، إيهاب نديم، **مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس 1996 القاهرة ص 197 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999،ص 187.

[4] محمد مبارك حجير، **السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية**، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، بدون سنة نشر، ص62-63.

[5] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع الموصل، بغداد 1988 ص304-305.

الدخل اكثر من اعتماده على سعر الفائدة، كما ان سعر الفائدة ليس العامل الاكثر اهمية في تحقيق التعادل بين الادخار و الاستثمار، لكون القرارات التي يتخذها المدخرون تختلف عن القرارات التي يتخذها المستثمرون[1].

اما الاقتصاديون الكلاسيك المحدثون فيعتقدون بأنه اذا لم يكن المجتمع مستعدا للادخار فان الامكانات التكنولوجية لرفع الدخل الفردي عن طريق التجميع الرأسمالي تظل دون استعمال وقد اشار **مارشال** في هذا الشأن، الى ان الانسان اذا ما قورن بصورة سابقة هو اقل أنانية و لذلك فهو اكثر ميلا للجهد والادخار من اجل تامين مستقبل عائلته، كما ان هناك تباشير ولو باهتة لاقتراب يوم اكثر بهجة يتوافر فيه الاستعداد للعمل و الادخار في سبيل زيادة الثروة العامة و الفرص العامة لبلوغ مستوى افضل من الحياة)[2].

في الاتجاه نفسه فقد أورد الكنزيون المحدثون أمثال (**هارود، دومار، هيكس، هانسن وروبنس**) بان الادخار هو العنصر المهم في التراكم الرأسمالي، فاذا ما تم رفع معدلات النمو الاقتصادي فان زيادة الادخار ستدفع الى زيادة مثمرة في رأس المال و من ثم زيادة الانتاج و النمو من خلال ان زيادة عرض رأس المال ستعمل على خفض سعر الفائدة وهذا من شأنه ان يشجع الاستثمار و من ثم زيادة الانتاج و النمو[3].

تتمثل مصادر التمويل المحلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين: الادخار الاختياري و الادخار الإجباري، و لا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، و كل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة[4].

أولا: مدخرات القطاع العائلي

يتمثل إدخار القطاع العائلي في الفرق بين دخل الأفراد و إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكتنزات ، يرى بعض رجال الاقتصاد أنه يمكن إعتبار إدخار القطاع العائلي إستهلاكا لسلع المستقبل، باعتبار أن الفرد الذي يدخر جزءا من دخله لا يفضل أكثر من تخصيص هذا الجزء من دخله للاستهلاك المستقبلي.

و يمكن أن نميز في هذا القطاع بين المدخرات الاجبارية كالضرائب، و المدخرات الاختيارية التي تكون بإرادة الافراد و تقديرهم و تكون في شكل أصول مالية متفاوتة السيولة و تتكون في الغالب من الودائع لدى النظام المصرفي و الحسابات الجارية البريدية، و ما يحمله الأفراد من أوراق مالية مطلوبة على القطاع الحكومي أو أسهم و سندات مطلوبة على قطاع الأعمال، أما النوع الأخر فهي مدخرات تعاقدية طويلة الأجل تأخذ شكل

---

[1] جميس جوارتنى وبجارد استروب، **الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن و آخرون دار المريخ للنشر الرياض 1988 ،ص234.

[2] جير الدماير روبرت بولدوين، **التنمية الاقتصادية، نظريتها، تاريخها، سياستها، الجزء الاول**، ترجمة الدكتور يوسف عبد الله صائغ، لبنان، بيروت، 1964، ص147-148.

[3] رمزي علي ابراهيم، **سلامة اقتصاديات التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، جامعة الكويت، 1986، ص342

[4] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "**التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة)**"، جامعة الإسكندرية، 2003 ، ص 217.

أقساط التأمين و مساهمات صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، نجد أن هذا النوع من المدخرات مازال لم يأخذ الاهتمام الكافي في الدول النامية بسبب النقص في الهياكل و الأدوات المالية.

أضف إلى ذلك عدم إهتمام حكومات غالبية هذه الدول بوضع دراسات دقيقة لتشجيع المدخرات أو كيفية تصرف الأفراد بدخلهم، عكس الدول المتقدمة أين احتلت هذه المدخرات مكانة هامة في اقتصادياتها تؤول مباشرة للحكومة، أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، و عليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الإقتصادي و العمل على رفع الإنتاجية، وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لا محالة و ربما نشوب بعض الخسائر.[1]

تتأتى عن طريق مدخرات الأفراد الذين يحصلون عليها من خلال دخلهم، و تحمل عدة صفات منها الادخار من أجل الحصول على قطعة أرض أو مباني سكنية، أو آلات زراعية، كذلك مدخرات تعاقدية مثل عقود التأمين، و يمكن أن تكون المدخرات على شكل شهادات استثمار أو أسهم و سندات .كما تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية و ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. يمثل الادخار العائلي[(*)]، الدخول المتاحة لدى الافراد بعد تسديد الضرائب، مطروحا منها الانفاق على اوجه الاستهلاك المختلفة[2]، وعادة ما تقترن المعدلات العالية للادخار العائلي مع الدخول المرتفعة، كما هو الحال في البلدان المتقدمة.

يُفسر انخفاض الادخار العائلي في البلدان النامية بانخفاض متوسطات الدخول الحقيقية للافراد، اذ ان احتياجات الانفاق الاستهلاكي تطفئ جذوة الحوافز الاقتصادية الداعية للادخار. و عندما تكون متوسطات الدخول الحقيقية لدى الافراد في بعض الاحيان مرتفعة فانها توجه الى عادات الاستهلاك المظهري أو محاولة محاكاة مستويات العيش في البلدان المتقدمة.

تنطبق هذه الفكرة ونظرية **جيمس دوزنبري** (***James Duesnberry***) القائلة (ان دوال استهلاك الافراد تعتمد على بعضها البعض، وتؤثر في بعضها البعض كما انها ليست مستقلة بل مرتبطة عن طريق رغبة الافراد الواضحة في الظهور والتميز والتي تعد من اقوى غرائز الانسان التي تعرف بأثر المحاكاة [3] (***Demonstration effect***).

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، 1999 ، بدون مكان نشر، ص 589ص601 .

[(*)] يتكون القطاع العائلي من مجموعة من الوحدات الاستهلاكية وتشمل العائلات التي تقوم باستهلاك السلع والخدمات اشباعا لحاجاتها المباشرة. وان العائلة الواحدة تضم مجموعة من الافراد وان مدخرات هؤلاء الافراد هي مصدر تكوين ادخارات هذا القطاع.

[2] Peter Howels & Keith Bain, **Financial Markets and Institutions**, thirds edition, 2001، p.22 .

[3] كاظم جاسم العيساوي واخرون، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، المستقبل للنشر والتوزيع الاردن، عمان، 2000، ص147.

الا ان الارتباط المسلم به بين الادخار العائلي و مستوى الدخل حقيقة غير ثابتة دائما، لكون المحددات الاساسية[1] التي تحكم معدل الادخار ليست هي مستوى دخل الفرد فحسب، وانما هي ايضا نمط توزيع هذا الدخل بين الاغنياء والفقراء، ونسبة الدخل من الملكية الى الدخل القومي، اذ يرتفع معدل الادخار كلما كان التفاوت في توزيع الدخل اكبر و كلما ارتفعت نسبة الدخل من الملكية ولكن من دون التأثير على مستويات الاستهلاك لغالبية السكان، لكن هذا التفاوت في البلدان النامية ليس في صالح الادخار اذ تتجه النسبة الكبرى من الدخل الى الملاك وغيرهم صوب الاستهلاك.

لم يكن مجرد مستوى الدخل أو نمط توزيعه هو المحدد المؤثر على معدلات الادخار العائلي في البلدان النامية، بل هناك محددات اخرى ترتبط بذلك منها ما هو اقتصادي، مثل (اسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحجم المصارف والمؤسسات الادخارية وانتشارها، ودور الاسواق المالية) ومنها ما هو اجتماعي مثل (الاستقرار السياسي ووعي المجتمع وثقافته والتوقعات المستقبلية والسكان والعادات والتقاليد...الخ).

يتفق اغلب الاقتصاديين على ان في مقدور البلدان النامية الارتقاء بمدخراتها العائلية فيما لو اتبعت حكوماتها الوسائل الآتية[2]:

أ-سياسات لتقييد الاستهلاك المظهري.

ب-اقامة مؤسسات ادخارية.

ج-مكافحة التضخم وضبطه.

د-رفع اسعار الفائدة.

أ . العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي :

يتوقف إدخار القطاع العائلي على مجموعة من العوامل الموضوعية و الذاتية و هي كثيرة جدا، و فيما يخص العوامل الموضوعية فإنها تعود الى عدد من المتغيرات و أهمها النظام الضريبي و توزيع الدخل و متوسط دخل الفرد و حجم السكان و توزيعه بين فئات العمر و مستوى الأسعار و مدى إتساع السوق النقدية والمالية و درجة نماء الوعي الإقتصادي للأفراد و مدى إستقرار الأحوال الإقتصادية و السياسية.

أما العوامل الذاتية فتتمثل أساسا في عادات الادخار و الرغبة في توريث الثروة للأبناء و الرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلا و الاحتياط لأخطار المستقبل و كوارثه، أضف إلى ذلك عمر العائلة، فالميل الادخاري لدى العائلات الحديثة التكوين عادة ما يكون ضعيفا أو سالبا في حين يزيد في العائلات المتوسطة العمر و يقل

[1] يحيى غني النجار وآخرون، **التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص428.

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية**، الاسكندرية، 2000، ص161-162.

أو يصبح سالبا في مرحلة الشيخوخة[1]، و رغم حدود هذه العوامل فان دافعية الأفراد نحو الادخار تختلف في درجة تأثيرها و أهميتها والغرض منه، أهمها هي الدوافع الوقائية و دوافع التوفير و دوافع الشراء المؤجل و مقابلة المصروفات الموسمية و دوافع الالتزامات التعاقدية [2].

و من خلال قائمة استقصاء قام بها **المركز الوطني لبحوث الاقتصاد التطبيقي بنيودلهي في الهند** ، وجد أن هناك " تسع دوافع " لادخار الأفراد جاءت مرتبة كالآتي:

الادخار لغرض الطوارئ ، ولكبر السن ، ولغرض الهبات و التبرع و الرحلات ، و لغرض دفع المهر والزفاف ، ولشراء سلع الاستهلاك الكبيرة و المعمرة ، و تطوير أو توسيع الأعمال ، وتعليم الأطفال ، و بناء أو شراء المساكن ، و الادخار لمساعدة الوطن[3] .

و عموما مهما يكن أثر العوامل الموضوعية أو الذاتية أو شكل الدوافع التي تدفع الفرد نحو الادخار ، فإن الدخل الحقيقي للأسرة يبقى هو العامل الحاسم في ذلك. و فيمايلي إستعراض لأهم العوامل التي تحدد إدخار الأفراد :

– الدخل:

إن مستوى الدخل المتاح هو العامل الأكبر أهمية في تأثيره على الادخار، ويمكن التعبير عن الدخل كمتغير يؤثر في السلوك الادخاري بأحد المقادير التالية:

–الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة.

و يتكون الناتج الداخلي الاجمالي من الحسابات التالية :

تعويضات العمال + فائض العمليات+ مخصصات إهتلاك رأس المال الثابت = الناتج الداخلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج+ صافي الضرائب غير المباشرة= الناتج الداخلي الاجمالي بسعر السوق (الدخل المحلي الاجمالي بسعر السوق)

أما الناتج الوطني الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج فهو :

الناتج الداخلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج + أو (–) صافي عائد عوامل الانتاج الأجنبية = الناتج الوطني الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج + صافي الضرائب من الخارج = الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق .

---

[1] رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها ، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1990) ، ص 541.

[2] A.D. Bain, **The Economics of the Financial System Oxford** : Martin Roberson and Co Ltd, 1981), p88 .

[3] U Tun Wai ,**Economic Essays on Developing Countries(U.S.A، Netherland** :Sijthoff and Noordhoff international publishers ,B.V.،1980)، p. 277 .

– توزيع الدخل:

لا شك أن كيفية توزيع الدخل الوطني تعتبر احدى العوامل الأساسية التي تحدد الميل للادخار في نظام إقتصاد السوق، وبما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك ، ولما كان توزيع الدخل الوطني هو الذي يؤدي الى ظهور طبقة من الأغنياء تفوق دخولها كثيرا عما تحتاجه من انفاق استهلاكي، وطبقة الفقراء التي بالكاد تستطيع سد حاجاتها الضرورية، بالتالي يمكن القول أن توزيع الدخل هو العامل الحاسم الذي يحدد الميل للادخار، ذلك أن الادخار يعتبر حتميا بالنسبة للاغنياء ، بينما ينفق الفقراء معظم ما يتلقونه من دخول. وهكذا فإن اتساع الفجوة في توزيع الثروة و الدخل يؤدي الى ارتفاع الميل العام للادخار بينما ينخفض الميل العام للادخار كلما شاعت العدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

– حجم السكان وتوزيعه العمري والجنسي :

لا بد من الاشارة أن تزايد حجم السكان يؤثر على السلوك الادخاري للفرد، حيث أن تطور الخصائص الإقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية و ارتفاع مستوى التعليم سوف يؤدي الى إدراك الجمهور لأهمية الادخار، مما يحدث تغيرا في النمط الاستهلاكي فتركيب المجتمع العمري له اثر على الادخار، حيث يقوم عادة بالادخار المجموعات العمرية من **35–60** سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين **18–35** سنة عموما لا يدخرون، ضف الى ذلك هناك علاقة قوية بين حجم الأسرة و الادخار، فالأسر الكبيرة ذات المصاريف المتعددة لا يمكنها الادخار، كما ان معدلات الادخار تختلف بين سكان الريف و المدن حيث تزيد في الأولى عن الثانية، و حيث أن مستويات الدخل في الريف تقل عن المدينة فهذا يؤدي الى تدفق مستمر للسكان من الريف الى المدينة.

كذلك فان للديانات و المعتقدات علاقة كبيرة بالادخار، اذ اوضح **تاوني** و **ماكس ويبر** ان الديانة البروتستانتية أسهمت في ظهور و نجاح النظام الراسمالي، عن طريق التأكيد على فضيلة الادخار و نفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية، و تحث الديانة الاسلامية على الاعتدال في الانفاق و تنهى عن التبذير و تحث على العمل و تؤكد على فريضة الزكاة و كلها تؤدي الى تشجيع الادخار.[1]

و **نظرية الادخار لدورة الحياة** تقضي ضمنيا أن الأفراد يدخرون لوقت تقاعدهم و ذلك خلال سنوات عملهم، وتشير أنه كلما ارتفعت نسبة فترة التقاعد الى فترة الحياة زادت نسبة الدخل الذي يتوجب على الشخص ان يدخره ليضمن موارد تكفيه للانفاق خلال فترة التقاعد . و بذلك فإن ارتفاع سن التقاعد المتوقع يؤثر سلبيا على معدل الادخار و الميل له ، بينما من المتوقع أن يؤدي طول العمر الى تأثير ايجابي.

يؤكد بعض الإقتصاديين أن الادخار و الميل له يتأثر بما يسمى بدورة الحياة أي نسبة التقاعد إلى فترة الحياة ، و تشير دراسة أجريت على اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أن " إنخفاض معدل الشيخوخة

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، النظريات– الاستراتيجيات–التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية– مصر، 2007، ص 228.

بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل في اليابان مقارنة بالبلدان الأخرى هو العامل الحاسم في إرتفاع مدخرات القطاع الخاص في اليابان[1].

و مؤدى هذه الدورة أنه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل الدخل الذي لابد للفرد من أن يدخره لضمان موارد كافية لنفقاته خلال فترة تقاعده، لذلك من المتوقع أن يؤدي إرتفاع سن التقاعد إلى تأثير سلبي على معدل الادخار و الميل له، في حين يؤدي طول العمر المتوقع إلى تأثير إيجابي.

كما أجريت دراسات تتعلق بالتوزيع العمري للسكان لحساب معدل الاعتماد بين أفراد المجتمع، و يقصد بهذا المعدل نسبة الأطفال و العاجزين و المتقاعدين إلى اليد العاملة داخل الاقتصاد، و للعلم أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما انخفض السلوك الادخاري للأفراد و بالمقابل تنخفض مدخرات الاقتصاد الوطني لأن هذه الفئة تستهلك فقط دون أن يكون لها مساهمة في الدخل ، كما أن إرتفاع هذا المعدل يؤدي إلى إنخفاض في مدخرات القطاع الحكومي بسبب زيادة النفقات التقليدية على خدمات التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية الأخرى، و توصلت إحدى الدراسات الى نتيجة مفادها بأن جل مدخرات الأشخاص تتولد من الذين يتراوح سنهم بين **40 – 60** سنة[2].

– التضخم:

تباينت أراء الإقتصاديين في تقييم أثر التضخم على السلوك الادخاري، حيث يؤكد البعض أنه صحيح إذا حصل ارتفاع في الاسعار و انخفاض في القوة الشرائية للنقود انما يؤدي ذلك الى خلق جو نفسي يساعد على إرتفاع الطلب على كافة السلع والخدمات[3] ، مما يقلل من الدافع إلى الادخار في الاقتصاد و بالتالي إنخفاض موارد النظام الائتماني اللازمة لتمويل الاقتصاد، أو عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من سعر الفائدة على مدخراتهم .

على العكس من ذلك يستعرض البعض أن توقع الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار إنما يؤدي إلى زيادة الادخار، و يؤكد دعاة هذا الاتجاه أنه في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يزداد بسرعة في أوربا فإن مدخرات الأفراد إزدادت بنسبة أكبر من النسبة المتوقعة من دخلهم[4]، وتفسير ذلك هو ربما الارتفاع العام للاسعار يدفع المجتمع إلى التشاؤم و الخوف من المستقبل مما يشجع أفراده على الادخار، كما يفسر البعض حقيقة ذلك إلى محتوى نظرية البحث ونظرية عدم توازن الاقتصاد الكلي ، حيث تعتقد النظرية الأولى أن

---

[1] C.Y. Horioka، **Why is Japan' s private Saving Rate So High**?، Finance and Development (Vol. 24، No.4، December1986) ، p22.

[2] Sholmo Mental، **Minds، Markets ، and Money ، Psychological Foundation and Economics Behaviour** (New york: Basic Book .، Publishers ، 1982) ، p. 219.

[3] مروان عطون ، **أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)** دار الهدى عين مليلة – الجزائر ، ص . 212

[4] R.T. Clements, **Saving in Newzealand During inflationary Times**, Journal of Business and Economic Statistic (Vol . 3 . No.3, july 1995), p . 188 .

المستهلك سوف يتعامل مع حدوث التضخم بتأجيل الشراء لحين البحث عن السلع البديلة، ونظرا لأن البحث يحتاج إلى وقت معين لذلك فان الانفاق الاستهلاكي سوف يتجه للانخفاض ليزداد بالمقابل الادخار.

في حين أن النظرية الثانية تفترض أن التضخم سوف يزيد من الطلب الاجمالي على السلع و الخدمات، ومع بقاء العرض ثابت وغير مرن فإن زيادة الطلب سوف يخلق طلبا إضافيا على السلع البديلة، مما يجبر المستهلكين إلى تأجيل إستهلاكهم الحالي إلى المستقبل حيث يزداد الادخار.

إذا ما تناولنا ظاهرة التضخم التي تواجه الاقتصاد الجزائري، فإن هذه الظاهرة مردها ليس فقط إلى عوامل نقدية فقط بل هي مؤسساتية و هيكلية[1]. حيث أن قبل الاصلاح الإقتصادي لعشرية التسعينات كانت هذه الظاهرة أقل حدة بسبب تدخل الدولة في تحديد العديد من الأسعار ودعم أسعار أخرى كمبدأ يطابق الاتجاه الاشتراكي . لكن بعد الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية و الشروع في الاصلاح الإقتصادي المصحوب بتحرير الأسعار بدأ معدل التضخم في إرتفاع مستمر إلى أن وصل حوالي **32%** كأقصى حد له عام **1992** ، ثم إنخفض عام **1996** ليبلغ نسبة **18.7%** ، ثم عرف تراجع مهم بلغ **5.7%** عام **1997** ليستمر في الانخفاض إلى **2.6%** عام **1999** ليصل إلى انحصار قياسي بلغ **0.34 %** عام **2000** كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال[2].

-أسعار الفائدة :

يعتبر الكثير من الإقتصاديين أن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر بالنسبة للادخار، تناولت العديد من الأبحاث شكل العلاقة بينهما و درجة حساسية الادخار للتغيير مع كل تغير في أسعار الفائدة .

في المقابل يؤكد اخرون من خبراء المالية و النقد أن الادخار غير حساس نسبيا تجاه أسعار الفائدة، و أن مستوى الدخل الاجمالي عامل محدد أكثر أهمية . وفي الحقيقة فان أكثر الشواهد المتاحة توحي بأنه من الأرجح أن تزداد المدخرات مع زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وخاصة عندما تصبح ايجابية . إن المقصود بأسعار الفائدة الحقيقية الايجابية هو أن يتغير سعر الفائدة وفقا للتغير في معدل التضخم ، أي أن يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية ، فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل التضخم ، فان سعر الفائدة الحقيقي موجب ، أما إذا حصل العكس فإنه يكون سالبا ، و في هذه الظروف السلبية فان معظم الأفراد يلجأون إلى التخلص من النقود السائلة لديهم حيث أن إستخدام النقود كمخزن للقيم ضمن هذه الظروف يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية لها نتيجة لارتفاع الأسعار بين تاريخ الاحتفاظ بها وتاريخ صرفها، الأمر الذي يشجعهم على إستثمارها في عقارات أو إكتنازها في مجوهرات مما يؤثر على المدخرات المالية في الاقتصاد .

---

[1] H . Benissad, **Economie de developpment de l Algerie**, 2éme edition . Opu .Alger. Economica. Paris. 1982. p. 260-263.

[2] بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر–** رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2004 ، ص 317 .

يعتبر الكثير من الإقتصاديين أن أسعار الفائدة السائدة في معظم البلاد المتخلفة تعد منخفضة الى حد كبير، ويزيد من انخفاضها انتشار التضخم الذي يترتب عليه أن تصبح اسعار الفائدة السائدة (المنخفضة أصلا) سالبة من الناحية الحقيقية، مما يجعلها لا توفر حافزا على الادخار، و يشير إستطلاع قام به **البنك الدولي** في عدد من الدول إلى أن إلغاء رقابة الدولة على أسعار الفائدة سوف يزيد من المدخرات المالية[1]، لذلك حتى يكون لسعر الفائدة دورا مؤثرا في تحفيز المدخرات، فإن الأمر يتطلب تصحيح الاختلال بين سعر الفائدة المعلن و سعر الفائدة الحقيقي الذي يعكس الظروف النقدية و الإقتصادية للبلاد ، وأن يعوض الضعف في القوة الشرائية للعملة الوطنية و في نفس الوقت يجب أن لا يكون معوقا للاستثمار وضامنا لربحية البنك.

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال

فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الإقتصادي أي كُلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات و العكس صحيح، في الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص و مدخرات القطاع العام.

1-مدخرات القطاع الخاص

تتكون مدخرات القطاع الخاص من مدخرات القطاع العائلي و مدخرات قطاع الاعمال الخاص، تختلف أهمية هذين القطاعين في تكوين المدخرات في كثير من الدول المتقدمة و النامية، إلا أن الملاحظ أن القطاع العائلي يمثل أهمية أساسية في ذلك حيث تشكل مدخراته ما بين **60%** – **70%** من مجموع المدخرات الوطنية، كما أنه القطاع الوحيد الذي تتجاوز مدخراته إستثماراته ، و لهذا فان نمو القطاعات الأخرى يتوقف على ما يحوله هذا القطاع من مدخرات[2] .

يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة و منتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرخاء، بينما تميل للانخفاض في فترات الركود، كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته و برامجه و خططه المستقبلية، كما يتحتم على المنشآت توجيه قدر كبير من ارباحها الى البحوث و الدراسات و الاستكشاف و هذا ما يطلق عليه **التمويل الذاتي**.

---

[1] تقرير عن تنمية العالم، **البنك الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر**،(القاهرة ، 1996) ص 56.

[2] V.V . Bhatt . **Improving the Financial Structure in Developing Countries**, Encouraging Saving by Household and Small Entreprises, Finance and Development (Vol. 23. No . 1 ، June 1996) p20.

2-مدخرات القطاع العام :

يتكون إدخار هذا القطاع من فائض الايرادات الحكومية الجارية على نفقاتها الجارية وكذلك الأمر بالنسبة للهيئات العامة والشركات التي تعمل في نطاق القطاع العام[1]، ويرى الكثير من رجال الاقتصاد أن مستوى الادخار العام يعتمد على مرحلة التنمية الإقتصادية للدولة وعلى مدى ما بلغته من نمو للدخل، ويشار بهذا الصدد إلى أن البلاد التي استطاعت أن تبلغ تقدما إقتصاديا ملحوظا، يكون معدل الادخار الوطني فيها مرتفعا حيث " تتناسب معدلات الادخار المرتفعة مع معدلات الاستثمار المرتفعة "[2] ، لهذا تقتضي الزيادة في إستثمارات الدولة بالتبعية حجما من المدخرات الوطنية حتى يمكن تمويلها [3]، لذلك فان معدل الادخار العام سوف يرتفع بشكل آلي في الإقتصاديات التي يزداد فيها حجم الاستثمارات الحكومية .

و رغم هذا يجب أن لا يُستنتج من ذلك قاعدة عامة تذهب إلى التأكيد على أن التفاوت في مستوى الادخار العام إنما يرجع إلى التفاوت في حجم الاستثمارات وحدها ، حيث هناك الكثير من الدول تقوم بتنفيذ برامج إستثمارية ضخمة تزيد بكثير عن مستويات الادخار الوطني فيها و تعتمد في تمويلها على رأس المال الأجنبي[4].

تؤكد العديد من البحوث التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة إلى أن الادخار العام ، خصوصا في الإقتصاديات النامية ، يعتمد الى حد كبير على حجم و طبيعة قطاع الصادرات، الذي يمثل القطاع الاستراتيجي في معظم الإقتصاديات النامية ، و بصورة عامة و نظرا لان مدخرات هذا القطاع إنما هي إنعكاس للسياسة الايرادية و الانفاقية للدولة، لذلك فإن سعي الدولة نحو زيادة مدخراتها يضعها أمام عدة خيارات للمفاضلة فهي إما أن تعطي الأولوية لخفض الانفاق العام أو جمع المزيد من الايرادات (المباشرة و غير المباشرة) ، وتستطيع الكثير من الإقتصاديات أن تخفض من الانفاق العام دون تخفيض للنمو الإقتصادي، و يتطلب هذا إتخاذ تدابير مختلفة منها تحسين سياسات الأسعار في القطاع العام و رفع مستوى كفاءته بإجراء إصلاحات إدارية و مؤسسية غايتها تحسين عملية التخطيط و الموازنة[5].

---

[1] أ.د علي لطفي ، **مشكلات التمويل في الدول النامية** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة . 1975 ، ص 27 .

[2] Michael Dooly et . al , **International Capital Mobility، What Do Saving Investment Correlation Tell Us** ? IMFStaff paper, (Vol .34، No .3 ، September 1987), p505 .

[3] د. أحمد فهمي ، " **أثار التجارة الخارجية والدخل القومي على التنمية الإقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة** " معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم 758 (القاهرة : أفريل1967) ، ص 40 .

[4] حمدية زهران ، **مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في البلاد** المتخلفة ، رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1970 ، ص 129 .

[5] تقرير عن التنمية في العالم 1986، البنك الدولي، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر (القاهرة : 1986) ، ص 59.

يتمثل ادخار هذا القطاع في الفرق بين صافي أرباح الشركات و الوحدات الانتاجية (بعد خصم الضرائب ومخصصات استهلاك الاصول الثابتة) وبين الارباح الموزعة[1]. و يشكل ادخار هذا القطاع مصدرا مهما في تمويل الاستثمار و من ثم تكوين رأس المال، و افترض الكلاسيك في هذا الشأن أن العلاقة طردية و قوية بين ارباح قطاع الاعمال و الاستثمار، الا أن صحة هذا الافتراض تقترن بافتراضات المنافسة و الاستخدام الكامل الذي تضمن ارتفاع الانتاجية و التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية، فضلا عن افتراض ان كل ادخار يؤدي الى استثمار مساو له تماما مع استبعاد بقاء النقود عاطلة.

ثالثا: الادخار الجماعي

يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، و بالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات... يعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم و مستقبلهم و ضمان حقوقهم.

رابعا: التمويل التضخمي

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الإقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

[1] د.عبد الحميد محمد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية الاسكندرية، عام 1979، ص165.

خامسا: الادخارات الحكومية

على الرغم من اهمية الادخار الطوعي على نحو ما سبق الا انه منخفض وغير كاف لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولذلك كان من الضروري تلمس الوسائل التمويلية الاخرى التي تتصف بصفة الالزامية.

و تتمثل مدخرات الحكومة في فائض الميزانية العامة للدولة أي في زيادة الايرادات عن المصروفات العامة الجارية.[1] وتعد الضرائب والقروض و الاصدار النقدي الجديد من اهم وسائل التمويل المحلية التي تلجأ اليها حكومات البلدان النامية لسد فجوة الموارد التمويلية.

أ-الضرائب

تعد الضرائب من ابرز وسائل التمويل الالزامي في الاقتصاديات المتقدمة بوجه عام والنامية بوجه خاص، حيث تعد حصيلة الضرائب صورة من صور الادخار الالزامي الذي تقتطعه الدولة بما لها من سيادة وامكانية. لذلك تعرف الضرائب بأنها (اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع هذه الاعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية)[2]. وتتميز البلدان النامية بانخفاض نسبة الضرائب فيها الى الدخل القومي مقارنة بالبلدان المتقدمة، (اذ تتراوح نسبة الضرائب الى الدخل القومي في البلدان النامية بين **10%-15%**، بينما تتراوح في البلدان المتقدمة بين **35%-50%** من الدخل القومي)[3].

و يعود انخفاض نسبة الضرائب الى الدخل القومي في البلدان النامية الى انخفاض مرونة درجة حصيلة الضرائب فيها بسبب ضعف الاوعية الضريبية، حيث يتأتى الجزء الاكبر من حصيلة الايرادات الضريبية من الضرائب غير المباشرة عامة والتجارة الخارجية خاصة، ولما كان قطاع التجارة الخارجية عرضة لتقلبات السوق العالمي، انعكس في عدم استقرار الهيكل الضريبي لاقتصاديات هذه البلدان وانخفاض حصيلة ايراداتها الضريبية، اضافة الى ان الضرائب غير المباشرة تتسم بصفة التنازلية في الأثر الذي تتركه على ذوي الدخول المنخفضة، اذ يكون اعلى من العبء المقابل على ذوي الدخول المرتفعة الامر الذي يجعل توزيع الدخل اكثر سوءا في هذه البلدان.

اما الاسباب المؤدية لاعتماد البلدان النامية على الضرائب غير المباشرة بدلا من الضرائب المباشرة، فتتلخص في الاتي[4].

---

[1] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط و الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن،1997، ص78.

[2] طاهر الجنابي، **دراسات في المالية العامة**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص160.

[3] يحي غني النجار وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص433.

[4] طاهر الجنابي، **المصدر السابق**، ص171.

-تدني مستوى الدخل عن حد الاعفاء المقرر للضرائب المباشرة، مما يؤدي الى ضيق سريانها في حدود ضيقة، ومن ثم انخفاض حصيلتها، بعكس الضرائب غير المباشرة التي تتميز بطابعها العيني الذي يتجه فرضها بصرف النظر عن مستوى الدخل.

-تفتقر البلدان النامية الى الكوادر التنظيمية، الكفوءة والمؤهلة التي تتولى تطبيق قوانين الضرائب وبخاصة المباشرة سواء ما يتعلق بحصر المكلفين ام بتقدير الضريبة وتحصيلها، إضافة إلى شيوع ظاهرة التهرب الضريبي.

- تدني مستوى الوعي الضريبي عند المكلفين.

- بروز ظاهرة الاستهلاك الذاتي للحد الذي يصعب معه تقدير الدخول لاخضاعها للضريبة و بخاصة القطاع الزراعي.

- شيوع ظاهرة النفوذ السياسي لذوي الثروات في الدخول المرتفعة وما يتركه من آثار تتوضح في اعاقة تطبيق الاحكام القانونية ولا سيما قوانين الضرائب.

كل هذه الاسباب تؤدي الى اضعاف فاعلية الضرائب المباشرة في البلدان النامية.

ب-الاقتراض المحلي

ينصرف مفهوم الاقتراض المحلي، الى الاقتراض الحقيقي من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والاقتراض من البنوك، والتمويل التضخمي من خلال الاصدار النقدي الجديد وزيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الانفاق العام و الايرادات

العامة للدولة)[1]. و يعد الاقتراض المحلي من أهم الوسائل التمويلية التي تلجأ اليها الحكومة عندما تعجز ايراداتها الضريبية عن تمويل نفقاتها في الموازنة العامة.

اثارت هذه الوسيلة جدلا واسعا بين المدارس الاقتصادية، ففي الوقت الذي رفض فيه تحليل الكلاسيك متمثلا بـ (**آدم سميث**، و **ريكاردو** و **ساي**) فكرة القروض، اعتقادا منهم بان كل ادخار يتحول إلى الاستثمار من خلال سعر الفائدة، وان منافسة الدولة للافراد بالاقتراض تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستثمار، كما ان حصول الدولة على القروض من خلال زيادة الاصدار النقدي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للاسعار[2]. جاء التحليل الكينزي مدافعا عن وسيلة الاقتراض المحلي، انطلاقا من قناعته بان الآثار التوسعية الحقيقية التي يحققها الناتج القومي من شأنها استيعاب و معالجة الاختلالات و التشوهات الطارئة في الاسواق

[1] لمزيد من التفاصيل انظر:

- د. رمزي زكي، **انفجار الموازنة**، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000 ص116.

- د.عبد الحميد محمد القاضي، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مصدر سابق، ص216-217.

[2] محمد مبارك حجير، **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية**، مصدر سابق، ص164.

النقدية، اما في الحالات التي لا تحقق فيها حالة الاستقرار الكامل في الاقتصاد، فأن من شأن عملية الاقتراض ان تؤدي الى طرد البطالة[1] ومن ثم فانها تسهم بوصفها عنصر استقرار تلقائي وأداة فاعلة في ادارة الطلب.

يستند هذا الاعتقاد الى الافتراض الكينزي الاساسي في ان حجم المدخرات في المجتمع يتناسب طرديا و مستوى الدخل، و كلما ازدادت الفعالية الاقتصادية مع استخدام اكبر للعمالة و استغلال اعلى للطاقة الانتاجية، فان المدخرات ستزداد بنسبة اعلى من نسبة الزيادة في الدخل، ومن ثم فان التمويل المالي عن طريق الاقتراض الحكومي من الجمهور يعمل على حث القطاع الخاص على زيادة الارباح التي ستصب في أوعية المدخرات العامة و الخاصة، كما ان اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي يتيح للسياسة المالية ان تؤدي دورا فاعلا في رفع الطلب الفعال وتحفيزه[2].

خلافا لما ذهب اليه التحليل الكينزي، فإن النقوديين يعتقدون ان اقتراض الحكومة من البنك المركزي سيؤدي مباشرة الى زيادة عرض النقد عن طريق زيادة حجم الكتلة النقدية، كما أن اقتراض الحكومة من المصارف التجارية سيؤدي الى زيادة عرض النقد من خلال تأثير المضاعف النقدي و كلاهما يثير التضخم.

اما اقتراض الحكومة من الجمهور غير المصرفي عن طريق بيع سندات الخزانة فمن شأنه ان يرفع معدلات الفائدة و زيادة كلف الاستثمار الخاص، و من ثم تراجع نشاطه لذلك ينظرون الى عملية الاقتراض الحكومي على انها عنصر اضطراب دائم ضمن الآلية التلقائية لعمل الاقتصاد، الامر الذي جعلهم يعتقدون ان الاستقرار الاقتصادي يتحقق بتحقق الاستقرار في معدل نمو عرض النقد. وعلى الرغم من اختلافات آراء المدارس الاقتصادية حول الاقتراض المحلي كوسيلة تمويلية، فإن البلدان المتقدمة اوفر حظا من البلدان النامية في امكانية انجاح هذه الوسيلة، و ذلك لتوفر الكفاءة في الجهاز الحكومي و المرونة العالية في حركة عناصر الانتاج و قصورها في البلدان النامية[3].

و لعدم توفر هذين الشرطين في الاقتصادات النامية، فعند الاقتراض من الجمهور غير المصرفي فأن عقبات ضيق الاسواق المالية و النقدية و ضعف الاجهزة المصرفية و تدهور المدخرات الفردية تفقد هذه الوسيلة فعاليتها.
كما ان الاقتراض من الجهاز المصرفي من خلال زيادة كمية النقد و الائتمان يحدث آثارا على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتعبر عن نفسها من خلال احداث زيادة في الطلب الكلي المحلي يفوق الزيادة في العرض الكلي الحقيقي عند مستوى الاسعار السائدة، مما يجعل من ارتفاع المستوى العام للاسعار ظاهرة مستمرة، الامر الذي سيترتب عليه تآكل الدخول الحقيقية للافراد وانخفاض المدخرات الاختيارية وتزايد الاستهلاك، وعندئذ يرتفع المكون

---

[1] ج. أكلي، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، الجزء الثاني، 1984، ص536.

[2] N. Kaldor, **Monetarism uk monetary policy**, Cambridge journal & Economics vol.4, No.4 1980, pp 12. 313.

[3] عبد الحميد القاضي، **تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، الاسكندرية 1969، ص361.

الاستيرادي للطلب الكلي فيصبح اللجوء الى مصادر التمويل الخارجي منطقيا وهذا ما سنناقشه في الصفحات اللاحقة.

-مكانة و أهمية المدخرات في التنمية الإقتصادية :

بينما يشير مفهوم النمو الإقتصادي الى حدوث زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن، إلا أن مفهوم التنمية يشير الى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الإقتصادي، فمهوم التنمية الإقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي و في متوسط نصيب الفرد في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الانتاج و في البنيان الإقتصادي للمجتمع. أي إحداث تغيير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني ، وتطوير وسائل وطرق الانتاج المستخدمة[1].

و من المعروف أن تحقيق التنمية الإقتصادية يتوقف بشكل رئيسي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني من توفير الموارد المالية الكافية في الوقت المناسب وبالمقدار الملائم لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر، ومن شأن عدم كفاية المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة أن يخلق ما يسمى بفجوة الموارد ، وتتسع هذه الفجوة كلما زاد حجم الاستثمار المحلي.

و قد دلت التجارب الإقتصادية في كثير من نماذج التنمية أنه لسد جزء من الثغرة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة وبين حجم الاستثمارت المطلوبة يلجأ الاقتصاد يون الى عدة خيارات للمفاضلة ، منها القبول بمعدل متدني للتنمية أو أن تعمل – وهو ما يقع عادة – على تعبئة مختلف مصادر التمويل التي يمكن توفرها محليا عن طريق تعبئة مدخرات مختلف القطاعات الوطنية والاصدار النقدي والدين العام الداخلي ، أو خارجية تتمثل في الموارد الأجنبية التي تنساب إلى البلاد في شكل قروض ومنح أو إستثمار أجنبي مباشر، ويشير **وليد عبد الرحمن صديق** أن هناك الكثير من الدراسات الإقتصادية أظهرت هناك علاقة سلبية بين تدفق رأس المال الأجنبي والمدخرات المحلية ، وقد سميت في بعض الدراسات بعملية إسترخاء الادخار[2].

تضطر الدول إلى اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي عندما تكون مدخراتها الوطنية غير قادرة على تغطية الاستثمارات حجما ونوعا رغم الاثار القاسية التي تنجم عنها والتي مازال الكثير من الدول تعاني منها لحد الآن، و المعروف أن في غالبية الإقتصاديات الرغبة تتجه نحو دعم المصدر الوطني مع التركيز على أهمية المدخرات في ذلك، و الحد من اللجوء إلى المصادر الأخرى، لأن الادخار الوطني يضمن نمو إقتصادي يكون مصحوب باستقرار في الأسعار، في حين اللجوء إلى التمويل بالاصدار النقدي يحمل معه الكثير من المخاطر التي يمكنها أن تهدد الاستقرار الإقتصادي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الإقتصادية والاجتماعية** ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1995 ، ص 77 .

[2] وليد عبد الرحمن صديق ، **الادخار الاجباري ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1982 ، ص 128-130.

و في هذا الصدد فان الكثير من الدراسات تُبرز أنه عندما يكون هناك نقص في المدخرات الوطنية فإن سياسة التمويل بالعجز من خلال طبع عملة جديدة هي البديل الأكثر إستخداما لتمويل التنمية، ولكن يجب استخدامها بحذر وشروط بحيث يكون التضخم في الحدود المقبولة، و يأتي هذا التأكيد من أن " تجنب التضخم في حالة قصور المدخرات إنما يعني الركود الإقتصادي" .

كما أن معظم الدول أدركت الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في إحداث وترسيخ ظاهرة التخلف الإقتصادي والاجتماعي، بسبب ما فرضه من التخصص في تقسيم العمل الدولي وإلى تفجير ما يُسمى بأزمة الديون الخارجية و مانتج عنها من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية[1]، عانت منها و لا تزال الكثير من الدول تعاني منها و كذلك النزعة المحافظة التي ظهرت في البلدان الصناعية، والتي توحي بأنه من اللازم على الكثير من الإقتصاديات خصوصا النامية منها أن تعتمد بدرجة أكبر في المستقبل على مواردها المحلية في تمويل إستثماراتها.

و بذلك أصبحت الدول تراهن على المدخرات الوطنية لإحداث التنمية وتؤكد على دورها كوسيلة إقتصادية لتأجيل الاستهلاك وتفادي الضغوط التضخمية، و ضمان الاستقرار الإقتصادي، وانصبت الدراسات الإقتصادية حول كيفية زيادة المدخرات الوطنية و البحث عن كيفية توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الأكثر حاجة لها[2].

و إنطلاقا من الأهمية البارزة التي تحتلها المدخرات الوطنية في تحقيق النمو الإقتصادي ، يتضح مدى أهمية إلتزام الدولة بسياسة إدخارية سليمة وهذا كذلك مرهون بتوفير هيكل مالي سليم وفلسفة مصرفية واضحة ذات فاعلية في جذب الأموال الطليقة في الاقتصاد وتوجيهها بشكل ائتمانات وفقا لحاجات الاقتصاد.

سادسا: التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الإقتصادية الوطنية، و البلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل، اذ تتمثل احتياجات قطاع الأعمال في تمويل كل من راس المال الثابت و راس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها الى كل من القروض الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل.

---

[1] د. أحمد سعيد دويدار ، " **نحو الاعتماد على الذات في تمويل التنمية الإقتصادية** " ، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة 26-28 مارس 1981 ، الذي عقد في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع (القاهرة : دار المستقبل العربي 1984) ، ص 74.

[2] Mario I. Blejer and Adrienne Cheasty، **Using Fiscal Measure To Stimulate Savings in Developing Countries** ، Finance and Development (Vol.23، No .2، June1986) ، p . 16 .

اما عن تمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم به البنوك المتخصصة و كذلك بنوك الاستثمار، و في بعض الحالات تقوم به البنوك التجارية في ظل معايير معينة وفقا للتشريعات و التنظيمات المصرفية و ضوابط البنوك المركزية.[1]

الدور التنموي للمصارف

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، يتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق المال وسوق النقد.

فالاحتياجات التمويلية الطويلة و المتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات و الشركات و الأفراد عن طريق سوق المال، في صورة إصدار سندات و أذون و عقود و قروض، بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد، حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة كتقديم قروض و تسهيلات قصيرة الأجل، لكن هذا لا يعني أن تُستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل.[2] إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يمكن حصره في:

-الوظائف التقليدية.

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

1- قبول و خلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة وتشكل هذه الودائع ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية موارد المصرف التجاري.[3]

2- تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض عن طريق السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية و خصم الأوراق التجارية، أي إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله و مع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة و طويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، النظريات– الاستراتيجيات–التمويل**، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص251-252 .

[3] محمد توفيق سعودي،**الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري** ،الطبعة الأولى ،دار الأمين للطباعة ،مصر 2002،ص15.

[4] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003 ، ص159.

-الوظائف الحديثة

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة و متطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال مايلي[1] :

- تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية، و باستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلابد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للتحقق من جديتها و لضمان استرجاع رؤوس أموالها، و تشتمل هذه الدراسات :دراسة السوق، دراسة فنية ودراسة اقتصادية؛

- تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح و الإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات و مشاكل؛

- تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير و الاستيراد، فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج و أنواعه و تحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية و إيجاد أسواق خارجية لها و ذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية؛

- تساهم المصارف في دعم تبني سياسة خوصصة مشروعاتها العامة كليا أو جزئيا و ذلك من خلال دورين أساسيين تلعبهما:

***دور تمويلي**: تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم و دمجها في محافظ استثماراتها و قروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية؛

***دور استشاري**: تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- تساهم المصارف أيضا في إنشاء و تطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة و طويلة الأجل، مما يخدم نشأة و تطوير السوق المالية .

كما أن لجوء المصارف الشاملة إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل، فضلا عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنويع، لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف الشاملة انتهاج استراتيجية التنويع و عدم التخصص و تسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الاقتراض و الاستثمار.

[1] الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2000 ص ص65-68 .

فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف يتضح لنا أنها تركز اهتمامها و نشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الإقتصادي، لأن رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري و تسيير وسائل الوفرة الإقتصادية و بالتالي تهيئة الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الإقتصادية.

سابعا: التمويل عن طريق السوق المالية

داخل أي اقتصاد نميز وجود سوق الأوراق المالية و التي تنقسم إلى سوقين: سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل و سوق رأس المال تخص المعاملات المالية طويلة الأجل، يعتبر وجود هاتين السوقين و درجة نموهما و تطورهما انعكاساً لدرجة نمو و تطور النظام و الوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الإقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة و أداء الاقتصاد ككل، فالسوقين تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات، التي تقوم بالاستثمار الحقيقي و تكوين رأس المال و القطاعات التي تخلق الادخار[1].

وفي إطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية، ينبغي إضافة السوق المالية، فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد من دون تقليص أهمية التمويل المصرفي الذي يجب أن يبقى فعالا، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل[2].و بهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الإقتصادي و منه في قلب التقدم الإقتصادي[3].

تعريف السوق المالي.

السوق المالية هي السوق التي يتم فيها إصدار و تداول المنتجات المالية طويلة الأجل و المعروفة بمصطلح "القيم المنقولة،" و السوق المالية لا يمكن وجودها أو تسييرها بفعالية إلا في ظل اقتصاد السوق.

و تعرف السوق المالية كذلك على أنها مكان التقاء العرض و الطلب على رؤوس الأموال الطويلة الأجل[4]، وهي تعتبر همزة وصل بين مجموعتين من الأعوان الإقتصاديين: مجموعة تملك فوائض ادخارية و موارد قابلة للتوظيف و مجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، و يمكن أن يتم الاتصال بين هاتين المجموعتين بطريقة غير مباشرة بواسطة المؤسسات المصرفية في السوق النقدية، أو بطريقة مباشرة عن طريق السوق المالية و هي الطريقة المثلى، وتنقسم السوق المالية إلى حجرتين[5].

---

[1] حمزة محمود الزبيدي،**الاستثمار في الأوراق المالية**، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان- ؛ الأردن، ، 2001 ،ص115

[2] مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية:عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي،المجلس الوطني ؛ الإقتصادي و الاجتماعي،الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000 ،ص27 .

[3] بخراز يعدل فريدة ،**تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2000 ،ص20 .

[4] ETUDE BEA،Direction de la communication،**Le marché Financier** ،Alger،BEA،Juin1994،P1

[5] عبد الغفار حنفي، **بورصة الأوراق المالية (الأسهم–السندات–وثائق الاستثمار)** ، الدار الجامعية ؛ الجديدة–الاسكندرية، 2003 ،ص39.

-**الحجرة الأولى**: تدعى **بالسوق الأولية** أين يتم فيها بيع الأسهم و السندات الجديدة لأول مرة، و البائع يتمثل في الطرف المصدر لهذه الأوراق، و تعرف هذه السوق بأنها **سوق الإصدارات الجديدة**.

-**الحجرة الثانية** :تدعى **بالسوق الثانوية أو بورصة القيم المنقولة** أين يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين المستثمرين،أهم ما يميز هذه السوق توفير الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية، الأمر الذي يجعل السوق الأولية يستمد فاعليتها من السوق الثانوية.

لابد من التمييز بين السوق المالية و السوق النقدية، حيث جوهر الاختلاف بينهما يكمن أساسا في أجل العمليات، فالسوق النقدية هي سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول، هذه السوق ليس لها مكان خاص ومحدد لإبرام الصفقات؛ إذ أن مكانها يتكون من الأسواق المختلفة المتصلة ببعضها البعض، الهدف الأساسي من وجود السوق النقدية هو تمويل المشاريع الإنتاجية عن طريق القروض التي تقوم بتقديمها.[1]

أهم المؤسسات التي تنشط داخل السوق النقدية البنك المركزي الذي يقع على رأس هذه السوق، ذلك من خلال الوظائف الهامة التي يقوم بها في هذه السوق الى جانب البنوك التجارية التي تلعب دورا كبيرا في السوق النقدية، إضافة إلى الخزينة العمومية التي ينحصر دورها في تمويل الدولة[2].

دور السوق المالية في التنمية الإقتصادية.

تلعب السوق المالية دورا مهما في تمويل التنمية الإقتصادية، فهي تشكل إحدى الآليات الهامة لتجميع و توجيه الموارد المالية و توظيفها في المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، فهي تخلق جوا و حيزا يجمع المدخرين و المستثمرين، و ذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، و توفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع و النمو من جهة أخرى، فالسوق المالية تعتبر حلقة لتمويل الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الأدوار التالية:

– دورها في زيادة الادخار

تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار، فالدور الأول لهذه السوق يتمثل في تحويل جزء من الادخار بهدف المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جمع رؤوس الأموال من الأعوان الإقتصاديين الذين يتمتعون بفوائض مالية، و من خلال هذا الدور تقوم السوق المالية بتقديم الموارد المالية الضرورية على المدى الطويل لمؤسسات الدولة و الإدارات العمومية في حالة العجز المالي وذلك من أجل تجسيد مشاريع الاستثمارات.

---

[1] عمر صقر،**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، جامعة حلوان-فرع قطر،2003، ص120-122.

[2] حسين بني هاني،**الأسواق المالية (طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة)** ، الطبعة الأولى، دار الكندي،الأردن، 2002 ،ص15.

– دورها في خلق السيولة

تلعب السوق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات في الأوراق المالية، من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة و يسر و بسعر مناسب إذا ما رغبوا في استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، كما أن السيولة التي توفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات أقل مخاطرة و أكثر ربحية؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات و بالتبعية زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

– دورها في تمويل عملية التنمية الإقتصادية

توفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الإقتصادية لتمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل، من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات. إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقل كلفة ولا ينتج آثارا تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف، و المؤسسات المالية الأخرى، و التي تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم[1] .

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أو كانت الحكومات في هذه الدول غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة لرفع مستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الإقتصادية؛ أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإن هذه الحكومات تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية

تعددت الآراء ووجهات النظر حول مشكلة تمويل التنمية في البلدان النامية، فيرى بعض الاقتصاديين، أن هذه المشكلة نشأت منذ فترة الاستغلال الاستعماري الذي حققت فيها الرأسمالية التراكم الرأسمالي، وتركت البلدان النامية تواجه قصورا في مصادر التمويل بسبب استنزاف فوائضها. ولتعذر اعتماد هذه البلدان على نفسها في التمويل فلا بد من نقل جزء من التراكم الرأسمالي من البلدان المتقدمة للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية فيها[2].

لذا لجأت معظم البلدان النامية الى مصادر التمويل الخارجي منذ فترة ما بعد الحرب الثانية من القرن الماضي، و قد اخذت هذه المصادر ثلاثة أشكال تمثلت في: القروض، المعونات، المساعدات الرسمية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص137 .

[2] رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص300-301.

أولا: القروض الخارجية

تعرف القروض الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو احدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام اعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض[1].

اما المصرف الدولي للانشاء و التعمير، فيعرف القروض الخارجية بالموارد -الحقيقية أو المالية- التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين و القابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات[2].

كما تشير بعض التعاريف الى ان القروض تضع تحت تصرف الدولة المقترضة قوة شرائية اضافية أي زيادة الموارد الاقتصادية التي يمكن التصرف بها دون تخفيض فوري في استخدام الموارد الاخرى سواء المخصصة للاستهلاك و الاستثمار، مما يعني ان التكلفة البديلة تكون قد اجلت الى حين تسديد اصل القرض و الفوائد المستحقة[3].

تقسم عادة هذه القروض من حيث الشروط التي تمنح على اساسها إلى قروض تجارية (***Commercial loans***)، و تتحدد شروطها المالية وفقا لاسواق رأس المال الدولية، و قروض سهلة (***Soft Loans***) تعقد بشروط ميسرة تتضمن عنصر الهبة[4]. كما تأخذ القروض شكلين رئيسيين حسب جهة الاقتراض[5].

أ-القروض الحكومية

هي القروض التي تعقدها الحكومة في الدولة المقترضة مع المقيمين في الخارج سواء اكانوا حكومات أجنبية ام هيئات تابعة لها، اشخاصا طبيعيين ومعنويين وسواء كانوا هيئات تمويل دولية أم اقليمية.

ب-القروض الخاصة

هي تلك القروض التي يعقدها اشخاص (طبيعيون أو معنويون) في الدولة المقترضة مع غير المقيمين ممن سبق ذكرهم.

إن اهم ما يميز القروض الخارجية هو ان ملكية الاموال الانتاجية التي يتم تمويلها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية تمارس عليها حقوق السيادة، و لاحقا لا يترتب عليها تكوين حقوق ملكية مباشرة لهيئات الاقتراض الأجنبية عن تلك الاموال، بعكس ما سنرى في الاستثمارات الأجنبية، كما ان للقروض التزامات ثابتة محددة مستحقة الدفع ممثلة في اقساط القرض وفوائده -خدمة الدين-، تلك التي تشكل عبئا ماليا على الموارد المحلية لاقتصادات البلدان النامية، لذلك فاذا لم تستخدم القروض بكفاءة عالية في اتجاهات استثمارية انتاجية، و اتجهت نحو الانفاق الاستهلاكي، فانها تمثل نقلا عكسيا للموارد الحقيقية، مما يؤدي الى تخفيض المدخرات المحلية،

---

[1] محمد خالد المهايني، **سياسة ادارة الدين العام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية المجلد 15، عدد 2، دمشق، عام 1999، ص87.

[2] المصدر نفسه، ص87.

[3] نفس المصدر السابق، ص87.

[4] محمد عجمية واخرون، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987، ص161.

[5] المصدر نفسه، ص162.

كما أن اعباء تكلفة هذه القروض سيحد من قدرة البلدان النامية على استيراد السلعة الرأسمالية و الوسيطة اللازمة لأغراض عملية التنمية، و يزيد من الطلب على واردات السلع الاستهلاكية الامر الذي يعمق اتساع فجوة الموارد التمويلية.

اما اذا ما ازداد الطلب الخارجي على السلعة الأجنبية مع ازدياد طلب البلدان النامية على الواردات فان ذلك سيحث اسعار السلع المستوردة على الارتفاع، فتزداد كلفتها مما يشكل مصدرا مهما من مصادر التضخم. و إذا ما ترك تدفق القروض الخارجية اثرا طيبا على الموازين الخارجية لهذه البلدان، عند انسيابه نحو الداخل فإن تزايد الانفاق غير الانتاجي سيزيد من عرض النقد مقابل جهاز انتاجي غير مرن وعرض محدود من السلع و الخدمات، مما سيؤدي ايضا الى تصاعد نسب التضخم المؤدي الى اعاقة عملية التنمية و المسبب للتشوه في تخصيص الموارد، و السوء في توزيع الدخل لصالح الفئات التي تستمد دخولها من الارباح و لغير صالح ذوي الدخول المحدودة، بعد ان يتدهور سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

– أنواع القروض الخارجية:

أولا: الاقتراض الخارجي إجباري

عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة، خارجية كانت أم داخلية، و قد تكون الصدمة متعددة الأبعاد، كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية؛ أو الارتفاع الشديد لوارداتها لسبب من الأسباب، في هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدة الصدمة.

ثانيا: الاقتراض الخارجي اختياري

قد تكون الموارد المالية المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقاء نفسه إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغير الوضع القائم، و عمادها ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية والبشرية من حيث سرعة التجاوب.

صحيح أن الاستعانة بمصادر تمويل خارجية يزيد فعلا من طاقات الاستثمار، إلا أن الاعتماد عليها، له عدة اعتبارات. يترتب عن هذه الديون أعباء تتحملها الدولة المدينة، وهي تتمثل في مدفوعات الفائدة على القرض و أقساط استهلاك أصل القرض. و تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته لتحقيق فائض في الميزان التجاري، و أيضا على كيفية تخصيص واستخدام الموارد المالية الأجنبية التي تم اقتراضها.

و هنا يكمن الدور الأساسي للاقتراض الخارجي في تمويل عملية التنمية الإقتصادية؛ وذلك من خلال معرفة مدى فعالية استخدام هذه الديون في تمويل عملية التنمية، وكذلك قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية.

– دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية في البلدان العربية

يتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفعالية استخدمتها في تمويل عملية التنمية الإقتصادية، وقدرة الدول العربية المدينة على دفع أقساط أصل الديون و الفوائد المترتبة عنها للدائنين، حسب الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين في عقد القرض.

و تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساسا على الكيفية التي تستخدم بها الموارد المالية الخارجية، كذلك على مدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة بصدد استعانتها بالتمويل الخارجي في توليد موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل، وعليه فانه تجدر الإشارة إلى التفرقة بين طاقة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير وبين طاقته على خدمة ديونه في الأجل الطويل.

ان حجم هذه الطاقة يختلف باختلاف الفترة الزمنية، إن طاقة البلد على خدمة ديونه و التزاماته الخارجية في الأجل القصير ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة سيولته، و السيولة الدولية، و العوامل المؤثرة فيها. أي تلك العوامل المتمثلة في مدى كفاية و ملائمة وسائل الدفع و الاحتياطات الدولية الضرورية لمواجهة خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير وعادة ما تكون سنة.

ثانيا: المعونات والمساعدات الخارجية

تتمثل في التدفقات الخارجية التي تحصل عليها الاقتصادات النامية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية، سواء أكانت تلك المعونات أو المساعدات نقدية في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو عينية في شكل سلع وخدمات أو خبرات فنية.

وعادة ما تأخذ تلك المعونات والمساعدات شكلين[1]:

الاول تدفقات أجنبية لا يترتب عليها التزام الدفع لاحقا وهذا ما يعرف بالهبات الخالصة (***Out Right***)، فيما يعرف **الثاني** بالمعونة أو المساعدة (***Aid***) التي يمتزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض فتمثل نوعا من القروض السهلة التي تتسم بانخفاض معدل الفائدة عليها أو عدم وجوده فضلا عن طول فترة السماح والسداد [(*)] و امكانية تسديدها جزئيا أو كليا بعملة البلد المقترض أو السلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض.

على الرغم من ان المعونة الخارجية قد تبدو مصدرا مرغوبا فيه لأغلب البلدان النامية لما تحويه من امتيازات تجعلها افضل اشكال التمويل الخارجي، الا انها غير منتظمة، كما انها تمنح على أساس قواعد غير واضحة، مما يؤدي الى عدم العدالة في توزيعها، كما انها يمكن ان تؤدي الى كثير من المآخذ، التي يأتي من بينها الزام الدولة المتلقية بشراء سلع من الدولة المانحة أو توجيهها الى مشروع معين، و قد يتعارض ذلك مع مصالح البلدان النامية وخاصة عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الارخص، او ان يكون المشروع المعين غير انتاجي.

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

---

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص106-107.

[(*)] تشير فترة السماح الى الفترة الزمنية الفاصلة بين التوقيع على القرض وبداية تسديد القسط الاول منه. بينما تشير فترة السداد الى الفترة الزمنية بين توقيع القرض وفترة استحقاق آخر قسط منه.

I- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير**: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الإقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية، المساهمة في إعداد و تدريب الكوادر الفنية و الإدارية التي تحتاجها الدول النامية، عن طريق معهد التنمية الإقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية.

2- المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له

- مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام **1956**: ينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

- مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام **1960** تعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة و آجالها طويلة، تقدم للدول النامية شديدة الفقر و يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها **580** دولار سنويا أو أقل.

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، تأسست عام **1988**.

3- صندوق النقد الدولي: يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي و اختناقاتها الهيكلية و إزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية و منع حدوث أزمات مالية.

II- **المنح و الإعانات الأجنبية**: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل و العيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية و استثمارية.

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية[1]، كما انها لا تمثل اية التزامات على البلدان المستلمة لها، تمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة الى البلدان النامية، و في

[1] سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 1988 ،ص408 .

مثل هذه الحالة فان البلد المستلم للمنحة ليس ملزما بدفع أي شيء لا اقساط و لا اسعار فائدة[1]، و إعانات تشمل القروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

إذا كانت معدلات الفائدة مستقرة نسبيا أي لا تتعرض لتقلبات حادة و إذا وجهت تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فإن الدول المقترضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين، لكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة و متقلبة باستمرار، وإذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة، فإن هذه العوامل تؤدي حتما إلى بطء معدل النمو الإقتصادي؛ وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات و هذا ما حدث فعلا في الثمانينات[2]في الجزائر.

في سنة **1986** امتصت خدمات الديون **% 70** من الإنتاج الوطني الخام مقارنة بسنة **1985**، وعرفت المديونية الجزائرية ارتفاعا ملحوظا بنسبة **% 23** كل سنة، مما أدى إلى تدهور الحالة المالية ، الخارجية للجزائر[3]، و شهدت سنة **1998** نفس الوضعية إذ ارتفعت خدمة المديونية لتبلغ **% 74** و رغم الإعانات التي تلقتها الجزائر لم يتم تغطية هذا العجز و بقيت الديون الخارجية في ارتفاع مستمر بلغ حوالي **28** مليار دولار في سنة **1991**، و انتهى الأمر بالجزائر لمواجهة هذه الوضعية و إمضاء عدة اتفاقيات، استفادت الجزائر بعدها إلى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي من إعادة جدولة الديون في الفترة الممتدة ما بين **1994**إلى **1998** حيث تم تأجيل حوالي **% 50**من الديون الخارجية من جهة، و من جهة أخرى استفادت أيضا من ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تقليص مديونيتها إلى **22.5** مليار دولار سنة **2003** مسجلة تراجعا قياسيا بقيمة **7.15** مليار دولار سنة **1998**[4].

ثالثا:الاستثمارات الأجنبية

يعتقد بعض الاقتصاديين ان للاستثمارات الأجنبية اهمية كبيرة لاقتصادات البلدان النامية، بسبب عجز المدخرات المحلية وقصورها فيها عن الوفاء بمتطلبات الاستثمارات المطلوبة فضلا عما تتمتع به اغلب البلدان النامية من عوامل عديدة جاذبة.

يتمثل الاستثمار الأجنبي في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها:
و تأخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين رئيسين و هما[5]:

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2007،ص 210.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف، **مرجع سبق ذكره**، ص314 .

[3] Ben achenhou.M:**inflation- dévaluation -marginalisation**، dar El Cherifa،ALGER، 1994،p113.

[4] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004 ،ص 212-213.

[5] محمد مبارك حجير، **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، مصدر سابق، ص281.

* الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

* الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

أ-الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وتتمثل في تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الاجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر حق الادارة، ويتميز هذا الاستثمار عن غيره من التدفقات الرأسمالية بأنه يتضمن نقلا لتكنولوجيا متمثلة في استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية والفنية والتسويقية في خدمة متكاملة مع رأس المال. وقد ازدادت نسبة هذه الاستثمارات المتجهة للبلدان النامية من (**27.7%**) في اواسط الثمانينات من القرن الماضي إلى (**37.2%**) في عام **1997**، و كقيمة مطلقة فقد ازدادت من (**10**) مليار دولار عام **1996** إلى (**14.9**) مليار دولار عام **1997**.[1]

على الرغم من تعدد التفسيرات النظرية في الادب الاقتصادي حول اسباب قيام هذا الاستثمار و دوافعه، الا انها تدور حول التمتع بميزة تنافسية في البلد المضيف تؤدي الى زيادة الربحية، وعادة يتم هذا الاستثمار بواسطة الشركات دولية النشاط.

هذا النوع من الاستثمارات يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها؛ مما يبرر حق الإدارة و غالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع و مصانع و مناجم و غيرها من الأنشطة الإنتاجية.

بكل تأكيد فإن هذا الشكل من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية هو المفضل من قبل الدول المضيفة لرأس المال الأجنبي، ذلك لأنه يأتي لتمويل المشروعات الإقتصادية الجديدة، أو على الأقل لاقتناء مشروعات كانت قائمة، و لكن لا تسيير بالنجاعة المطلوبة، كما أن هذا الشكل يعتمد على الفترة الزمنية الطويلة و من ثم فهو يساهم في دعم النمو الإقتصادي و ما ينتج عنه من خلق للثروة و مناصب العمل . وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء مشروعات كانت قائمة لا يزيد من رأس مال الدولة المضيفة شيئا لأنه حل محل رأس مال كان قائما، لكن يبقى الاقتناء مفيدا كونه يؤدي إلى تحسين الأداء الإقتصادي وعلى الأمد البعيد، ومن المنطقي أن يتطور و يتوسع و هذا ما سيعود بالفائدة على اقتصاد البلد المضيف.

يرى عدد من الاقتصاديين ان الاستثمار الأجنبي المباشر افضل من القروض الخارجية، بالنسبة للبلدان المتلقية، كونه يستخدم بأكثر كفاية لخضوعه الى حافز الربح الخاص ويساهم في ادخال التقنيات و الخبرات الفنية و الادارية، و لا تترتب عليه اعباء تسديد الاقساط و الفوائد، كما انه يساهم في زيادة حصيلة العملات الأجنبية

[1] World Investment Report، 1998: Trends and Determinates، P.5.

للبلد المضيف اذا ما كانت حصيلة العملات الأجنبية المتأتية من قطاع التصدير المتركز فيه اكبر من حصيلة التحويلات الى الخارج، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات ذات اثر ايجابي في سد فجوة الموارد التمويلية التي تعاني منها اغلب الاقتصادات النامية، إذا ما استطاعت البلدان النامية ان تنظم مجال الاستثمار الأجنبي لاسيما في تحقيق التنمية المتوازنة إقليميا و باتجاه استثمار الموارد المحلية لأغراض التصدير.

ب–الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

يسمى هذا النوع من الاستثمارات، بمحفظة الاوراق المالية، و يعرف بأنها شراء الاجانب لأسهم الدولة المضيفة و سنداتها دون السيطرة الإدارية بقصد المضاربة و الاستفادة من فروق الاسعار و أرباح الاسهم. عادة ما يكون سقفه الزمني قصيرا، إلا ان البلدان النامية أقل حظا لمثل هذه الاستثمارات بسبب عدم توفر اسواق مالية ونقدية متطورة وحديثة فيها.

هي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية في السوق المالية الوطنية، و هذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترّتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

إن هذا النوع من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية قد أصبح يشكل المصدر الرئيسي للتمويل على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وعليه فإنه يبدو الشكل المفضل ليس للبلدان المضيفة له فقط، بل و لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك باعتباره سهل التصفية و التخّلص منه في حالة الضرورة كوجود رغبة لدى أصحابه بنقله إلى بلدان أخرى أو تهريبه في حالة توّقع حصول أزمة نقدية أو مالية أو مصرفية في البلد المضيف.

بالنسبة لمشكل الاستثمار في الجزائر نستطيع **أن** نميز بين مرحلتين أساسيتين في حركة الاستثمار الأجنبي هما: مرحلة ما قبل سنة **1990** و مرحلة ما بعد سنة **1990** ، تميزت النصوص التنظيمية التي سبقت سنة **1990** بالصرامة فيما يتعلق بالاستثمارات، خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية وعلى أساس نسبة **51%**، مما استوجب الأمر إعادة النظر في هذه النصوص وجعلها تساير الإصلاحات الجارية في ظل قانون النقد و القرض الصادر في **14** أفريل **1990** و على هذا الأساس أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الإقتصادية غير المخصصة للدولة و هيئاتها أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني[1].

ينظر بعض الاقتصاديين إلى آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورتها الإجمالية ويرون انها إذا كانت ستترك اثرا ايجابيا على الموازين الخارجية للبلدان النامية عند تدفقها، فإنها ستترك أثرا سلبيا عندما يحين موعد التحويلات (فوائد رأس المال المستثمر و الارباح المحولة ونفقات استعادة رأس المال... الخ)، الامر الذي يجعل

[1] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996 ، ص185.

الموازين الخارجية لتلك البلدان يميل نحو العجز المزمن بسبب التدفق العكسي لرأس المال نحو الخارج مما يعمق من اتساع فجوة الموارد التمويلية لهذه البلدان.

المبحث الثالث: عوائق مصادر التمويل و الإجراءات المقترحة لإنعاشها

كما سبق وأشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل التي تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية، إلى جانب الإدارة الإقتصادية الكفأة للموارد المتاحة.

المطلب الأول: عوائق مصادر التمويل الداخلي و الخارجي

نوجز أولا العوائق التي تواجه مصادر التمويل الداخلي

أولا: عوائق مصادر التمويل الداخلي

بالنسبة للادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

– انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: **400** دولار سنويا، في بعض دول آسيا لم يتجاوز: **300** دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.

– أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

– عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية و التي تتلاءم و ظروف كل دولة و مرحلة التنمية التي بلغتها.

– عدم استقرار القدرة الشرائية للنقود، حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع و الخدمات.

بالنسبة لقطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- عدم تنظيم الحسابات في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

- فقدان الثقة في المصارف و بالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة و المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.

- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية و الإقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ثانيا: عوائق مصادر التمويل الخارجي

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

-عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

-ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

-صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

-عدم توفر الاستقرار السياسي و الإقتصادي في البلدان النامية.

-عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع.

-فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

المطلب الثاني: إنعاش مصادر التمويل الداخلي

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

1- مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.

- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

2- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

3- المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر مايلي:

- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.
- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.
- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الإقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها للوصول الى تحقيق التنمية الذاتية، عن طريق القضاء على مشاكل تمويل التنمية.

خاتمة الفصل

مما لاشك فيه إن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في الدول المتقدمة (أوربا الغربية، أمريكا)، بسبب التراكم الرأسمالي المتولد منذ الثورة الصناعية حتى يومنا هذا مما جعل فجوة التنمية تتزايد بمرور الزمن مع البلدان النامية، فضلاً عن أن توزيع الاستثمارات في البلدان المتقدمة يميل إلى التوازن و التكافؤ، أما البلدان النامية فتشهد تركيزاً عالياً في التوطن، إن هذا التباين في توزيع الاستثمارات الأجنبية انعكس على توجيه المدخرات بالنسبة للدول النامية (النفطية) إذ من الصعوبة هنا الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي، و من هنا اتجهت اغلب البلدان إلى تكييف البنى التحتية و السياسات التجارية و المالية محاولة منها لجذب هذه الاستثمارات، بما فيها تطوير للتنمية و توازن في ميزان المدفوعات.

إن هذه التوجهات لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية ساعدت على التغيير في السياسات التجارية و توفير البيئة الاقتصادية لجذب هذه الأموال، و كانت السبب لتكوين التكتلات الاقتصادية الدولية، مع مراعاة أن هذه التكتلات كانت في بداية نشأتها كقوة مجابهه للقوى الاقتصادية المنافسة لها. أن التطورات و التغيرات في السياسات الحكومية لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، يجب توجيهها بصوره اقتصاديه مثلى، و حسب المكون الاقتصادي الكلي للبلد.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية، إنما نشأت نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة و هو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية. ولذلك كانت الإجراءات لإنعاش مصادر تمويل التنمية للنهوض بهذه الأخيرة نحو تحقيق معدلات أعلى وأفضل.

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها و تدفع الدولة إلى التمويل الخارجي و أهم مصادره الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لاقى اقبالا كبيرا من طرف البلدان النامية، مما جعلها تتسابق في تهيئة المناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمارات، في الفصل الموالي سنتطرق للاطار العام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مفصل.

الفصل الثالث:
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل

قد شهد النصف الثاني من القرن الماضي، إهتماما واسعا بقضايا الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الإقتصاديين ورجال الأعمال و الحكومات، نظرا لدور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو إقتصاديات الدول النامية خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين و بداية الألفية الثالثة، حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الإستثمارية للدول النامية، و أعطى الإستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، بإعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن إعتباره مؤشرا على إنفتاح الإقتصاد و قدرته على التكيف مع المستجدات العالمية، في ظل ظاهرة العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و الأسواق.

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، والتغير التكنولوجي في الإقتصاديات النامية و بالتالي أصبح محفّزا للنمو الإقتصادي، و نتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، و أولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية إهتماما بالغا لفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من مواطنهم أماكن جاذبة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق ونظرا لأهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الإقتصادي، كان من الضروري التعرض إلى تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر، وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به من خلال هذا الفصل.

حيث تم التطرق التطرق الى العناصر التالية:

- الاطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله،
- التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر،
- مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر و بيئة الأعمال.

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله

إنّ الإستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار غير الوطني المباشر[1] هو من بين العناصر المهمة في تنمية الإقتصاد، هذه الأهمية جعلت الكتاب و المفكرين الإقتصاديين يختلفون في وضع تعريف و مفهوم محدد له، و حتى يتسنى وضع مفهوم شامل للإستثمار الأجنبي المباشر تم التعرض بداية إلى تعريف الإستثمار، أهدافه، إستراتيجياته و بعدها التطرق إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار

يعد الإستثمار ظاهرة إقتصادية نالت إهتمام العديد من الكتّاب و المفكرين الإقتصاديين، الذين اختلفوا في تحديد مفهومه، فتعددت بذلك التعاريف والتي سنتعرض هنا لبعض منها:

أولا: تعريف الإستثمار

الإستثمار في اللغة هو لفظ ماخوذ من الثمر، و هو حمل الشجر : يُقَال ثَمَر الْشَّجَر أَي طَلَع ثَمَره وَشَجَرَه ، و أَثْمَر الْرَّجُل أَي مَالَه وَثَمّر الْلَّه مَالَه تَثْمِيرًا أَي كَثَّرَه[2].وتعرّفه موسوعة البنوك الإسلامية في جزء الإستثمار، يقول العرب: " ثَمَر" الشجر و يثمر ثمورا أي طلع ثمره" واستثمر الشيء "جعله يثمر، وثمّر الرجل مَالَه كثّره، واستثمر المال جعله يثمر أي يكثر وينمو، ... ويقال لكل نفع يصدر عن شيء :"ثمرته". [3]

فالإستثمار هو توظيف للأموال في مشاريع مختلفة، بغرض تحقيق عائد في المستقبل من هذه الإستثمارات[4].

يعرف **كوتيي فرونسوا** (***Gautier François***) عملية الإستثمار بأنها "عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية، و يعتبرها بمثابة مجموع نفقات الشراء، و إرساء السلع التجهيزية المخصصة إما للرفع من قدرات الإنتاج في السلع أو الخدمات، أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف العمل و المعيشة".

أما **برادل** (***Bradel***) فيعرفه : بوصفه" عملية ترجع عادة إلى تدخل الشخص بغية إنشاء رأس مال، أي مال دائم يعد بإشباعات مؤجلة " .

---

[1] حسب الدكتور دريد محمود السامرائي هذا المصطلح اكثر دقة و شمولية من مصطلح الاستثمار الأجنبي، و السبب في ذلك يكمن في انه يمكن لدولة عربية ان تستثمر في دولة عربية اخرى مضيفة في هذه الحال لا نقول على عائد الدولة العربية الأولى المستمرة اته عائد من استثمار اجنبي لكنه غير وطني لأن مصطلح اجانب عادة يطلق على غير العرب، حيث يجب ان يكون للاستثمار العربي مركز قانوني خاص مقارنة باستثمار اجنبي، و عليه يعتبر مصطلح استثمار غير وطني او استثمار دولي اكثر موضوعية.

[2] سليمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي**"، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 22.

[3] "**لسان العرب**"- ابو الفضل جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الافريقي، التحقيق عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي- دار المعارف، القاهرة- مادة الثمرة، ج1، ص 503-504.

[4] بولعيد بعلوج :"**المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية، دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري .قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ، ص11.

و بالنسبة لـ**فيزانوفا**(***Vizzanova***) فيحدد مفهوم الإستثمار على أنّه" اقتناء لملك قصد الحصول على امتيازات مستثمرة (خدمات، نقود)"[1].

عند المفكرين الليبراليين و على رأسهم **كولي** و **برنار** (***J. Ccolli*** و ***Y. Bernard***) يرد تعريف الإستثمار على أنّه "حيازة وسائل الإنتاج ...هو إستخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية"[2].

على غرار ذلك، فإن النظرة الماركسية للاستثمار حسب **باسك** و **إبارولا** (***N. Pasque*** و***J.Ibarrola***) توضح بأنه عبارة عن" إنفاق يتم من طرف مقاول بغية تجديد أو تطوير جهازه الإنتاجي والذي يفسر إنتقال رأسمال النقدي إلى رأسمال الإنتاج".

أما حسب **الدكتور حسن توفيق** فيعرفه "على أنه توظيف الأموال المدخرة للحصول على دخل منها"[3].

يعرفه **الدكتور محمد مطر** بقوله :" أما الإستثمار فيقوم على التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"[4].

يتضح مما سبق، أن تعاريف الإستثمار قد بيّنت العديد من وجهات النظر للمفكرين الإقتصاديين مما يسمح هنا بوضع تعريف عام للإستثمار، بالقول أنه : "تخصيص قدر من رأس المال من أجل الحصول على وسائل إنتاج جديدة، أو من أجل تطوير وتجديد الوسائل الموجودة، بغية رفع الطاقة الإنتاجية".

ثانيا: أهداف الإستثمار

مهما كان نوع الإستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية[5]:

-تحقيق العائد الملائم :

فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم و ربحية مناسبة من أجل ضمان إستمرار المشروع لأن أي مستثمر يهدف من إستثماره لتحقيق الربح، ماعدا الإستثمارات الحكومية أو الإجتماعيةأو استثمارات المنظمات غير الربحية فانها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.

-المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات):

و ذلك من خلال الإختيار بين المشاريع، وا لتركيز على أقلها مخاطرة و التنويع في مجالات الإستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق، لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

---

[1] VIZZANOVA، "**Gestion financière**،" 8ème éd. Paris 1982، p143.

[2] Nouveau Dictionnaire économique et social، Ed. Sociales، Paris 1981، p85.

[3] د .حسن توفيق،"**الاستثمار في الأوراق المالية**"، المنظمة العربية للإدارة ص8.

[4] د.محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية** "، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر ولتوزيع، ط2، 1999، ص 9، 7.

[5] انظر :

-الطاهر حيدر حردان "، **مبادئ الاستثمار**"، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1997، ص 5.

-أحمد زكريا صيام ، "**مبادئ الاستثمار**"، الأردن، دار المناهج للنشر و التوزيع 1997 ، ص 20-21.

-إستمرارية الدخل و زيادته :

يخطط المستثمر لدخل ثابت و مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، و يقلل من المخاطرة ليحافظ على إستمرارية النشاط الإستثماري.

-ضمان السيولة اللازمة :

يحتاج أي نشاط إستثماري أو اقتصادي إلى السيولة و التمويل اللازم، لمواجهة المصاريف اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع، لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخير في تحقيق أهدافه.

ثالثا: إستراتيجية الإستثمار

إن كل إستثمار و توظيف للأموال يوجب على المستثمر أن يتخذ القرار الإستثماري، و يرسم إستراتيجية معينة لهذه الإستثمارات، مراعيا في ذلك التنويع، والآجال الإستثمارية، و حدود الانكشاف، و أدوات الإستثمارات المستعملة، و درجة التصنيف الائتماني، وتشمل إستراتيجية المستثمر لذلك العوامل التالية[1]:

-تنويع الإستثمار :

ويقصد به الإستثمار في مشاريع مختلفة والتعامل مع أدوات إستثمارية مختلفة، وذلك بهدف تقليل أو تجنب الخسائر الكبيرة والمخاطر الكبيرة وتحقيق أعلى الأرباح والعوائد.

-آجال الإستثمار :

لا بد للمستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة وذلك بالتوفيق بين الاستحقاقات والتدفقات.

-حدود الإنكشاف :

هي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة.

-درجة التصنيف الإئتماني :

يُقصد بذلك السمعة الائتمانية و المركز المالي للمؤسسات، فكل مؤسسة لها درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي، و لذلك فعلى المستثمر إختيار الأداة الإستثمارية الملائمة من حيث العائد و درجة المخاطرة.

المطلب الثاني :الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك صعوبات واجهت المفكرين الإقتصاديين عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للإستثمار الأجنبي المباشر و كذلك في التفريق بين الإستثمار المباشر و غير المباشر ،إنّ تعريف الإستثمار المباشر يطرح مشكلة على مستوى التسمية بحيث نجد الإستثمار المباشر ترافقه" الدولي "عند **برنار هيرجونبي** (***Hirgonnier Bernard***) أو بكلمة " في الخارج " عند **كندلبرجر** (***kindleberger***) بينما نجد عند آخرين مثل **باسطان** (***Pestanne***) و **موريس باي** (***Maurice Bye***) تسمية "الإستثمار المباشر".

[1] أحمد زكريا صيام، **نفس المرجع**، ص22.

يفضل تسميته غالبا بالإستثمار الأجنبي المباشر، لأنه المصطلح الأكثر شيوعا و استخداما و هو مستعمل أيضا من قبل المنظمات و الهيئات الدولية، وسنذكر هنا بعض التعاريف الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب **ريمون بارتريال** (***Raymond Bartriel***) بأنه" نموذجيا، الإستثمار المباشر الأجنبي يعني مساهمة إستثمار مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال الأخيرة أو إسترجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب و بأرفع مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة "[1].

كما يُعرّف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه إستثمار مؤسسة مقيمة، بغرض جلب أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي، و يمكن للمستثمرين التحكم في تلك المؤسسة جزئيا أو كليا، و الإستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين شركتين وكل العمليات اللاحقة لرأس المال بينها وبين الشركات و فروعها.[2]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموع التدفقات النقدية الأجنبية الى البلد المضيف، و التي تمكن من المساهمة في راسمال الشركات في البلد المضيف[3].

الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط تبادل أو انتقال الملكية لإستثمار محلي من المقيمين المحليين إلى المقيمين الأجانب، و لكن ايضا آلية حوكمة شركة فيها يمارس المستثمر الأجنبي الادارة و السيطرة على شركة البلد المضيف.[4]

كما أن تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر لا تلق إتفاقا بين المنظمات الإقتصادية الدولية والدول إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما: الملكية و مراقبة المؤسسة المستثمَر فيها، في هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعريفين أساسيين، تعريف صندوق النقد الدولي (***FMI***) وت عريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ***OCDE*** نظرا لإستعمالهما كمرجع من قبل عدة دول عند تسجيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، إضافة الى تعاريف بعض المفكرين الإقتصاديين.

يُعرَّف الإستثمار الأجنبي المباشر، بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، و وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشرا عندما يُرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل، مع إحدى المشاريع و يمتلك نسبة **10%** أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع و من

---

[1] *Ray mond. Bertrand,"**Economie Internationale** "*édition PUF-paris 1971 page (49).

[2] Dominique Plihon." **Les Désordres De La Finance**"، OPU –L'Algerie، page (173).

[3] www. La documentation française economie.com.fr.

[4] أ.د محمد صالح القرشي، "**المالية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص 152.

عدد الأصوات فيها، و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير و النفوذ على إدارة ذلك المشروع[1].

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فقد اعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر"ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن (**10%**) من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"[2].

كما يعرف الأونكتاد الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الإستثمار الدولي، و في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو إمتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية (**10%**) أو أكثر[3]. يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى، بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية و إنما في شكل آلات و تكنولوجيا و معرفة و مهارات، فضلا عن أن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار و بالتالي يقل عنصر المخاطرة[4] .

و تعرض اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي (***International Law Association***) تعريفا مقترحا للاستثمار الأجنبي، مقتضاه " تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"[5]. حدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية نسبة (**10%**)[6]كدليل على القدرة القدرة والسيطرة على المشروع أو التأثير على قرارات المشروع.

مما سبق يتضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

1-إمتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.

2-سلطة القرار الفعلية في الإدارة، يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه المسطرة.

---

[1] أميرة حسب الله محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**"، مصر : الدار الجامعية، (2005) ص19 .

[2] محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص3 .

[3] حسان خضر،" **الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا –مجلة جسر التنمية**"، (العدد 32 الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص5 .

[4] عمر صقر، "**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**"، جامعة حلوان،2002 -2003 ، ص47 .

[5] دريد محمود السامرائي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات و الضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006،ص 50.

[6] François Chesnais،"**La mondialisation du capital** " (Paris : Editions Syrosscolle، 1994)، P 40.

ويختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار في الأوراق المالية، على اعتبار أن هذا الأخير ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري، ويعتبر الإستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل[1].

– الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الاسلامي:

ان الاسلام لا يمنع الأجانب الذين دخلوا ارضه بأذون تجارية من اعطائهم الحق في انشاء و اقامة فروع استثمارية أجنبية مباشرة. و لكن هناك ضوابط شرعية لانشاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الاسلامية منها:

– عدم مزاولة المستثمر الأجنبي لأي نشاط يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية في مجال المعاملات المالية مثل: الربا، الغش، الاحتكار...؛

– عدم قيام المستثمر الأجنبي بما يخالف احكام الشريعة الاسلامية من المتاجرة بالمحرمات، أو الترويج و الدعاية لها؛

– ضرورة مراعاة و احترام الشعائر الدينية للمسلمين العاملين بالمشاريع الاستثمارية الأجنبية، و ذلك بتمكينهم من مزاولتها، و عدم تعريضهم لما يتخالف مع ذلك؛

– تتميز الأمة الاسلامية كونها صاحبة دعوة ورسالة، و عليه يجب على الأجانب احترام المسلمين و عدم المساس بواجبهم اتجاه دينهم من تعريف به و دعوة له بكل يسر ، اذ لابد من الاستفادة من دخول المستثمرين الأجانب الى بلاد الاسلام في ترغيبهم لاعتناق الدين الحنيف[2].

ثانيا: تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر

ازدادت اهمية الاستثمار الاجنبي الخاص ودوره في عملية التنمية ، خصوصاً بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في اعقاب ازمة المديونية الخارجية في أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي[3] فقد اخذت معظم الدول النامية تسعى الى جذب هذا النوع من الموارد الاجنبية للاستعانة به في تمويل مشاريعها وفي مواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية الملحة .

ولعل من الجدير بالذكر ان الاستثمارات الاجنبية الخاصة الآن تخضع في انسيابها من مكان الى اخر لعامل الربح ، لذا لا تدخل في حسابها بشكل أساسي مكاسب سياسية على عكس الاستثمارات الاجنبية العامة .

---

[1] مشتاق باركر،" **الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط**"، المجلة الإقتصادية السعودية، العدد 8 الرياض :مركز النشر، الإقتصادي 1998، ص 123 .

[2] سليمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي**"، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

[3] برزت هذه الازمة عندما اعلنت كل من البرازيل والمكسيك عام 1982 لعدم قدرتهما على سداد الديون الدولية .

راجع ذلك في : د. السيد احمد عبد الخالق ، **البنوك التجارية الدولية و أزمة المديونية العالمية** ، مكتبة الجلاء ، المنصورة ، 1992 .

وهي الإستثمارات الخارجية أو مصدر رأس المال للإستثمار في الخارج عن طريق المؤسسات الإقليمية والدولية وغيرها، والتي تقوم باستثمار هذه الأموال في مشروعات إستثمارية في شتى بلدان العالم، أو تقدم كقروض، أو إستثمارها في أي وجه من أوجه الإستثمارات الأخرى[1].

في ظل هذا النوع من الإستثمارات، لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الإستثمار وفي بعض أنواع هذه الإستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة وتنظيم المشروع.[2]

للتفريق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر لابد من استخدام معيار المراقبة والسيطرة والتي تعني المشاركة في اتخاذ القرارات والرقابة على المؤسسة. في حالة السيطرة والرقابة على المشروع بعد التمويل فإن الإستثمار يكون مباشرا وفي حالة عدم وجود الرقابة والسيطرة، أو وجودهما قبل التمويل فإن الإستثمار يكون غير مباشر، ولا يهدف الإستثمار غير المباشر في محفظة الأوراق المالية إلى إكتساب حق الرقابة على المؤسسات و المشروعات.

يكمن معيار التمييز بين الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر في قدرة المستثمر على السيطرة و الرقابة على المشروع واتخاذ القرار في الادارة . ففي النوع الاول يملك المستثمر الاجنبي الرقابة على المشروع الاستثماري والسيطرة عليه ، بحيث يكون له وحده الحق في اتخاذ القرار في الادارة ، سواء أكان يملك المشروع بكامله ام يملك جزءاً منه . أما في الاستثمار غير المباشر ، فيقتصر دور المستثمر على مجرد تقديم رأس المال الى جهة معينة لتقوم هي بهذا الاستثمار دون ان يكون له أية سيطرة على المشروع، في ضوء ما تقدم يمكننا ان نعرف الاستثمار المباشر بأنه: قيام المستثمر الاجنبي ، سواء أكان شخصاً طبيعياً ام معنوياً ، باستثمار امواله داخل الدولة المضيفة ، وذلك بانشاء مشروع يحتفظ لنفسه فيه بحق السيطرة و الادارة و اتخاذ القرار[3].

يفضل المستثمر الاجنبي هذا النوع من الاستثمار لانه يستطيع ان يمارس حقه في ادارة المشروع و رقابته وت وجيهه بما يكفل تحقيق مصلحته ، فضلاً عن انه هو الذي يختار المشروع الذي يستثمر امواله فيه ، كذلك تفضل الدول النامية الاستثمار الاجنبي المباشر ، لانه تأتي في الغالب على اثره التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والمهارات التنظيمية[4].

تتميز الاستثمارات غير المباشرة بأن المستثمر فيها يحصل على عائد رأسمالي دون ان تكون له السيطرة على المشروع ، ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال الاجنبي ، كما هو الحال في الاستثمار المباشر .

---

[1] حامد العربي الحضيري "، **تقييم الاستثمارات**"، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، ص43.

[2] عبد السلام أبو قحف"، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1991، ص 21.

[3] لمزيد من التفصيل حول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر . راجع :

د. عبد الواحد الفار ، **الاستثمارات الاجنبية الخاصة** ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة اسيوط ، العدد الاول ، يناير 1979 ، ص108.

[4] ابر اهيم شحاته ، **معاملة الاستثمارات الاجنبية في مصر** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1972 ، ص9.

هناك فروقات جوهرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في محفظة الأوراق المالية. ففي الحالة الأولى، يمارس المستثمرون السيطرة على الادارة، بينما في الثانية، يوفر المستثمرون راس مال التحويل، و لا يتدخلون في أمور الادارة. في حالة محفظة الأوراق المالية، تتألف قاعدة المستثمرين من مؤسسات استثمارية،على سبيل المثال، تعمل شركات مثل: **ميريل لنش، و مورغان ستانلي و فيديليتي انفستمانس** في مجال استثمار محفظة الأوراق، بينما المستثمرون الذين يعملون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فهم عبارة عن شركات عابرة للقوميات مثل: **شل و إيزون وكوك و نستله**،...الخ[1].

تأخذ الاستثمارات غير المباشرة شكلين ، هما : القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة و الافراد ، و الاستثمار في حافظة الاوراق المالية ***Portfolio Investment*** الذي يتضمن شراء الاسهم و السندات الدولية طويلة الاجل ، سواء اتخذت صورة السندات الحكومية او السندات التي تصدرها الشركات الخاصة .

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات

كيف تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من اجتياح أسواق العالم؟

1- أن اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة مسارات أو طرق او اساليب لغزو الأسواق العالمية،

2- ان هذه الشركات ستتبنى في عزوها لأحد الأسواق العالمية اكثر من شكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر،

3- ان الاستثمارات غير المباشرة قد تستخدمها الشركات المعنية كوسيلة تعرف و قياس لمدى ربحية السوق المستهدف و مرقبته،

4- ان تواجد الشركات متعددة الجنسيات في احد الأسواق العالمية قد يكون غير مخطط له مسبقا، فقد يكفي اقتناء لأحد مواطني الدولة المضيفة لمنتوجات الشركة اثناء زيارته لدولة الدولة الأم او دولة احد الفروع، و بالتالي يسهم في وضع سبل نفاذ منتجات الشركة لأسواق جديدة مستقبلا .

5- قد يتوقف اختيار الشركة لنوع معين و تبنيه كاسلوب يرجع لعدة عوامل اهمها:

- مدى رغبتها و تحكمها في السوق المستهدف
- اهمية المعلومات التسويقية و مدى قدرتها في الحصول عليها
- خبرتها السابقة بالأسواق الأجنبية
- الضمانات و الامتيازات التي تمنحها الحكومة الأم و الحكومة المضيفة ، فضلا عن طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية بين البلدين.[2]

---

[1] سنغ كفالجيت،" **عولمة المال** "،دار الفارابي-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2001،ص 40.

[2] د. عبد السلام ابو قحف، "**الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 10-12

أولا: أشكال الإستثمار الأجنبى المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبى المباشر عديدا من الأشكال والتى تختلف بإختلاف الغرض الذى تسعى اليه هذه الإستثمارات وفيما يلى عرض موجز لهذه الأغراض[1]:

أ- الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية و المواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية، و خاصة فى مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، يشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الاستهلاكية.

ب- الإستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الإستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات و السبعينيات، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات ، يعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار،كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل فى الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففى هذه الحالة هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الإستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة[2]. ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم فى إرتفاع معدلات النمو فى الدولة المضيفة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها،كما أن له آثارا توسعية على التجارة فى مجالي الإنتاج و الإستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

ج- الإستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء:

يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار فى عديد من الدول النامية، يتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة،كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، و قد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءا منها من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائى، و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من

---

[1] مصطفى بابكر،" **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24 - 28 يناير 2004 ، ص2-3 .

[2] أ.د محمد صالح القرشي، "**المالية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الدخول للأسواق الأجنبية التى لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها لإفتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات و القنوات التى تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية.

لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا فى نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية، وث مة شكل آخر من هذا النوع و هو تصنيع بعض المكونات فى الخارج بسبب إرتفاع الأجور فى البلد الأم أو إرتفاع سعر صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية و مهارة تقنية عاليتين فى الدولة المضيفة للإستثمار، وب التالي فإنها تتركز حاليا فى بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة بكاملها و تضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، و قد يؤدى هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للإستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها و لنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، من أهم ما يميز هذا النوع من الإستثمار أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية بإعتبارها مرتبطة بالشركة الأم فى الدولة المعنية[1].

د- الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الإستثمار فى المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم الشركة بالإستثمار فى مجال البحوث و التطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة، مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية. يعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتى الإنتاج و الاستهلاك،كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للإستثمار.

أهم هذه الأشكال ما يلى :

-الإستثمار المشترك؛

-الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي؛

-الإستثمار فى المناطق الحرة؛

- مشروعات أو عمليات تجميع سلع.

-الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة.

[1] محمد صالح القرشي، "**المالية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص 168.

د-1-الإستثمار المشترك

يطلق عليها البعض الاستثمارات الثنائية و هي: الاستثمار الأجنبي الذي يقوم على اساس المشاركة مع راس المال الوطني، و تتحدد نسبة المشاركة في راسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة[1]، يرى **كولدي** (***Kolde***) أن الإستثمار المشترك هو" أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ."

أما **تيربسترا**(***Terpstra***) فيرى أن الإستثمار المشترك" ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"[2].

يقترح **ليفنجستون** (***Livingestone***) في هذا الشأن أنه في حالة إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) ،للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا. هذا النوع من الإستثمار يعتبر شكلا متميزا من إتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الإستثمار المشترك يمكن القول بأن: هذا النوع من الإستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:

-إتفاق طويل الأجل بين إستثمارين أحدهم أجنبي والآخر وطني لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك[3].

-الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع الخاص أو العام.

-أنّ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

-ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر-الطرف الأجنبي أو الوطني-حصة في رأس المال بمعنى أنّ :المشاركة في مشروع الإستثمار قد تكون من خلال تقديم طرف من رأس المال أو حصة منه، وعلى الطرف الآخر تقديم التكنولوجيا والخبرة والمعرفة أو تقديم المعلومات التسويقية.

---

[1] صفوت أحمد عبد الحفيظ، "**دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**"، دار المطبوعات الجامعية، 2006،ص41.

[2] عبد السلام أبو قحف :"**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**" .ط1، 2001، ص 364.

[3] جوردان لويس، "**مشاركات استثمارية من أجل الرخاء– بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية –ترجمة سعاد الصنبولي**"، مصر :الدار العربية للنشر و التوزيع، 1996 ، ص195 .

يعرف ايضا انه استثمار اجنبي يقوم على اساس المشاركة مع رأس المال الوطني ، وتتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة[1]. يحقق المشروع فائدة كبيرة لطرفيه وعادة مايتخذ شكلاً قانونياً معيناً وسوف نتطرق الى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري ومزاياه عبر الفرعين الآتيين :

-الشكل القانوني للمشروع الاستثماري المشترك

يتم تحديد الشكل القانوني للمشروع المشترك بالنظر الى انتماء المساهمين فيه : اما الى القطاع العام واما الى القطاع الخاص . فاذا كان جميع المساهمين في المشروع (الاجانب والوطنيون) ينتمون الى القطاع الخاص يأخذ المشروع عندئذٍ شكل الشركة الوطنية العادية التي تنص عليها قوانين البلد المضيف[(2)]، فاذا لم يوجد نص في قوانين البلد المضيف يحدد الشكل القانوني الذي يجب ان تأخذه المشروعات المشتركة ، يؤول عندئذٍ الامر الى إرادة المساهمين في تحديد الشكل القانوني الذي يرونه مناسباً لمشروعهم .

وكذلك اذا كانت الحكومة او إحدى الهيئات العامة هي التي تشارك الاجنبي في رأسمال المشروع ، فان هذا المشروع يأخذ في الغالب شكل الشركة الوطنية العادية التي تتمتع بجنسية الدولة المضيفة ، ولكنها تتميز عن الشركات الوطنية الاخرى باحكام خاصة ، كأن تمنح اعفاءات او امتيازات معينة لا تشاركها فيها الشركات الاخرى[3].

لكن ما الوضع لو ان المستثمر الاجنبي المشترك مع الحكومة المحلية كان هيئة عامة تابعة لحكومة اجنبية او كانت الحكومة الاجنبية ذاتها ؟ في هذه الحالة لا نكون بصدد مشروع مشترك ، وانما نحن بصدد مشروع دولي عام ***International Public Corporation***، لانه في المشروع المشترك نحن امام مشروع ينشأ نتيجة اتفاق بين حكومة او مستثمر محلي او اكثر من جهة ، ومستثمر اجنبي او اكثر من جهة اخرى ، ويشترك بموجبه الطرفان في تمويل المشروع المقام في اقليم الطرف الاول ، او يستقل الطرف الاول بملكية المشروع ويتولى الطرف الثاني خدمات الادارة والتوزيع وما اليها[4].

أما في المشروع الدولي العام فنحن امام مشروع تشترك في انشائه دولتان او اكثر بقصد ممارسة نشاط اقتصادي[5]. واما فيما يتصل بالشكل القانوني الذي يأخذه المشروع الدولي العام ، فانه يتم الاتفاق على ذلك بين

---

[1] لمزيد من التفصيل حول تعريف الاستثمار المشترك ، راجع : د. يوسف عبد الهادي خليل الاكبابي ، **النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989 ، ص60 .

[2] تنص المادة / 19 من قانون الاستثمار السوري لعام 1991 على ان يتخذ المشروع المشترك شكل شركة مساهمة او ذات مسؤولية محدودة . أما قانون الاستثمار المصري لعام 1997 ، فلم يحدد الشكل القانوني الذي يجب ان يأخذه المشروع المشترك وكذلك فعل القانون العراقي المذكور آنفاً. وقانون تشجيع الاستثمار السوداني لعام 1999 و قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001 .

[3] ابراهيم شحاته ، **المشروعات المشتركة في اطار التعاون العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 40 ، ابريل ، 1975 ، ص22.

[4] المصدر السابق ، ص6.

[5] من هذه المشروعات الاقتصادية الدولية العامة ، شركة البوتاس العربية المحدودة وشركة الاتحاد العربي للنقل البري والبنك الاوروبي للاستثمار والشركة العربية للاستثمارات المصرفية .

الاطراف المشتركة، يمكن أن يأخذ شكل شركة وطنية ذات نظام دولي او شبه دولي ، أي ان تأخذ هذه الشركة جنسية احدى الدول الاطراف ، على ان تخضع للاحكام الواردة في الاتفاق الدولي[1].

قد حدث نوع من الخلط بين مفهوم المشروع المشترك ومفهوم المشروع الدولي العام، وذلك لان كليهما يوصف بالدولية ، إلا انه يمكن التفريق بينهما بالاستناد الى مفهوم الدولية الاقتصادية و الدولية القانونية.

فالمشروع المشترك يكتسب صفة الدولية الاقتصادية لانه يمثل نشاطاً ذا طابع دولي بسبب وجود احد العناصر الدولية فيه ، مثل كون المشروع قد تجاوز حدود دولة واحدة ، او ان المساهمين فيه ينتمون الى اكثر من دولة ، او ان القائمين بالادارة من جنسيات مختلفة . أما المشروع الدولي العام ، فانه يكتسب صفة الدولية القانونية لاشتراك عدد من الدول (اعضاء الجماعة الدولية) في انشائه او إدارته ، واكثر من ذلك لتمتعه ببعض مزايا القانون الدولي العام.

-مزايا المشروع المشترك[2]

غالباً ما يكون الشريك الاجنبي في المشروع المشترك مستثمراً خاصاً (فرداً او شركة خاصة او عدة شركات) والشريك الوطني فرداً او مجموعة افراد او شركة خاصة او هيئة حكومية، لا شك في ان هذا النوع من الاستثمارات يحقق مزايا عديدة لاطرافه ، فبالنسبة الى الشريك الوطني تتمثل هذه المزايا بان رأس مال الشركة سوف يعطيه حق الاشتراك في الادارة و الاطلاع على جميع القرارات في الشركة ، فيكتسب بذلك خبرات ادارية وفنية ، ومن جهة اخرى فان الدول المضيفة تضمن بمشاركة العنصر الوطني في الادارة عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية ، كما تضمن عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات الاجنبية مركزاً للتجسس وتجميع المعلومات الاستراتيجية[3].

عن طريق المشاركة بين المستثمر الاجنبي و رأس المال الوطني تتمكن الدولة المضيفة ان تمارس دوراً مهماً في الرقابة على الاستثمار الاجنبي الخاص، والحصول على الخبرة الاجنبية مع السيطرة الوطنية في الوقت نفسه على مصادر الثروة في البلاد[4].

اما فيما يتصل بالشريك الاجنبي، فلم يكن لديه في بداية الامر اية رغبة في ممارسة هذا النوع من الاستثمار ، لعدم استعداده للتنازل عن أي جزء من رقابته وإدارته للمشروع الاستثماري . وتشير الدراسات التي اجريت في الخمسينيات من القرن المنصرم بصدد هذه المشاريع الى ان قبول المستثمر الاجنبي لهذا النوع من الاستثمار انما جاء

---

[1] راجع ذلك بالتفصيل في : د. صلاح الدين عامر ، **المشروع الدولي العام** ، دراسة تحليلية تأصيلية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1978 ، ص 179-180 .

[2] راجع هذه المزايا بالتفصيل في : د. محمد صالح حناوي ، **الشركات متعددة الجنسيات وت مويل شركات القطاع العام** ، مجلة غرفة تجارة الاسكندرية ، العدد 431 ، مارس/ابريل 1984 ، ص وما بعدها .

[3] حامد عبد المجيد دراز ، **دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر** ، مجلة غرفة تجارة الاسكندرية ، العدد 402 ، مايو 1979 ، ص51.

[4] ابراهيم شحاته ، **الاطار القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة والرقابة عليها** ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد 24 ، 1968 ، ص155 .

على كره منه[1].غير ان الامر بدأ يتغير تدريجياً ، فقد اصبح الكثير من المستثمرين الاجانب يفضلون مشاركة رأس المال المحلي ، وذلك لما يحقق لهم من مزايا ، اهمها : التقليل من المخاطر الكثيرة التي قد يتعرض لها المستثمر الاجنبي في البلد المضيف (تأميم ومصادرة ومنع تحويل ارباح) ، لان حكومة الدولة المضيفة بدأت تنظر الى المستثمر الاجنبي الشريك على انه معاون وليس اجنبياً مستغلاً ، ثم ان هذه المشاركة سوف تخفف من نظرة العداء التي يشعر بها الاجنبي في الدول النامية ، واخيراً سوف يحصل الاجنبي عن طريق المشاركة على مزايا وتسهيلات بخلاف لو كان يستثمر بمفرده . ومن بين العوامل التي ساهمت في ظهور هذا النوع من الشراكة:

- أزمة التدبير العمومي
- ضعف التمويل العمومي
- ضعف البنيات الاجتماعية

ان عجز الأساليب التقليدية للشراكةعن تحقيق التنمية المستدامة كان وراء البحث عن أساليب حديثة لعقود الشراكة بمفهومها المنبثق عن القانون الفرنسي بموجب الأمر الجمهوري الصادر في **17** يونيو **2004** المعدل بمقتضى القانون الصادر في **28** يوليوز **2008** حيث تعرف المادة القانية منه عقد الشراكة كما يلي:

"عقد اداري يعهد لمقتضاه أحد أشخاص القانون العام الى أحد أشخاص القانون الخاص القيام بمهمة شاملة تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأشغال و التجهيزات الضرورية للمرفق العام و ادارتها و استغلالها و صيانتها طوال مدة العقد المحددة و فق طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل في مقابل مبالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها الى شركة المشروع بشكل مجزء طوال مدة الفترة التعاقدية"[2].

د-2-الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الإستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات،وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار، خوفا من التبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، وك ذلك الحذر من إحتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، فهو من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول النامية مثال كوريا الجنوبية،سنغافورة، وتايوان والبرازيل

---

[1] Friedman، W and Beguin. J، **Joint international business ventures in developing countries**، New York، 1971، p.10.

[2] أحمد بوعشيق، **عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: آلية فعالة لتمويل التنمية بالمغرب**، المجلة المغربية للادارة المحلية و التنمية، يناير- أبريل 2010،ص85.

والمكسيك، و كذا بعض الدول في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الإقتصادي[1].

د-3-مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الوطني(عام، خاص) والطرف الأجنبي، يقوم بموجبه الطرف الثاني بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وتأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أو اتفاقية لا تضمن التملك أو المشاركة للمستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الإستثمار غير المباشر.

وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[2].

د-4-الإستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات. يكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة[3].

---

[1] عبد السلام أبو قحف :"**اقتصاديات الأعمال**..."، مرجع سابق، ص 370-372.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،"**العولمة الإقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**"،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2006 ، ص185 .

[3] تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير،(Export Processing Zones(EPZs ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة. وبرغم اختلاف الأشكال التى تأخذها هذه المناطق الا أن جميعها تشترك فى أنه لا يتم فرض أى نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجى،كما تعامل المنتجات التى تخرج من هذه المناطق الى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج .وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا،وتخضع لسلطتها إداريا،ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحى الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التى تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا،بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التى من شأنها جذب الاستثمارات اليها. ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمى متزايد باقامة المناطق الحرة باعتبارها احدى الصيغ التى تساهم بفاعلية فى جذب رؤوس الأموال العالمية،فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم فى عام 2002 نحو 3 آلاف منطقة مقابل500 منطقة فى عام 1995 و 176 منطقة فى عام 1986،كما زادت أعداد الدول التى تضم مناطق تصديرية حرة من 47 دولة فى عام 1986 ،الى 73 دولة فى عام 1995 لتصل الى 116 دولة فى عام 2002 لمزيد من التفاصيل راجع:

- مصطفى بابكر ،"**تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر**" ،برنامج اعده المعهد العربى للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير ، 2004 ص 2-3 .

- البنك الأهلى المصرى ،"**تقييم أداء المناطق الحرة فى مصر**"، النشرة الإقتصادية ،المجلد 56، العد د ، 3 القاهرة ،ص5- ص 19.

د-5-الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود إمتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين **20** إلى **50** عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات إتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى إستثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز[1].

وكان البريطانيون و الألمان أثناء العهد الاستعماري قد أسسوا العديد من الشركات الأجنبية التجارية العامة التي تروج للوكالات بالعمولة و الوكالات التجارية و أصبحت الآن شركات كبرى تعمل في هذا المجال، أما الشركات الأكثر شهرة في هدا المجال في الوقت الحاضر فهي شركة **سوجو شوشاس** (***SogoShoshas***)، و شركة **ميتسوبيشي** –***Mitsubishi***–، و **شركة ميتسوي – ماروبني**– ***Marubeni – Mitsui***–...الخ، و جميع هده الشركات يابانية الأصل و هي كذلك شركات متعددة الجنسيات وظيفتها الرئيسية التوسط، تسهيل التبادل بين المستثمرين و البائعين في بلدان عديدة و التدخل في إستثمارات مشتركة داخل و خارج الدولة الوطنية و الدول الأجنبية، و تقوم بتقديم التمويل و المشاركة في المفاوضات التجارية في بلد ثالث.

ثانيا:الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الإستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف، معتمدة على قدراتها، مستغلة المزايا العديدة التي تتمتع بها ومن أهمها القدرات التمويلية، التكنولوجية، التنظيمية، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان، بالإضافة إلى انتشار فروعها عبر عدد من الدول.

يستخدم مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات للإشارة إلى أن الشركة تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلدها، وهناك إختلاف كبير في تحديد تعريف متفق عليه، فقد حددت الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات "بأنها المنشأة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج أو تسهيلات الخدمات، خارج حدود الدولة التي قامت فيها"[2].

عرّف **فرنون** (***Vernon***) "الشركات المتعددة الجنسيات على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص186 .

[2] طاهر مرسي عطية"، **إدارة الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، ط 2، القاهرة 2001 ، ص 247

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**...، مرجع سابق، ص 375.

ويرى **هود وينج** (***Hoduing***) أن الشركة المتعددة الجنسية هي تلك الشركة التي تمتلك وتدير مشروعات إستثمارية في أكثر من دولة أجنبية [1].

وعرف **ليفنجستون** (***Livingestone***) الشركة الدولية بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر[2]، يرى البعض أن هناك معايير يجب توافرها عند وصف الشركات المتعددة الجنسيات وهي[3]:

-عدد الدول التي يمتد إليها نشاط الشركة حيث يكتفي البعض ببلدين أو أكثر(**ليفنجستون**) ،والبعض الآخر يرى أن يمتد نشاط الشركة إلى ست دول أو أكثر (**فرنون**) .

-نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول المضيفة.

-درجة التغلغل في الأسواق الخارجية إلى الحد الذي يؤثر على قرارات الشركة، وإشترط هود وينج تملك الشركة لكل أو جزء من المشروع، ولها أحقية إدارته في أكثر من دولة.

"وبالنسبة للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات فقد أوضحها كثير من الإقتصاديين من بينهم (**جون دينج**) و(**رولفه**) و(**فرنون**) حيث نشير على سبيل المثال إلى أن الشركة المتعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الإستثمارات المباشرة، التي جعلت منها القوة الرئيسية في الإقتصاد العالمي، وهي أيضا تستمر في تحديد مستقبل هذا الإقتصاد".

ترتبط الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات المتعددة الجنسيات بظاهرة تدويل الإنتاج، و ما تحمله من نقل للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم برأس المال. تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة من أدوات العولمة، و التي تساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر،كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة[4].

فالنمو السريع و المستمر في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الإقتصاد الدولي في ظل العولمة، فبنظرة متأنية لمؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر و سلوك الشركات المتعددة الجنسيات تبدو الصورة أكثر تعقيدا، و العولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من هذه الشركات في الكثير من القطاعات في كثير

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نفس المرجع**، ص 375.

[2] نفس المرجع، ص376.

[3] نفس المرجع، ص376.

[4] وقد تعددت ا لتعاريف الخاصة بالشركات الجنسية،نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها،فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms أوالشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أو الشركات الدولية International Enterprises ، أوالشركات عبرالوطنية Transnational Corporations TNCs أو الشركات الكوكبية كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وانما هى شركات لها فروع فى العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التى تحددها الشركة الأ م .

من الدول تقوم بالإستثمار في الخارج، وت لك الشركات التي هي في الحقيقة متعددة الجنسيات قد تضخمت أكثر و أكثر خاصة بعد عمليات الدمج والتملك التي يسرتها ظاهرة العولمة[1].

إن الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل أداة رئيسية نحو التوسع في التكتلات الإقتصادية الدولية وتكريس العولمة، و إنتشار الإستثمار الأجنبي المباشر أكبر دليل على عولمة الإقتصاد الدولي نظرا لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع العمليات الإنتاجية خارج حدود الدولة الأم.

كما يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات هي من أهم محركات الإستثمار الأجنبي المباشر،لذلك فالاستثمار المباشر و الشركات متعددة الجنسيات كل منهما يؤثر على الآخر بشكل فعال و إيجابي، كما أن قوة و نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يساهم بشكل كبير في زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر[2].

ثالثا:الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات[3] من اخطر الاشكال التي يأخذها الاستثمار المباشر في الدول النامية . فقد بدأ هذا النوع من الاستثمار يتغلغل في كثير من الدول ، في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ليسيطر على مواقع مهمة من قطاعات اقتصادها القومي (المعادن والطاقة والزراعة والصناعة التحويلية والخدمات) ويؤدي دوراً مهيمناً في عدد من الصناعات، بحيث يمكننا القول انه لا يوجد قطاع من قطاعات الحياة الاقتصادية الدولية يخرج عن نطاق انشطة هذه الشركات. وتشهد على ذلك التغيرات الاساسية التي طرأت على الاقتصاد العالمي على مدى العقدين الاخيرين من الألفية الثانية ، والتي من بينها الدور الذي اصبحت تضطلع به هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية الدولية[4].

تجدر الاشارة هنا الى ان تعبير الشركة متعددة الجنسية غير دقيق من الناحية القانونية ، لأنه لا ينصرف الى شركة واحدة ، و انما يوجد في الواقع عدة شركات مستقلة قانوناً تعمل كل منها في دولة مختلفة ، بما يترتب على ذلك من اختلاف جنسية كل منها عن الاخر .

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص84.

[2] عمر صقر :"**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، جامعة حلوان 2002-2003 ،ص5-3

هناك تسميات مختلفة اطلقت على هذه الشركات مثل : الشركات الدولية International Corporations والشركات عبر الوطنية Transnational Corporations والشركات فوق القومية Supra- National Corporations والشركات العالمية – Global Corporations والشركات الكونية Cornocorps Corporations .

راجع هذه التسميات في : د. سامي عفيفي حاتم ، **التأمين الدولي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1986 ، ص204 .

[2] انظر فراس علي حسين عكلة الجبوري ،اشخاص القانون الدولي العام في ظل العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون ،جامعة الموصل ،2003 ص100 ومابعدها

[3] راجع بشأن تأثير هذه الشركات على التنمية والعلاقات الدولية في :

U. N. ECOSC، The impact of multinational corporations on development and on international relations، E/5500، Rev، 1. 1974.

راجع ترجمة لهذا التقرير في كتاب تحت عنوان (اثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية والعلاقات الدولية) اصدار جامعة الدول العربية ، مركز البحوث الادارية ، ترجمة محمد عبد الرحمن ، بدون تاريخ ، ص35 وما بعدها .

فنحن لسنا امام شركة واحدة ، وانما امام مجموعة شركات يرتبط بعضها مع بعضها الاخر بروابط قانونية واقتصادية تجعل منها مجموعة واحدة ، وهذه المجموعة هي التي يطلق عليها اسم الشركة متعددة الجنسيات . وتختلف كل مجموعة عن غيرها في ان الوحدات المكونة لها لا تعمل كلها داخل حدود دولة واحدة ، ولكنها تنتشر في دول متعددة على المستوى العالمي.

في ضوء ما تقدم يمكن لنا ان نضع التعريف الاتي للشركات متعددة الجنسيات دون الدخول في متاهات الخلاف الدائر بين الفقهاء في هذا الخصوص[1]: [هي مجموعة من الشركات ، تتمتع بجنسيات دول مختلفة ، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة ، وتمارس احداها (الشركة الام) سيطرتها ورقابتها على الشركات الاخرى (التي تسمى بالشركات الوليدة او التابعة) عن طريق مساهمتها في رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة ، وتخضع الشركات الوليدة لادارة الشركة الام في إطار استراتيجية عالمية واحدة][2].

من هذا التعريف يمكن استنباط ثلاثة عناصر رئيسية وضرورية لوجود الشركات متعددة الجنسيات وهي:

أولاً: وجود عدة وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة، ومن ثم بذمة مالية خاصة بها.

ثانياً: خضوع كل هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة ***Control Unit*** يمارسها الشخص القانوني بنفسه.

ثالثاً : ضرورة ممارسة هذه السيطرة بواسطة ادوات فنية مستمدة من قانون الشركات ، وبالذات عن طريق المشاركة في رأسمال كل وحدة من هذه الوحدات بنسبة تكفي للسيطرة عليها.

---

[1] يعرف دانتج هذه الشركات بما يلي :

"The multinational producing enterprise in defined simply as an enterprise which owns control producing facilities in more than one country".

عن مؤلفه:

DUNNING (J.H)، **The multinational enterprise**، Allen and Unwin، London، 1977،p.76.

[2] يجري التمييز ، عادة ، بين الشركة الوليدة *Controlled Company* او الشركة التابعة وبين الفرع *Affiliate* . فالشركة الوليدة : هي الشركة التي تنشؤها الشركة الام في دولة اخرى ، وتساهم في رأسمالها بحيث يكون لها السيطرة و الرقابة عليها ، و تتمتع الشركة الوليدة او التابعة بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة الام ، وكما تتمتع بجنسية الدولة التي نشأت فيها . اما **الفرع** : فقد تقوم الشركة الام بانشاء فرع لها في دولة اخرى على ان يكون جزءاً منها ، أي لا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة ولا يتمتع بجنسية الدولة التي نشأ فيها ، و انما يعد امتداداً للشركة الام . فاذا كانت الشركة الام تمارس نشاطها بالخارج عن طريق فروع غير مستقلة وتابعة لها قانوناً وليس عن طريق امتلاك شركات تابعة ، لا نكون عندئذٍ امام شركات متعددة الجنسيات ، وانما نحن امام شركة دولية وحيدة الجنسية ، تمارس نشاطها عبر دول متعددة . راجع ذلك في : د.زين العابدين فارس ، الدولة ونشاط الشركات متعددة الجنسية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان **393–394** ، يوليو / اكتوبر ، **1983** ، ص**149**.

– خصائص الشركات متعددة الجنسيات

لم يتفق الكتاب الذين تناولوا هذه الشركات بالدراسة على الخصائص الرئيسية التي تميزها من غيرها من الشركات ، إلا انه يمكننا ان نورد اهمها فيما يأتي :

أولاً : ان مقر هذه الشركات في بلد غير البلد الذي تمارس فيه نشاطها عن طريق الفروع او الشركات الوليدة التي تقوم الشركة الام بالتنسيق بينها .

ثانياً : تتميز هذه الشركات بوحدة السيطرة التي تخضع لها الشركات الوليدة المنتشرة في مختلف انحاء العالم ، بحيث تخضع لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الادارة العليا القائمة في المركز الرئيسي .

ثالثاً : لا تعتمد هذه الشركات دائماً على تكوين شركات وليدة جديدة ، وانما تلجأ في كثير من الاحيان الى السيطرة على شركات اخرى قائمة بالفعل وتحولها الى شركات تابعة ، وذلك اذا كانت هذه الشركات المراد السيطرة عليها تنتج مواد اولية او سلعاً وسيطة ضرورية للانتاج الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات ، او لانها تنافس الثانية في الاسواق .

رابعاً: انها تعمل على تدويل الانتاج ، اذ اصبحت العملية الانتاجية داخل المشروع الرأسمالي لا تتم على المستوى القومي كما كان يحدث في الماضي ، وانما على المستوى العالمي ، بمعنى ان المراحل المختلفة للعملية الانتاجية توزع بين شركات قائمة في دول متعددة[1].

خامساً: كثرة نشاط هذه الشركات وتنوعه، فضلاً عن تغلغلها في كل بلد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

سادساً : تستمد هذه الشركات قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن تفوقها الفني والتكنولوجي الهائل ، وليس من القوة والسيطرة السياسية للدول التابعة لها .

سابعاً : ميزانيات هذه الشركات وحجم مبيعاتها السنوية اعظم من قدرات دول عديدة حتى في اوربا الغربية .

–الشركات متعددة الجنسيات و المجتمع الدولي

بدأت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات تتخذ اهمية كبيرة على الصعيد الدولي ، خصوصاً في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، بسبب ما حققته من مكاسب كبيرة فيها ، فغدت ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها تستطيع من خلالها ان تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي في جوانبه كافة (التجارية والمالية والنقدية) ، و كذلك في العلاقات بين الدول ذاتها .

[1] حسام عيسى، **الشركات متعددة القوميات**، مصدر سابق، ص115.

كما ان تلك الشركات العملاقة لم تقف عند حد الهيمنة على الاقتصاد العالمي ، و انما دأبت على التدخل في الحياة السياسية للبلاد التي تعمل فيها وتهدد سيادتها الوطنية واستقلالها وتساعد بنفوذها واموالها رجال السياسة والاحزاب التي ترعى مصالحها[1].

هكذا اصبح المجتمع الدولي امام ظاهرة اقتصادية جديدة يهدد خطرها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، فتعالت نداءات كثيرة بضرورة تنظيم هذا الكائن الاقتصادي ذي الانياب الحادة الذي يصول ويجول في ارجاء الارض كافة بلا ضابط ولا رابط يمكن ان يسيطر عليه، من نتائج هذه النداءات ان طرح موضوع هذه الشركات على بساط البحث والدراسة في مطلع السبعينيات ، سواء في مجال الدراسات الاكاديمية او على الصعيد الدولي ممثلاً بالمنظمات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقليمية الاخرى ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ***OECD***[2]، والسوق الاوربية المشتركة ، وكذلك الجمعية العامة للامم المتحدة ، لما تمثله هذه الشركات من خطر داهم على جهود بلدان العالم الثالث من اجل الاستقلال الاقتصادي الوطني وانجاز برامجها القومية للتنمية الاقتصادية . وانتهى الامر في عام ***1973*** الى تشكيل مجموعة من الخبراء الدوليين تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة لدراسة دور الشركات عبر الوطنية في العلاقات الدولية وعملية التنمية وقدمت المجموعة تقريرها في صيف ***1974***[3].

يتكون هذا التقرير من ثلاثة اجزاء يضم الاول دراسة عامة لدور الشركات متعددة الجنسيات واثرها في التنمية والعلاقات الدولية . ويبحث الجزء الثاني الذي عنوانه القضايا الخاصة (بعض الجوانب المحددة في الموضوع) في التوصيات الموجهة الى الحكومات ، اما الجزء الثالث فيتناول التعليقات الشخصية التي أبداها اعضاء مجموعة الخبراء .

فيما يلي بعض التوصيات التي وجهتها مجموعة الخبراء الدوليين الى الدول المضيفة بشأن كيفية التعامل مع الشركات عبر الوطنية للحد من اخطارها[4].

أولاً : توصي المجموعة بضرورة قيام الدول المضيفة بتوضيح الظروف التي ستعمل فيها الشركات بأقصى قدر من الدقة ، وما هي الانجازات المطلوب من هذه الشركات تحقيقها مع الاشارة الى السبل التي يمكن للشركات عن طريقها ان تجعل نشاطها متكاملاً مع الاقتصاد الوطني ومتمشياً مع أولوياته .

ثانياً : توصي المجموعة بان تهتم الدول المضيفة باضفاء صفة الاستقرار على مجموعة التفاوض الخاصة بها ، وان تكون جميع الاتصالات حول الاستثمار الاجنبي من خلالها ، وخاصة مع الشركات متعددة الجنسيات .

---

[1] لم تكن هذه الشركات محل رضاء المجتمع الدولي بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لها ، ومحاولتها اثارة القلاقل والفتن داخل المجتمع الوطني لتحقيق اغراض ومصالح سياسية تهمها . ولعل اشهر مثل معروف في تفاصيله حول تدخل الشركات الاجنبية في الحياة السياسية للدول المضيفة لها هو الدور الذي أدته الشركة الدولية للتلغراف والتليفون I. T. T. في منع انتخاب اللندي رئيساً لشيلي في انتخابات الرئاسة عام 1970 ، وفي الانقلاب الدامي الذي اطاح بنظامه وأودى بحياته في سبتمبر 1973 .

[2] راجع الاعلان الصادر عن منظمة **OECD** عام 1976 الخاص بوضع مبادئ توجيهية لتنظيم الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسية في : - I- L- M- Vol. 15- 1976، p. 967 et seq.

[3] تكونت مجموعة الخبراء هذه من عشرين خبيراً دولياً ، 8 من الدول النامية ، 2 من الدول الشيوعية ، 10 من الدول الغنية ، راجع : تقرير الامم المتحدة حول اثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية والعلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص30 وما بعدها .

ثالثاً : توصي المجموعة بان تركز الامم المتحدة كل اهتمامها على مساعدة الدول المضيفة (بناء على طلبها) في مفاوضاتها مع الشركات ، وعلى تدريب المسؤولين عن التفاوض في هذه الدول .

رابعاً : توصي المجموعة الدول الاخذة في النمو بضرورة تضمين اتفاقياتها المبدئية مع الشركات شرطاً يعطي للدولة المتعاقدة الحق في امكانية تخفيض نسبة الملكية الاجنبية بمرور الزمن .

خامساً : توصي المجموعة الدول المضيفة ان تجعل سياساتها المتعلقة بمعاملة الشركات مشابهة لتلك المتعلقة بشركاتها الوطنية ، وذلك بالطبع بما لا يتعارض مع الاستثناءات الواجب مراعاتها لحماية المصالح الوطنية .

سادساً : توصي المجموعة بضرورة قيام الدول المضيفة بتحديد المجالات العامة المسموح للشركات متعددة الجنسيات بممارسة انشطتها فيها تحديداً واضحاً ، ووضع القوانين التي تنظم الاجراءات الواجب اتخاذها حيال أية انتهاكات او مخالفات لما تم تحديده .

سابعاً : توصي المجموعة بضرورة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بدعوة الدول الى عدم استخدام الشركات متعددة الجنسيات وفروعها أدوات لتحقيق اهداف سياستها الخارجية عن طريق ارغامها على التدخل في الشؤون السياسية للدول المضيفة .

ثامناً : توصي المجموعة بانه في حالة ما اذا تم تأميم اصول بعض الشركات يجب على الدول المضيفة ان تضمن عدالة التعويض وكفايته وفقاً للاجراءات القانونية المرعية في الدولة المعنية او وفقاً لاية اتفاقيات او معاهدات قائمة بين الاطراف ذات العلاقة .

تاسعاً : اوصت المجموعة الدول الام بعدم توريط نفسها في الخلافات والمنازعات التي تقع بين الشركات والدول المضيفة لها ، وعليها اذا ما لحقت بمواطنيها اضرار بالغة اتباع الطرق الدبلوماسية وعدم التفكير في استخدام القوة وسيلة لممارسة الضغط .

عاشراً : اوصت المجموعة اخيراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بان يهتم بإصدار القرارات التي تضع التوصيات الواردة في هذا المجال موضع التنفيذ.

و استناداً الى ذلك ، تم اقتراح انشاء لجنة خاصة بالشركات متعددة الجنسية تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على ان يتم تحديد مهامها في البحث ومناقشة وجمع كل المعلومات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات[1].

في حقيقة الامر ارادت مجموعة الخبراء من هذا التقدير وضع قانون عالمي موحد للاستثمارات الاجنبية يحمي الدول المستوردة لراس المال ، وعلى الاخص الدول النامية منها مما تقع فيه هذه الشركات من اخطاء .. على ان تكون هناك رقابة دولية على تطبيق هذا القانون.

ومع تزايد الانتقادات الموجهة الى الشركات المذكورة والمشكلات التي تحيط بنشاطها وقصور سلطة كل دولة على حدة في معالجة هذه المشكلات ، اتجهت الدول النامية نحو المطالبة بحل دولي يتمثل بوضع مدونة متعددة

[1] راجع التقرير ، المذكور آنفاً ، ص87 .

الاطراف لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية ، لتوفير مجموعة من المعايير المتوازنة التي يمكن تطبيقها عالمياً ، تحقيقاً لمصلحة جميع الاطراف (الدول الام و الدول المضيفة و الشركات عبر الوطنية) ، وذلك فيما يتعلق بكل المسائل المتصلة بالشركات .

بناءًا على ذلك ، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ***3202*** بتاريخ ***1974/5/1*** الذي يتضمن وضع مدونة سلوك لشركات عبر الوطنية ***Code of Conduct on Transnational Corporations*** وتنفيذاً لهذا القرار أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أواخر عام ***1975*** ، لجنة الشركات عبر الوطنية ومركزها ***UNCTC*** ، وقد عقدت هذه اللجنة في عام ***1976*** اجتماعاً لبحث الخطوات اللازمة لاعداد مدونة قواعد السلوك المقترحة والاتفاق على مضمون هذه المدونة[1]. وخلال الاجتماعات التي عقدتها اللجنة من اجل وضع صيغة موحدة للمدونة وقع خلاف بين الدول النامية والمتقدمة حول مسائل عدة في هذه المدونة المقترحة[2].

وبعد جهود شاقة بذلتها الشركات عبر الوطنية طوال مدة اربعة عشر عاماً من الاجتماعات استطاعت ان توجد نوعاً من التوفيق بين وجهات نظر الدول النامية والدول المتقدمة ، ووضعت صيغة شبه نهائية لمشروع المدونة المقترحة ، ثم قام رئيس اللجنة بعرض هذا المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو ***1990*** من اجل اقراره ، ولكنه لم يقر حتى الان .

وتتمثل اهم المبادئ التي تضمنتها المدونة المقترحة والتي يجب على الشركات مراعاتها واحترامها ، بما يأتي [3] :

أولاً : احترام السيادة القومية و مراعاة القوانين و الانظمة والممارسات الادارية المحلية للدول المضيفة .

ثانياً : يجب ان تعمل الشركات بشكل ينسجم مع الاهداف الاقتصادية العامة والمقاصد و اولويات التنمية في الدول المضيفة .

ثالثاً : الالتزام بالاهداف والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في الدول المضيفة .

رابعاً : احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

---

[1] راجع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1913 في الدورة /57/ مستأنفة بانشاء لجنة حكومية للشركات عبر الوطنية ، كهيئة استشارية للمجلس لمساعدته في أي اجراء يريد اتخاذه بصدد هذه الشركات . راجع ايضاً قرار المجلس رقم 1908 في الدورة /57/ مستأنفة بانشاء مركز الشركات عبر الوطنية كمركز للابحاث والمعلومات حول نشاط هذه الشركات .

[2] تجدر الاشارة الى ان الدول النامية كانت ممثلة في هذه اللجنة بمجموعة ال 77 ، وهي عدد الدول النامية التي حضرت مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول UNCTAD الذي عقد في جنيف عام 1964، ومن هنا جاءت هذه التسمية واستمرت تطلق حتى اليوم على تجمع الدول النامية في هذه المنظمة ، على الرغم من ان عدد الدول النامية فيها بلغ الان 119 دولة . راجع بشأن الموضوعات التي وقع حولها خلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة في : د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي للشركات متعددة الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1982 ، ص70 وما بعدها.

-UNCTC، Report of the secretariat on the outstanding issues in the draft code of conduct on transnational corporations، I-L-M- Vol. 23، 1994، p.607 et seq.

[3] تضمنت المدونة 71 مادة تدور حول ستة موضوعات ، هي : الديباجة و الاغراض ، التعاريف ونطاق التطبيق ، نشاط وسلوك الشركات ، معاملة الشركات عبر الوطنية ، التعاون بين الحكومات ، تطبيق وتنفيذ احكام المدونة . راجع هذه المواد في تقرير السكرتارية حول المواضيع المعلقة في مشروع مدونة السلوك ، مصدر سابق ، ص626 وما بعدها.

خامساً : عدم تعاون الشركات مع النظم العنصرية في جنوب افريقيا .

سادساً : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة .

سابعاً : عدم التدخل في العلاقات بين الحكومات .

ثامناً : الامتناع عن ممارسة الفساد (عن طريق تقديم اموال او هدايا او مزايا اخرى او الوعد بتقديمها لمسؤول عمومي) .

تاسعاً : يجب على الشركات ان تمتنع عن تطبيق سياسات لتحديد الاسعار لا تقوم على اساس اسعار السوق ذات الصلة (منع مبدأ اسعار التحويل ***Transfer pricing***)[1].

في الواقع ان وضع هذه المدونة موضع التطبيق يواجه الكثير من الصعوبات نظراً لتعارض مصالح الدول المختلفة في هذا الشأن، فالدول الام المصدرة لهذه الشركات تهدف من وراء مثل هذه المدونة الى توفير المناخ القانوني الملائم لنمو الشركات ، وذلك بازالة العقبات والقيود التي تضعها الدول المضيفة امامها ، اما الدول الاخرى فتسعى من خلال هذه المدونة الى وضع تنظيم دولي يكفل تحقيق نوع من الرقابة على هذه الشركات وتوفير اكبر قدر من المعلومات عن نشاطها من اجل حماية مصالحها القومية .

وحتى لو تم الاتفاق في المواضيع التي أثارتها نقاط الاختلاف التي ظهرت في اثناء المناقشات بين الدول النامية والمتقدمة لتحديد مضمون هذه المدونة ، فإن ما دار من مناقشات حولها سيبقى نقطة من الصعوبة بمكان الاتفاق عليها بين الطرفين ، وهي الطبيعة القانونية لهذه المدونة .

فالدول النامية ترى ضرورة ان يتم افراغ القواعد المقترحة في إطار اداة ملزمة (اتفاقية دولية متعددة الاطراف) ، بينما ترى الدول المتقدمة ضرورة ان تكون المدونة المقترحة في شكل قاعدة سلوك غير ملزمة (كتوجيهات اختيارية)[2].

و لو قدر لهذه المدونة ان ترى النور وجرى تنفيذها ، فسوف تحقق مزايا متعددة من اهمها :

---

[1] يقصد بمبدأ اسعار التحويل قيام الشركة الام بالمبالغة في تقدير قيمة السلع والخدمات التي تبيعها لبعض فروعها في الدول النامية بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وتقوم الشركات التابعة لها في المقابل باتباع سياسة معاكسة بان تقدر قيمة الصادرات باقل من قيمتها الحقيقية . والهدف من وراء ذلك كله هو نقل عبء الضرائب من دولة تكون معدلات الضرائب لديها مرتفعة الى دولة تكون معدلات الضرائب لديها منخفضة ، ومن ثم تخسر الدولة المضيفة النقد الاجنبي الذي يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للصادرات والسعر الذي تحدده الشركة الام .

– راجع هذا المبدأ في : د. امينة عز الدين عبد الله ، التدفقات المالية من الدول النامية الى الخارج ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 413–414 ، يوليو / اكتوبر ، 1988 ، ص55 .

- UNCTAD، World Investment report، 1996 ،p.186.

[2] لمزيد من التفصيل حول الخلاف الدائر بشأن الطبيعة القانونية المقترحة بين الدول النامية والمتقدمة. راجع :

– د. مصطفى سلامة حسين، التنظيم الدولي للشركات متعددة الجنسية ، مصدر سابق ، ص77 وما بعدها .

– د. علي ابراهيم ، العلاقات الدولية في وقت السلم ، مصدر سابق ، ص367 وما بعدها .

- ASANTE (S.K.B)، International law and foreign investment: A reappraisal. I-C-I-Q، Vol. 37، 1988، p.622 et seq.

- CATRANIS، A.، Transfer of technology to developing countries: A study on the draft international code of conduct. R-H-D-I، 38 eme et 39 eme Annees، 1985-1986، p.92.

أولاً : وضع مجموعة متوازنة من معايير السلوك الحميدة التي يجب ان تتبعها كل من الشركات عبر الوطنية عند ممارستها لنشاطها في الدول المضيفة ، والدول المضيفة في معاملتها للشركات عبر الوطنية .

ثانياً : ستساعد المدونة على ضمان ممارسة الشركات عبر الوطنية لنشاطها بشكل ينسجم مع الاهداف الانمائية للدول النامية ، وتبعاً لذلك ستساهم المدونة في التقليل من الخلافات والمنازعات بين الشركات والدول المضيفة ، الامر الذي سيؤدي الى زيادة تدفقات الموارد الاستثمارية ولا سيما بالنسبة الى الدولة النامية.

المبحث الثاني:التفسير النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسع حجم الإنتاج الدولي من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى، وصاحب ذلك تطورا سريعا في التكنولوجيا، دخل خلاله الإقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، و مثلت التغيرات السياسة و الإقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث و التي أدت إلى ظهور العولمة و ظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، دخل الإستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت أهميته في الإقتصاد الدولي، الأمر الذي زاد من أهمية دراسته، و دفع بالكثير من الإقتصاديين و الخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة، فكان أول من فتح الطريق للبحث الحديث حول ظاهرة الشركات العابرة للقارات والإستثمار الأجنبي المباشر **ستيفن هايمر، وشار كند لبرغر و ريموند فيرنون** في الولايات المتحدة الأمريكية و جون دنينغ في بريطانيا وميشالي في فرنسا وكوجيما في اليابان.

تركز دراسة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل الجوهري، والذي حاول الإقتصاديون الإجابة عليه منذ الستينيات من القرن العشرين عقب إنتشار الشركات العابرة للقارات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا، و هو لماذا يفضل المستثمر الأجنبي أو الشركات العابرة للقارات الإستثمار في دولة ما دون غيرها؟

لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج، وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الاتجاهات الفكرية لظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال عرض أهم النظريات ثم تقييمها، والتي تعتبر أكثر شيوعا وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول:التفسير التقليدي للإستثمار الأجنبي المباشر

يضم هذا التقسيم التقليدي مجموع النظريات التالية:

النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

– عرض النظرية

أظهرت هذه النظرية آراء الكلاسيك حول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نمو الإقتصاديات النامية من خلال التخفيف من فجوة الإدخار والإستثمار في هذه الدول، وقد أشار رواد هذا الإتجاه إلى أهمية التغير التكنولوجي في تحقيق النمو، إلا أنهم لم يشيروا إلى الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي. وقد إعتبر الكلاسيك أنّ النمو الإقتصادي يعتمد على عدة عوامل مثل عرض عنصر العمل، رأس المال و البرامج العلمية. ورغم عدم إشارتهم إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بصورة واضحة، إلا أنهم إهتموا بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو.

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد إرتكزت على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة بفرضية المنافسة الكاملة، كما ارتكزت على قواعد وأساسيات المالية، إذ اعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول هي في الغالب منعزلة عن بعضها البعض، وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول، خاصة المتخلفة منها.

إعتبرت هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية لرأس المال، وذلك بسبب إختلاف أسعار الفائدة. فالدول النامية، التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة، وتجتذب رؤوس الأموال من الدول الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال.[1]

يعتبر (***Ohlin*** **1933**) ،أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، حيث أرجع اختلاف سعر الفائدة إلى إنتاجية رأس المال بين الدول، والتي تمثل- بالنسبة له- العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال[2].

- تقييم النظرية

تعد النظرية النيوكلاسيكية بسيطة التحليل، و غير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الإستثمارات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي[3]:

- إن النظرية مبنية على فرضية المنافسة الكاملة، وهو بداهةً افتراض غير واقعي؛

- تهتم النظرية فقط بتفسير تحركات رأس المال تبعا لتغيّر أسعار الفائدة، ولا تفسر كيفية نشأة الإستثمارات الأجنبية؛

- إن توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافيا يشير إلى إستحواذ الدول المتقدمة والممثلة أساسا بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، على **82%** من إجمالي الإستثمارات العالمية الصادرة (الخارجة) و**71%** من إجمالي الإستثمارات الوافدة (الداخلة)، في حين يعد نصيب الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية جد محدود، حيث أنّ **49** دولة الأقل نموا (***PMA***)لا تستقطب سوى **0.3%** من الإستثمارات العالمية وعليه، فإن الدول المتقدمة مرسلة ومستقبلة للإستثمارات الأجنبية في آن واحد[4].

- إنّ هدف تعظيم الربح، كما تنص عليه النظرية، ليس هو المحدد الأساسي في إتخاذ قرار الإستثمار في الخارج، بل هناك عوامل أخرى مثل المناخ الإستثماري السائد في البلد، ومعدل النمو وحجم السوق...الخ.

- حاولت النظرية تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية، وفي الواقع لا تقدم هذه الأخيرة تفسيرا محددا حيث تفترض:[5]

---

[1] نديم إيهاب عز الدين، " **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، 1996، ص:527

[2] Jean-louis mucchielli، **Relations économiques internationales**، 4e édition، hachette livre،2005،p47.

[3] رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** "القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000 ، ص44 .

[4] Rapport sur l'Investissement dans le Monde، CNUCED، 2001، p.2.

[5] سعيد محمد السيد، "**الشركات العابرة للقومية و مستقبل الظاهرة القومية**"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، نوفمبر، 1986، ص 24- 25.

عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر؛

– تعمل الشركات في سوق تنافسي ينفصل فيه المصدر عن المستورد، ولا يستطيع كل منهما التأثير وحده على حركة الأسعار، في حين يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر انتقالا لعوامل الإنتاج ويتم التبادل الدولي داخل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها.

المطلب الثاني: نظريات عدم كمال السوق

لقد إعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالإستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق إحتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، **كريموند فيرنون *Raymond Vernon*** و ستيفن هيمر ***Haymen Steven*** **و شارل كيند لبرغر *Kind Leberger*** أن قدرة الشركات على الإستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات إحتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما أكدته نظرية الميزة الإحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام ***1969***.

أولا: نظرية الميزة الإحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للإستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة،كما أنّ هناك عوائق مثل عدم كمال السوق حيث تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق وكان هايمر أول من وضَّح أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، إعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري[1].

[1] رضا عبد السلام : "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007 ، ص 42.

تقييم النظرية:

لقد تطورت هذه النظرية، ولكن تطورها ظل في سوق إحتكاري، ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الإحتكارية للشركة[1].

ثانيا:نظرية تدويل الإنتاج

تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية فقد أوضح **رغمان *Rugman*** (**1981–1982**) بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة وأن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لإستغلال ميزاتها الفكرية والتقنية في صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص لإستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها.[2]

ثالثا:نظرية عدم كمال سوق رأس المال

فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية ، وفقا لـ **ألبير *Alber*** تكون ذات ميزة وتشجع الإستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الإستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، هذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الإستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين واستفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

لكن **ألبير** لم يستطع تفسير حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالإستثمار في ألمانيا، وفشلت هذه النظرية في تفسير الإستثمارات من الدول النامية، لأنه لا وجود لأسواق رأس المال، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدود من قبل الدولة كما أن الإستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة[3].

---

[1] رضا عبد السلام، **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] رضا عبد السلام،**نفس المرجع**، ص44.

[3] رضا عبد السلام ، **نفس المرجع**، ص47 .

تقييم النظرية:

بخصوص الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق، يرى كل من روبوك و سيموندس ***Robock et Simmonds*** مايلي:

– أنّ هذه النظرية تفترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

– أنّ هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإستثمار الإنتاجية، كوسيلة لاستغلال جوانب القوّة أو المزايا الإحتكارية في الوقت الذي يمكنها من تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصّة بالإنتاج أو التسويق .

فضلا عمّا سبق، يمكن القول بأنّ مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصّة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية و من ثمّ فإنّ قدرة الشركة على إستغلال جوانب القوّة فيها أو المزايا الإحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثّر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

رابعا: نظرية توزيع المخاطر

تعتمد فكرة **كوهين** (**1975**م) في نظرية توزيع المخاطر على تفسير أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتم عملية توزيع المخاطر عن طريق إنتاج سلع جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وتقليد منتجات شركات منافسة.

وتعتبر هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالإستثمار في الخارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر، كما أنها تشرح حالة حدوث الإستثمار المباشر من كلتا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالإستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالإستثمار في إنجلترا[1] .

ووفقا لهذه النظرية، فإن الشركات تستثمر بالخارج بهدف زيادة أرباحها، وذلك من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، وتتم عملية التخفيض من خلال توزيع الأنشطة وتشتيتها حتى تختلف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية إلى أخرى ويمكن أن تقوم الشركة بالإستثمار في دول متعددة تختلف إقتصادياتها وتكون غير مرتبطة ببعضها أو مع اقتصاد الدولة الأم.

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 47.

-تقييم النظرية:

لم تستطع النظرية تقديم تفسير دقيق حول قيام بعض الشركات بالإستثمار المباشر بدلا من الإستثمار غيرالمباشر (**تشين 1966**)[1].

يمكن تطبيق هذه النظرية في الحياة المعاصرة لتفادي الأزمات التي قد تحدث في المناطق الجاذبة للإستثمار غير أنه في نفس الوقت لا يمكن تفادي النتائج السلبية لبعض الكوارث الإقتصادية التي قد تمس بكافة الأسواق العالمية في حال ما إذا قامت هذه الشركات بتوزيع انشطتها في مناطق متعددة.

خامسا:نظرية دورة حياة السلعة / المنتج الدولي

تهتم هذه النظرية بتفسير مبررات التجارة الدولية ولا شك في أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب إنتشار ظاهرة الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة،كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الإستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب إنتشار الإبتكارات والإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم[2].

وبناءاً على الأعمال الخاصة بالتسويق، وكذا أوضاع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات الموجودة في أوروبا خلال سنوات الخمسينيات والستينيات عرض **ريمون فارنون** (***Raymond Vernon***) نظريته" دورة حياة المنتوج "التي أكدت على أن حياة المنتوج تمر بأربع مراحل رئيسة متتابعة و هي[3]:

مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه (ميلاده)، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور .

ففي المرحلة الأولى، ومن أجل إنشاء المنتوج الجديد، يستلزم الأمر تخصيص نفقات للبحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن ذلك يجب أن تؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار ويجب أن يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفعا، ومن هنا نستنتج أن المنتوج الجديد في المرحلة الأولى في الدول ذات الطلب الفعال، وسوق واسع، وكذلك تكنولوجية عالية، ثم بداية تسويقية تكون على مستوى السوق المحلي.

وبفضل المعلومات التي يقدمها السوق بعد عرض المنتوجات يمكن العمل على التطوير والتحسين ليصل تدريجيا إلى مرحلة النضج .وتستطيع المؤسسة اللجوء إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الإستثمار الأولي.

وأثناء مرحلة النضج تنخفض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، ثم إن تحليل سلوكيات المؤسسات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتوج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة ثم يصل إلى مرحلة التدهور وهو عند إنتاجه في الدول النامية ويلاحظ أن النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الأربعة بطريقة منفصلة والواقع غير ذلك .وكذلك قد تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار في الدول

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص48.

[2] عبد السلام أبو قحف : "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989 ، ص48 .

[3] طاهر مرسي عطية :"**إدارة الأعمال الدولية**"، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2 ، ص37 .

النامية والمتقدمة على السواء دون الاهتمام أو المرور بالمراحل السابقة لم تهتم النظرية بالإستثمارات في المنتوجات الموجودة سابقا في الأسواق، وفسرت الإستثمار في المنتوجات الجديدة وأهملت مقدرة الشركات وإمكانياتها للاستثمار الدولي وربطها بمرور المنتوج بالمراحل الأربع .كما أنها لم تحدد أوتفسر كل من مشكلة الإنتاج تحت الرخص والإنتاج عن طريق الإستثمار في الخارج ودائما تعتبرها إنتاج منتوج آخر جديد على أن إنتاج المنتوج في العالم يتميز بتكنولوجيا معروفة لدى العامة.

-تقييم النظرية

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي[1]:

-رغم إهتمام **فرنون *Vernon*** بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الإحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الإستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا؛

-يبدو أن **فرنون *Vernon*** تردد كثيرا في تحديد هدف الإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بين خفض تكاليف الإنتاج وحماية المؤسسة لحصتها السوقية، فعلى الرغم من بناء تحليله لدورة حياة المنتج في مقاله عام 1966 على أساس أن هدف الإستثمار الأجنبي هو خفض التكاليف، إلا أنه عاد في نهاية المقال وأبدى تفضيلا لحماية المؤسسة لنصيبها من السوق كسبب وراء الإستثمار، فهو بذلك ينظر إلى عائد الإستثمار الخارجي باعتباره عدم ضياع دخل و ليس انخفاض تكلفة. أما الإستثمار بغرض تخفيض التكاليف فيحدث عندما يصل المنتج إلى المرحلة النمطية؛

-أكد **فرنون *Vernon*** مرة أخرى ازدواجية الأسباب في مقاله سنة **1979**، ولكنه أضاف هذه المرة نقطة جديدة هامة، تتعلق بالتقارب الشديد في التكنولوجيا ومستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني تجانس الطلب المحلي وبالتالي لا يستهدف الإستثمار الأجنبي في البلدان المتقدمة تقليص التكاليف، وإنما الحفاظ على الحصة السوقية خاصة في المرحلة الثانية[2] ؛

-إهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص65 .

[2] محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص62 .

أساس وراء قيام الإستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية، أو من الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة. وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها باستثمارات دولية مباشرة؛

-تعتبر نظرية دورة المنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث إلا في المرحلة الثانية والثالثة أي عندما يكون المنتج ناضجا أو نمطيا، أي أن الإستثمار المباشر لا يخص السلع المبتكرة(الجديدة) أي سلع المرحلة الأولى، في حين قد تظهر سلعا جديدة في الأسواق وتعرف استثمارات أجنبية، وقد يرجع ذلك إلى عملية خلط بين مفهوم المنتج والصناعة، وقد حاول **فرنون** "***Vernon***" تفادي هذا التعارض من خلال قيامه بتوسعات قطاعية لنظرية دورة المنتج[1]، فوجد أن مرحلة النمو لا تكون على مستوى المنتج فحسب ولكن على مستوى جزء أو كل الصناعة، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي الصناعة) هي التي تعرف المراحل المختلفة للنمو: ابتكارا، أو نضجا، أو نمطية؛

-إن الأخذ بفكرة ضرورة وجود طلب محلي كبير في البلد المبتكر على اعتبار أنه المحرك الأساسي للابتكار، وبالتالي لدورة المنتج، غير واقعي وغير مرض، حيث نجد دولة مثل اليابان لها إسهامات واضحة في مجال الابتكارات رغم ضعف الطلب المحلي بها، وأحيانا عدم توافره في حالة بعض السلع الجديدة، وبالتالي لم يمنعها ذلك من انتاج سلع جديدة إعتمادا بالأساس على السوق العالمي.

سادسا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي

وضع دنينج نظريته لتوفير إطار علمي يمكن من خلاله تقييم وتحديد العوامل التي تؤثر على قرار الإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وأسباب نمو هذا الإنتاج .والمقصود بذلك أن الشركة تقوم بالإستثمار لعوامل ذاتية وداخلية خاصةبها، وأن النظرية الانتقائية تعتبر تجميعا من فروع الإقتصاد، مثل المنظمات الصناعية ونظريات التجارة واقتصاديات الموقع والتدويل، وقد برهن كل من **فابريك وجاتم** (**1997**م) على أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول التي توفر لها أفضل الحوافز والتسهيلات الإدارية والائتمانية والضريبية والجمركية مما يتمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية[2].

قام **دنينج** بتجميع أفكار من مجالات ونظريات متعددة جمعها فيما يلي: نظرية الموقع و نظرية التدويل و نظرية مزايا الملكية واستنتج منها نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد على دراسات المنظمات الصناعية وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع.

تفضل الشركات الإستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص، إذا كان من المربح استغلالها وتدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية .ويكون الإستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص مقبولين للتطبيق إذا اعتمدنا على الاعتبارات الراجعة للملكية[3].

---

[1] محمد قويدري، **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2]Vintila Denisia, **Foreign Direct Investment Theories**: **An Overview of the Main FDI Theories**, *European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2 , Issue 2*, p108, *December 2010.*

[3]عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية- مصر، 2001، ص 49.

ومن خلال نظرية **دنينج**، فإن النمو التكنولوجي والقدرة على الابتكار والمنتجات المتميزة هو الذي يمكن أن يشرح الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه الشركات الأمريكية، ويساعد تدويل الإنتاج على فهم الطريق الذي تسلكه الشركة في استغلال المميزات التي تتفوق بها على المنافسة الخارجية. وقامت النظرية بتوضيح العيوب والمخاطر المتعددة للترخيص الممنوح لعملاء محليين بالدول الأخرى مما يشجع القيام بالإستثمار المباشر، وأدخلت عنصر الموقع الخارجي لفهم ظاهرة تفضيل الشركات الإستثمار في دولة دون أخرى. وحسب النظرية الانتقائية تتلخص العوامل التي تؤثر على موقع الإستثمار فيما يلي:

-عوامل الجذب؛

-عوامل الدفع.

من أمثلة عوامل الدفع في الدولة الأجنبية: القيود على التوسع وزيادة الضرائب التي تجعل سوق هذه الدولة سوقا أقل جاذبية وعوامل الجذب هي التي تجعل السوق الأجنبي سوقا جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعرضت النظرية بالإضافة إلى ذلك للعوامل الإقتصادية والتجارية وغيرها، فإن عوامل الجذب تلك صنفت كالتالي:

أ .التقارب الثقافي : يمكن أن يؤثر على تمركز بعض الأشكال من الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها غير قادرة على تفسير الأنواع الأخرى مثل الإستثمارات الأمريكية والأوروبية في مجال التعدين والنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ب.حجم السوق : الإقدام على القيام بالإستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدول المضيفة لدى الشركات الراغبة في تعظيم الاستفادة من قدراتها الفنية والتكنولوجية، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة.

ج .حركات المنافسين بالسوق الأجنبي :يسعى المنافسون إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى وتتسابق الشركات في السيطرة على الأسواق الخارجية خاصة بوجود المنافسين.

د .التقارب الجغرافي :الشركات الدولية تتوسع في استثماراتها في الأسواق الأخرى القريبة جغرافيا للدولة الأم وذلك بهدف تخفيض تكاليف النقل والشحن، وذلك لزيادة قيمة الضرائب في دولتها.

تقييم النظرية:

تعتبر النظرية الانتقائية من أكثر النظريات المعرّفة لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأنها اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الإستثمار الأجنبي .ومن بين النقد الموجه للنظرية أنها تعرضت لكل من العناصر(مزايا الملكية، التدويل، التدويل في السوق المعين) بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر بينهما من قبل **بكلي (1975م)** وأيضا إنما تركز على المسائل الكلية وهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار حيث لا يستفاد منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة ،وكذلك ما لوحظ من غياب فكرة السوق الخارجي حسب **كوجيما(1987 م)** .

سابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

رواد هذه النظرية هما **كوجيما** (**1977–1978م**) و **أوزوا** (**1977–1979**) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الإقتصادية الكلية، وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة، ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة[1].

وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

وبرهن **كوجيما** على أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية حيث يختلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة[2].

–تقييم النظرية:

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها، والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الإقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

ثامنا: نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته.

وهذا ما أكده **جون دنينغ *J.Dunning*** في تفسيره لنظرية الموقع[3] فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق. وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة،كذلك الاختيار بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ومن بين هذه العوامل:

–العوامل التسويقية :والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، حجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، وكالات الإعلان والرغبة في المحافظة على المتعاملين وإحتمالات التسويق الخارجي.

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 69.

[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص69 .

[3] فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي** " ،عمان :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2004 ، ص183 .

-العوامل ذات الصلة بالتكاليف :كالقرب من المواد الخام، والمواد الأولية، ومدى توافر اليد العاملة، وما يتصل بها من انخفاض الأجور ونوعية العمل المؤهل، إضافة إلى مدى توافر رؤوس الأموال التسهيلات الإنتاجية الأخرى، ومدى إنخفاض تكاليف النقل للمواد الخام والسلع الوسيطة.

-الإجراءات الحمائية :كضوابط التجارة الخارجية منها التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى على الصادرات والواردات.

-العوامل المرتبطة بالبيئة :التي تعمل فيها مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

-الحوافز والامتيازات والتسهيلات :التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الإستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.

-عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج،متغيرات تكتولوجية[1]، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

وقد أضاف كل من **روبوك *Robok*و سيموندس *Simondos*** ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة والتي استندت إلى حدكبير على النظرية السابقة وتمثلت المجموعة الأولى في المتغيرات الشرطية والمتمثلة في:

1-المتغيرات الشرطية

-خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة وإستخداماتها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية...إلخ.

-الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي،نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الإقتصادية...الخ.

- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى.

- الاتفاقات الإقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية.

2-المتغيرات الدافعة

-الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توفر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية وبراءات الاختراع والتكنولوجيا، ومدى كبر حجم السوق.

-مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة كل الأخطار التجارية.

[1]Malika hattab-christman, **investissements directs étrangers et développement local**: **les limites des politiques d'attractivité**,**critique économique-**revue trimestrielle, été-automne 2001, rabat-maroc P61.

3-المتغيرات الحاكمة

- وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم الإدارة والقوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

- أما الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية.

-تقييم النظرية:

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفز الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها وقدمت هذه النظرية أيضا العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات العابرة للقارات إلى الإستثمار في الدول المضيفة[1].

و عليه يمكن التمييز هنا بين مزايا، عيوب و معوقات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة.

-مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلة

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تطويراقتصاديات الدول المختلفة، من خلال دوره الإيجابي في:

-توفير فرص عمل أكبر نتيجة النشاطات الإقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية، يمكن أن توفر مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الإقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية[2].

-تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.

-في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار

---

[1] عبد السلام أبو قحف،"**نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية، 2001، ص62.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص175 .

والإستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال توظيف الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة و بالتالي توفير مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى[1].

-يمكن القول بأن الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الإستثمار المشترك أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني.

-إستفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة باستخدام عدة طرق منها، انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على إستعمال الطرق و العمليات التكنولوجية الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الإستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة[2].

-قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والإستثمار وبالشكل الذي يوفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة. هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد[3].

-عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا و الدور الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الإستثمارات منها:

-تحول الشركات العابرة للقارات معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الإستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الإستثمار إلى الصادرات، وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**"، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2003 ، ص**483** .

[2] مسعف عايض العتيبي،" **دور الاستثمار في نقل التقنية**"، مجلة النشرة الصناعية، العدد) 157 الرياض، (بدون سنة النشر) ، ص24 .

[3] عبد السلام أبو قحف،" **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**"، نفس المرجع، ص489

-لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية. فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الإستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها بإستمرار.

-لا تساهم مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة[1].

-تقوم مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير. هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها[2].

-قد يكون تركز الإستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب،الإسمنت...الخ[3].

-يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا مالا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها[4].

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص177 .

[2] خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية**"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة،1995 ، ص152 .

[3] محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص38 .

[4] محمد قويدري،**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

-تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية[1].

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- نزع الملكية
- القيود القانونية الضريبية و النقدية
- عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي

الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي:

- القيود القانونية المفروضة على نزع الملكية
- التخفيف من العبء الضريبي
- التسهيلات النقدية و المالية و الادارية

الضمانات الاتفاقية الاستثمار الأجنبي المباشر

- الضمانات التي تقررها الاتفاقيات الدولية
- الضمانات الاتفاقية التي يقررها عقد الاستثمار
- التأمين على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و بيئة الأعمال

نظرا لشدة التنافس الدولي في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تسعى الدول المهتمة بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الى مواطنها الى معرفة العوامل الأساسية الي تؤثر في انسياب هذه الاستثمارات و العمل على توفيرها داخل مواطنها، و هذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم و مقومات مناخ الإستثمار

أولا:مفهوم المناخ الاستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية. ذلك، أن المستثمرين الأجانب لا يقررون توطين إستثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ ولقد تزايد دور المؤشرات الدولية والإقليمية في قياس مدى كفاءة مناخ الاستثمار في الدول. حيث إن العديد من الدراسات، أثبتت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب القطر في بعض هذه المؤشرات، وبين مقدار ما يستضيفه من إستثمار

[1] النقلي عاطف حسين،" **أثر تحويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية**"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 5 السعودية، 1988، ص . 118

أجنبي؛ حتي وإن لم تصل إلى درجة الدقة الكاملة، فإنها حتما، تعد من محسنات القرار؛ وبذلك، فهي تدخل في حسابات رجال الأعمال وصناع القرار ، هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري، منها التعريفين التاليين:

– التعريف الأول: يقصد بمناخ الإستثمار:" مجمل الأوضاع السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن، ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا "[1]

– التعريف الثاني:" يقصد بالمناخ الإستثماري مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والإقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية "[2]

– كما يقصد بالمناخ الاستثماري لدولة ما، مجموعة الحوافز و القيود و الفرص الاستثمارية و المخاطر المختلفة، المتولدة من المتغيرات المختلفة المكونة لهذا المناخ الاستثماري، و من تفاعلها مع بعضها البعض.[3]

ثانيا: مقومات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر الأجنبي إلى تعظيم العائد من خلال المشروعات التي تقيمها في الدولة المضيفة لهدا فان اتخاذ قرار الاستثمار في دولة دون أخرى يرجع إلى توافر فرص الاستثمار مربحة بهده الدولة بحيث يتأثر قرار الاستثمار بصفة عامة بنوعين من العوائد فالأول هو عائد المخاطرة الناجمة عن تغيير الظروف الإقتصادية و السياسية في الدولة المضيفة، و الثاني عائد التضحية بالسيولة و الذي يسمى في الغالب بعائد التفضيل النقدي بحيث يتم تفضيل الاحتفاظ بالأصول في صورة نقدية و ليست عينية، و هدا يعني أن هناك إرتباط وثيق بين العوامل المتحكمة في قرار المستثمر الأجنبي من جهة و عناصر و مقومات مناخ الاستثمار السائد في دولة المضيفة من جهة أخرى.

و جدير بالذكر أن مناخ الإستثمار يحتوي على كافة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السياسات الإقتصادية الكلية التي تعكس مستوى الأداء الإقتصادي في الدولة المضيفة إلى جانب الأنظمة الإقتصادية و القانونية و كذلك السياسية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية بهذه الدولة .

---

[1] أ.د قدي عبد المجيد،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري** " ،"الملتقى الوطني الأول، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط 08-09 أفريل 2002، ص 141.

[2] عبد السلام أبو القحف،"**إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**"،مرجع سابق، ص 386.

[3] د. عبد العزيز النجار، "**الادارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**"،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 2008، ص 283.

– المناخ السياسي و الأمني

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار؛ و بذلك، يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:[1]

أ – النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا؛

ب – موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية؛

ج – درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية؛

د – دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية.

– المناخ الثقافي و الإجتماعي

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

أ – دور السياسة التعليمية، والتدريبية، والتكوينية المعتمدة؛

ب– درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛

ج– دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛

ح – درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

– المناخ الإقتصادي

يمكن إجمال أهم العوامل المؤثر في المناخ الإقتصادي ضمن الآتي:[2]

أ – مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛

ب – مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛

ج – درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

ح – مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات؛

---

[1] دعاء محمد سالمان، "**دور سياسات الإصلاح الإقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري**"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، عين شمس)، القاهرة، ص 24-25.

[2] محمد نظير بسيوني : "**دور السياسات الإقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة** "،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة)، 1986،ص 236 .

خ – درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛

د– مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛

ذ– مدى استقرار السياسات السعرية، ومعدلات التضخم؛

ر– درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

– حجم السوق وإحتمالات النمو

باعتباره من العوامل المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي إذ إن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع، يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي.

و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر:[1]

أ – نصيب الفرد من الناتج المحلي: باعتباره مؤشرا للطلب الجاري؛

ب– عدد السكان: إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد الوطني، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي، سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[2]

ج– كفاءة الإطار التشريعي والتنظيمي: إنّ وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل الهامة، والمؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، حيث يتطلب ذلك توافر عدة مقومات، أهمها:[3]

– وجود قانون موحد للاستثمار، يتسم بالوضوح، والاستقرار، والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط؛ وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار؛

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر، مثل: التأميم، والمصادرة، وفرض الرقابة، ونزع الملكية، بالإضافة إلى ضمان حرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول وخروج رأس المال، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية؛

---

[2] Sergio Alessandrini and Laura Resnini, "**The determinants of FDI**: **Acomparative analyse of EU FDI Flows into The CEECS، and the Mediterranean countries**", ERF، sixth annual conference، economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, Cairo, 1999, P.9.

[2] عز العرب، مصطفى محمد، " **الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، نوفمبر 1988، ص 9.

[3] أميرة حسب الله محمد،"**حوافز الاستثمار الخاص المباشر في مصر، دراسة مقارنة**"، (رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة) 2002 ، ص 21 .

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما أن للبيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا بالغا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين؛ حيث إنه كلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة (أي نظام الشباك الوحيد)، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي، ودقيق، كلما ساعد ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات.[1]

– كفاءة السياسة التعليمية، والتكوينية، ودعم أنشطة البحث والتطوير

إن قدرة الدول المضيفة على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا والفنون الإدارية والتنظيمية التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية، تتوقف بالأساس على مدى كفاءة وفعالية الموارد البشرية المتاحة. من هنا يبرز دور السياسة التعليمية والتكوينية في إعداد الكفاءات المطلوبة، والقادرة على التفاعل مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، بما يعود بالنفع على اقتصاد البلد المضيف. بالإضافة إلى ذلك، تعد مسألة دعم وترقية أنشطة البحث والتطوير غاية في الأهمية، لكونها تمثل وسيلة توسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما تؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية و البشرية.

وتأكيدا لما سبق، استنتج "**روبرت سولو**" في دراسة له عن العوامل التي كانت أساسا في زيادة النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة **1909 – 1949** أن أهم عامل مفرد في عملية التنمية الإقتصادية، إنما يعود إلى التطوير التكنولوجي الذي يعود بدوره إلى البحوث الأساسية ثم البحوث التطبيقية.

– أهمية الموقع الجغرافي للدولة المضيفة

يشكل الموقع الجغرافي للبلد المضيف عامل جذب لرأس المال الأجنبي، ذلك أن الشركات الأجنبية تجري مفاضلة بين الأقاليم لاختيار أنسبها. ويتجلى ذلك من خلال:

أ– مدى قرب الدولة المضيفة من مصدر الاستثمارات الأجنبي المباشر:

حيث يساهم هذا التقارب في تقليص تكاليف النشاط الاستثماري مثل: خفض تكلفة النقل والتسويق، علاوة على ضمان توافر أسواق محلية واسعة. و لعل ميزة التقارب الجغرافي بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا يفسر جزئيا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد السادس، العدد 2، ص 15.

تركز ما يقرب من **80 %** من الاستثمارات اليابانية في دول شرق آسيا، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية، والاستثمارات الأوروبية في دول شرق أوروبا و إفريقيا.[1]

ب– انضمام الدولة المضيفة للاتحادات الإقتصادية الإقليمية:

ذلك أن وجود مثل هذه التكتلات يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات، ومن ثم يشجع المستثمر الأجنبي على توجيه استثماراته للدولة المضيفة العضو في هذا التكتل، خاصة إذا تركز نشاطه الاستثماري في قطاع التصدير، حيث يمكنه في هذه الحالة تصدير منتجاته للدول الأعضاء دون قيود أو عقبات.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير الاستثمار في العالم لسنة **2001** إلى الدور الإيجابي الذي لعبه قيام اتحاد إقليمي في دول آسيا والباسفيك (***APEC***) على جذب قدر من الاستثمارات الأجنبية بين الدول الأعضاء؛ كما يشير التقرير إلى أهمية دخول المكسيك في اتفاق أمريكا الشمالية (***NAFTA***) كعامل أساسي في زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة، اتجه معظمها إلى القطاع الصناعي والتصديري.[2]

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي نوضح المناطق الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجهاتها المفضلة في العالم

أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة

نظرا لما تتمتع به الدول المتقدمة من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة، وقدرات تكنولوجية راقية، وبيئة استثمارية جاذبة، كل ذلك كان كافيا لتدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة، معظمها من الدول المتقدمة ذاتها، وهذا ما أكدته العديد من الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**CNUCED**) ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (**OCDE**) أن الدول المتقدمة باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، قد استحوذت على 75% فأكثر من إجمالي الإستثمارات الأجنبية الواردة خلال الفترة **1990–2001**.

أظهر تقرير الإستثمار الدولي لعام **2006** أن الدول المتقدمة استقبلت خلال الفترة **2004–2005** ما قيمته **373**، **9** مليار دولار كمتوسط سنوي في حين قدر خلال الفترة **1994–1999** حجم الإستثمارات الصادرة خلال نفس الفترة نحو**486** ، **6** مليار دولار كمتوسط سنوي، وعليه فإن حجم الإستثمارات المباشرة للدول المتقدمة في الخارج أكبر من استضافتها لتلك الإستثمارات، وهي نفس الملاحظة التي تخص تلك التدفقات خلال الفترة**–2005 2003**، وقد حققت بريطانيا رقما معتبرا من تلك التدفقات والتي قدرت بـ**108** مليار دولار عام **2005** وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية في قائمة البلدان المتلقية لتلك الإستثمارات على الرغم من انخفاض مستوى

---

[1]Goldberg L.S and Klein: "**Foreign direct investment، trade and real exchange linkges in developing countries** ", federal reserve bank of new York , 1997,p.14 .

[2] سمير إبراهيم أيوب،" **محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 1975 –2002**،" ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، 11–13 سبتمبر 2003 ، ص 210 .

الإستثمارات الواردة إليها وترجع تلك الزيادات إلى ارتفاع عدد الصفقات الخاصة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود للشركات العابرة للقارات، وشهد حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول المتقدمة استقرار نسبيا وصل إلى مبلغ**646** ، **2** مليار دولار عام **2005** بعدما كان **686** ، **3** مليار دولار عام **2004**، وكان لهولندا النصيب الأكبر من تلك التدفقات بمبلغ **119** مليار دولار، تلتها فرنسا وبريطانيا أما الولايات المتحدة فزادت التدفقات الصادرة بنسبة **90%** و هو رقم قياسي، بعدما شهد انخفاضا عام **2005** بقيمة **485** ،**1** مليار دولار والذي مس بدرجة أساسية فرنسا، هولندا، بريطانيا .

يتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام **2013** قريبا من مستواه في عام **2012** و دون عتبة **1.45** تريليون دولار وبتحسن ظروف الاقتصاد الكلي واستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، ربما تُقدم الشركات عبر الوطنية على تحويل موجوداتها النقدية التي بلغت مستويات قياسية إلى استثمارات جديدة، وعندها قد تقفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **1.6** تريليون دولار في عام **2014** ، و **1.8** تريليون دولار في عام **2015** و مع ذلك، يحذر التقرير من أن عوامل، مثل جوانب الضعف الهيكلي في النظام المالي العالمي، و احتمال تدهور بيئة الاقتصاد الكلي، والرّيبة الكبيرة التي تطبع السياسات العامة في الحالات الحاسمة بالنسبة لثقة المستثمرين، قد تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، من 2004 الى 2012، و الاسقاطات للفترة 2013–2015 (ببليون دولار الولايات المتحدة)

المصدر: الأونكتاد–تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013

ثانيا:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

احتلت البلدان النامية مراتب هامة في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام **2012** فلأول مرة على الإطلاق، تنال الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة، حيث شكل نصيبها **52 في المائة** من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي .ومع ذلك، فإن التقرير يخلص إلى أن تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية قد سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة 4 في المائة، حيث بلغت **703** بلايين دولار – وهو ثاني أعلى مستوى مسجل .

ومن بين التدفقات الواردة إلى المناطق النامية، ظلت التدفقات إلى آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستويات تاريخية من الارتفاع، وإن كان نموها قد شهد فتور اً في زخمه، وسجلت أفريقيا في عام **2012** زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالحساب المقارن مع السنوات السابقة، ويفيد التقرير أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسجل ارتفاعاً أيضاً في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً – التي تشمل أقل البلدان نمو اً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية ، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات النامية **426** بليون دولار، وهو ما يمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها **31 في المائة**.

ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستوياتها المسجلة في عام **2011** وتمثل البلدان النامية في آسيا أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعادل حصتها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية .وتقدمت الصين في مَصافّ كبار المستثمرين، حيث صعدت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة واليابان .وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بما يناهز ثلاثة أمثالها.

يكشف التقرير عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان المتقدمة بنسبة **32 في المائة**، حيث بلغت **561** بليون دولار – وهو مستوى لم يشهد له مثيل منذ ما يقرب **10** سنوات، وفي الوقت نفسه، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن البلدان المتقدمة إلى ما يقارب مستوى الحضيض المسجل في عام **2009** و دفعت التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بالشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة إلى التمسك بنهج التريث والترقب الذي تتبعه تجاه الاستثمارات الجديدة، أو تصفية الأصول الأجنبية، بدلا من إجراء عمليات توسع دولية كبيرة، في عام **2012** ، شهد **22** بلدا من البلدان المتقدمة، و عددها **38** بلداً، تراجع اً في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، مما أدى إلى انخفاض بنسبة **23** في المائة ليستقر مبلغ التدفقات في **909** بلايين دولار.

تشكل الصين و هونج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها من بين الدول النامية حيث بلغت التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام **2005** نحو **5 مليار دولار** وما نسبته**17%** من إجمالي العالم للاستثمار المباشر إلى الداخل،إضافة إلى ذلك فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هذه الدول الخمس إلى الخارج قد بلغت حوالي **58**، **1** مليار دولار أي ما نسبته **75%** من إجمالي الإستثمار الأجنبي الصادر إلى الخارج، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع و التجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت نموا ملموسا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فبلغت في عام **2005** حوالي**37** ، **7** مليار دولار مقابل**6،27** مليار دولار خلال عام **2004** أي بزيادة

قدرها **74%** مقارنة مع تدفقات عام **2003** وبنسبة **41%** ، من إجمالي التدفقات الواردة في العالم. أما قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان العربية فقد نمت بأكثر من الضعف وب نسبة **2%**من إجمالي التدفقات الصادرة في العالم وذلك عام **2005** بعدما كانت ضعيفة عام **2003** و رغم تحسنها عام **2004**.

الشكل رقم (3–2): العشر الأوائل من الاقتصادات المضيفة و المستثمرة، 2012

(بليون دولار الولايات المتحدة)

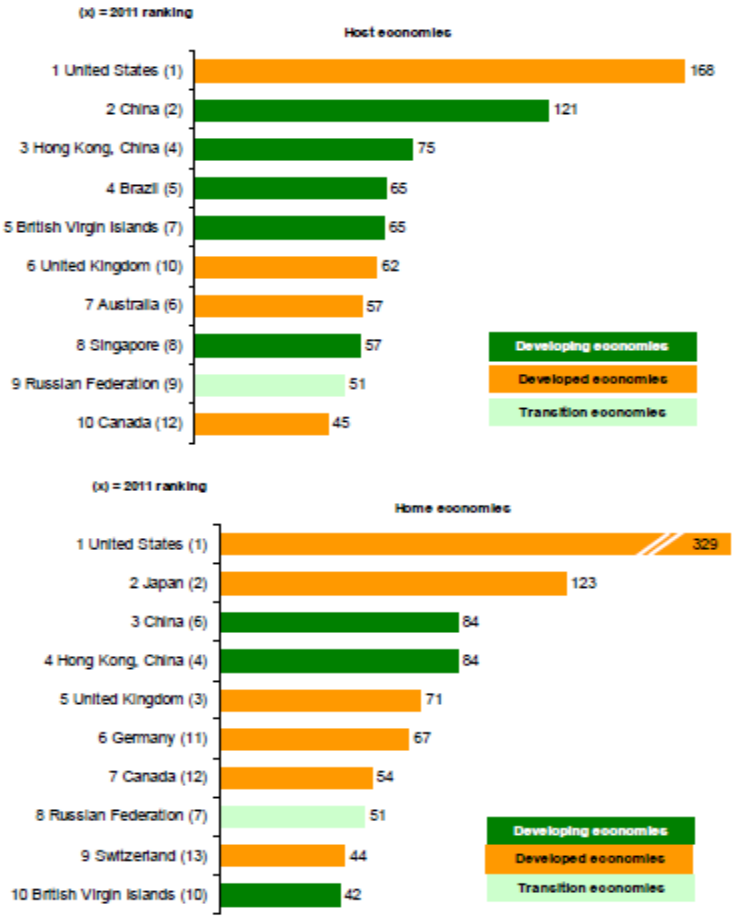

المصدر: الأونكتاد–تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013

واستنادا إلى بيانات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قدرات الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، قد تطورت تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، و استطاعت المغرب أن تحتل المرتبة الأولى خلال الفترتين **1996 –2000** و **2001–2005** بمتوسط يقدر ب**819** ، **8**مليون دولار و**1968** ، **1**مليون دولار متبوعة بكل من تونس خلال الفترة: **1996 –2000** و الجزائر خلال الفترة **2001** الى **2005** على المستوى المغاربي و قد حققت الجزائر المرتبة الأولى عام **2002** بـ **1065** مليار دولار أمام كل من المغرب وتونس والثالثة على مستوى الإفريقي و يرجع ذلك التحسن إلى المناخ الاستثماري وإلى جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع

المحروقات التي عرفت أكبر صفقة موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية **سوناطراك** وشركة **بريتش بتروليوم** لتطوير حقل ضخم للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي **ثلاث مليارات دولار**.

و اذا أشرنا الى تدفق رؤوس الموال الأجنبية في شكل استثمارات الى الدول المغاربية فان حصة الاتحاد الأوربي من اجمالي هذه التدفقات لا يزال ضئيلا جدا من مجموع الاستثمارات الأوروبية في العالم، رغم أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية من أصل أوربي، اذ بلغت مثلا نسبة **75%** سنة **2001** بتونس[1].

في حين احتلت مصر المراتب الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية الباشرة خلال الفترة: **2004-2008** حيث وصلت اعلى قيم الاستثمارات الى قيمة **15000** مليار دولار سنة **2006**.

الشكل رقم (3-3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر و مصر و دول المغرب العربي

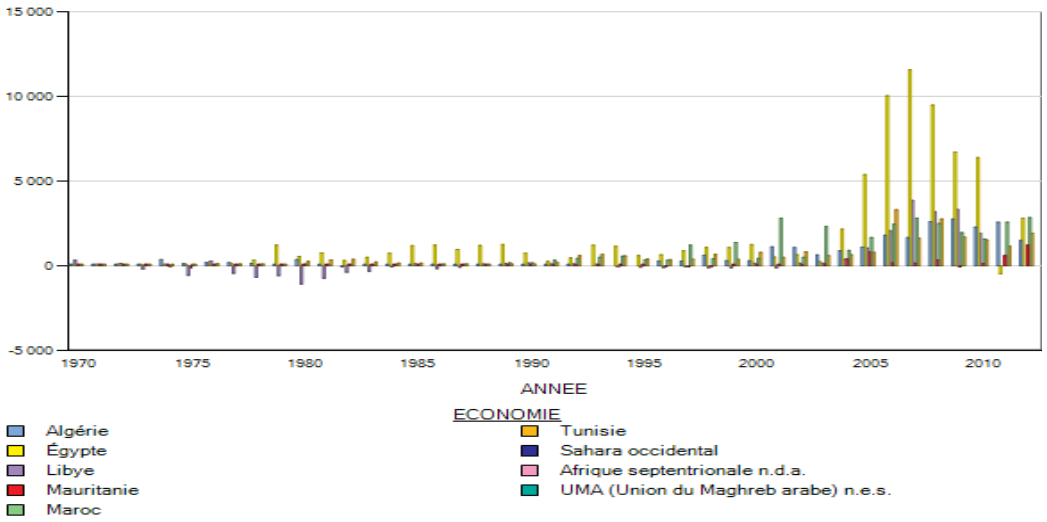

المصدر: موقع الأنكتاد- تقرير الاستثمار العالمي عام 2013

المطلب الثالث: مخاطر الإستثمار و آلية إدارتها

أولا:مخاطر الإستثمار

يقصد بمخاطر الإستثمارات الأجنبية المباشرة تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، و التي تكون ناتجة عن عوامل، سياسية، قانونية،..... الخ .هذه المخاطر لا تنصب على أصل الإستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله، و لا يقصد بالمخاطر احتمال الخسائر فقط لأن المخاطر تنطوي أيضا على احتمال الربح و لا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذا كان ملما بالمخاطر التي يتعرض لها استثماره.

[1] أ. شريط عابد، **تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 30-31، خريف 2003، مصر،ص58

و بالتالي فبعد أن ينتهي المستثمر من تحديد أهدافه الإستثمارية و الإلمام بالاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الأغراض و قبل اختبار الأنواع العامة للاستثمار ينبغي عليه أن يكون على بينة تامة من المخاطر التي سيقابلها.

و لا يعني هذا أن المخطر ينبغي تجنبه أو على الأقل تخفيضه،لأن بعض المستثمرين يمكنهم تحمل الكثير من المخاطر،و لكن البعض الآخر لا يتمكن من ذلك، ومن ثم فالأمر الهام هو الربط بين الأغراض و بين تحمل المخطر و ذلك بطريقة واقعية رشيدة و في الواقع أن المشكلة المركزية للاستثمار هي تصميم برنامج يمكنه من مقابلة أغراض و أهداف المستثمر بدون أن يتحمل مخاطر تفوق طاقته و مقدرته، ويمكنه أن ينتج دخلا أو عائدا يتناسب مع تلك المخاطر.

1-1 المخاطر السياسية

يعرف **بريلي و مايرز *BREALY et MAYERS*** المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرين الأجانب في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر وبذلك تتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الشركة[1] ونظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك فيجب على الشركات المتعددة الجنسيات تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى.

من الأسباب المتبعة هي ربط عمليات الفرع الأجنبي بالشركات الأم كأن تعمد عمليات الفرع الأجنبي كلية للخبرة النفسية والفنية والتكنولوجية التي تزود بها الشركة الأم وأن تكون منتجات الفرع ممثلة في مادة وسيطة تستخدم في عمليات الشركة الأم مثل هذه الترتيبات من شأنها أن تضعف من سعي الحكومة الأجنبية للاستيلاء على الشركة وهناك أسلوب أخر تستعمله الشركة ***FORD*** الأمريكية للسيارات وذلك بأنها تعمل على صنع جزء معين من أجزاء السيارة في دولة ما وتعمل على صنع جزء أخر في دولة أخرى الأمر الذي يجعل من الفرع المصنع لنوع معين لقطع الغيار في الدولة المضيفة فرع ليست له قيمة كبيرة و معتبرة اقتصاديا الأمر الذي يخفض من التبعية السياسية على كل فرع من فروع الشركة الأم في الدول المضيفة و بالتالي تخفيض التبعية السياسية على الشركة الأم كنتيجة لهذه الاستراتيجية، كذلك يجب على الحكومة أن تتخذ من الترتيبات ما يضمن عدم نقض الحكومة الأجنبية لإلتزاماتها على المدى البعيد.

هناك قيود أخرى أو نوع من المخاطر السياسية تتمثل في وضع قيود على تحويل الأرباح المتولدة إلى الشركة الأم في الشكل توزيعات وذلك بتقديم قروض إلى الفرع الأجنبي بدلا من تدعيم رأس المال والحصول على العائد في شكل فوائد.

---

[1] منير ابراهيم هندي، "**الفكر الحديث في مجال التمويل**"، مكتبة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 480.

1-2- أخطار مرتبطة بملكية الإستثمار[1]: و تحدث عندما

- يصعب على المؤمن أن ينفد حقوقه المرتبطة بالإستثمار،
- تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كلية أو جزئية،
- عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية بصفة كلية أو جزئية.

1-3- أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل:

عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الإستثمار أو استبدال الإستثمار، في هذه الحالة، يجب أن تكون أسبابها سياسية، طبيعية، و تكون مدة الضمانات بصفة عامة طويلة و تختلف من مؤمن إلى آخر.

1-4- مخاطر أسعار الصرف:

تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات و المصدرون و المستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف أو التبادل ترجع اساسا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم بسبب عوامل أخرى و كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح ***Cushman*** أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الإستثمارية، حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.

كما أنّ قيمة الأصول و الخصوم المتعلقة بالفروع و المسجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية تكون موضوع اختلاف تطور معدلات الصرف بين موطن المؤسسة الرئيسية و موطن فروعها و تقييم الاثر عند دراسة وضعية الصرف[2].

ثانيا: آليات إدارة مخاطر الإستثمار

يتم التطرق فيمايلي لكيفية إدارة هذه المخاطر من خلال إبراز مختلف الطرق الضرورية لذلك[3].

2-1 التجنب:

إنّ تجنب مصدر المخاطر في المقام الأول يلغي ظهور المخطر و هذا بالطبع ليس البديل المتاح، و بالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فان المستثمر ربما يختار أن ينهي أعماله هناك، يقصد بالتجنب غربلة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي، و الاجتماعي، و استبعادها عن استراتيجياتها الإستثمارية.

---

[1] قدي عبد المجيد، "**آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة**"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سبل تنشيط الاستثمارات في الإقتصاديات الانتقالية سكيكدة- 2000، ص 4.

[2]Samia Oulounis,"**Gestion Financière Inetrnationale**", office des publications universitaires, Algérie-2005، p 52.

[3] ثابني محمد أبو القاسم،"**أخطار التصدير و تامين ائتمان الصادرات**"،مكتبة عين شمس، القاهرة،1996، ص 84، 89.

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الإستثمار إلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية،أو اجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه المخاطر، و يساعد ذلك بتوظيف بعض المؤشرات التي تنبه لوجود مخاطر و خاصة المخاطر السياسية مثل:

– قيام المستثمر بتقييم البيئة الدولية و تحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المضيفة.

– اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة و ترتيبها وفقا لدرجة عدم الإستقرار السياسي.

2–2 التفاوض:

يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية حيث يتم أولا تحديد الحقوق و المسؤوليات قبل القيام بالإستثمار، و يمكن من خلال هذا الأسلوب في إدارة المخاطر التغلب على مشكلة القيود على تحويل الصرف الأجنبي في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.

2–3 الإحتياط للمخاطر

قد يلجا بعض المتعرضين للخطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للمخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية، ويعتبر استخدام الأسلوب في المعاملات الدولية اقل منه في المعاملات الداخلية.

2–4 الإنفصال:

تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة.

المطلب الرابع:أنماط الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم ما يميز عملية الإستثمار هي تلك الحوافز الممنوحة جراء العوامل و المشاكل التي عرقلت الأداء و تميزه بالبطء و بذل الجهود لزيادة استقطاب الإستثمار وضمان تدفقه للدول النامية. و تشير الكثير من الدراسات أن الإستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسين من عوامل الجذب هما الضمانات و الحوافز، نقصد بالضمانات: مجموع الوسائل الكفيلة بحماية راس المال من أموال و معرفة و تكنولوجية من المخطر و الضياع و الخسارة و تقديم الامتيازات الإقتصادية بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، كما يمكن تخصيص شكل معين من الإستثمارات حسب أهداف الدولة مثل سعيها إلى تنمية المناطق النائية أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة، أما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق اكبر معدل من الأرباح و تحقيق أعلى معدلات الانتاج و النمو.

أولا: اثر الضمانات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نقصد بالضمانات: مجموع الوسائل الكفيلة بحماية راس المال من أموال و معرفة و تكنولوجية من المخطر و الضياع و الخسارة و تقديم الامتيازات الإقتصادية بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، كما يمكن تخصيص شكل معين من الإستثمارات حسب أهداف الدولة مثل سعيها إلى تنمية المناطق النائية أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة.و يمكن حصر انواعها كما يلي:

1- الضمانات التشريعية :

يحتاج المستثمر من أجل تحقيق أهدافه و أداء مهامه إلى أرضية متينة للقيام بأعماله وإنجاز مشاريعه، و لايكون ذلك إلا بسن الدولة المهنية(المشرع الوطني) لمجموعة من القوانين تضمن له الاطمئنان والاستقرار وضمان حقوقه، طبعا آخذا في ذلك الاعتبار للمصالح الوطنية و القومية الاقتصادية العليا، وهو ماتبنته بعض التشريعات العربية من خلال قوانينها الوضعية المختلفة والمتحدة على هدف واحد هو ترقية الاستثمار واستمراره، ونجد بذلك التشريع الجزائري، قد حدد الإطار القانوني للاستثمار بدءا من قانوني الاستثمار لسنة **1963 و1966**، حيث لم يعرفا تطبيقا فعالا بسبب تركيزهما على الاستثمار في قطاعات ثانوية، ليصدر بعد ذلك المرسوم التشريعي رقم **12/93** المؤرخ في **1993/10/05** الخاص بترقية الاستثمار، والذي حدد النظام المطبق على الاستثمارات الأجنبية ، أهمها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء، كما منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي، كما أنشئ بموجب هذا المرسوم التشريعي وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها(**A.P.S.I**) ، ومن أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتفادي ما خلفه المرسوم السابق الذكر، صدر الأمر **03/01** المؤرخ في **2001/08/20** المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يهدف أساسا إلى مبدأ حرية الاستثمار حيث تبنى هذا الأمر مجموعة من الضمانات، أهمها تمتع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم، كما يضمن للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال و المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.

كما وأنشئ بموجب هذا الأمر ثلاثة أجهزة استثمارية:

_ المجلس الوطني للاستثمار: من أهم صلاحياته رسم استراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، ويرأسه رئيس الحكومة في الجزائر.

_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**A N D I**): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، من مهامها ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها من استقبال المستثمرين وتقديم المساعدة لهم.

_ الشباك الوحيد اللامركزي: تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متواجد على مستوى بعض الولايات في الجزائر، ويعتبر بمثابة المخاطب الوحيد للمستثمرين.[1]

[1] أوشن ليلى ،**الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه العلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011،ص 59.

وقد تم تعديل الأمر **03/01** المتعلق بتطوير الاستثمار، بالأمر رقم **08/06** المؤرخ في: **2006/07/15** من أجل تبسيط مسار منح الامتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وهو ما يجعله جد مشجع لإستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.[1]

أما فيما يخص القانون المغربي، فمن أجل ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية بالمغرب، تم جمع كل الضمانات والامتيازات ضمن مايسمى بالقانون الإطار رقم **18.95** بمثابة ميثاق للاستثمارات الصادر بتاريخ **1995/11/8**. وذلك من خلال مجموعة من الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى والثانية من الباب الأول من الميثاق السابق الذكر، وهو ما تؤكده الفقرة الثانية من الفصل **45** من الدستور التي حددت الأهداف الأساسية لعمل الدولة خلال السنوات العشر المقبلة قصد تنمية وإنعاش الاستثمارات وذلك بتحسين مناخ وظروف الاستثمار ومراجعة مجال التشجيعات الجبائية و اتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمار. كما تهدف التدابير المنصوص عليها في الميثاق إلى التحفيز على الاستثمار عن طريق تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية و الأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار، تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح،سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية، كما تهدف هذه التدابير إلى مبادئ أساسية تتمثل في تشجيع التصدير، إنعاش التشغيل، تخفيض كلفة الاستثمار، ترشيد استهلاك الطاقة والماء والمحافظة على البيئة.[2] و يلاحظ أن تخفيض العبء الضريبي أو التشجيعات الجبائية قد أخذت الحيز الأكبر من هذا الميثاق، رغبة من المشرع المغربي في خلق ظروف ملائمة لجلب الاستثمار الأجنبي و تشجيعه. وقد تكفلت الدولة المغربية تحقيقا للأهداف السابقة ببعض النفقات، عندما تكون المنشآت التي يكتسي برنامج استثمارها أهمية كبرى بالنظر إلى مبلغه أو عدد مناصب الشغل القارة التي سيحدها أو المنطقة التي سينجز فيها أو التكنولوجيا التي سيحولها، أو مدى مساهمته في المحافظة على البيئة، أن تبرم معها الدولة عقودا خاصة تخول لها إضافة إلى الامتيازات المنصوص عليها في هذا الميثاق الإعفاء الجزئي من بعض النفقات، كنفقات اقتناء أرض اللازمة لإنجاز الاستثمار، ونفقات البنيات الأساسية الخارجية، ومصاريف التكوين المهني[3]. كما تم عن طريق هذا القانون الإطار استحداث صندوق إنعاش الاستثمارات من أجل ضبط حسابات العمليات المتعلقة بتكفل الدولة بتكلفة المنافع الممنوحة للمستثمرين في إطار نظام عقود الاستثمار التي تبرمها الدولة، كما يعهد إلى هذا الصندوق باستقبال المستثمرين وتوجيههم وتقديم المعلومات والمساعدة لهم.

2-الضمانات الاتفاقية:

تهدف هذه الضمانات إلى حماية الاستثمار وترقيته فيما بين دولتين، إحداهما مصدرة لهذه الاستثمارات والثانية مضيفة لها، أو بمعنى أصح بين دولة متقدمة ودولة في طريق النمو، وهي مجموعة من الالتزامات يتعهد طرفيها على احترام بنوذها وأحكامها.

---

[1] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الرسالة السابقة، ص 60.

[2] المادة الثانية من القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات الصادر بتاريخ 1995/11/8.

[3] المادة 17 الفقرة الأولى والثانية من القانون الإطار السابق.

وقد أبرمت الجزائر في هذا الصدد مجموعة من الاتفاقيات في مجال الاستثمار على غرار المغرب، كالاتفاقية الجزائرية الفرنسية[1]، والاتفاقية الجزائرية البلجيكية اللوكسمبورغية[2] والتي عرفت المستثمرين من خلال مادتها الأولى بأنهم، المواطنين والذين يتمتعون بجنسية إحدى الدول، والشركات وتعني كل شخص معنوي أسس طبقا لتشريعات الدول المتعاقدة وله مقره الإجتماعي على إقليم إحدى الدول. كما وقد أبرمت الجزائر الإتفاقية الجزائرية الإيطالية[3] .

كما وقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية ترقية وضمان الاستثمار، تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول.[4] بالإضافة إلى أهم اتفاقية وهي اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي[5].

3-الضمانات القضائية:

إن تشجيع الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى ضمانات قضائية، فوجود نظام محايد يضمن تسوية نزيهة وفعالة للمنازعات التي قد تنشأ بين الدولة والمستثمر بمثابة أهم عنصر لجذب الاستثمارات، ومن جهة أخرى فإن القضاء الوطني للدولة المضيفة للاستثمار قد لايكون الحل الأمثل لفض مثل هذه النزاعات، باعتبار أن أحد أطرافها أجنبي عن هذه الدولة وقد لا يضمن له تشريعها الحماية الكافية التي يضمنها القانون الدولي، رغم كل الضمانات التشريعية السابقة.ونظرا لأهمية هذه العقود ظهرت أهمية التحكيم بمثابة أسلوب لفض مثل هذه النزاعات، وأصبح من الضروري إدراج شرط التحكيم في عقود الاستثمار.[6] وقد أشارت إلى ذلك بعض قوانين الاستثمار، كالقانون الإطار رقم 18.95 المغربي من خلال المادة 17 في فقرتها الثالثة " يمكن أن تتضمن العقود المشار إليها أعلاه بنوذا تقضي بفض كل نزاع قد ينشأ بين الدولة المغربية والمستثمر الأجنبي بخصوص الاستثمار، وفقا للإتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في ميدان التحكيم الدولي."

و لتنفيذ اتفاقات التحكيم المبرمة بين الدول والأشخاص الأجانب، ومن أجل تفعيل الدور الذي يقوم به التحكيم في مجال حل نزاعات الاستثمار، تم إرساء قواعد وإجراءات التحكيم ضمن معاهدة دولية حتى يصبح التزام دولي يقع على كل دولة، وقد أوكلت هذه المهمة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل صياغة اتفاقية دولية

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 01/94 المؤرخ في 1994/01/2 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة بهما الموقعة بالجزائر في 1993/02/13.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 91_345 مؤرخ في 1991/10/15 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي الموقعة بالجزائر بتاريخ 1991/04/24.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 91_346 المؤرخ في 1991/10/5 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بالجزائر في 1991/05/18.

[4] منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2 ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف،ص 137

[5] اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ 23 يوليو 1990.

[6] البشير أصوفي، **خصوصيات التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص،كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية،سطات، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية، 2008_2009 ، ص 06.

متعددة الأطراف لتوفير إطار مؤسساتي يتم من خلاله تسوية منازعات الاستثمار وقد تم التوقيع عليها في **1965/03/18**، و تم بموجب هذه الاتفاقية إنشاء مركز دولي للتحكيم يدعى" المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار" وهو من أهم المؤسسات التحكيم الدولية.[1]

بهذا فإن اتفاق الدولة مع المستثمر الأجنبي باللجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يفيد مباشرة باستبعاد الأطراف اللجوء إلى قضاء المحاكم الداخلية أو الوطنية، وهو ماجسدته بعض الاتفاقيات ضمن نصوصها كاتفاقية نيويورك لسنة **1958** الخاصة بالإعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وقد صادقت المغرب على هذه الاتفاقية في **1960/02/19**. أما من حيث القانون الواجب التطبيق فإن الاتفاقية المنشئة للمركز قدمت الإطار الإجراءي الخاص بالممارسة التوفيقية أو التحكيمية من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الدول، ومن جهة أخرى تبقى الاتفاقية في مواجهة المحاكم التحكيمية التابعة للمركز على إرادة الأطراف في مجال اختيار القواعد القانونية المطبقة على موضوع النزاع، وفي حالة غياب التوافق تلتزم المحكمة بتطبيق قانون الدولة المضيفة إضافة إلى التشريع الدولي. وللإشارة فإن الانضمام إلى الاتفاقية المنشئة للمركز لايعني بصفة آلية القول باختصاص المركز للنظر في النزاعات المتعلقة بالاستثمار، حيث يؤول اختصاص المركز في حالات مختلفة:

_ وجود اتفاقات خاصة تجمع الدولة المضيفة مع المستثمر الأجنبي.

_ النص في أحد بنوذ عقد امتياز مثلا على اختصاص المركز.

_ النص على اختصاص المركز عبر تشريع وطني محدد.

_ انضمام كل من الدولة المضيفة ودولة المستثمر الأجنبي إلى اتفاقية دولية تنص على اختصاص المركز.

إضافة إلى ذلك فإن ارتباط الدولة بأحكام الاتفاق الدولي يفرض عليها اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية وقضائية داخلية لتنفيذ ما ارتبطت به دوليا[2]. وفي هذا السياق، فقد تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، أبرزها الآتي:

–القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية:

هناك جملة من القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، تم إعدادها عام ***1991*** بالاستناد إلى المعاهدات الثنائية للاستثمارات، من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (***MIGA***) وكذا تشريعات الاستثمار في الدول المختلفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية وقرارات الأمم المتحدة، .وقرارات محاكم التحكيم الدولي، وكتابات فقهاء القانون الدولي ويشمل نص القواعد الإرشادية بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، خمس مواد تمثل في بعضها نصوصا ما هو مقبول بصفة عامة من القانون الدولي المعاصر، وتمثل في بعضها الآخر إضافات يقصد منها تطوير هذا القانون بما يستجيب للحاجة إلى حماية أفضل للمستثمرين الأجانب. وقبل التطرق لتلك القواعد الإرشادية، هناك ثلاث نقاط هامة نشير إليها:

---

[1] البشير أصوفي، المرجع السابق، ص 07-08.

[2] محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص23 .

-إن هذه القواعد ليست نموذجا نهائيا، وإنما هي خطوة مهمة في تطوير معايير دولية مقبولة بصفة عامة، تكمل معاهدات الاستثمار الثنائية ولا تحل محلها؛

-إن تلك القواعد تعتبر إرشادية وتمثل إطارا عاما مرغوبا فيه، يحتوي على مبادئ أساسية، يقصد منها تشجيع الاستثمار الأجنبي لصالح الدول الأعضاء جميعا؛

-يتعين على الدول الأعضاء أن تنظر لتلك القواعد كمعايير مقيدة في السماح بالاستثمارات الأجنبية وفي معاملتها في أقاليمها، دون الإخلال بالقواعد الملزمة للقانون الدولي.

-المادة الأولى:تتضمن هذه المادة تعريفا واسعا بنطاق تطبيقها، حيث تشير إلى أنه" يمكن تطبيق هذه القواعد الإرشادية من جانب أعضاء مجموعة البنك الدولي بشأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة في إقليم كل منها"، كما تؤكد هذه المادة صفة التكميلية وغير الإلزامية لتلك القواعد، حيث أشارت إلى " أنها قواعد مكملة للمعاهدات الثنائية والجماعية والأدوات الدولية الأخرى"،

-المادة الثانية: تعالج هذه المادة مسألة الاستثمارات الأجنبية أو السماح بالبدء فيها في الدولة المضيفة، حيث تشمل على:

- مطالبة الدول الأعضاء بتسهيل وتشجيع تلك الاستثمارات؛

- أشارت المادة إلى حق كل دولة في تنظيم قبول تلك الاستثمارات على أراضيها، كما نصت على بعض الاستثناءات، كحق الدولة المضيفة في رفض الاستثمار، إذا كان ذلك لا يتفق ومتطلبات الأمن الوطني، أو إذا كان ينتمي لقطاعات يحتفظ بها قانون الدولة لمواطنيها، وذلك اتساقا مع أهداف التنمية الاقتصادية؛

أشارت المادة إلى أن القيود الواردة على الاستثمارات الوطنية والمتعلقة بالنظام العام، والصحة العامة وحماية البيئة يجب أن تطبق بصورة مماثلة على الاستثمارات الأجنبية[1].

-المادة الثالثة: أساليب معاملة الاستثمار الأجنبي، و تتضمن أساسا:

السماح بحرية تحويل الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وكذا إعادة رأس المال في حالات التصفية أو البيع، وكذا السماح بحرية التحويل الدوري لجزء معقول من مرتبات وأجور العاملين الأجانب؛ .أهمية حماية المستثمرين وممتلكاتهم، بما في ذلك الملكية الفكرية؛

-أهمية مرونة سوق العمل، وكذا حرية المستثمر في اختيار القائمين بالإدارة العليا لمشروعه ولو كان أجنبيا؛

-مطالبة كالدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ممارسات الفساد في التعامل مع المستثمرين الأجانب؛

-مطالبة الدول المتقدمة ذات الفوائض المالية بعدم إعاقة تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية، وتشجيعها على اتخاذ الإجراءات التي تسير ذلك التدفق من خلال ضمان الاستثمار والمساعدات الفنية، وتقديم المعلومات.

---

[1] بنك مصر، **قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مركز البحوث، مصر، العدد الثاني،1997 ص41،42.

-المادة الرابعة: تتضمن معالجة مفصلة لمسألة تحديد التعويض الذي يستحقه المستثمر الأجنبي في حالة المصادرة، أو التأميم، أو عند فسخ العقد؛

-المادة الخامسة: تتناول مسألة تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة المضيفة، وتوضع السبل الممكنة لهذه التسوية، وتؤكد المادة أن المفاوضات هي الطريقة الأولى بالإتباع ، وفي حال فشل أسلوب المفاوضات، ينبغي احترام اختصاص المحاكم الوطنية إلا إذا قبلت الدولة اللجوء إلى التحكم أو التوفيق، ثم توصي المادة الدول التي تقبل التحكيم باللجوء إلى المراكز الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، نظرا لما يتمتع به من تخصص، وحيادية دولية.

ثانيا: أنماط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم ما يميز عملية الإستثمار هي تلك الحوافز الممنوحة جراء العوامل و المشاكل التي عرقلت الأداء و تميزه بالبطء و بذل الجهود لزيادة استقطاب الإستثمار وضمان تدفقه للدول النامية. الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق اكبر معدل من الأرباح و تحقيق أعلى معدلات الانتاج و النمو.

1-مفهوم حوافز الاستثمار و أنواعها :هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف. ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة)كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...إلخ[1].

2- أنواع الحوافز الاستثمارية

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول المضيفة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

2-1 الحوافز المالية و التمويلية :

و هي التي تتعلق بالتخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة و يكون لمدة محدودة قصيرة و متوسطة أو طويلة و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الإستثمارات وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من **3** سنوات إلى **20** سنة و يستمر الإعفاء طوال مدة وجود الإستثمار.

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة و يكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع و هذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة و الملاحظة أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي .

---

[1] طالبي محمد، جامعة البليدة، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، ص313.

2-2 الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة :

بغرض تشجيع الإستثمار الوطني، واستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، ساد اتجاه تنافسي بين الدول النامية، ومنها الدول العربية على اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين ويتجلى ذلك من خلال:

- إزالة القيود الضريبية والجمركية على رأس المال المستثمر؛

-القضاء على الازدواج الضريبي؛

- تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة، وذلك بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من الضرائب؛

وعلاوة على ذلك، يلاحظ في بعض الدول النامية زيادة نمو استخدام الحوافز الضريبية، رغم تراجعها في بعض الدول الأخرى، ويحدث النمو الحالي في استخدام الحوافز الضريبية بصورة رئيسة في بعض دول جنوب آسيا، ويبدو ذلك مدفوعا بصورة جزئية باستخدام المنافسة الضريبية بين الدول المتلقية الأخرى[1].

وفي إفريقيا، يحدث العكس حيث يبدو أن الحوافز – إن وجدت – تركز على الإجراءات المتعلقة بالشركات والإعفاءات الضريبية و استخدامها، وقد طرأت عليها تغييرات طفيفة في السنوات الأخيرة. أما في أمريكا اللاتينية، فيلاحظ تراجع استخدام الحوافز، و هو ما يعكس سياسات التحرير العام، بالإضافة إلى تأثيرات الإصلاحات الضريبية في الدول الصناعية (وبوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية) التي ألغت نظام حوافز الإستثمار خلال الثمانينات. وجدير بالذكر أنه لوحظ في معظم دول منظمة ***OCDE***، إلغاء الائتمان على ضريبة الإستثمار، والحد من الإسراع في إعفاءات الإهلاك.

2-3 الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر :

هناك ثلاثة (**3**) أنواع من الضمانات ضد المخاطر :

الضمانات المادية و تتمثل في :

- ضمانات حرية تحويل رأس المال و عوائده .
- ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الإستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف[2].

الضمانات القانونية و الضمانات القضائية.

2-4 الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة :

بغرض تشجيع الإستثمار الوطني، و استقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، ساد اتجاه تنافسي بين الدول النامية، ومنها الدول العربية على اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين ويتجلى ذلك من خلال:

---

[1] نعيم فهيم حنا، "**تقييم سياسات الحوافز الضريبية و دورها في جدب الاستثمارات الاجنبية**"، المؤتمر العلمي الثالث، القاهرة، 2003، ص262.

[2] عليوش قربوع كمال، "**قانون الاستثمارات في الجزائر** "، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 110

– إزالة القيود الضريبية والجمركية على رأس المال المستثمر؛

–القضاء على الازدواج الضريبي؛

– تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة، وذلك بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من الضرائب؛

– إلى جانب بعض المزايا والضمانات الأخرى المشجعة.

وعلاوة على ذلك، يلاحظ في بعض الدول النامية زيادة نمو استخدام الحوافز الضريبية، رغم تراجعها في بعض الدول الأخرى، ويحدث النمو الحالي في استخدام الحوافز الضريبية بصورة رئيسة في بعض دول جنوب آسيا، ويبدو ذلك مدفوعا بصورة جزئية باستخدام المنافسة الضريبية بين الدول المتلقية الأخرى[1].

وفي إفريقيا، يحدث العكس حيث يبدو أن الحوافز – إن وجدت – تركز على الإجراءات المتعلقة بالشركات والإعفاءات الضريبية واستخدامها، وقد طرأت عليها تغييرات طفيفة في السنوات الأخيرة. أما في أمريكا اللاتينية، فيلاحظ تراجع استخدام الحوافز، و هو ما يعكس سياسات التحرير العام، بالإضافة إلى تأثيرات الإصلاحات الضريبية في الدول الصناعية (وبوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية) التي ألغت نظام حوافز الإستثمار خلال الثمانينات. وجدير بالذكر أنه لوحظ في معظم دول منظمة ***OCDE***، إلغاء الائتمان على ضريبة الإستثمار، والحد من الإسراع في إعفاءات الإهلاك.

3– أنماط الحوافز الممنوحة في الدول العربية

بغرض تشجيع الاستثمار الوطني، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ساد اتجاه تنافسي بين الدول النامية، ومنها الدول العربية على اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين ويتجلى ذلك من خلال[2]:

* إزالة القيود الضريبية والجمركية على رأس المال المستثمر؛

*القضاء على الازدواج الضريبي؛

* تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة، وذلك بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من الضرائب؛

* إلى جانب بعض المزايا والضمانات الأخرى المشجعة.

وعلاوة على ذلك، يلاحظ في بعض الدول النامية زيادة نمو إستخدام الحوافز الضريبية، رغم تراجعها في بعض الدول الأخرى، ويحدث النمو الحالي في إستخدام الحوافز الضريبية بصورة رئيسية في بعض دول الآسيان

---

[1] نعيم فهيم حنا، "**تقييم سياسات الحوافز الضريبية و دورها في جدب الاستثمارات الاجنبية**"، المؤتمر العلمي الثالث، القاهرة، 2003، ص262.

[2]Negee choon chia and whally," ***Fiscal Incentives for investment and innovation*** ",Washington the world bank، 1994، p. 437 .

(***ASEAN***) وفي جنوب آسيا، ويبدو ذلك مدفوعا بصورة جزئية باستخدام المنافسة الضريبية بين الدول المتلقية الأخرى.

وفي إفريقيا، يحدث العكس حيث يبدو أن الحوافز – إن وجدت – تركز على الإجراءات المتعلقة بالشركات والإعفاءات الضريبية واستخدامها، وقد طرأت عليها تغييرات طفيفة في السنوات الأخيرة. أما في أمريكا اللاتينية، فيلاحظ تراجع استخدام الحوافز، و هو ما يعكس سياسات التحرير العام، بالإضافة إلى تأثيرات الإصلاحات الضريبية في الدول الصناعية (وبوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية) التي ألغت نظام حوافز الاستثمار خلال الثمانينات. وجدير بالذكر أنه لوحظ في معظم دول منظمة ***OCDE***، إلغاء الائتمان على ضريبة الاستثمار، والحد من الإسراع في إعفاءات الإهلاك.

أ– الحوافز الإيجابية والسلبية المؤثرة على القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية: لقد أوضح **شابيرو** (***Shapiro***) أن الهيكل المالي للاستثمار الأجنبي المباشر، يكون حساسا لهيكل الضريبة على دخل الشركات في الدولة الأم والدولة المضيفة. فإذا كانت معدلات الضريبة على دخل الشركات مرتفعة في الدولة المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى حساب مستحقات الشركات التابعة كديون على الشركات الأم، لكي تتمكن من توطين أكبر قدر ممكن من العوائد تحت مظلة الإعفاء الضريبي على مدفوعات العوائد؛ ومن الواضح أن هذه الظاهرة تحتل عددا من المضامين للسياسات الضريبية التي يجب أن تأخذ بها الدولة المضيفة الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

أ–1 الحوافز الجيدة للاستثمار الأجنبي المباشر

استنادا إلى دراسة **أوبالك** ***Obalk*** حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، استنتج أن درجة الانفتاح الإقتصادي كانت عاملا إيجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن درجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة تعتبر عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجد أن مستويات التعريفة تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجهة للسوق المحلي. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير يتأثر غالبا بمعدلات أسعار الصرف المحلية والأجنبية (على سبيل المثال: درجة انفتاح الإقتصاد، استقرار الأحوال القانونية والإقتصادية، أسعار صرف مستقرة نسبيا ومحكومة بقوى السوق...الخ) أكثر أهمية من الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية مثل: الإعفاء الضريبي والجمركي.

وعلى هذا الأساس، فإن الحوافز الجيدة للاستثمار الأجنبي المباشر مواتية لكل المستثمرين سواء وطنيين أو أجانب، وهي تتضمن الآتي:

– السياسات التي تعزز استقرار الإقتصاد الكلي والقدرة على التنبؤ؛

---

[1] محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص135 .

- درجة عالية من الانفتاح الإقتصادي؛
- هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر، ولا يعطي مزايا أكبر للتمويل بالعجز؛
- وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية، و تشجيع القطاع الخاص في دخول هذا المجال، خاصة مجالات الصحة والتعليم، باعتبارهما يساهمان في تحسين إنتاجية العمل بصورة قابلة للاستمرار.

أ-2 الحوافز السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعريفة التفضيلية والإعفاءات الضريبية لم تكن ذات فعالية في جذب الأنواع المرغوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الطبيعة طويلة الأمد، والمتفاعلة مع بقية القطاعات الإقتصادية والمحفزة للنمو القابل للاستمرار. وعليه، فإن غالبية الدول النامية تمنح الحوافز التي تتسبب في ضرر أكبر للاقتصاد وفي هذا السياق، أوضحت الدراسة التي قام **ريمبر *Rember*** أن الغالبية العظمى من الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت في شكل إعفاءات تفضيلية من القيود التجارية وإعفاءات تفضيلية من المستحقات الضريبية، وهي تشمل:

- حماية جمركية؛
- حصة استيراد محمية؛
- تخفيض جمركي على الآلات، والمعدات، والمواد الخام؛
- إعفاء ضريبي مؤقت؛
- جداول إهلاك معجلة لأغراض ضريبية محلية.

تعتبر هذه القائمة المكونة من الحوافز الخمسة، حوافز سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر. هذا، وتبرز آثار الإعفاءات الضريبية على فروع الشركات متعددة الجنسية في نقطة واحدة، هي: أن إعفاء هذه الفروع من الضرائب الأجنبية يعتبر نوعا من تحسين الرفاهية في الدولة المضيفة، لأن إعفاءات كهذه تزيد ربحية الشركات متعددة الجنسية دون التأثير على القاعدة الضريبية في الدولة المضيفة؛ وعلى العكس من ذلك يكون صافي تأثير الإعفاءات الضريبية المحلية للشركات متعددة الجنسية ذا شقين: فهي من ناحية تمثل حافزا للاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق نحو الدولة المضيفة؛ ومن جهة أخرى فإن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون قصير المدى، لأن الإعفاءات لن تستمر بالضرورة إلا لمدة قصيرة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الضريبة التفضيلية بين الشركات المحلية والأجنبية، قد تضر بالدولة المضيفة من ناحيتين هما:[1]

* أنها تزيد من هروب الاستثمار المحلي الخاص، الأمر الذي قد يضر باحتمالات النمو في الدولة المضيفة في المدى الطويل؛

[1] منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

* أنها تضعف الموقف المالي للدولة المضيفة عن طريق تآكل القاعدة الضريبية التي قد تؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار العام في التعليم، والصحة، والبنية الأساسية عند تقلص الإنفاق الحكومي، أو وجود ضغوط تضخمية، أو إختلالية.

وإذا أخذنا في الاعتبار هشاشة الوضع المالي والإقتصادي الكلي في الدول النامية، فإن المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من الإعفاءات الضريبية لا يمكن معها تبرير المنافع المتولدة منها في المدى القصير.

وتشير بعض التجارب التطبيقية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستهدف الأسواق المحلية (مواد استهلاكية في الغالب) يتأثر بهذه الأنواع من الحوافز، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستهدف الأسواق الخارجية من خلال عمليات التصدير، يهتم باتساق السياسات الحكومية، ولا يستجيب إلى التخفيضات الجمركية والإعفاءات المؤقتة.

وفي محاولة لتصحيح هذا الوضع، لجأت دول نامية لفرض اشتراطات تصدرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري فقط في المدى القصير.[1]

ب – أهم المزايا و الحوافز الممنوحة لرأس المال المستثمر في الدول العربية

إهتمت معظم الدول العربية – على غرار باقي الدول النامية – في تشريعاتها بالعمل على منح العديد من الحوافز و التسهيلات الضريبية لتلك المشروعات.

تنطوي الحوافز الضريبية على مجموعة من الأشكال وصور الإعفاءات الضريبية، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، بالإضافة إلى بعض الصور الأخرى مثل رد أو استنزال (تخفيض) الضريبة، أو الإهلاك المعجل، أو المؤجل، أو نظام تأجيل الضريبة، أو وقفها، أو المعدلات التمييزية أو ترحيل الخسائر، أو معونات الاستثمار.[2]

ذلك، أنه من المفيد اختيار المزيج المناسب من الحوافز الضريبية لاستقطاب نوع الاستثمارات الدولية،[3] ويختلف هذا المزيج حسب نوع الاستثمار، ومجالاته، وظروف كل دولة، ومن الضروري تجنب منح حوافز ضريبية دون جدوى.

ولا شك أن رأس المال المستثمر، وبخاصة الأجنبي في حاجة لمثل هذه الحوافز حتى لا يتردد في الإقدام على القيام بالانتقال من بلده الأصلي إلى البلد المستضيف.

---

[1] محمد قويدري، **مرجع سابق**،ص196.

[2] سويد محمد مصطفى، " **إطار مقترح للحوافز الضريبية للاستثمار لإذكاء فعاليتها وإعادة التوازن للمجتمع الضريبي المصري**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، كلية التجارة، فرع بنها، جامعة الزقازيق، ماي 1995 ، ص 7.

[3] النجارفريد، "**النماذج الأساسية للتنسيق الضريبي لتنمية الاستثمار الدولي**"، مجلة البحوث الإدارية، العدد 1 و2، المجلد 8، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1996، ص 142.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات[1] قد أفادت أن الإعفاءات الضريبية ليست في المقام الأول من حيث الأهمية للشركات الأجنبية عند اتخاذ قرار الاستثمار، بل تسبقها عوامل أخرى سبقت الإشارة إليها مثل: توفير البنية الأساسية، توافر الاستقرار السياسي والإجتماعي، توافر عوامل الإنتاج من حيث الكم والنوع، التسهيلات المالية والائتمانية وإمكانية إعادة تحويل الأرباح، والسياسات الإقتصادية للدول ومدى توافر الحرية الإقتصادية.

ومما يؤكد هذه الحقيقة، أن بعض الدول النامية يزيد فيها الإستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من ضعف أو عدم وجود إعفاءات ضريبية كثيرة، بينما لا يتجه الاستثمار الأجنبي إلى دول معينة بالقدر الكافي، بالرغم من منحها لإعفاءات ضريبية مشجعة.[2]

ج- التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمر في المناطق الحرة

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

- تكون المنطقة الحرة مفتوحة لجميع أنواع البضائع من جميع المصادر سواء كانت أجنبية أو وطنية؛

- تعفى البضائع الواردة للمنطقة الحرة أو المصنعة فيها من الرسوم الجمركية، ولا تستوفي عنها أية رسوم تصدير جمركية عند تصديرها؛

- يسمح بتأسيس المصانع ومصانع التجميع والمشاريع الصناعية الأخرى، وتعاطي أعمال الشحن، والتأمين، والتخزين، وأية أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة؛

- يسمح بوضع البضائع لاستهلاكها أو استعمالها داخل المنطقة الحرة وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية؛

- تعفى الشركات والأفراد والعمل في المنطقة الحرة من كافة الضرائب، بما في ذلك ضريبة الدخل فيما يتعلق بعملياتها داخل المنطقة الحرة، لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد لمدة مماثلة بقرار من سلطة المنطقة الحرة، وتحتسب المدة من تاريخ بدء عمل هذه الشركات أو الأفراد أو العمال.

د- الضمانات الممنوحة للإستثمار

بغرض إستقطاب المزيد من الإستثمارات، إعتمدت معظم الدول العربية، من خلال تشريعاتها، على تأمين الضمان اللازم للمستثمر الأجنبي، وفي مقدمة هذه الضمانات نذكر ما يلي:[3]

* مبدأ احترام الحقوق المكتسبة: ويقصد بذلك إحترام حقوق المستثمر التي إكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق على القانون الذي تضمنته الدراسة في الدول المعنية؛

---

[1] Blac، OECD،Commitee، **Relationship of incentive and disincentives to international decisions**، Paris 1983.

[2] نعيم فهيم حنا، "**تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية**"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر، 11-13 سبتمبر 2003، ص257.

[3] قويدري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 193-199.

* عدم جواز الاستيلاء أوالتأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء؛

* عدم جواز نزع الملكية إلا بقانون وللمنفعة العامة، مع دفع تعويض؛

* حق تحويل رأس المال والأرباح؛

* حل المنازعات التي تطرأ بين الدولة المضيفة للاستثمار وبين المستثمر.

وقد وضعت أغلب قوانين الاستثمار العربية كل الطرق لحل هذه المنازعات على النحو التالي:

* القضاء الوطني؛

* التحكيم الوطني؛

* التحكيم الدولي؛

* حل المنازعات وفقا للمعاهدات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، باعتبارها نظاما عربيا متعدد الأطراف يقوم بضمان الاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية، تسعى في هذا الاتجاه، حيث تشجع على تدفق الاستثمارات بين الدول العربية عن طريق:[1]

* تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية؛

* وممارسة أوجه النشاط المكملة لغرضها الأساسي، خاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسة فرعية تابعة للبنك الإسلامي للتنمية* هي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث تهدف إلى توسيع المعاملات التجارية، وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء من خلال:[2]

– توفير التأمين وإعادة التأمين لائتمان الصادرات، لتغطية قيمة الصادرات التي لم تدفع نتيجة للمخاطر التجارية (المشتري) أو غير التجارية (القطرية)؛

– توفير التأمين وإعادة التأمين للاستثمار ضد المخاطر القطرية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن قيود تحويل العملة، والمصادرة، والحروب، والإضطرابات المدنية، ونقض العقود.

---

[1] قويدري محمد، فرحي محمد،" **أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 5.

* أنشئت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و ائتمان الصادرات في 1415هـ /1994، برأس مال مصرح يبلغ 100 مليون دينار إسلامي (أي 150 مليون دولار أمريكي)، ساهم البنك الإسلامي فيه بالنصف وساهمت بالباقي 30 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد بدأت المؤسسة أعمالها في عام 1416هـ/1995.

[2] Guide des services de la société Islamique d'assurance des Investissements et des crédits à l'exportation، (SIACE)، www.islb.org

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى ان المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر يجب ان يتوافر على ثلاثة عوامل: تتمثل في الاطار المؤسساتي و السياسيات الاقتصادبة و الثاني يتعلق بالتسهيلات المتواجدة في البلد لادارة أعمال المستثمرين، و الثالث يتضمن كل العوامل الاقتصادية البحتة الأخرى.

اما بالنسبة للدول العربية فان عائق الاستثمار فيها يتمثل في: نقص و تخلف الهياكل الأساسية بها، غير أن هذا الجانب لاقي اهتماما كبيرا من عديد الدول العربية في الاونة الأخيرة بغية تعديل مناخ الاستثمار، ضف الى ذلك الاطار التشريعي و القانوني يمثل ايضا عائقا كبيرا سؤاء لغيابه في كثير من الحالات أو تضاربه بسبب التعديلات الكثيرة التي تطرأ عليه، المر الذي حفز المسؤولين في الدول العربية لبذل مجهودات معتبرة لازالة الضبابية عن هذا المجال.

ان افضل الوسائل لجذب الاستثمار الجنبي المباشر و لضمان أعلى مردودية له، تتمثل في تأهيل العمالة المحلية، بتحسين مستويات تعليمها، و كذا ضمان سلامة السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، و توفير نظام قانوني عادل من أجل تحسين مستوى مناخها الاقتصادي و تهيئته أكثر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما سبق اتضح أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية، في ظل الحركية الإقتصادية التي ساهمت في عولمة الإستثمار والتجارة، وهذا الذي جعل الكثير من الإقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة، إما مدافعين أو معارضين لها، موضحين مزاياه وعيوبه ومحاولين تحديد ووضع إطار وتصور خاص بالإستثمار الأجنبي المباشر، توازيا مع التحولات العالمية في كل النواحي، وزيادة الطلب خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، و محاولة تصحيح الاختلالات الكلية، وهو الأمر الذي جعلها تقدم حوافز وامتيازات لمحاولة جذب المزيد من تلك التدفقات وتهيئة مناخ استثماري ملائم من كل النواحي، محاولة في ذلك التقليل من حدة المخاطر التي تعترض انسياب تدفق الإستثمارات الأجنبية، و سنحاول من خلال الفصل الأخير توضيح أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تمويل التنمية الاقتصادية في دراسة قياسية.

الفصل الرابع:
دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

ثمة العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية، حيث اختلفت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها، إذ أوضحت بعضا منها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره الايجابي في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، فيما توصلت دراسات أخرى عكس ذلك .خاصة إذا حصل انخفاض في الاستثمار المحلي جراء المنافسة غير المتكافئة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية فيما يتعلق بالتكنولوجيا المطبقة في تلك الشركات .في حين ركزت دراسات أخرى على قياس ذلك التأثير على زيادة معدلات الإنتاجية، فيما قامت دراسات بقياس تلك العلاقة آخذين بعين الاعتبار تأثيره على متغيرات أخرى، كالصادرات و الاستثمار المحلي، والرأس مال البشري في إطار نموذج النمو الداخلي.

غير أن اثر الاستثمار الأجنبي على تمويل التنمية الاقتصادية هو موضوع لم يلق الحظ الوافر و العميق من ابحاث الدقيقة في المجال و هو ما سنحاول الخوض فيه من خلال هذه الدراسة التطبيقة باستخدام احدى تقنيات الذكاء الاصطناعي متمثلة في الخوارزمية الجينية بالتطبيق في بيئة برنامج الماطلاب **MATLAB**، و عليه سيتم قياس واختبار مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر ، وأثره على تمويل عملية التنمية الاقتصادية، باعتبار أنه نوعا من مصادر التمويل وضمن العناصر الأساسية التي تدعم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

سيتمحور هذا الفصل حول ما يلي:

- الدراسات السابقة،
- تحديد النموذج المستخدم و النتائج.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

من خلال هذا المحور سيتم التطرق الى مجمل الأبحاث السابقة و التي كان لها السبق في موضوع الدراسة، و سيتم تقسيمها الى دراسات حول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية، و في الشطر الثاني سيتم التطرق للدراسات التي راعت بشيء من التفصيل أثر هذا النوع من الاستثمارات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

لقد تناولت العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأكدت هذه الدراسات العوامل على أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والحضارية في التأثير على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي ، ففي دراسة الى" **عمر بهاتا تشاريا وآخرون**[1]تبين ان نمو الإنتاج المحلي والانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بحصة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي واستقرار أسعار الصرف الحقيقية وانخفاض الدين الخارجي وارتفاع معدل الاستثمار المحلي قد ساهمت بصورة ايجابية في تدفق رأس المال الأجنبي الخاص وكانت العوامل الثلاث الأولى حاسمه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف ، في حين ان العاملين الاخيرين (انخفاض الدين الخارجي وارتفاع معدل الاستثمار المحلي) يعتبران مهمين وبشكل خاص في الحصول على القروض الاجنبية الخاصة.

وقام **هافبير وآخرون** [2]بفحص اثر السكان ومعدل النمو في الناتج والانفتاح الاقتصادي في البلدان المضيفة على تدفق الاستثمار الأجنبي من ألمانيا واليابان وأمريكا للسنوات**1990 ،1985، 1980**، ووجد ان العامل المهم المؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان الى شركائها هو متغير السكان ، فزيادة السكان بنسبة **1%** في شركاءها يزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل اكبر من **1%** و بصورة مشابهة فان زيادة بمعدل**1%** في الناتج المحلي في شركاءها يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل **1,5%**، ولذلك فان الأسواق الكبيرة والغنية هي الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي ،بالإضافة الى ذلك فان البلد الأكثر انفتاحا هو الأكثر احتمالا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بسياسة المحاور الإقليمية والدولية ، إذا وجد **هافبير** ان استثمارات البلدان الصناعية قد اتجهت صوب البلدان الصناعية ذاتها والتي ترتبط بعلاقات ثقافية وحضارية واجتماعية وعلمية واقتصادية وثيقة ، فاستثمارات أمريكا اتجهت في الغالب نحو أمريكا الشمالية وأوربا وتمركزت الاستثمارات اليابانية كذلك في شرق أسيا وأمريكا وتوجهت الاستثمارات الألمانية كذلك على أسس إقليمية ووجد من التحليل ان المستثمر الألماني يفضل الاستثمار في أمريكا الشمالية، وفي اوربا ويخشى الاستثمار في اسيا[3] .

كما ربط **هافبير** كل من متغيري السكان ومستوى الدخل في البلدان المضيفة بتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد اليها من أمريكا واليابان وألمانيا ، **ووجد ان نسبة 1% في السكان في البلد المضيف تؤدي الى زيادة في تدفق**

---

[1] Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup malan, **Determinants of direct foreign investment and its connection to trade**, Uncted Review, United nations, New yourk and Geneva, 1994, p.43.

[2] عمر بهاتاتشاريا وآخرون، **افريقيا جنوب الصحراء هل تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة**، التمويل والتنمية، يونيو 1997 ، ص 6 .

[3] G. Hufbauer, Op. CIL, p.43.

الاستثمار الاجنبي بمعدل 0,3 %من اليابان و0,6 % من الولايات المتحدة ،وبالمثل فان وزيادة **1 %** في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المضيفة يزيد من الاستثمار الياباني بمعدل **0,6 %** ومن امريكا **1,2 %** الى **2,6%** ولكن هذه العلاقة ليست مستقرة بصورة مستمرة[1] .

كما وجد **تميم وحابرييل ليبوودث**[2] ان الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان يتأثر بالاستثمار المحلي وبسعر صرف الين الياباني وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي مكملا للإنتاج المحلي وامتداد له ،فزيادة مقدارها **3,5 %** في الاستثمار المحلي الياباني يؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر له بمعدل **10%** في حين ان اثر الزيادة في الاستثمار المحلي في البلد المضيف تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان ولكن بدرجة اقل ، وتوثر التغيرات في سعر الصرف على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد وجد ان انخفاض في قيمة العملة الوطنية للبلد المضيف بنسبة **6%** تجاه الين يؤدي الى زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر لليابان بمعدل **10%** لان انخفاض قيمة العملة بقلل من تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلد المضيف قياسا بالتكلفة في البلد الأصلي ، مما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ربحية ، ورغم انخفاض قيمة الين منذ منتصف عام **1995** قد ادى الى نقصان الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان ، ألا أن الاستثمار المذكور قد جرى تحفيزه بنمو الاستثمار المحلي في اليابان ولدى شركاءها وخاصة في دول شرق أسيا.

و قد ذهب **ليندرت**[3] الى نفس النتيجة وأشار ان الاستثمارات الأجنبية للدول الصناعية قد تزايدت فيما بينها لأسباب ثقافية وحضارية وإقليمية ، فنصف الاستثمار الأمريكي قد توجد في أوربا والمستثمرين الرئيسين في أمريكا هم من المملكة المتحدة وكندا واليابان توجهت الى بلدان شرق اسيا التي ترتبط فيما بينها بعلاقات اقليمية وعرقية وثقافية وثيقة ، مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية اقل مرونة في استجابتها للحوافز الممنوحة لها من قبل البلدان النامية. وأشار خبراء صندوق النقد الدولي ان الاستثمار الاحنبي يتأثر بعدد السكان وطاقة البلد الاستيعابية وتحسين البنية السياسية وخاصة في مجال الاتصالات السلكية وللاسلكية ،وغالبا ما يكون عامل جذب التدفقات الرأسمالية الكبيرة هو العوائد المرتفعة على الاستثمار المرتبط بالتصنيع السريع واستمرار الزيادة في الإنتاجية الى جانب اثر سعر الصرف الحقيقي ، فالزيادة في إنتاجية راس المال المحلي تميل الى اجتذاب نسبة كبيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر ، مما يتطلب تحسين السياسات المتمثلة بالإصلاح المؤسسي والهيكلي وسياسات لزيادة التحرير المالي ازاء الاستثمار الاجنبي كاستبعاد الرقابة على حركة راس المال وتحرير القيود على الاستثمار الاجنبي المباشر وإجراءات

---

[1] حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة–حالة دراسية في الأردن–** الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. ص228.

[2] تميم وجابر بيل ليبوورث، **الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية**، التمويل والتنمية، سبتمبر 1997 ، ص13

[3] Peter H. Lindert, **international economics**, (University of California at Davis: inois 60436, 1986, p.564.

لتسهيل النفاذ الى الائتمان المحلي[1]، وبالفعل حصلت بلدان شرق اسيا السريعة النمو على نصيب اكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات عن غيرها من التدفقات لان لديها اسواق كبيرة للأسهم والسندات ومفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي[2] .

و في دراسة قام بها **هشام غرايبة ونضال عزام** حول محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني للفترة **1972–1992** ، توصل فيها الى وجود علاقة سلبية بين فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتدفق الاستثمار الاجنبي وارتباط الناتج المحلي الإجمالي المتخلف بفترة سنه واحدة موجبة مع الاستثمار المذكور ، في حين لتطور الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة اثر سلبي على صافي الاستثمار المباشر وذلك لان تأكل القوة الشرائية للدخول الفردية ودخول المشروعات يؤدي الى انخفاض مستوى ما تخصصة المشروعات من أرباح ولكن اثرت الصادرات الأردنية بصورة ايجابية على صافي الاستثمارات المباشرة الذي أبدى ارتباطا ايجابيا مع الرقم القياسي لأسعار الواردات لان ارتفاع أسعار الواردات تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الصناعات التي تحل محل الواردات لارتفاع عائد الاستثمار الاجنبي في هذه الصناعات ووجدت الدراسة ان المتغيرات المذكورة تفسر **90%** من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار الأجنبي[3].

دراسة **Zeine Albdin** سنة**1994** التي استهدفت التحري عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في **42** دولة في منظمة المؤتمر الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ووجدت الدراسة أن متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول كان قرابة **24 %**خلال الفترة **1982–1992** ، وأن (**9**) دول من **42** جذبت **90 %**من هذه التدفقات ولم تستطع دول المنظمة الأقل نموًا جذب أكثر من **1%** من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وبينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية أن هناك تركزًا شديدًا في قطاع الخدمات ومع ذلك هناك نسبة كبيرة توزعت على القطاع الزراعي في باكستان ونيجيريا.

وتوصلت إلى أنه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات إلا أن أكثر الدول النامية حاجة إليها هي أقلها جذبًا لذلك النوع من الاستثمار، ذلك أن المستثمرين الأجانب يبحثون بالدرجة الأولى عن فرص استثمارية مربحة وآمنة، ولهذا تجدهم ينجذبون إلى البلدان التي توفر تلك المتطلبات.

ولسوء الحظ فإن تلك الفرص لا تتوافر في أغلب الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما توصلت الدراسة إلى أن على هذه الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعمل على خلق بيئة مناسبة لهذه الاستثمارات، وتحقيق المستوى الأدنى على الأقل من البنية الأساسية قبل أن تأمل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن عليها في المدى المتوسط الاعتماد على مواردها المحلية لتمويل حاجاتها التنموية.

---

[1] Eduardo Fernander – Arias and Peter J. Montiel, **the surge in capital (23) inflows Developing countries**: **An Analytical overview**, vol10, N.1 January 1996, p.58,70.

[2] World investment report, United nations, 2000, p.Xvil.

[3] هشام غرايبة ونضال عزام، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 13 ، 1997 ، ص46 .

أوضح **Hong** عام **1997** ، في دراسة تم إجراؤها على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر و القروض التجارية خلال الفترة **1970** الى **1990** أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية .كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإليكترونيات مما أدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات.[1]

كذلك أوضح **Chen** وآخرون في دراستهم عام **1995** ، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من **3 %**عام **1984** ، إلى أكثر من **5%** عام **1988** ، و **%12**عام **1990**، وما يقرب من **17%** عام **1991** ، و **20%** عام **1992** ، ووصلت إلى نسبة **30 %**من الصادرات الصينية عام **1993** بسبب توافر العديد من المقومات فى الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير[2].

أما دراسة كل **Aitken**, **Gordon & Harrison** من عام **1997** ، فقد أوضحت أن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا للشركات متعددة الجنسيات على حصيلة صادرات الشركات المحلية، من خلال استفادة الأخيرة من المعلومات وخدمات التوزيع التي أمدتها بها الشركات متعددة الجنسيات[3] .

كذلك قام كل من**Kokko Tansini & Zejen** عام **1996**، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أورجواي، إذ اتضح أن التواجد الأجنبي –وجود الشركات متعددة الجنسيات– ساهم في زيادة صادرات شركات أورجواي المحلية فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أورجواي إلى الدول المجاورة لها مثل الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجنبي .يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لحلقات توزيع المنتجات، ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج، والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية[4].

كذلك أوضح كل من **Blomström & Kokko** عام **1996** ، أن الشركات متعددة الجنسيات ربما تكون أفضل في التصدير، وبشكل أكبر من مثيلاتها من الشركات المحلية في الدول المضيفة .لقد تم تبرير ذلك، بامتلاك تلك الشركات لقنوات الأعمال في الخارج، ومهارات تسويقية، وتكنولوجيا عالية في الإنتاج وقدرات عالية فيما يتعلق

---

[1] Hong, K. "**Foreign Capital and Economic Growth in Korea**: **1970–1990**", *Journal of Economic Development*, Vol. 22, No. 1, June, p. 88. (1997).

[2] Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang (1995), "**The Role of Foreign Direct Investment in China's Post 1978 Economic Development**", *World Development*, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain, pp. 698-702.

[3] Aitken, B., Hanson, G. H. and A. E. Harrison (1997), "**Spillovers**, **Foreign Investment and Export Behavior**", *Journal of International Economics*, Vol. 43, El Sevier Science B.V, pp. 103-110.

[4] Kokko, A., Tansini, R. and M. C. Zejan (1996), " **Local Technological Capability and Productivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manufacturing Sector**", *The Journal of Development Studies*, Vol.32, No.4, April, pp.602-610.

بكيفية المعرفة بصفة عامة، وبصفة خاصة في الدول النامية الأكثر فقرا، بالإضافة إلى معاناة الدول النامية المضيفة من نقص في رؤوس الأموال، مما يجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر كفاءة في زيادة صادراتها .و وفقا للدراسة السابقة، يحدث الأثر الإيجابي على الصادرات، عند تحول الدول النامية المضيفة من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات .إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية .

كما توصلت دراسة **Aitken** وآخرون عام **1997** ، لاختبار تأثير التواجد الأجنبي على نمو إنتاجية عوامل الإنتاج – وبالتطبيق على العديد من الدول خلال الفترة:**1976 –1989**، إذ وجد أن الشركات المحلية حققت معدلات إنتاجية عالية في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر .بالتالي يعتبر انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، شرطا ضروريا لمدى الاستفادة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر .لقد حدث ما سبق في الهند لنفس السبب حيث كانت القطاعات الإنتاجية في الهند تتسم بانخفاض إنتاجياتها مما أدى إلى زيادة استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءتها الإنتاجية، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا.

كذلك أوضحت دراسة **Richardson** عام **1997** ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول .يتطلب تحقيق المزايا سالفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة .ويؤدى ما سبق إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة، على أنه يلاحظ أن تلك الآثار تختلف باختلاف خصائص الصناعة والبيئة السياسية في كل دولة مضيفة على حده .وحدث نفس الأثر السابق من حيث التأثير على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الكاميرون بفعل المؤثرات الخارجية الموجبة، كما توصل كل من **Djankov & Hoekman** إلى نفس الأثر السابق عند التطبيق على تشيكوسلوفاكيا [1].

و حسب دراسة **أميرة محمد** أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدًا وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليًا .وهو من أكثر الأشكال شيوعًا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي – الخاص أو الحكومي أو الاثنين معًا –المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي

[1] معاوية أحمد حسين،**الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، (التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و المأمول خلال الفترة 26-28 ماي 2009 الرياض- المملكة العربية السعودية.ص7.

من تأميم ومصادره وخلافه، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك [1] .

يرى **عبد السلام رضا**[2]، حسب دراسته للعام **2002** أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1 .أنه وسيلة أكثر أمانًا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.

2 .كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.

3 .يؤدي الى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.

4 .قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال ما يحدثه من اثار على اقتصادياتها ومن خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر فمازال الجدل محتدم بين مؤيد ومعارض حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلدان النامية المضيفة له. فالمعارضون يؤكدون أن لا عائد تجنيه البلدان النامية من جراء محاولاتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أثره سلبياً على اقتصادياتها، وحججهم في ذلك هي ان هناك تناسباً عكسياً بين مصالح المستثمر الأجنبي واهداف البلد المضيف ولا يمكن ان يحصل أي الطرفين على فائدة دون ان يحقق الطرف الأخر خسارة، أما الحجة الثانية فهي أنه يؤدي الى زيادة درجة التبعية الاقتصادية والسياسية، إن اصحاب الرأي المعارض يتمسكون بصحة اراءهم ويواجهون منتقديهم بالحقائق التاريخية التي ترتبت على الاستثمارات الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين حيث ان هذه الاستثمارات مثلت استنزافاً حاداً لثروات البلدان النامية دون مقابل عادل[3].

من جانب آخر يثني المؤيدون على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية الى البلدان المضيفة النامية، فضلاً عن توسيع التجارة وخلق الوظائف وتسريع الاندماج في الاسواق العالمية وله دور ايضاً في استغلال الموارد الطبيعية التي بقيت لعقود غير مستغلة وقلل بذلك فترة انتظار البلدان النامية وسرع عملية الانتاج فيها نصف قرن على الاقل كما اكدت دراسات اخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية رفع من مستوى النشاط

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، **محددات الإستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة : تركيا – كوريا الجنوبية – مصر رسالة دكتوراه** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة،2005.

[2] عبد السلام، رضا محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الدار الجامعية،2002.

[3] هناء عبد الغفار السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً**، مصدر سابق، ص251.

العالمي وله أثار ايجابية على الانتاجية والنمو والاستخدام وميزان المدفوعات كما انها زادت مستوى الابحاث والتكنولوجيا والتصنيع والمنافسة[1].

يمكن القول ان خلاصة رأي المؤيدين هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر مباراة يفوز فيها كلا الطرفين ولكن معدل النتيجة يتوقف على عوامل متعددة تتعلق بامكانيات وسياسات البلد الأم والبلد المضيف على السواء، وينطلق المؤيدون في نظرتهم هذه من قصص النجاح الذي حققه المستثمرون الاجانب في القرن التاسع عشر فيما عرف بالأراضي الجديدة وكذلك تجارب التنمية الناجحة كحقول البترول في الخليج العربي ومزارع الشاي في الهند ومزارع المطاط في ماليزيا فضلاً عن تنمية جزء كبير من البنية الاساسية في بلدان نامية متعددة منذ اوائل القرن العشرين وكذلك التجارب الحديثة الناجحة في بلدان آسيوية متعددة[2].

ومن اجل معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل عملية التنمية في اقتصاديات البلدان النامية سوف نتطرق الى ذلك الدور مع ايضاح طبيعة الاثر الذي يتركه هذا الاستثمار على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية .

1- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية:

بدءاً لابد من القول ان التمويل التنموي يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية، وتعد مشكلة التمويل في البلدان النامية من اهم المشكلات التي تواجهها في طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف الاساس لمعظم تلك البلدان هو الوصول الى مستوى ملائم من النمو الاقتصادي والوصول الى هذا الهدف يستلزم زيادة معدلات الاستثمار في المجالات التي تحقق قيمة مضافة صافية للاقتصاد القومي، الا ان العقبة الاساسية التي تقف أمام تحقيق هذه الاهداف هو قلة الموارد المالية أو عدم كفاءة استخدام المتاح منها، الأمر الذي استوجب ايجاد تدفق لرأس المال الأجنبي (التمويل الخارجي) لتغطية تلك العقبات[3].

بذلك سعت اغلب الدول النامية للحصول على التمويل الخارجي والذي يتكون من القروض الخارجية والمنح والمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية من اجل تمويل التنمية فيها، الا ان تلك الدول تفاجئت بأن سياسة التمويل الخارجي قد تغيرت وان أسلوب التنمية المغلق بالاعتماد على الذات أصبح ملعوناً دولياً حيث رفضت الدول المتقدمة تقديم المزيد من القروض والمنح والمساعدات الى الدول النامية والتي كانت تعتمد عليها في تمويل مشاريعها التنموية دون الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية التي كانت تعتبرها مساساً بالاستقلال الاقتصادي والسياسي[4].

---

[1] Dunnig، J. H، **changes in the level and structure of international Production**: The last one hundred years، (London: Allen and unwin). 1984.

[2] مؤسسة التمويل الدولية، **الاستثمار الاجنبي المباشر**. سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العملية، رقم (5)، برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي، طبعة أولى – أبريل ، واشنطن، ص6.

[3] عادل عبد المهدي، **التمويل الدولي**، دار العربي للنشر والتوزيع، عام 1992، ص3.

[4] وديع شرايحة، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان 1987، ص124.

ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين ركزت الدول المتقدمة على ان الاستثمارات الأجنبية هي السبيل الوحيد للدول النامية في الخروج من ازمتها التمويلية وان سياسة الاقراض الخارجي اصبحت دون جدوى لأنها لا تساهم الا في زيادة مقدار الديون واثقال كاهل اقتصاد الدول النامية.

يرى أغلب الاقتصاديون ومن خلال التجارب التنموية التي تحققت في بعض الدول النامية ان الاستثمار الأجنبي يصلح ان يكون ممولاً وداعماً للتنمية الاقتصادية وكذلك رأى بعضهم ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الافضل في لعب ذلك الدور حيث ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يتلائم مع تدهور البيئة المالية وضعف الأسواق المالية وانخفاض عدد الشركات والمصانع الانتاجية في الدول النامية، فضلاً عما يرافق الاستثمار الأجنبي المباشر من نقل للتكنولوجيا والمعرفة والخبرة الادارية والتسويقية.

ايجازاً لما سبق تحتاج عملية التنمية الى نوع من المشروعات وهذه المشروعات تحتاج لرأس مال كثيف وانفاق كبير قد تعجز المدخرات المحلية عن القيام بعملية تمويلها، ومن هنا تظهر الحاجة الى تمويل خارجي من اجل الاسراع في عملية التنمية وقد تبين ان أنجح شكل من اشكال التمويل الخارجي هو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمتاز بكبر حجم الأموال الأجنبية التي ترافقه فضلاً عما يرافقه من تكنولوجيا متطورة وخبرات ومهارات انتاجية وتسويقية وما تكسبه الدول المضيفة من خبرة ومعرفة مؤسسية وهذه المزايا التي وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر دون غيره من اشكال التمويل الخارجي لا غنى عنها في انجاح عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى اليها الدول النامية.

و تعد تجربة تونس مع الاستثمار الأجنبي المباشر خير دليل على ذلك حيث شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل أصبحت اكثر البلدان رفاهية في المنطقة وذلك من خلال الاصلاحات التي خلقتها في بيئتها الاستثمارية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن هذا النمو المستقر وارتفاع مؤشر التنمية لم تستطيع تونس الوصول اليه بفضل الاستثمار المحلي اذ ان برنامجها التنموي الذاتي قد فشل في تحقيق النتائج، وهكذا اصبحت تونس تصنف كأحدى افضل البلدان في البلدان النامية من حيث أدائها المتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك جزئياً الى انها ترى في هذا الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من جهودها الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

أن من حجج المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر انه يكون مكملاً ومحفزاً للاستثمار المحلي في البلد المضيف ويعد الاستثمار المحلي احدى دعائم النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية لما يؤدي اليه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، وانه من الوسائل الفعالة في تغير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه فضلاً عن انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار مثل تكوين رأس المال الثابت والتراكم الرأسمالي لذا فان استخدام أيٍّ منها يقصد به الاستثمار المحلي[2].

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **الاستثمار الاجنبي المباشر**، مصدر سابق ص ص 38-39.

[2] هيئة التخطيط الاقتصادي، **تكوين راس المال الثابت**، الواقع والافاق حتى عام 2000، دراسة رقم (215)، وزارة التخطيط، 1987، ص2.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الانتاجية وكذلك التجهيزات الرأسمالية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة ابتداء يمكن أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار ومن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو حركي بالطرق الاتية[1]:

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختناقات (عنق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الارتكازية الأساسية والعملات الأجنبية.

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.

ج – أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة ينقل الخبرات التكنولوجية والادارية والتسويقية للمستثمر المحلي مما يوسع من خبراته وعقليته الاستثمارية وزيادة قدرته على ايجاد فرص الاستثمار الجيدة.

د- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر أيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

هـ- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محلياً، وبالتالي فهي ضرورية لتكوين راس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

ومع ذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يثبط الاستثمار المحلي فيما لو تنافست الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المالية والمادية النادرة وكذلك على أسواق تصريف المنتوج.

-تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة[2] الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

---

[1] هناء عبد الغفار السامرائي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية والصين انموذجاً**، مصدر سابق، ص256.

[2] Marouane ALAYA، "**Investissement Direct Etranger et Croissance Economique، une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané** "، **LES Cahiers de L'IRD** (Paris : AUF ،Septembre 2006)، P. 4.

I- أثر الإحلال:

يحدث ذلك حسب فكرة ***Schumpeter*** في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

وحسب تقرير الأونكتاد عام ***2001*** فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق عام ***1996*** .

وحسب **Gaves** فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة المحلية أو العالمية، تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل بعض الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

-دراسة **إيمان عطية ناصف** عام **2003** على الاقتصاد المصري خلال الفترة **1980-2000**حيث أكدت تلك الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة **1** ٪ أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة **0.23** ٪ خلال نفس الفترة ومرد ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات).السوق المحلي وهذا ما أثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة.

II- أثر التكاملية

أما أثر التكاملية فيعني حسب **Shumpeter** أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة ***Mayer, Agosin*** عام ***2000*** ، تضمنت محاولة توضيح ما

إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في البلدان النامية وآسيا وأمريكا اللاتينية (خلال فترة ***1970-1995***) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلاليا أما في البلدان النامية فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول.

3-اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

المقصود بهذا الأثر هو حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة قيام الشركات متعدية الجنسية بتحريك رؤوس الاموال للاستثمار الأجنبي المباشر، الاثر الاول: الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الاموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، وينعكس ذلك ايجابياً على ميزان حساب راس المال في حالة لجوء الشركات الى الحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الأجنبية وذلك لتمويل مدفوعاتها المحلية، في مرحلة تالية يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي اذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية الى القطاعات التي تنتج لاحلال الواردات، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وبالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي الى تحسن ميزان المدفوعات[1].

وكذلك يحدث التحسن في ميزان المدفوعات اذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات الى دول العالم او من اعادة التصدير الى الدول الأم مع العلم ان الشركات الاجنبية الداخلة الى اسواق التصدير ستحقق النجاح لا محالة لما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة و موثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالاسواق العالمية.

يلاحظ في المراحل الاولى للاستثمار الاجنبي المباشر ارتفاع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الاجنبية ولكن عندما تبدأ هذه الشركات بالانتاج فانها ستقوم بسد حاجة السوق المحلية من السلع النهائية والسلع الاخرى والتي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة، وبالتالي ينخفض حجم الواردات وكذلك ان هذه الشركات ستقوم بتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية الى الخارج مما يؤدي الى زيادة حجم الصادرات في البلد المضيف، اذاً المحصلة النهائية هي زيادة في الصادرات تقابلها انخفاض الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات[2].

هناك نوعين من الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الأول: هي آثار مباشرة وتقاس هذه الآثار من خلال المعاملات الدولية المرافقة للشركات متعدية الجنسية والمعكوسة في ميزان راس المال وميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أما الاخر فهو الآثار غير المباشرة والتي تنجم كنتيجة لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] محمد الفيومي، **الشركات الدولية، مدخل محاسبي**، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية 1992، ص135.

[2] تميم بيومي وجابريل ليبوررث، **الاستثمار الاجنبي المباشر لليابان والتجارة الاقليمية**، التمويل والتنمية، ايلول 1997، ص13

في تكوين رأس المال المحلي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التفاعل المتبادل بين أثر المضاعف والمعجل وبدوره يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى[1] .

ولكن الحكم على الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجراء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة الى الخارج والمتمثلة بتحويل جزء من راس المال والارباح ودخول العاملين الاجانب فاذا كان حجم التحسن اكبر من حجم الموارد المحولة فأنها حالة ايجابية، وعندئذ يقال ان الاستثمار الأجنبي المباشر له دور أيجابي في تحسن ميزان مدفوعات البلد المضيف[2] .

4-الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية، ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

I- الأثر المباشر

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

II- الأثر غير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

-نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

---

[1] محمد الفيومي، الشركات الدولية، **مصدر سابق**، ص 135-.137

[2] هدسون وهرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبدالله منصور ومحمد عبدالصبور، دار المريخ للنشر، الرياض 1990، ص341.

-تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات عام **1999** وبالتطبيق على **Thomsen**التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسة دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من **30.5** ٪ الى **39.7**٪ في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة: **1989-1992** إلى **2.6** ٪ وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكومبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين.

و حسب النتائج التي تحصل عليها كل من: **ليو، وانغ، وي y.wei, c.wang, x.liu** سنة **2001** بدراسة العلاقة السببية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و التجارة الخاؤجية (صادرات-واردات) في حالة الصين، باستخدام بيانات احصائية للفترة: **1984-1998** لـ **19** منطقة اتضح ان: هناك علاقة سببية ذات اتجاه وحيد للصادرات اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و نفس العلاقة للاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه الواردت[1].

اما بخصوص الاثار السلبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له فيمكن حصر اهمها كالآتي:

أ - ان اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لعدم الاستقرار و اختلالات متعددة من الناحية الاقتصادية وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما ان المستثمر الاجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف، و انما يتجه نحو المشروعات التي تحقق له اعلى الارباح وباسرع وقت ممكن .

ب- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي لم تصل الى مستوى منافسة المشروعات الاجنبية المماثلة، حيث ان المشروعات الاجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الاولية واليد العاملة وعلى اسواق تصريف المنتجات.

[1]Samir abdelhafidh, **investissement direct etranger et commerce exterieur en tunisie**: **une analyse en terme de causalité**, finances et strategies de développement, actes du 5éme colloque international de l'institut superieur de gestion de sousse, tunisie, editions published- 2012, P09.

ج- ان منح المستثمر درجة من السيطرة الادارية عبر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في البلد المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الازمات الاقتصادية الداخلية.

د- القدرة التكنولوجية العالية والخبرات الادارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الاجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لاسيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط او الغاز او عند خصخصة المشروعات العامة.

المبحث الثاني: تحديد النموذج المستخدم و النتائج

بعدما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستعمل في الدراسة التطبيقية، مع بيان الطريقة المتبعة في تقدير هذا النموذج، وقبل البدء في الدراسة ينبغي استعراض أهم الدراسات التطبيقية التي أقيمت في هذا المجال، وأهم النتائج المتوصل إليها وذلك لتدعيم دراستنا، حيث يتم ذلك وفقا لما يلي:

المطلب الأول:مفهوم الخوارزميات الجينية

ظهرت الخوارزميات الجينية بشكلها الحالي عام **1975** على يد **جون هولاند** في جامعة ميتشيغان ، تطورت في بداية الثمانينات لتصبح أحد الطرق الفعالة للتعامل مع مسائل الاستقصاء و المثلية المعقدة[1].

تعد **الخوارزميات الجينية** (**GA**) **Genetic Algorithms**من التقنيات المهمة في البحث العشوائي عن الحل الأمثل، وهي تمثيل للاعتقاد السائد بأن الذكاء البشري يخلق مع الإنسان ويتم اكتسابه عن طريق الوراثة بشكل كبير .فهي محاكاة لعملية التزاوج بين الكائنات الحية من النوع نفسه .وقد اِستُعِرتْ عدة مصطلحات وصفات من علم الوراثة كالجيل والوالدين والعبور والطفرة .وتحاول الوصول بهذه الطريقة إلى الحل الأنسب للمشكلة المطروحة معتمدة على مبدأ العالم داروين في الاصطفاء الطبيعي القائم على الاحتفاظ بالميزات والصفات الجيدة الموجودة في جيل الآباء لنقلها إلى جيل الأبناء بهدف الحصول على ذرية قوية تتمتع بأفضل صفات جيل السلف على أقل تقدير.

يتم في أثناء تطبيق الخوارزميات الجينية توصيف المشكلة المطروحة لتمثيل الصبغيات **Chromosomes** الممثلة للحلول بواحدة من طرائق الترميز .بعد ذلك تطبق مجموعة من العمليات الرياضية المستنبطة من العمليات البيولوجية كالعبور والانتخاب والطفرة للحصول في نهاية المطاف على مجموعة من الصبغيات التي تمثل الجيل النهائي وكل صبغي ما هو إلا فرد من أفراد الجيل، وأفضل صبغي هو الحل الأمثل الذي نبحث عنه للمسألة المطروحة .إذًا، تبدأ عملية البحث انطلاقًا من مجموعة حلول وليس من حل واحد أو نقطة واحدة .

---

[1] Melanie Mitchell, **An Introduction To Genetic Algorithms**, A Bradford Book The MIT Press, Cambridge-Massachusetts, London-England, Fifth Printing 1999,P3.

بالطبع هناك عدة تقنيات للبحث عن الحل كالطرائق الحسابية المباشرة وغير المباشرة وطرائق التعداد الكامل وطرائق البحث العشوائي التي تندرج منها الخوارزميات الجينية [1] .

و صفت بالجبنية نظرا لاعتمادها الشديد على عمل الجينات الواثية في الكائنات الحية، يصطلح عليها في بعض المراجع بالبرمجة الجينية نظرا لقلبليتها العالية للبرمجة و استفادتها من مفهوم المعالجة المتوازية للوصول للحل[2].

الخوارزميات الوراثية هي خوارزمياتَ بحثٍ عشوائية قائمة على الاحتمالية تتصف بانها كفوءة تَحاكي الظواهرَ الطبيعيةَ.وقداستخدمت بنجاح لحَلّ مدى واسع من مشاكلَ تحقيقِ الأمثلية، خصوصاً المشاكل المعقدة.ان الخوارزميات الوراثية تحاكي نظرية تطورِ داروين بتَطبيق إستراتيجيةِ "البقاء للأصلحِ".

-قياسا مع الطبيعة:

تستقي الخوارزميات الجينية جذرورها من الوراثة الطبيعية و التطبيقات الحديثة لتقنيات الاعلام الآلي الخليط المكون لمبدأ عمل الخوارزمية الجينية هو نموذج متميز من أداء الطبيعة و ابتكارات الذكاء الاصطناعي.

تتكون الخوارزمية الجينية من حجم محدد من السكان هذا الحجم السكاني يتكون من مجموعة أفراد، كل فرد يمثل في حد ذاته ترميزا خاصا كحل احتمالي لمشكلة قيد الدراسة، حيث يكون على شكل مجموعة من الرموز هذه المجموعة تسمى **Alléle** و وضعية الجين داخل الكروموزوم تسمى**locus** و الجدول الموالي يبين هذه الحالات:

الشكل رقم (4-1) : المستويات الخمسة المكونة للخوارزمية الجينية بالمحاكاة مع الطبيعة

Nature	***Algorithme génétique***
Chromosome	Chaîne
Gène	Trait, caractéristique
Allèle	Valeur de la Caractéristique
Locus	Position dans la chaîne
Génotype	Structure
Phénotype	Ensemble de paramètres une structure décodée

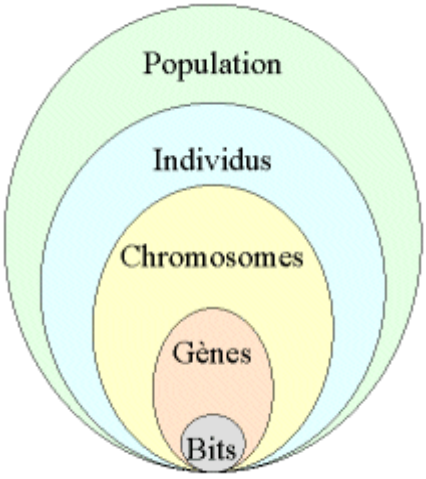

[1] Goldberg, D. E., & Lingle, R. (1985). "**Alleles, loci, and the traveling salesman problem**". Proceedings of an International Conference on Genetic Algorithms and Their Applications, 154-159.

[2] Goldbergž D.E, **Genetic Algorithms in Search Optimization and Machine Learing** ,Addison-Wesly,1989.

تتلخص آلية عمل الخوارزمية الجينية بعدة مراحل تتلخص فيما يلي:

الشكل رقم (4–2): الخطوات الأساسية لعمل الخوارزمية الجينية

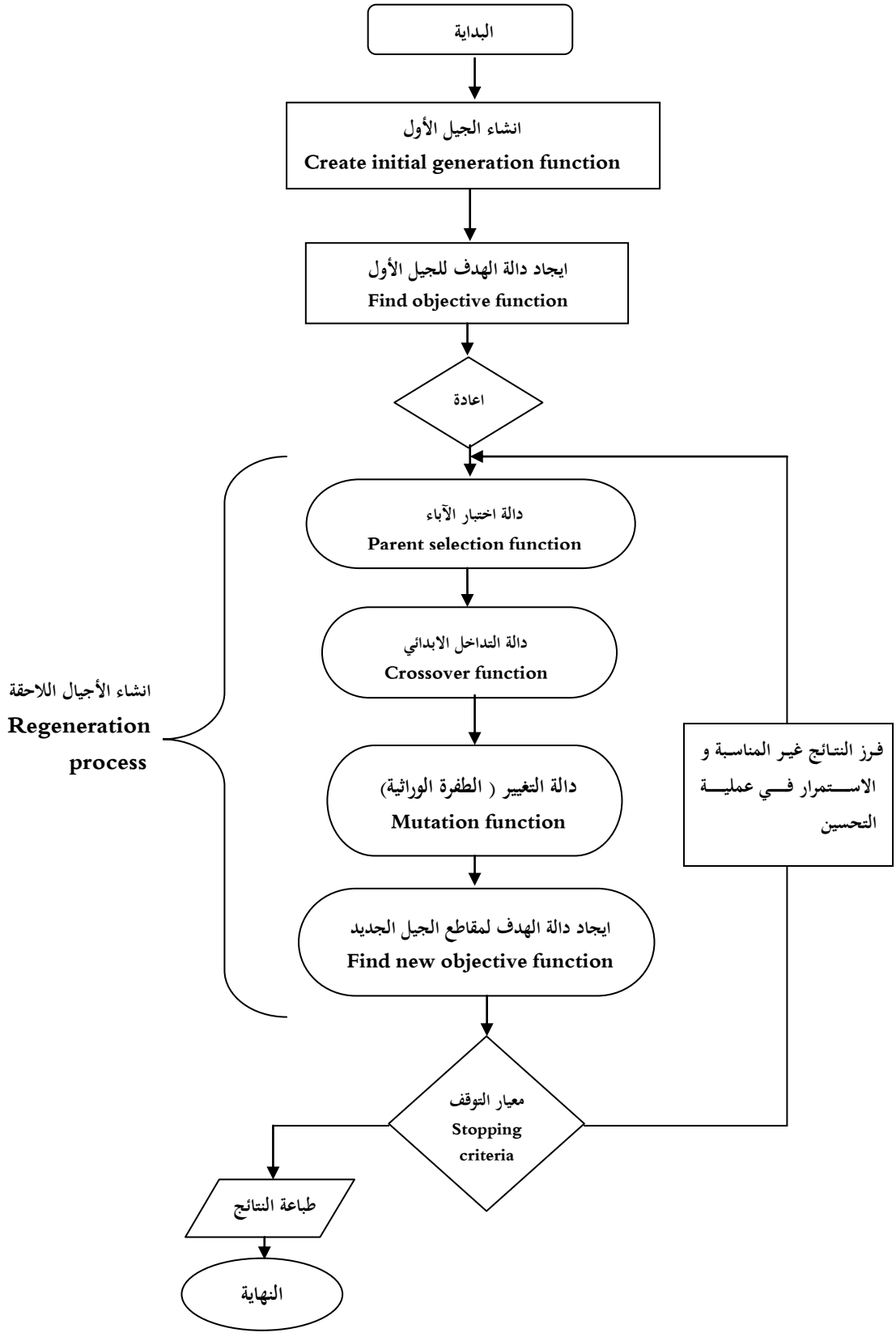

المصدر: اسراء نذير الكلاك و آخرون، الخوارزمية الجينية في جدول العمليات مع عدم امكانية القطع، مجلة تنمية الرافدين(89)، 30، 2008،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، ص248.

و تتألف الخوارزمية الوراثية من ثلاثة مراحل رئيسيةٍ في كل خطوة لانشاء الجيل القادم من السكان الحاليين:

1-الاختيار(**SELECTION**).

2-التهجين(**RECOMBINATION**).

3-الطفرة الوراثية(**MUTATION**).

لماذا نستخدم الخوارزمية الوراثية؟

1-تمكننا من ايجاد القيم المثلى.

2-الاقتراب من الحل يكون اسرع.

3-البرنامج المستخدم يمتلك اصغر عدد من مدخلات السيطرة و التحكم مما يجعله سهل الاستخدام.

4-لا يشترط ان تكون الدالة قابلة للاشتقاق او التفاضل.

-شرح آلية عمل الخوارزمية الجينية:

1- ترميز الصبغيات Chromosomes Encoding:

فعلينا ترميز كل صبغي بشكل يسهل التعامل معه من قبل الحاسوب وذلك حسب المسألة المطروحة .عمومًا تعتمد طريقة الترميز على نوعية المتحولات فإذا كانت متقطعة **Discrete Variable** فهي ذات عدد محدود ومن ثَمَّ يمكننا استخدام التمثيل الثنائي لترميز جميع الحالات .أما إذا كانت المتحولات مستمرة **Continuous Variable** فهي ذات عدد غير منتهٍ وهذا يتطلب القيام بحل ما[1] .

-طرائق الترميز Encoding Type:

هناك عدة طرائق لترميز الصبغيات أو الجيل **Population** حيث تفرض نوعية المسألة الطريقة الملائمة لها . فمن طرائق الترميز الشائعة الترميز التبديلي والترميز الشجري والترميز الثنائي.

-الترميز الثنائي Binary Encoding

يستخدم هذا الترميز بكثرة لسهولة التعامل معه حيث يكون كل صبغي عبارة عن مجموعة من الأصفار و الواحدات المتعاقبة.

الشكل(4-3)مثالا على الترميز الثنائي

Chromosome 1	**1100010111**
Chromosome 2	**1110111000**

المصدر: نفس المصدر السابق للشكل السابق

[1] أسامة أسعد بحبوح، حسان ريشة، **تأثير متغيرات الخوارزميات الجينية في مسائل إيجاد الحل الأمثل**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية-المجلد الثالث والعشرون-العدد الثاني،2007ص**107**.

2-إجرائيات الانتخاب Selection Procedures:

تعد مرحلة الانتخاب المرحلة الأولى في الخوارزمية الجينية إذ يتم اختيار الجيل الجديد من الجيل القديم بوضع جميع الأفراد في مجموعة واختيار المناسب منها حسب طريقة الملاءمة المستخدمة وبطريقة موضوعية وغير متحيزة . ونظرًا لوجود العديد من إجرائيات الانتخاب يجب أن يتم اختيار الإجرائية المناسبة لما لذلك من أثر في سير الخوارزمية الجينية والحصول على الحل الأمثل بالسرعة الممكنة.

نوضح فيما يأتي إجرائيات الانتخاب المستخدمة في بحثنا:

2-1-الانتخاب وفق مبدأ العجلة المتدحرجة: Roulette Wheel Selection:

لمحاكاة هذه الطريقة نعتبر وجود عجلة تم تقسيمها إلى **100** قطاع .يُوزَّعُ أفراد الجيل على هذه القطاعات وفقًا لمتوسط احتمالية الانتخاب لكل فرد من أفراد الجيل الحالي والذي يعطى رياضيًا بالعلاقة:

حيث:

$P_{select}(i)$ تمثل احتمالية انتخاب الفرد i

F_i تمثل درجة ملاءمة الفردi

N تمثل عدد أفراد الجيل

تتم طريقة الانتخاب بإدارة العجلة بشكل عشوائي وانتظار وقوف العجلة عند مؤشر ما، وعندها نأخذ الفرد الذي أشار إليه المؤشر .إذًا، كلما زادت درجة ملاءمة الفرد زاد عدد قطاعاته، ومن ثَمَّ زاد احتمال انتخاب هذا الفرد وهذا يعني دخول الفرد في الجيل الخلف أو تأثيره الإيجابي في هذا الجيل على أقل تقدير. لمحاكاة عملية العجلة المتدحرجة حاسوبيًا، فإن كل فرد يعطى قيمة تعبر عن الاحتمال التراكمي له وفق العلاقة C :

وُتوزَّعُ قطاعات العجلة على الأفراد حسب الاحتمال التراكمي السابق .يتم بعد ذلك توليد رقم عشوائي ضمن المجال[1,100] ، وعندها يتم انتخاب الفرد التابع للقطاع الذي وقع رقمه على الرقم العشوائي المولد.

الشكل (4-4) مثالا على عملية العجلة المتدحرجة

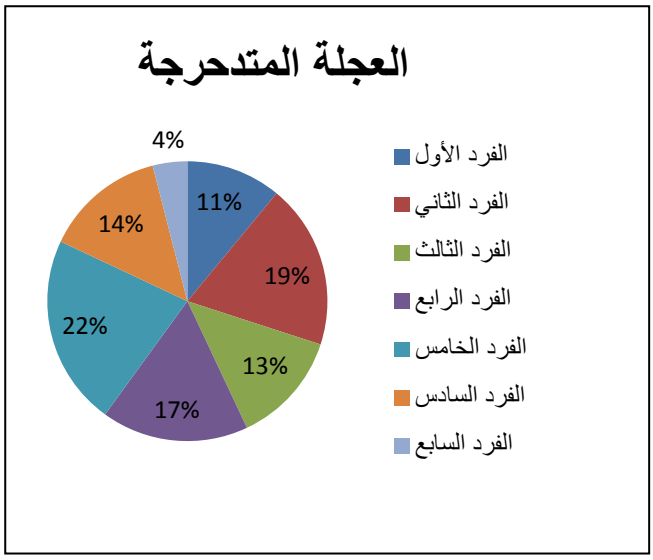

	مقياس الملاءمة F	احتمالية الانتخاب	الاحتمال التراكمي
الفرد الأول	13	0.11	11%
الفرد الثاني	22	0.19	30%
الفرد الثالث	15	0.13	43%
الفرد الرابع	19	0.17	60%
الفرد الخامس	25	0.22	82%
الفرد السادس	16	0.14	96%
الفرد السابع	05	0.04	100%
المجموع	115	1.00	

المصدر: اسراء نذير الكلاك و آخرون، الخوارزمية الجينية في جدول العمليات مع عدم امكانية القطع، مجلة تنمية الرافدين(89)، 30، 2008،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، ص250.

2-2-الانتخاب وفق مبدأ حكم النخبة Elitism :

في أثناء عملية إنتاج جيل جديد لا يمكننا تجاهل احتمال فقد الحل الأمثل الموجود في الجيل الحالي .من هذا المنطلق وللاحتفاظ بالحلول الجيدة في الجيل الخلف من الجيل التي تعتمد على نسخ الحلول الجيدة **Elitism** السلف فقد وجدت طريقة الانتخاب للاستفادة منها في الأجيال اللاحقة وإجراء عملية الانتخاب لإكمال الجيل بالطرائق العادية.

3 -العبور Crossover :

تعد عملية العبور من العمليات المهمة في الخوارزميات الجينية والتي تحاكي عملية التزاوج البيولوجي بين الأحياء، فالمعتقد السائد هو أن التزاوج بين أفراد يتمتعون بمواصفات جيدة سوف ينتج عنه غالبًا أفراد يتمتعون بمواصفات جيدة على أقل تقدير.

ومن ثَمَّ يتم في الخوارزميات الجينية انتخاب الأفراد ذوي مقياس الملاءمة الجيد بعد ذلك تنفذ عملية مزج عشوائي **Shuffling** للتخلص قدر الإمكان من إجراء العبور بين الفرد ونفسه والناتج عن احتمال تكرار الفرد أكثر من مرة بشكل متتالٍ نتيجة عملية الانتخاب التي تسبق العبور.

إن عملية العبور تتم أيضًا باحتمال هو احتمال العبور لكل فرد ضمن الجيل. بعد تحقيق المزج العشوائي لأفراد الجيل نقوم بعملية العبور بين الفرد والذي يليه باستخدام إحدى طرائق العبور كالعبور المنسق أو عبور n- نقطة البسيط.

5-1عبور نقطة-n البسيطSimple n-point Crossover:

يتم اختيار صبغيين متتاليين من الجيل كما يتم اختيار **n** نقطة عبور بقيم عشوائية ، على طول الصبغيين .بعد ذلك تبادل الصبغيات الوراثية أي المورثات الجينات(**Genes**) الواقعة بين نقطة العبور (**xi+1**)و (**xi**) فيما بين الصبغيين .تمثل **i** جميع نقاط العبور ذات الدليل الفردي، مما يستدعي التبديل بين نقطة العبور الأخيرة وحتى نهاية الصبغي عند كون عدد نقاط العبور فرديًا، و ليس من الضرورة اختيار قيم نقاط العبور في جميع الصبغيات نفسها، بل يتم اختيارها لكل صبغيين متتاليين ضمن الجيل بشكل عشوائي وبحيث لا تتعدى قيمها طول الصبغي.

يبين الشكل الموالي كيفية تطبيق العبور من نوع**point -2** البسيط على صبغيين متتاليين من جيل الآباء وفق القيم العشوائية الآتية:

- قيمة نقطة العبور الأولى=2
- قيمة نقطة العبور الثانية = 6

الشكل (4-5): عبور 2-نقطة البسيط

قيمة نقطة العبور		1	2	3	4	5	6	7	8
جيل الآباء	Chromosome1	1	1	0	1	1	1	1	0
	Chromosome2	0	0	0	0	1	0	0	1
		↓	↓↑	↓↑	↓↑	↓↑	↓↑	↓	↓
جيل الأبناء	Chromosome1	1	0	0	0	1	0	1	0
	Chromosome2	0	1	0	1	1	1	0	1

المصدر:اسراء نذير الكلاك و آخرون، الخوارزمية الجينية في جدول العمليات مع عدم امكانية القطع، مجلة تنمية الرافدين(89)، 30، 2008،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، ص251.

6- الطفرة Mutation :

هي المرحلة الأخيرة من سلسلة العمليات التكرارية التي تسهم بشكل جيد في الوصول إلى الحل الأمثل بسرعة . وهي مستمدة من كون الخوارزميات الجينية فرعًا من تقنيات البحث العشوائي عن الحل الأمثل ومن ثَمَّ فإن حدوث تغير مفاجئ وغير متوقع في الجيل(عشوائي) ولو كان باحتمال حدوث طفيف سوف يكون له الأثر الإيجابي في الاقتراب من الحل الأمثل .عند استخدام طريقة الترميز الثنائي تكون الطفرة عبارة عن عكس إحدى المورثات ضمن الصبغي أي من الصفر إلى الواحد أو العكس، واحتمال حدوث هذا التغير يعرف باحتمال الطفرة **probability of Mutation** (**Pm**) حيث يتم اختياره بقيمة متدنية نسبيًا كما سنبين لاحقًا.

الشكل رقم (4–6): حدوث طفرة على صبغي ثنائي

قبل الطفرة	Chromosome1	1	0	1	1	1	1	1	0
		↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
بعد الطفرة	Chromosome1	1	0	0	1	1	1	1	0

المصدر: نفس المصدر السابق

7–1خوارزمية العمل:

يبين الشكل الموالي المخطط التدفقي المبسط المستخدم في دراستنا والذي قمنا بتحويله إلى برنامج سهل التعديل باستخدام بيئة **MATLAB** ذات الإمكانيات الكبيرة :

الشكل (4–7) المخطط التدفقي المبسط لخوارزمية العمل المستخدم في الدراسة

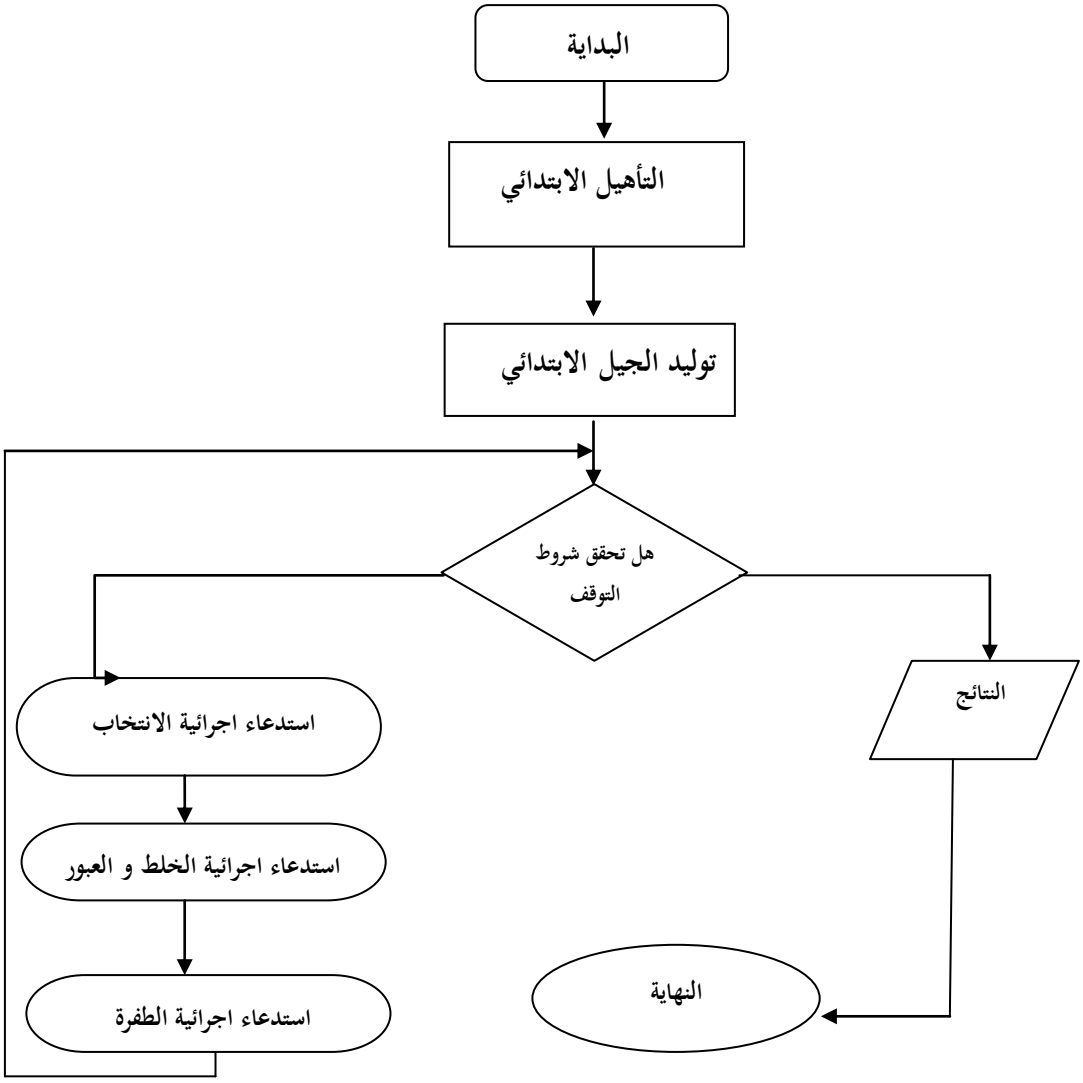

المصدر: أسامة أسعد بحبوح، حسان ريشة، تأثير متغيرات الخوارزميات الجينية في مسائل إيجاد الحل الأمثل، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية–المجلد الثالث والعشرون–العدد الثاني،2007ص113.

1–التأهيل الابتدائي: تحدد بعض المعايير والثوابت وقيم المتغيرات حسب رغبة المستخدم مثل:

–حجم الجيلPopulation Size :

يقصد به عدد الأفراد ضمن الجيل وهو من العوامل المهمة والتي يتوقف عليها أداء الخوارزمية .بشكل عام يمكن القول :إنَّ زيادة عدد الأفراد إلى درجة كبيرة سوف يجعل زمن الحصول على النتائج كبيرًا مما يقلل من فائدة هذه النتائج .فعلى سبيل المثال ما الفائدة من حصولنا على احتمال عالٍ في حدوث كارثة طبيعية أو صناعية بعد فوات الأوان! ؟ .بالمقابل فإن زيادة حجم الجيل سوف يقلل من الخطأ المرتكب في النتيجة .أيضًا هناك مشكلة عند كون حجم الجيل التأهيل الابتدائي صغيرًا إذ تنخفض دقة النتائج بشكل ملحوظ، لأنه لن يشمل كامل المجال المدروس بشكل جيد.

–احتمال الطفرة :

بالطبع نسمع عن الطفرة البيولوجية بشكل متكرر بين الآونة والأخرى ولكنها تبقى ضمن حدود احتمالية متدنية .أيضًا يتم اختيار احتمال الطفرة في الخوارزميات الجينية بقيمة متدنية عمومًا.

–عدد مرات التكرار :يتم تكرار الخوارزمية عددًا محددًا من المرات أي يتم التكرار حتى الوصول إلى مستوى جيل محدد.

2 –توليد الجيل الابتدائي :

كل مجتمع يبدأ من جيل وهذا الجيل تجمعه صفات عامة مشتركة .وهذا ما نطبقه في خوارزميتنا بتوليد جيل عشوائي من الأفراد للانطلاق منه والحصول على بقية الأجيال.

3 –شرط التوقف:

إن شرط توقف الخوارزمية يؤدي دورًا مهمًا في النتيجة النهائية وفي كلفة العملية عمومًا .فمن الممكن أن يكون الشرط هو الوصول بالنتيجة إلى قيمة خطأ محددة مسبقًا نسبة للقيمة المرغوب فيها .وقد يضاف إليه شرط عدم تجاوز زمن التنفيذ لقيمة محددة .وهذا ما يحدث إذا ما أدخلنا مفهوم الزمن الحقيقي إلى دراستنا وذلك بأن يُشترط في النظام الحصول على النتيجة قبل وصول المهمة إلى زمنها الحرج المعرف بأنه آخر لحظة زمنية يمكن قبول انتهاء تنفيذ المهمة عندها وحتى يتسنى لنا إجراء المقارنات المختلفة عند تغير بقية المتغيرات قمنا باختيار شرط التوقف حسب عدد مرات التكرار.

4–إجرائية الانتخاب :

تتعلق عملية الانتخاب بطريقة الملاءمة المستخدمة ويعد تشكيل تابع الملاءمة **Fitness** من أهم النقاط في الخوارزميات الجينية لما له من أثر كبير في صحة النتائج فهو المؤشر الحقيقي على الاقتراب من الحل أو الابتعاد عنه . ويتم اختيار هذا التابع بحيث يزداد كلما اقتربنا من الحل.

عند إيجاد النهاية الحدية الصغرى لتابع فإن تابع الملاءمة يكون متناسبًا بشكل عكسي مع قيمة التابع المدروس، وهذا يعني أن ارتفاع قيمة الملاءمة لفرد بالنسبة لغيره من أفراد الجيل يدل على اقتراب هذا الفرد من النهاية الحدية الدنيا ومن ثَمَّ من حل المسألة[1].

يمكن اختيار تابع الملاءمة بالشكل الآتي:

F = Vmax + Vmin – V

حيث إنَّ:

Vmax: أكبر قيمة يعطيها أفراد الجيل الحالي للتابع .

Vmin: أصغر قيمة يعطيها أفراد الجيل الحالي للتابع .

وبذلك نضمن أن تابع الملاءمة يزداد طردًا مع الاقتراب من الحل وبقيم يمكن التعامل معها بسهولة لعدم تقاربها بشكل كبير كما أن قيمة التابع موجبة وهو الأفضل. أما لإيجاد النهاية الحدية العظمى فقد اعتبرنا مقياس الملاءمة هو قيمة التابع المدروس ضمن المجال المحدود لكل فرد.

5 –الخلط والعبور :

تتم عملية الخلط بتغيير ترتيب الأفراد ضمن الجيل بشكل عشوائي وذلك لزيادة العشوائية في ترتيب الأفراد الذين تم انتخابهم في المرحلة السابقة والتي ينتج عنها تكرار لبعض الأفراد مما يؤثر سلبًا في الأجيال اللاحقة بسبب القيام بعملية العبور بين الفرد ونفسه مما يقلل من حدة الانسياب نحو الحل الأمثل.

بعد عملية الانتخاب والانتقاء تتم عملية خلط الجيل ومحاكاة عملية التزاوج بين الكائنات للحصول على جيل جديد يتمتع بمواصفات الجيل القديم الجيدة.

6–إجرائية الطفرة:

تحدث الطفرة بشكل عشوائي وباحتمال ضئيل ، إن إحداث طفرة في الجيل قد يؤدي للوصول إلى الحل الأمثل بشكل سريع في بعض الحالات.

المطلب الثاني:الدراسة التطبيقية و النتائج

أولا:تعريف متغيرات الدراسة

تم استخدام نوعين من المتغيرات، متغيرات تابعة و متغيرات مستقلة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المتغير المستقل و المتغيرات التابعة هي كالآتي:

---

[1] اسراء نذير الكلاك و آخرون، **الخوارزمية الجينية في جدول العمليات مع عدم امكانية القطع**، مجلة تنمية الرافدين(89)، 30، 2008،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، ص250.

– الناتج الداخلي الخام:

يمثل قيمة السلع و الخدمات المنتجة محليا خلال فترة زمية هي السنة.

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع و الخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل ***PIB*** مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد.

الادخار المحلي:

هو مجموع الادخارات الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن اجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي ان الادخار المحلي يشمل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك و صناديق التوفير و شركات التأمين، أو المدخرات الاجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة و مخصصات الاهتلاك و كذلك المدخرات لدى صناديق التأمين و المعاشات و الادخار الحكومي، أي أن:

الادخار المحلي= قيمة الدخل المحلي–قيمة الاستهلاك الكلي[1]

–فجوة الموارد المحلية:

تحدث هذه الفجوة عند نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار، يعني ان هذه الفجوة يمكن تقديرها بناءا على تحديد قيمة كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين و الادخار المتوقع اعداده لتمويل الاستثمارات[2].

فجوة الموارد المحلية= الادخار المحلي–الاستثمار الكلي

–الفجوة التمويلية:

هي الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح و الاستثمارات الكلية في الاقتصاد، حيث تمثل هذه الفجوة ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، و يتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما.

الفجوة التمويلية= الادخار الوطني المتاح– الاستثمارات الكلية[3].

---

[1] عمار السيد عبد الباسط، **أثر الضريبة العامة على القوة الادخارية في الاقتصاد**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص139-149.

[2] أحمد سلامي، **أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل عملية التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970–2019**، مجلة الباحث العدد 2012/11،ص36.

[3] علاوة نواري، **التكامل الاقتصادي العربي الاسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية–2010، ص 129.

حجم المديونية الخارجية:

لوحظ من خلال التجارب التنموية للجزائر أنها لم تصل و بشكل نهائي الى مرحلة الاعتماد على الذات، بل تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية خلال حقبة السبعينات و الثمانينات و بشكل خاص في التسعينات من القرن الماضي، حيث سبب الافراط في الاعتماد على التمويل الخارجي حدوث تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي.

و تتمثل رؤس الأموال الخارجية في القروض العمومية، القروض التجارية، ديون من الأسواق المالية العالمية، الديون الحكومية وهي تشكل اشهر مصادر التمويل الخارجية للتنمية.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

معايير خوارزمية الدراسة هي:

الحجم الأولي للسكان : 120

احتمالية العبور: .Pc = 0.4

احتمالية حدوث الطفرة الوراثية: Pm = 0.01

1- الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

و تظهر تغيرات حجم الناتج المحلي كما يلي:

الشكل التالي يوضح التغيرات التي عرفها حجم الناتج المحلي الاجمالي طيلة فترة الدراسة

الشكل رقم (4-8): أعمدة بيانية لتغيرات الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات

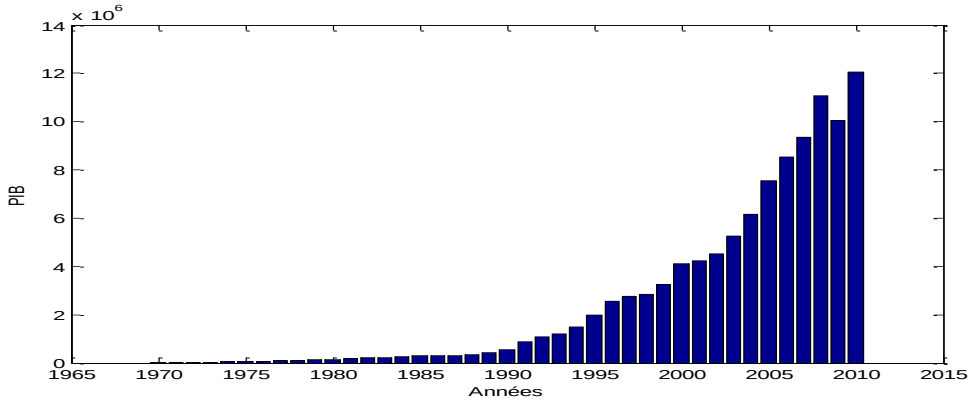

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

و يمكن تحليل الشكل البياني للتغيرات التي عرفها حجم الناتج الداخلي الاجمالي كما يلي:

- فترة السبعينات: يلاحظ من الشكل أنه شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا حيث إنتقل من **15,59** مليار دولار سنة **1975** إلى **30,28** مليار دولار عام **1979** بنسبة **113,47%** خاصة بعد إرتفاع أسعار النفط في أحداث **1973** من جهة و توجيه أكبر قدر ممكن من الإستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من **45%** من الإستثمارات الوطنية من جهة أخرى.

– فترة الثمانينات: عرف الناتج إرتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الإنخفاض و الإرتفاع، و حتى عند بلوغ السعر أدنى مستوياته أثناء أزمة **1986** حيث وصل إلى **12.97** دولار للبرميل بإنخفاض نسبته إلى **52.28%**، إلاّ أن الناتج قد إرتفع بأكثر من **5** مليار دولار،و هو ما يشير إلى أن قطاعات الصناعة و الزراعة قد إتخذت نسب مساهمة كبيرة في الناتج أثناء هذه الفترة حيث خصص المخطط الخماسي الأول أكثر من **78,43 %** و **36,06 %** من إجمالي الإستثمارات لكل من قطاعي الفلاحة و الصناعة على التوالي رغم تقليص هذه النسب خلال المخطط الخماسي الثاني[1].

–فترة التسعينات: لم تكن فترة التسعينات كالثمانينات، فقد شهد الناتج تقلبا بين الإنخفاض و الإرتفاع المرتبط بحركة أسعار النفط من جهة و الأوضاع الإقتصادية و برامج الإصلاح خلال التسعينات من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المعتمدة أساسا على الصادرات النفطية و تقليص الواردات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي، إضافة للتحفيزات المقدمة من أجل إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن حركة المتغيرين في الإتجاه نفسه أوضحتها سنتي **1994** و**1998** التي شهدت إنخفاضا في الأسعار مما أثر على قيمة الناتج بالإنخفاض.

–فترة (2000–2004): لقد كان للإرتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي وصل سنة **2004** إلى أكثر من **76,59** مليار دولار و هو ما يؤكد عن بقاء الإرتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الإقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و الخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بلغ عدد المؤسسات و الأصول المتنازل عنها من شهر جوان **2003** إلى **2005** حوالي**238** مؤسسة، في حين تحاول الجزائر التنويع في إستثمارها بهدف تنويع صادراتها و تحسين و تطوير قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدمية.

[1] حسن بهلول :" **الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية**"، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993 ،ص 182

-التمثيل البياني لتغيرات الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات:

الشكل رقم (4-9): منحنى بياني لتغيرات الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات

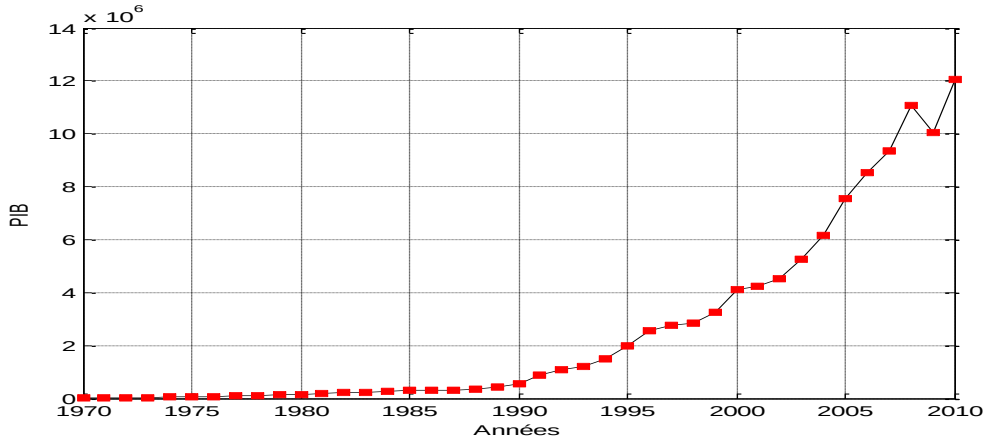

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

الشكل رقم (4-10) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الناتج الداخلي الخام

المنحنى المقرب باللون الأزرقcourbe de lissage

و المنحنى الأصلي باللون الأحمر

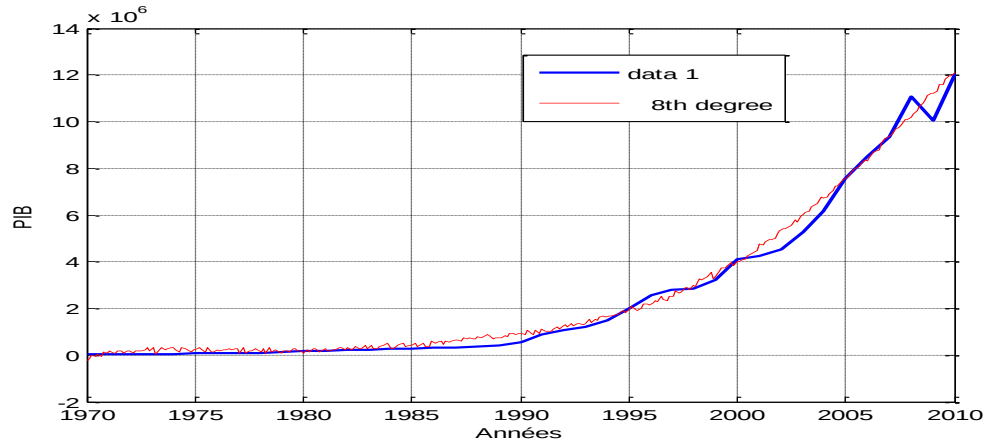

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

-معادلة منحنى التغيرات التقريبي للناتج الداخلي الخام:

$$PIB = a_1 + b_1 x + c_1 x^2 + d_1 x^3 + e_1 x^4 + f_1 x^5 + g_1 x^6 + h_1 x^7 + i_1 x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

مع:

a_1=-6.12730792011121E+17;

b_1 =1.31693507777221E+15;

c_1=-8.69991654709397E+11;

d_1=-4.89612300533881E+06;

e_1=1.93763591476380E+05;
f_1=-8.82439716384734E+00;
g_1=-5.18403829019862E-02;
h_1=2.04862590948310E-05;
i_1=-2.43866083374761E-09;

2-الادخار المحلي:

الشكل البياني يوضح التطورات التي عرفها حجم الادخار المحلي كما يلي:

الشكل رقم (4-11): أعمدة بيانية تشير الى تغيرات اللادخار المحلي بدلالة الزمن

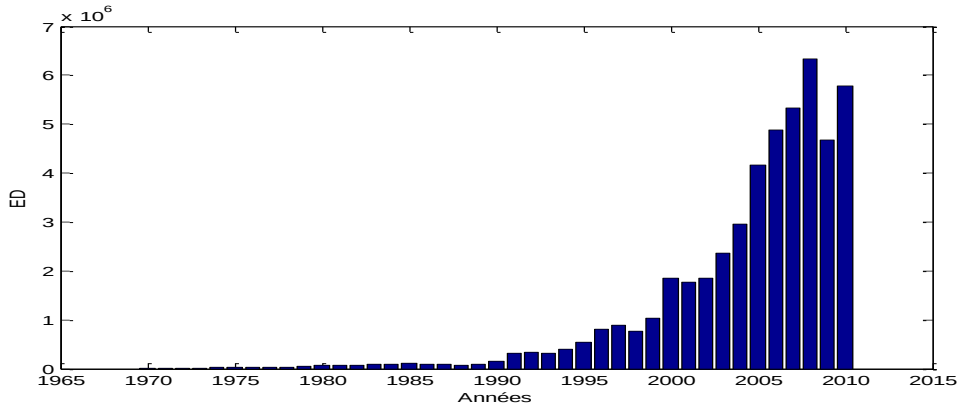

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

و يمكن تحليل مختلف هذه التغيرات الظاهرة في الأعمدة البيانية كما يلي:

الفترة (1970- 1979):

بلغ معدل الادخار المحلي **35.32%** في المتوسط ، بينما بلغ الاستثمار المحلي معدلا مرتفعا يقدر بـ **41.61 %** حيث اعتبرت أن معدلات الاستثمار هذه، من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في سبعينات القرن الماضي. ان معدل الادخار المحلي الذي عرف ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة قد يرجع سببه إلى انخفاض معدل الاستهلاك الوطني الذي شهد هبوطا مستمرا من **60.09 %**من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1980**؛ بالإضافة الى الارتفاع الذي شهده الادخار الحكومي الذي ارتفع من **8.53%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1970** إلى **25.26 %** سنة **1974**، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت من **21.41 %**من الايرادات العامة للدولة سنة **1970** الى **57.17 %**، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى ، الا انه استقر بعدها (الادخار الحكومي) عند **20.54 %** سنة **1979**، وهذا بالرغم من تقهقر الادخار الاسري الذي وصل الى نسبة **2.21 %** من الناتج المحلي الاجمالي سنة **1977** بعدما كان يمثل **14.1 %** سنة **1970**، ليبدأ بعدها في الارتفاع أين بلغ **7.74 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1979**.

الفترة (1980–1985):

انخفض كل من الادخار الحكومي الذي سجل متوسط **18.94 %** من الناتج بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انتقلت من **63.19 %** من الايرادات العامة سنة **1980** الى **44.2 %**سنة 1985. وكذلك الادخار الاسري الذي سجل متوسط **6.89 %** من الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة (1986–1990):

سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط **25,93%**،بينما معدل الإستثمار المحلي سجل انخفاضا كذلك، لكن بمتوسط **30,22%**، وهو راجع الى قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في السبعينات، ومن تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في كل من معدل الادخار و الاستثمار معا إن الانخفاض في الادخار، الى جانب الانخفاض في الاستثمار، ربما كان نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة الصدمات النفطية .فنمو أقل يعني ادخار أقل. لكن في المقابل، عندما يكون المجتمع ككل يستهلك حصة أكبر من الدخل الذي يحققه، فإنه لا يوفر وسيلة للإعداد للمستقبل، أي أنه لا يهيئ شروط النمو في المستقبل للدخل الوطني .

وكان انخفاض الادخار المحلي اكثر حدة، ويرجع السبب في ذلك الى الهبوط الحاد في الادخار الحكومي الذي انحدر الى **4,98%** من الناتج سنة **1988** بعدما قد شهد ارتفاعا خلال السنوات السابقة، وهو بدون شك ناتج عن انخفاض الجباية البترولية الي انخفضت من **44,2%**من الايرادات العامة للدولة سنة **1985** الى **25,78%** سنة **1988**؛ والسبب هو تدهور ايرادات الصادرات البترولية منذ سنة **1986** ،حيث انخفض سعر البرميل من حوالي **40** دولار امريكي للبرميل الى **13** دولار امريكي للبرميل عام **1986** و**11** دولار امريكي عام **1988**، مع انخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سدادة صادرات للنفط، بالإضافة الى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمة السوقية، حيث تمثل هذه الايرادات اكثر من **50%** من إيرادات الميزانية.

زيادة على ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بحوالي **2,8%** منذ **1986** الى **1989**، وكان هذا التدهور في حصيلة الايرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية متزامنا مع محاولات الضغط عن الانفاق العام، الا ان هذا الضغط لم يفلح في تعويض هبوط الإيرادات العامة، وتجسد الوضع في تفاقم عجز الميزانية من **10,7%** من إجمالي الناتج المحلي عام **1985** الى **13,7%** من هذا الإجمالي لعام **1988**.

الفترة (1991 – 1992) :

وقد سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة بمتوسط **34.38 %** ، نتج عن الارتفاع في معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة **64.89 %** من الايرادات العامة للدولة سنة **1991** ، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام **1990** التي ظهرت مع حرب الكويت ،مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب ،حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط و هي منطقة الخليج، وكذالك ناتج عن الادخار الاسري الذي شهد ارتفاع وصل الى **14.25 %** من الناتج

سنة **1992**، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط **30.34%** ويمكن أن يكون الارتفاع في معدل الادخار المحلي نتيجة لاتفاق الاستعداد الانتمائي للجزائر مع صندوق النقد الدولي في **03** جوان **1991** الذي كان يهدف الى ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الظبط الاداري لاسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف.

الفترة (1993–1995):

فيها سجل معدل الادخار هبوطا ملحوظا من **36.74 %** بداية من **1991** ليستقر عند معدل **26.83%** من الناتج خلال الفترة (**1993–1995**) وكان السبب المباشر في الهبوط معدل الادخار الحكومي الذي وصل الى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا ب **1.89 %** من اجمالي الناتج الداخلي سنة **1993** هو التدهور الحاصل في سعر النفط، والدي انخفض الى **20** دولار سنة **1993** ثم الى **14** دولار في سنة **1994**، والركود النشاط الاقتصادي بسبب التخفيض الكبيرفي الواردات خلال الفترة (**92–93**) حيث لم تمثل سوى **50 %** من مستوى الذي وصلته سنة **1985**.

وبالنظر الى الاختلالات الخارجية ،نجد أن رصيد الدين الخارجي قد انتقل من **18.4** مليار دولار أمريكي (حوالي **30%** من اجمالي الناتج المحلي)في عام **1985** الى**26.5** مليار امريكي (**63 %** من اجمالي الناتج المحلي)**24** عام **1993**،و هو ما يؤدي الى امتصاص الادخار المحلي كما أدى تراجع الحكومة عن تشديدالانفاق العام الى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الاساسية الادخارية في الاقتصاد ،ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والايرادات الاجمالية حيث تزايدت من: **67 %**الى**93%**خلال: **1993**،**1991** على توالي ،هذا من جهة ، و من جهة أخرى أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية لانه لم يبق لها الا القليل وهي تحتاج الى أموال كبيرة ، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية ، و يسمح أيضا بفائض اجمالي للميزانية **25** .

هذا بالرغم من التحسن الملاحظ في الادخار الاسري الذي واصل ارتفاعه مسجلا **15.50 %**من الناتج سنة **1993**، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض الى نقطة **6.88 %**سنة **1995**، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط **30.43%** .

الفترة (1996–2010):

يمكن اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار و الاستثمار تحدث لاول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (**1970–2010**) ، حيث سجل الادخار معدل **46.55%** من اجمالي الناتج الداخلي ، في حين سجل معدل الاستثمار **46.68%** من اجمالي الناتج الداخلي .

ويعد مستوى الادخار اليوم في بلادنا من أكثر النسب ارتفاعا في العالم ، وقد وصل ذروته سنة **2006** بـ **57,4%** من اجمالي الناتج المحلي مقارنة ب **24 %** في فرنسا و **10 %** في ألمانيا وخلال السنوات الأربعة من **2005** إلى **2008** بلغ متوسط الادخار في الجزائر نحو **56,65 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنويا ،

علما أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ نحو **21 %** سنويا[1].

لكن بالمقابل نسبة الادخار العالي يعني فرصة سانحة للاستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الادخار تذهب إلى الاستثمار والباقي يتم اكتنازه. فهناك **27,15 %** من الناتج المحلي الخام أي من الثرة مكتنزة عام **2006** ولم تستعمل في شيء، اذ أنها لم تستهلك ولم تستثمر، وهو ما يعادل **2312,13** مليار د.ج أو **31,82** مليار دولار، أير أن نسبة الادخار تظهر أننا لا نستخدم بطريقة منتجة امكاناتنا المالية في نفس الوقت الذي يتعطش اقتصادنا للاستثمارات المنتجة والى النمو والتشغيل ، وهذا يعود الى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

وكما صرح محافظ بنك الجزائر، فإن معدلات توظيف الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة جدا مقارنة ببلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط. حيث أن المغرب وتونس يوظفان أفضل ادخارهما الوطني على محدوديته، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام في الجزائر للنمو بنسب أقل، مقارنة بالجارتين تونس و المغرب، رغم وفرة الموارد المالية بالنسبة للحالة الجزائرية.

-التمثيل البياني لتغيرات الادخار المحلي بدلالة السنوات

الشكل رقم (4-12) : منحنى تغيرات الادخار المحلي بدلالة السنوات

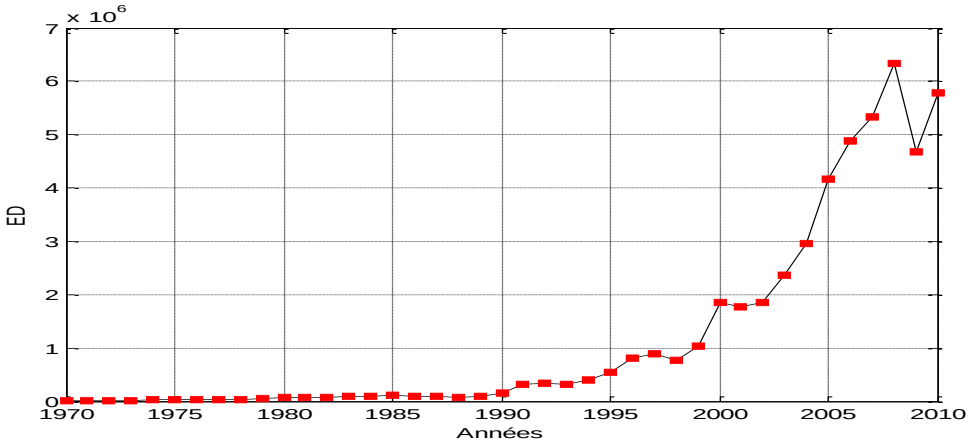

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

[1] أحمد سيد النجار، **اقتصاد الجزائر.....من سنوات الجمر الى آفاق النمو السريع**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية:
http:// www.ahram.org.eg

الشكل رقم (4–13) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الادخار المحلي

المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage

و منحنى المتغير باللون الأحمر

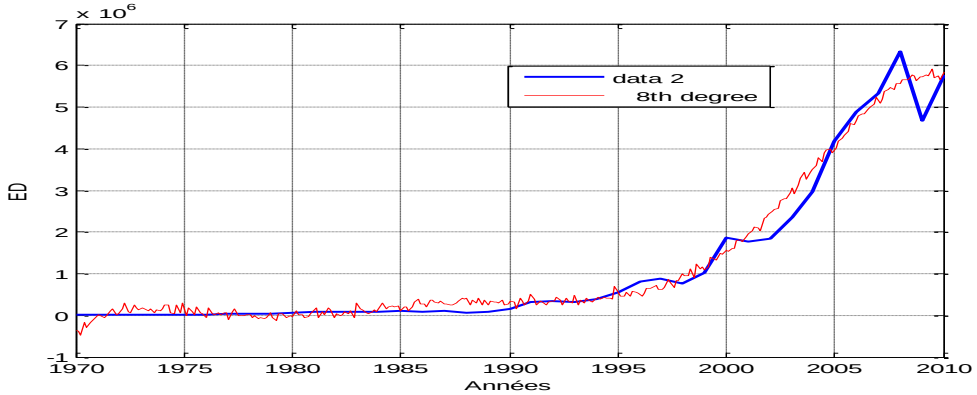

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

–معادلة المنحنى المقارب لتغيرات الادخار المحلي بدلالة الزمن:

$$ED = a_2 + b_2\,x + c_2x^2 + d_2x^3 + e_2x^4 + f_2x^5 + g_2x^6 + h_2x^7 + i_2x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

مع:

a_2=-1.94180769485709E+18;

b_2 =4.17398753383044E+15;

c_2=-2.75783123604913E+12;

d_2=-1.53395748949525E+07;

e_2=6.14256754025575E+05;

f_2=-2.80206830929994E+01;

g_2=-1.64351304553406E-01;

h_2=6.49585081844626E-05;

i_2=-7.73350621512757E-09;

3–الادخار الوطني الصافي:

تظهر تغيرات المدخرات الوطنية كما هو في الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم: (4–14) أعمدة بيانية لتغيرات الادخار الوطني الصافي بدلالة الزمن

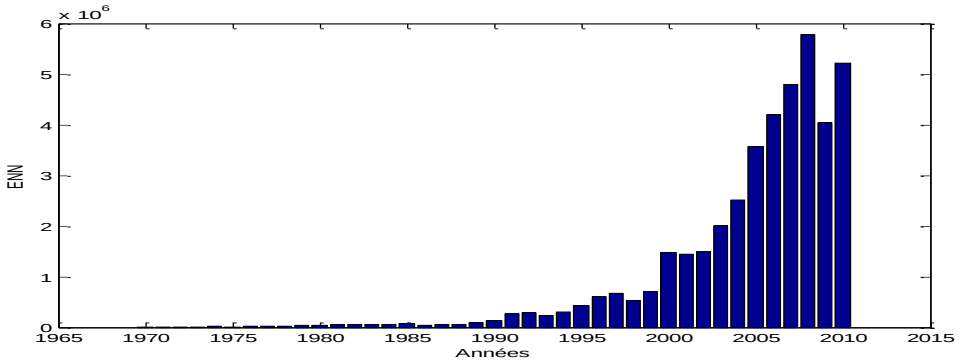

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

الشكل رقم (4–15): منحنى بياني لتغيرات الادخار الوطني الصافي بدلالة الزمن

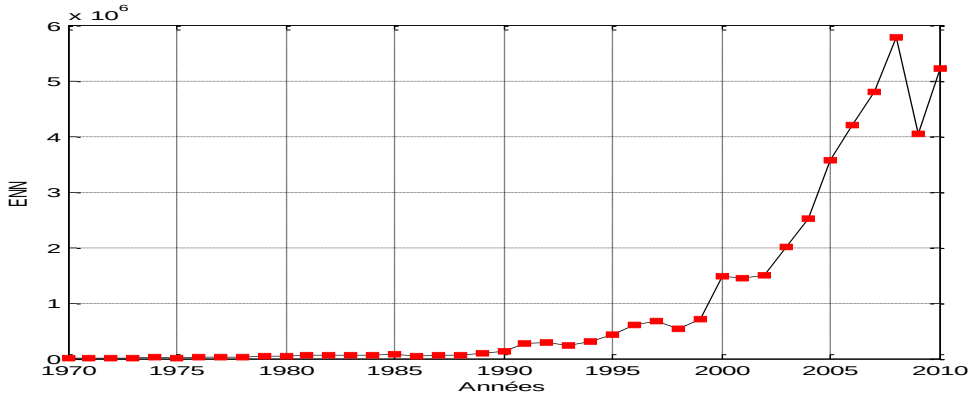

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

الشكل رقم (4–16) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات حجم الادخار الوطني الصافي

المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage

و المنحنى الأصلي للمتغير باللون الأحمر

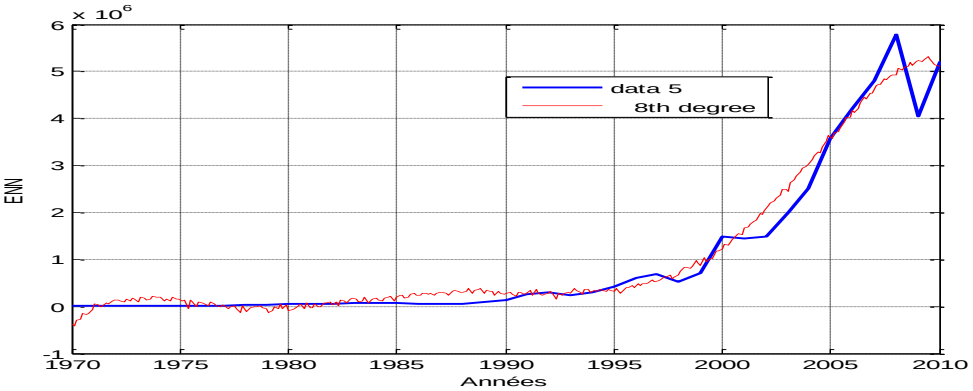

من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

-معادلة المنحنى المقارب كما يلي:

$$ENN = a_3 + b_3\,x + c_3x^2 + d_3x^3 + e_3x^4 + f_3x^5 + g_3x^6 + h_3x^7 + i_3x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

مع:

a_3=-1.94778384349542E+18;

b_3 =4.18636742505654E+15;

c_3=-2.76560800186861E+12;

d_3=-1.55569410938199E+07;

e_3=6.15954577326694E+05;

f_3=-2.80537902224876E+01;

g_3=-1.64795691732647E-01;

h_3=6.51243432762620E-05;

i_3=-7.75237144129347E-09;

4-الاستثمار الكلي:

دراسة تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن :

الشكل رقم (4-17) أعمدة بيانية تشير الى تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن

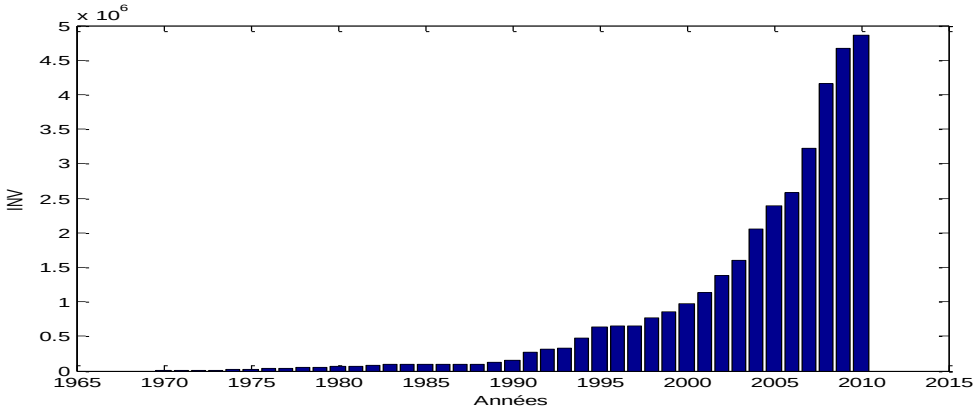

المصدر:من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

على الرغم من التحسن مستوى الادخار المحلي في الجزائر ابتداءا من سنة **1999** و حتى سنة **2010** بمتوسط بلغ **47.81%** من اجمالي الناتج الداخلي الخام ،إلا أن مستوى الاستثمار يسير ببطء، حيث سجل متوسط **32.64 %** نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على الصعوبة في تحويل الموارد الهامة من الادخار الى الاستثمار. وهذا يتطلب ضرورة العمل على تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر. ويرجع ضعف الاستثمار كذلك الى اعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، المتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية و

الاجتماعية بنسبة **53%** ، وهو ما يؤدي الى عجز كبير في حالة انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، كما ادت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى تأخير هذا النشاط الحيوي.

كما يعود تراجع الاستثمار في الجزائر الى عدم استقرار الحكومة الجزائرية، وعدم استقرار السياسات، اذا تحتل الجزائر المرتبة **29** من مجموع **40** دولة بالنسبة الى مؤشر التنافسية العالمية لسنة **2007** وبعلامة **3,98** ،ولعل الفساد يشكل عائقا امام جلب الاستثمار الى الجزائر. ومع هذا فان الجزائر تعتبر في صدارة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشري الادخار والاستثمار، وهما مؤشران حاسمان في تحديد المستقبل الاقتصادي لأي دولة.

ان نسبة الادخار العالي يعني فرصة سانحة للاستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الادخار تذهب إلى الاستثمار والباقي يتم اكتنازه، فهناك **27,15 %** من الناتج المحلي الخام أي من الثرة مكتنزة عام **2006** ولم تستعمل في شيء، اذ أنها لم تستهلك ولم تستثمر، وهو ما يعادل **2312,13** مليار د.ج أو **31,82** مليار دولار.

إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية. فمشكلة الطاقة **الاستيعابية** في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية و تحقيق العدالة في توزيع الثروة ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في العجز في تحويلها الى رأسمال عيني ووسائل انتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول .

-معادلة تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن:

الشكل رقم (4-18): منحنى تغيرات الاستثمار الكلي بدلالة الزمن

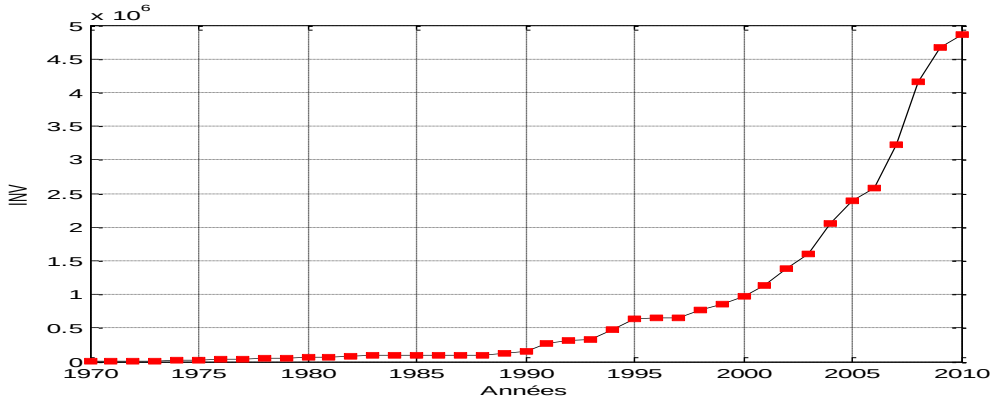

المصدر :من اعداد الباحثة حسب برنامج ماطلاب

الشكل رقم (4–19) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الكلي

المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage

و المنحنى الأصلي للمتغير باللون الأحمر

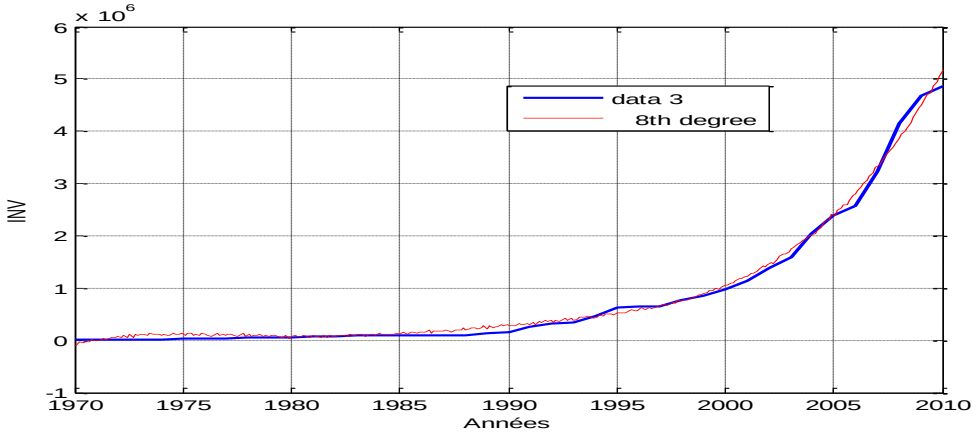

المصدر: من اعداد الباحثة حسب برنامج ماطلاب

–معادلة تغير الاستثمار الكلي بدلالة الزمن حسب المنحنى المقارب

$$INV = a_4 + b_4\,x + c_4x^2 + d_4x^3 + e_4x^4 + f_4x^5 + g_4x^6 + h_4x^7 + i_4x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

مع:

a_4=–2.10495518163806E+17;

b_4 =4.51185566087462E+14;

c_4=–2.96996140596292E+11;

d_4=–2.13283919949932E+06;

e_4=6.60558017906944E+04;

f_4=–2.89060527401072E+00;

g_4=–1.76466015569581E–02;

h_4=6.94749182056041E–06;

i_4=–8.24680669133280E–10;

5 – فجوة الموارد المحلية:

الشكل رقم (4–20) : الأعمدة البيانية لتغيرات فجوة الموارد المحلية بدلالة الزمن

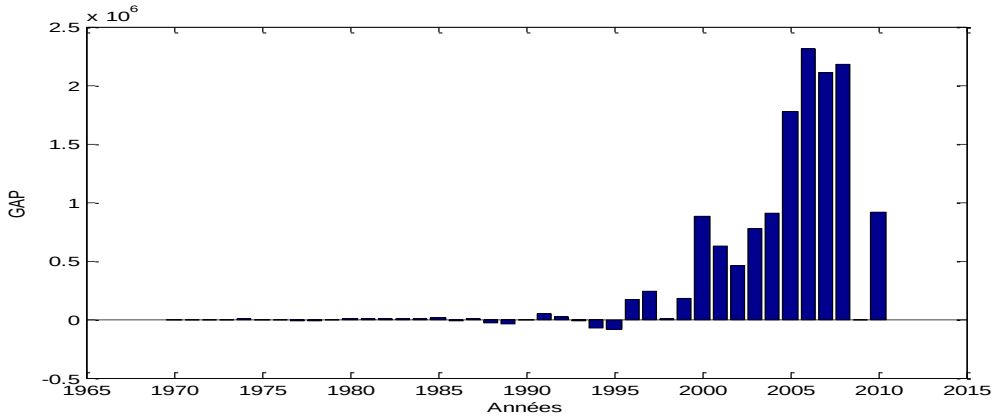

المصدر: من اعداد الباحثة حسب برنامج مطلاب

لكي يكون هذا مؤشر أكثر واقعية يحتاج إلى استبعاد كل المدخرات التي لا تدخل دائرة الاستثمار ،وتبقى المشكلة في غياب احصائيات عن حجم هذه التسربات ، فالادخار المذكور في الاحصائيات ليس الا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج ، ومعنى هذا أن الادخار الذي تم تعبئته فعلا ودخل دائرة الاستثمار أقل بكثير من الادخار الفعلي ، خاصة اذا تذكرنا ضعف وسائل تعبئة المدخرات في الجزائر .ومع هذا فان لهذا المؤشر قدرا من الدلالة على مدى قدرة مدخرات محلية على تمويل التنمية .

تدل القيم السالبة في العمود الخاص بفجوة الموارد المحلية على أن هذا الرقم يمثل نقصا في الادخار المحقق على الاستثمار المحقق، أما القيم الموجبة فتدل على أن المدخرات المحلية المحققة قد زادت عن الاستثمار محلي محقق بهذا المقدار الذي يلي الاشارة .وهناك ملاحظة أخرى ، وهي أن كبر قيم الفجوة راجع لضخامة الانفاق على الاستثمار أو يعود إلى انخفاض الادخار، وصغر هذا الرقم ربما يعود إلى انخفاض الانفاق على الاستثمار ، وربما يعود إلى ارتفاع معدل ادخار[1].

الفترة (1970– 1979): نلاحظ أن الفجوة كانت سالبة خلا هذه الفترة بلغت حوالي (**–6.29%**) من اجمالي الناتج الداخلي ،وهذا باستثناء سنة **1974** أين سجلت فجوة موجبة بلغت **3.5 %** .

حيث كان معدل الاستثمار يفوق معدل الادخار في طول هذه الفترة ، باستثناء سنة **1974** ، فقد بلغ معدل الادخار المحلي **35.32%** في المتوسط ، بينما بلغ الاستثمار المحلي معدلا مرتفعا يقدر ب**41.61 %** ، إن معدلات الاستثمار هذه، كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في سبعينات **17** القرن الماضي.

[1] أنظر الملحق رقم 2 ص277.

إن هذه الفجوة السالبة نتجت على الرغم من ارتفاع معدل الادخار في الجزائر خلال هذه الفترة، وربما يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحوذ على قطاع المحروقات، والذي يمكنه من تحقيق فوائض مالية مهمة، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويضاف غلى ذلك عامل آخر، وهو أن جزءا من الادخار ربما يأتي من قطاع الأعمال الخاص الذي تساهم فيه فروع شركات أجنبية ضخمة ذات أرباح مرتفعة نسبيا تسمح لها بتكوين مدخرات الاعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، ولكنها تنفق على الاستثمار بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات الادخار.

و معدل الادخار المحلي الذي عرف ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ربما يعود الى الارتفاع الذي شهده الادخار الحكومي الذي ارتفع من **8.53%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1970** إلى **25.26 %** سنة **1974**، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الجباية البترولية التي انتقلت من **21.41 %** من الايرادات العامة سنة **1970** الى **57.17 %**، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى ، الا انه استقر بعدها (الادخار الحكومي) عند **20.54 %** سنة **1979**، وهذا بالرغم من تقهقر الادخار الاسري الذي وصل الى نسبة **2.21 %**من الناتج المحلي الاجمالي سنة **1977 ب**عدما كان يمثل **14.1 %** سنة **1970**، ليبدأ بعدها في الارتفاع أين بلغ **7.74 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1979**.

الفترة (1980–1985): حيث كانت الفجوة موجبة في الموارد الداخلية بلغت في المتوسط حوالي **3 %** من إجمالي الناتج الداخلي، أي **6.6** مليار دج وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط **39.52 %**، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط **36.52 %** . وسبب هذه الفجوة الموجبة هو الانخفاض الحاصل في الاستثمار، ذلك أن الاستهلاك الوطني قد ارتفع وبلغ بمتوسط **48 %** من الناتج المحلي الاجمالي، في حين انخفض كل من الادخار الحكومي الذي سجل متوسط **18.94 %** من الناتج بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انتقلت من 63.19 % من الايرادات العامة سنة **1980** الى **44.2 %**سنة **1985**. وكذلك الادخار الاسري الذي سجل متوسط **6.89 %**من الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة (1986–1990): عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد مسجلة في المتوسط حوالي

(**–4,29%**) من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا بإستثناء سنة **1987** التي عرفت قيمة موجبة بنحو **2,04%**.وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط **25,93%**،بينما معدل الإستثمار المحلي سجل انخفاضا كذلك، لكن بمتوسط **30,22%**، وهو راجع الى قيام السلطات بإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في السبعينات، ومن تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في كل من معدل الادخار والاستثمار معا، وللإشارة فإن فجوة الموارد الناتجة عن تدني مستوى الادخار ومستوى الاستثمار معا تدل على خطورة الوضع الاقتصادي، فهي تشير الى صعوبة اعتماد الدولة على

نفسها من ناحية، والى تدني جهود التنمية الاقتصادية من جهة اخرى. وما ميز سنة **1988** هو انخفاض معدل الادخار والاستثمار المحليين بشكل واضح الى حدود **19,89%** و **28,2%** على الترتيب، نتيجة لهبوط اسعار البترول وهو الذي كان يعول عيه كثير في تمويل نفقات التنمية.

الفترة (1991 – 1992) : أصبحت فيها الفجوة موجبة حيث بلغت في المتوسط حوالي **4.03 %** من اجمالي الناتج الداخلي .وقد سجل معدل الادخار المحلي ارتفاعا خلال هذه الفترة بمتوسط **34.38 %** ، نتج عن الارتفاع في معدل الادخار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة **64.89 %** من الايرادات العامة للدولة سنة **1991** ، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام **1990** التي ظهرت مع حرب الكويت ،مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحرب ،حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط و هي منطقة الخليج.وكذالك ناتج عن الادخار الاسري الذي شهد ارتفاع وصل الى **14.25 %** من الناتج سنة **1992**، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط **30.34%** ويمكن. أن يكون الارتفاع في معدل الادخار المحلي نتيجة لاتفاق الاستعداد الانتمائي للجزائر مع صندوق النقد الدولي في **03** جوان **1991** الذي كان يهدف الى ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الظبط الاداري لاسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف.

الفترة (1993–1995): تميزة بفجوة سالبة بلغت في المتوسط حوالي (**–95.3 %**) من اجمالي الناتج الداخلي .وقد سجل معدل الادخار هبوطا من **36.74 %** بداية من **1991** ليستقر عند معدل **26.83%** من الناتج خلال الفترة (**1993–1995**) وكان السبب المباشر في الهبوط معدل الادخار الحكومي الذي وصل الى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا ب **1.89 %** من اجمالي الناتج الداخلي سنة **1993**.

يفسر هذا أن عملية الاستثمار كانت غالبا يتم تمويلها بالاصدار النقدي و كدالك اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية مما أجبر الدولة على الدخول في اتفاقات دولية للحصول على القروض.

الفترة (1996–2010): بداية من سنة **1996** الى غاية **2010** استقرت فجوة الموارد الداخلية في الاتجاه الموجب. وقد سجل معدل الادخار خلال هذه الفترة متوسط **44.33 %**، بينما معدل الاستثمار المحلي سجل متوسط **13.16 %** . وسجلت سنة **2009** فجوة معدومة تقريبا بلغت (**0.06 %**) من إجمالي الناتج الداخلي ، و نستطيع اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار و الاستثمار تحدث لاول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (**1970–2010**) .

الشكل رقم (4–21) : التمثيل البياني التقريبي لاستناتج معادلة رياضية لتغيرات فجوة الموارد المحلية

المنحنى المقارب باللون الأزرقcourbe de lissage

و المنحنى الأصلي للمتغير باللون الأحمر

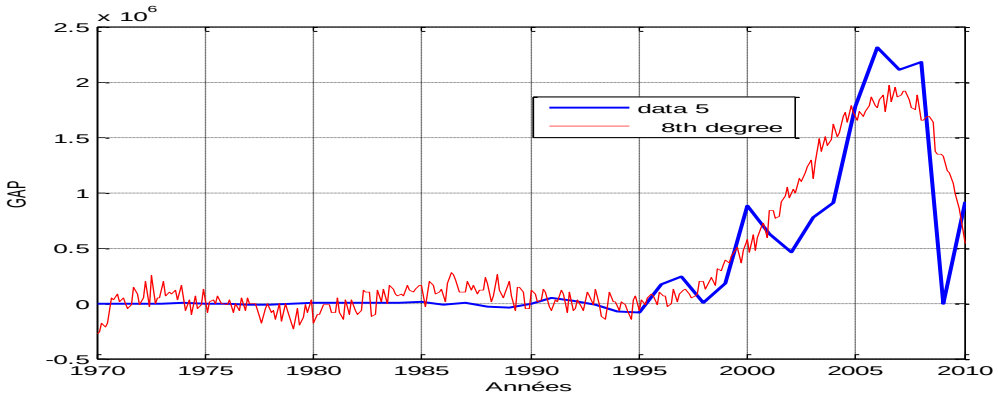

المصدر: من اعداد الباحثة حسب برنامج ماطلاب

–معادلة التغير لفجوة الموارد المحلية بدلالة الزمن حسب المنحنى المقارب:

$$GAP = a_5 + b_5\,x + c_5x^2 + d_5x^3 + e_5x^4 + f_5x^5 + g_5x^6 + h_5x^7 + i_5x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

مع:

a_5=–1.73131509756318E+18;

b_5 =3.72280823067538E+15;

c_5=–2.46083921403807E+12;

d_5=–1.32067753139724E+07;

e_5=5.48201874322091E+05;

f_5=–2.51301151265603E+01;

g_5=–1.46704951637908E–01;

h_5=5.80111141040922E–05;

i_5=–6.90883715126661E–09;

6- الفجوة التمويلية:

الشكل رقم (4-22): أعمدة بيانية لتغيرات الفجوة المالية المحلية حسب الزمن

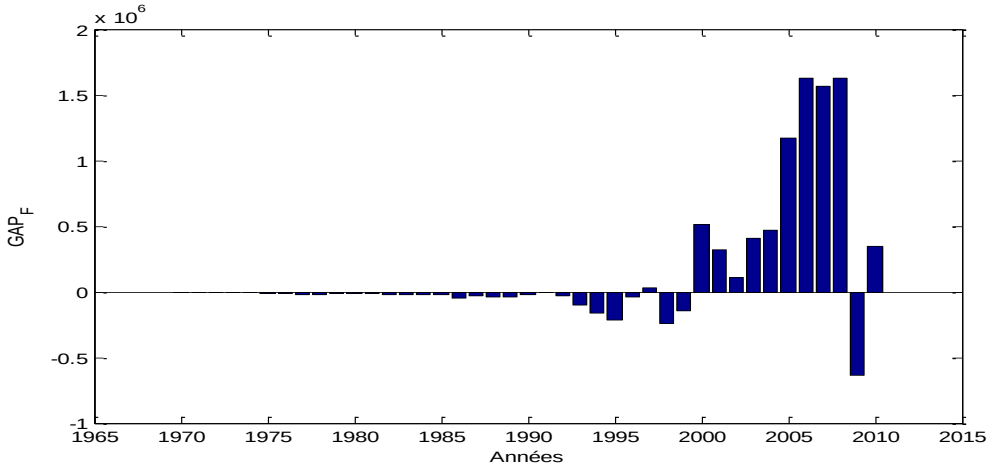

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

يقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد. وتمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، ويتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما.

أي الفجوة التمويلية =الاستثمارات الكلية – الادخار الوطني المتاح.

لقد صاحب فجوة الموارد الداخلية فجوة في التمويل، هذه الأخيرة كانت تتحرك في نفس اتجاه التغير لفجوة الموارد الداخلية. وبشكل عام فقد بقيت الفجوة التمويلية تتسم بالسلبية، معبرة عن الاحتياج للتمويل في الاقتصاد الوطني خلال طول الفترة (**1970-1999**)، حيث بلغت متوسط (**9.65 %**) من اجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة **1997** التي كانت فيها موجبة وسجلت **1.17%**. لكن بداية من سنة **2000** تحسنت اوضاع الفجوة التمويلية واصبحت تسجل، معبرة في ذلك، عن قدرة الاقتصاد الوطني للتويل الذاتي، فقد بلغت في متوسط الفترة (**2001-2000**) نحو **9.11 %** من اجمالي الناتج، وبلغ دروته مع سنة **2006**، اين وصلت الى **19.15%** اي بقدرة على التمويل تقدر ب **1630.9** مليار دج اي ما يعادل **22.45** مليار دولار امريكي، وهذا باستثناء سنة **2009** التي سجلت احتياج التمويل ب **6.34 %** من اجمالي الناتج الداخلي.

بنظرة شاملة الى كل فترة الدراسة، نجد ان الاقتصاد الجزائري قد عان من اشكالية التمويل الاستثمارات الوطنية الجزائرية، حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة (**1970-2010**) متوسط (**4.62%**) من اجمالي الناتج الداخلي، وكانت هذه الفجوة اكثر من حدة سنة **1978** التي وصل فيها احتياج الاقتصاد الجزائري للتمويل الى اعظم قيمة له على الاطلاق وهي (**23.77 %**)، اي احتياج الى تمويل بـ **24.9** مليار دج بالاسعار الجارية لسنة **1978**.

وقد بلغ اعلى معدل الاستثمار على طول فترة الدراسة القيمة **22.10** كنسبة من الناتج الاجمالي وذلك سنة **1978**، بينما ادنى معدل للاستثمار سجل سنة **1997** حيث انفض الى **23.29 %**، وكان متوسط معدل الاستثمار هو **34.29 %** خلال الفترة (**1970-2010**)، كما سجل اعلى معدل للادخار خلال فترة الدراسة في

سنة **2006** بنحو **57.40 %** من الناتج المحلي الاجمالي، بينما ادنى معدل للإدخار سجل سنة **1988** بنحو **19.89 %**، وبلغ معدل الادخال **37.42 %** كمتوسط خلال **الفترة (1970–2010)**. ان هذه الارقام تبين ان العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الجزائر، في الواقع تتمتع باستقرار ملحوظ، وهي بلا شك علاقة قوية، ويمكن تفسيرها بوجود تكامل مالي مرتفع بينهما.

ونشير الى ان برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي استهدف سد حجم الفجوة القائمة بين الدخل الوطني المتاح و الطلب المحلي في الاقتصاد الجزائري وهي الفجوة التمويلية، كان له اثر ايجابي في ذلك. فالفجوة التمويلية التي بلغت نحو (**–42.87**) مليار دج اي **–9.65 %** من الناتج المحلي الاجمالي) كمتوسط سنوي للفترة (**1970–1999**)، قد اختفت بداية من **2000** حيث سجل فائض بلغ نحو **683.6** مليار دج كمتوسط سنوي خلال الفترة (**2000–2010**)، اي ما يمثل **9.11 %** من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

إذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية اي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة،وتعاني ايضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة ،فإن الوضع في الجزائر يختلف ،حيث توفر التجارة الخارجية للبترول والجباية البترولية في ظل ارتفاع اسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية.

–المعادلة الرياضية للمتغير بدلالة الزمن:

الشكل رقم (4–23): منحنى بياني لتغيرات الفجوة المالية حسب الزمن

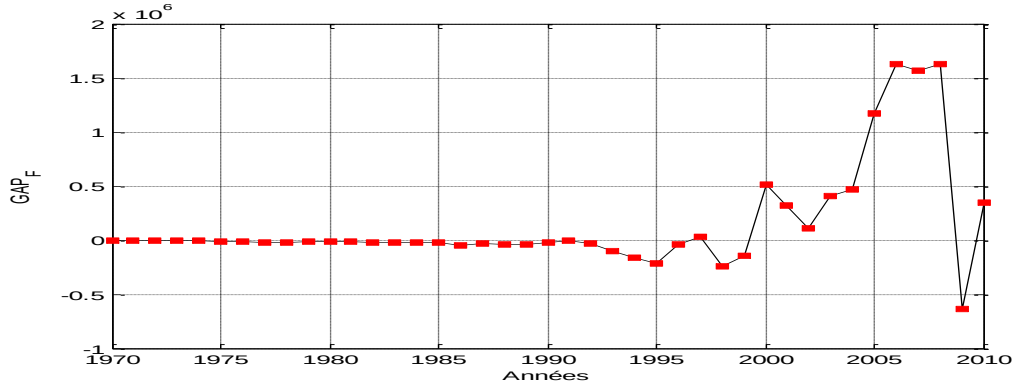

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

الشكل رقم (4–24) : التمثيل البياني التقريبي لاستناج معادلة رياضية لتغيرات الفجوة التمويلية المحلية بدلالة الزمن

المنحنى المقارب باللون الأزرق courbe de lissage،

و المنحنى الأصلي باللون الأحمر

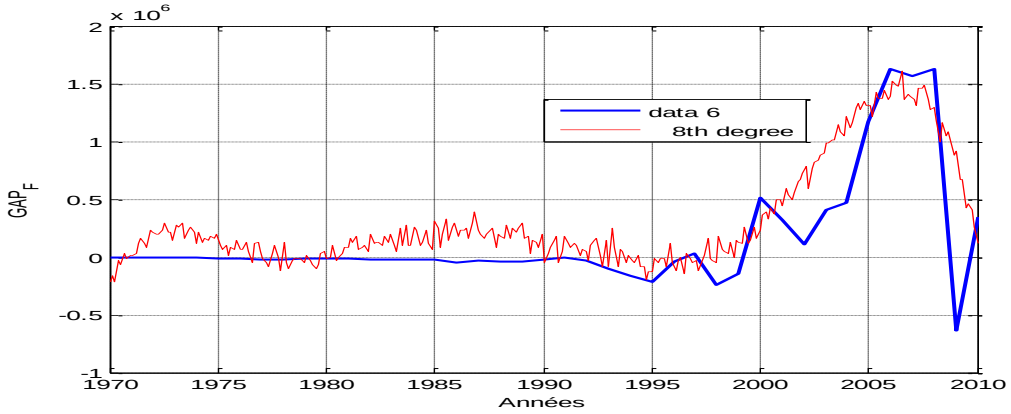

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

–معادلة المنحنى المقارب لتغيرات الفجوة المالية بدلالة الزمن كما يلي:

$$GAP_F = a_6 + b_6\,x + c_6x^2 + d_6x^3 + e_6x^4 + f_6x^5 + g_6x^6 + h_6x^7 + i_6x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

مع:

a_6=–1.73728887550820E+18;

b_6 =3.73518303884867E+15;

c_6=–2.46861263919629E+12;

d_6=–1.34241059279264E+07;

e_6=5.49898947893144E+05;

f_6=–2.51631929465929E+01;

g_6=–1.47149135962228E–01;

h_6=5.81768695202083E–05;

i_6=–6.92769291790550E–09;

7–الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للادخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة و المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي و ما ترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة.

من خلال التمثيل البياني يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد شهد تطورا ملحوظا من عام **1980** إلى عام **2005** بقيمة **1,525** مليار دولار و **8,272** مليار دولار نتيجة الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات الوصية، أما مخزون الاستثمار الصادر فقد بلغ عام **2005**حوالي **0,652مليار** دولار وهذا راجع إلى تنامي وصعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية وتأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات العالمية، وتطورت الاستثمارات الواردة إلى الجزائر تدريجيا عبر السنوات ليصل إلى معدلات مرتفعة عام **2002** وعام **2005** أما الاستثمار الأجنبي الصادر فقد عرف تذبذبا خلال السنوات الماضية وبلغ ذروته عام **2004**بمبلغ **0,258** مليار دولار.

الشكل رقم(4-25): أعمدة بيانية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن

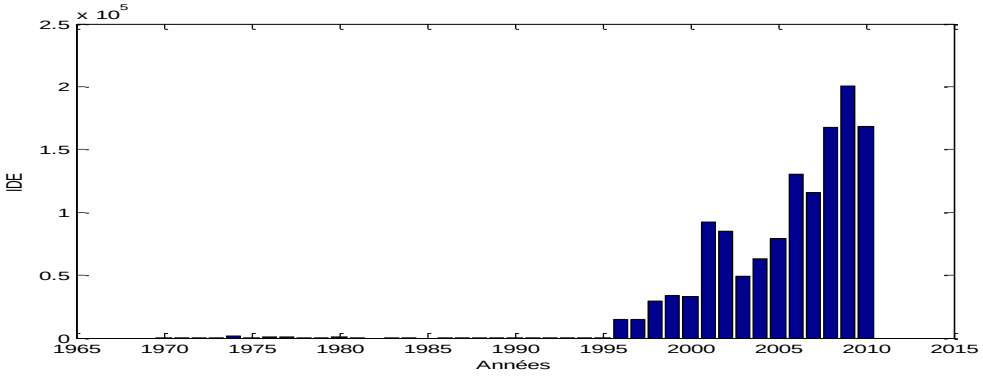

من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

- **الفترة (1970-1984)** : بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الأجنبي من إجمالي المقدار **1,67%**، اي بمتوسط **117,1** مليون دولار؛
- **الفترة (1995-1995)**: شهد متوسط الاستثمار الاجنبي من اجمال الاستثمار المحلي استقرارا وسجل **0,061%**،اي بمتوسط **9,45** مليون دولار، وهي نسبة ضعيفة جدا؛ فالرغم من الدور المرجو للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية ألاقتصادية إلا أن الجزائر كانت غير موفقة خلال هذه الفترة في استقطاب إلا الجزء اليسير منه خاصة منذ بداية الصدمة النفطية سنة **1986**.ولهذا يتبين أنه منذ بداية هذه الصدمة النفطية وحتى عام **1995** تدهورت الحصة النسبية للجزائر في استقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من الموقع الجغرافي المميز للجزائر وصلاتها التاريخية مع أوروبا إلا أنها لم تتمكن استقطاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم مسيرتها ألتنموية مقارنة مع عقد السبعينات . ويرجع هذا التدهور في استقطاب التدفقات بشكل اساسي إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذبة خاصة بعد مرحلة الصدمة ألنفطية التي عرف فيها الوضع الماكر واقتصادي تباطأ في النمو الاقتصادي العام، وسجلت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (**1990-**

1994) وتفاقمت حدة الاختلالات والفجوات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية وعدم واقعة أسعار الصرف بالإضافة الى الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر **1989**. وبسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي.

- **الفترة** (**1996–2010**): بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الاجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي المقدار **4%**،أي بمتوسط **1194,2** دولار. ونلاحظ ان الجزائر قد استقطبت **270** مليون دولار في عام **1996** ليصل الى **2264** مليون دولار سنة **2010**. لكن هذا المقدار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والأمارات ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصارها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخوصصة.

من جهة أخرى و عموما فقد بلغ متوسط نسب مشاركة الاستثمار الاجنبي من إجمالي الاستثمار المحلي للفترة (**1970–2010**) المقدار **2.09%**، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة الى تدفقات رؤوس الاموال الخارجية الاخرى من ديون حكومية و قروض مساعدات ومنح قد مولت خلال الفترة نفسها ما نسبته **91.91 %** من الاستثمارات ،بصورة إجمالية .

وهناك ملاحظة وهي أن أرقام الاستثمار و تدفق الاستثمار الاجنبي تعبر عما كان فعلا، وليس ما يكون ، فهي لاتبين الحاجة الحقيقية من الاستثمار و تدفق رأس مال الخارجي ، وفي ضوء الاحوال الاقتصادية للجزائر من الاستثمارات و تمويلها .

7–1–توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث تحتل كل من الصناعة ،الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية و النقل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

حيث قدرت عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات من أصل **451** مشروع أجنبي على التوالي :

257 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة[1] و يضم المحروقات ، **85** مشروع بالنسبة لقطاع الخدمات ، **70** مشروع بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و **16** مشروع استثماري أجنبي بالنسبة لقطاع النقل أي ما يمثل النسب التالية : **56.98%،18.85 %15.52%3.55%** ، من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية و ، **43.88 %**، ، **26.72%،1.94 % 0.43 %** من قيمة الـ **451** مشروع اجنبي .

[1] Voir site web : http://www.andi.dz

يضم المحروقات التي تعد أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ولا يزال القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث و التنقيب و الإستغلال... الخ ، خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ سنة **1971** وهي فترة التأميمات ولم ترجع إليها إلا سنة **1999** مثل شركة،**ELF** :هذا بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حاليا في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل البريطانية... الخ **SHELL** و **BP** بريتيش بتروليوم **REPSOL** , **CEPSA** .

كما أن قطاع الصناعة يضم أيضا مجالات حيوية ومهمة و مربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل :شركة **غلاكسو سميث كلاين** البريطانية **Glaxo Smith Klin** والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري و ذلك من خلال العديد من التخصصات.

ويضم قطاع الصناعة كذلك المشاريع المتعلقة بتحليه **1.5** مليون م ^{3} يوميا من ماء البحر، ويعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الاسبانية مثل:

الكونسورتيوم **Le Consortium Geida** " **جيدا**" والذي يضم أربع شركات إسبانية:

COBRA, **SADYT** ,**BESESA**, **CODESA** و التي أنشأت سنة **2004** ، حيث اشترك هذا التمركز مع من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك بمنطقتين من بينهما سكيكدة .

فيما يخص هذا القطاع فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات العربية ، خاصة بعد أن إرتفع الطلب المحلي على الإسمنت إلى **13** مليون طن خلال سنة **2005** و **17** مليون طن خلال **2010** ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ المجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت **Algeria Cement Company** والتي تستطيع أن توفر **4** مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي، بالإضافة إلى إستثمار مجمع فرعون السعودي الذي إشترى **10 %**من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج بـ **1** مليون طن[1] ، من جهتها لم تحظى قطاعات النقل و الزراعة و السياحة بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها ، **قطاع النقل** لم يسجل سوى **33** مشروع من أصل **690** مشروع أجنبي مباشر أي نسبة **4.78%** من إجمالي عدد المشاريع وبقيمة تقدر ب **12531** :مليون دج، وفي ما يخص قطاعات السياحة ، الزراعة ،الصحة و الاتصالات فقد تحصلت كل منها على**01** ،**03**،**08**،**11** مشروع على التوالي من المشروعات المنجزة خلال الفترة **2002 –2011** ،أي ما يمثل نسبة **2.44 %**و بقيمة **481321 مليون دج** بالنسبة لقطاع السياحة ، **1.77%**و بقيمة **6533** بالنسبة لقطاع الزراعة ، **0.67%** وبقيمة **8589 مليون دج** بالنسبة لقطاع الصحة و **0.22%**و بقيمة **88500 مليون دج** بالنسبة لقطاع الاتصالات وتعتبر هذه النسب قليلة جدا مقابل الفرص المتاحة في هذه القطاعات[2].

---

[1] Abdelatif benachenhou.2006." **Les Nouveau Investisseurs** " , Alpha Design , Alger, p177.

[2] نسرين برجي و مبارك بوعشة،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي و الثلاثون2011 ،ص68.

7-2-مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بالفترة الممتدة بين **2002** و **2011** ، عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة ، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر و تأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع ،حيث قدرت عدد المشاريع العربية بـ **147** مشروع من اصل **451** بقيمة تساوي **1258036** مليون دج، أي ما يمثل نسبة **58.12 %**من قيمة المشاريع الأجنبية ،في حين تحتل الدول الآسيوية المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع المنجزة حيث قدر عددها ب **31** مشروع و بقيمة إجمالية تساوي **512196** مليون دج ،أي ما يمثل نسبة **23.66%**تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثالثة بعدد من المشاريع يساوي **230** مشروع و بقيمة **313200** مليون دج أي ما يساوي **14.74 %**، وتعد فرنسا أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر ، أما باقي المشاريع فهي تتوزع على عدد مختلف من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية.

-معادلة المتغير بدلالة الزمن:

الشكل رقم :(4-26) منحنى بياني لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن

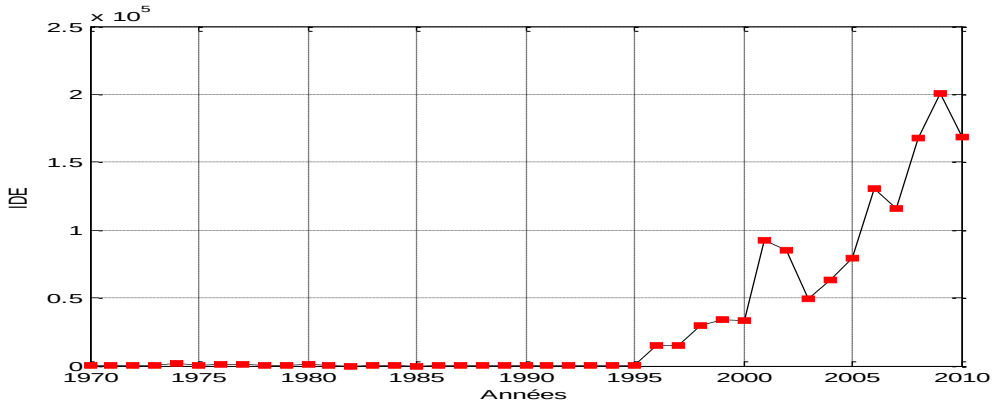

من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

الشكل رقم (4-27) : التمثيل البياني التقريبي لاستنتاج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن، المنحنى المقارب courbe de lissage

باللون الأزرق و المنحنى الأصلب باللون الأحمر

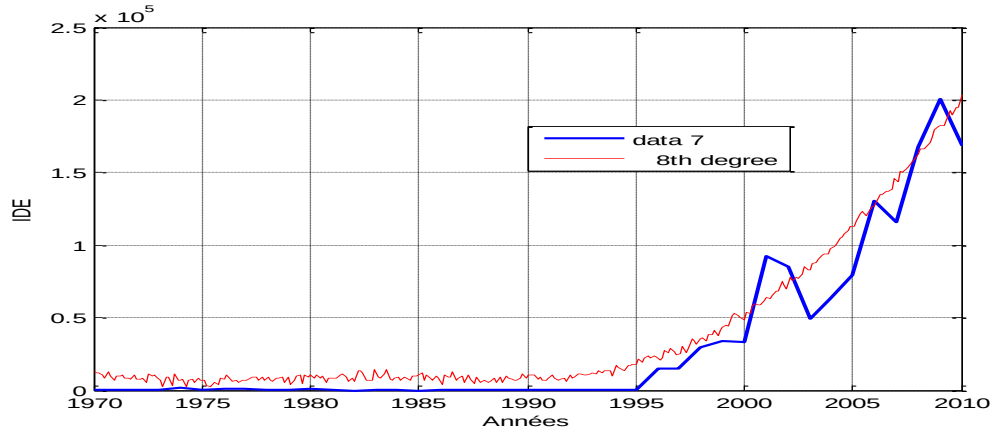

من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

–معادلة المنحنى المقارب كمايلي:

$$IDE = a_7 + b_7\,x + c_7x^2 + d_7x^3 + e_7x^4 + f_7x^5 + g_7x^6 + h_7x^7 + i_7x^8 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

مع:

a_7=8.82287588788838E+14

b_7 = -1.85989336103648E+12

c_7= 1.19738230989477E+09

d_7= 2.01935941643073E+04

e_7=-2.64020077095840E+02

f_7= 8.61252589314399E-03

g_7=6.98776503807494E-05

h_7=-2.68638256074979E-08

i_7=3.13102187021987E-12

8–فجوة التجارة الخارجية:

يمكن اعطاء تحليل للتغيرات التي عرفها هذا المؤشر خلال فترة الدراسة كما توضحه الأعمدة البيانية فيما يلي:

الشكل رقم (4–28): أعمدة بيانية توضح تغيرات فجوة التجارة الخارجية بدلالة الزمن

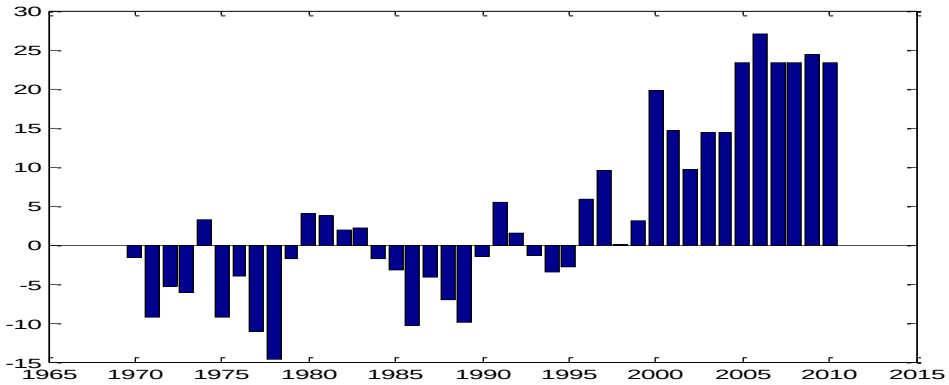

من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

–إن جزءا من مستلزمات التنمية يتم استيراده من الخارج ويدفع ثمنه بالعملة الصعبة، وتعد قيمة الصادرات الوطنية من السلع و الخدمات أهم مصدر للعملة الصعبة. و عليه، فإن قدرة قيمة الصادرات على تغطية قيمة الواردات تعد أحد المؤشرات على مدى قدرة البلد على كسر قيد النقد الاجنبي الذي يواجه التنمية.ويبين هدا المؤشر نسبة تغطية إرادات الصادرات للمدفوعات الواردات يؤدي كذالك الى ارتفاع قيمة هذا المؤشر. و بصورة عامة، فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعني انخفاض قدرة الصادرات على تمويل الواردات، وهذا يعني أن البلد سوف يلجأ الى الاحتياطات الدولية لتمويل الواردات، مما يؤدي الى تدهور وضع الاحتياطات الدولية، لتمويل الواردات، مما يؤدي إلى

تدهور وضع الاحتياطات الدولية، ويزيد من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية.كما هناك علاقة بين حجم قطاع التصدير وحجم المدخرات المحلية ، ومعنى ذلك أن نمو الصادرات يعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية وبالتالي يضيق من الفجوة التمويلية المحلية بين الاستثمار و الادخار المحليين. فالصادرات هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي من الناحية ،و لعلاج الفجوة وعدم التوازن المحلي و الخارجي معا من ناحية أخرى .

الفترة (1970–1979): نقصت فيها قيمة الصادرات عن قيمة الواردات باستثناء سنة **1974**، وبلغ معدل التغطية الخارجية لهذه الفترة النسبة 81،32% فقط . وهذا يدل على ان الجزائر عانت من نقص العملات الاجنبية الازمة لتمويل الواردات، أي ان فجوة الصرف الاجنبي شكلت عائقا في طريقها إلى نمو.

الفترة (1980–1985): عرفت زيادة في الصادرات عن الواردات، وشهد معدل التغطية الخارجية نوعا من الاستقرار في حدود 111% كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

الفترة (1986–1990):شهد معدل التغطية الخارجية هبوطا كبيرا وصل إلى **76.2%** سنة **1986** وهو ناتج عن انهيار أسعار المحروقات التي مثلت حصة الاسد في الصادرات الجزائرية، ثم عرف معدل التغطية ارتفاعا ملحوضا سنة **1987** بلغ **114.7%**، ليعاود الانخفاض من جديد ولكن بشكل أكثر حدة، مسجلا بذالك رقما قياسيا بلغ **62.8%** سنة **1988**. ثم بعدها ارتفع تدريجيا حتى بلغ معدل **93.2%** سنة **1990** لكن دون أن ترقى الصادرات إلى تغطية الواردات .

الفترة (1991–1995): بعدما وصل معدل التغطية سنة **1991** إلى **124.3%** مستدلا على قدرة الصادرات لتغطية الواردات شهد انحدارا متواصلا لسنوات **1994**،**1993**،**1992** بلغ على الترتيب **108.9%**،**93.7%**،**80.7%**.

الفترة(1996–2010): بداية من سنة **1996** أصبحت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات باستثناء سنتي **1998** و**2009** اللتين عرفتا تراجعا بتسجيلهما ***99.4%*** و**98.4%** على الترتيب وبالتالي فمعدل التغطية الخارجية فاق نسبة 100% في باقي السنوات، حيث سجل معدل التغطيةالخارجية **126.2%** سنة **1996**، وخلال هده الفترة بلغ متوسط **153.95%**.

وبنظرة شاملة على طول فترة الدراسة (**1970–2010**) نجد أن معدل التغطية الخارجية بلغ متوسط **114،48%** أي أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة هو أكبر من واحد وسجل خلالها رقمين قياسين الادنى كان سنة **1988** بمقدار **62.8%** والاعلى تحقق سنة **2006** بمقدار **222.7%** ، هذا الاخير كانت نتيجة الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعف بين **2001** و**2006** .

أ-تحليل تغيرات الصادرات:

-فترة السبعينات: شهدت الصادرات إرتفاعا بارزا بسب إرتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من **0,822** مليار دولار سنة **1971** إلى **4,601** مليار دولار سنة **1974** أي تضاعفت بـ **6** مرات خلال **4** سنوات ،و يعود ذلك للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر و شركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في **24** فيفري **1971**؛

-أحداث حرب أكتوبر **1973** و إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته؛

-توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات من الخطط التنموية منذ الإستقلال إلى قطاع المحروقات و خاصة المخطط الرباعي **1970-1973** الذي وجه أكثر من **9** مليار دولار للقطاع البترولي.

- فترة الثمانينات: توضح سنوات الثمانينات الإرتباط الكبير بين تقلبات أسعار النفط و قيمة الصادرات، حيث توقفت الزيادة أو الإنخفاض في قيمة هذه الأخيرة بالظروف الخارجية التي تتحكم في أسعار البترول. فقد تضاعفت الصادرات من **8,198** مليار دولار سنة **1979** إلى أكثر من **15,623** مليار دولار سنة **1980** بسبب إندلاع حرب الخليج الأولى.

و ساهم تقليل نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع في الخطط التنموية لعقد الثمانينات و خاصة المخطط الخماسي الأول **1980-1984** من جهة و إنخفاض أسعار النفط من جهة أخرى في الضغط على الصادرات بالإنخفاض، حيث بلغت سنة **1982** حوالي **11,476** مليار دولار، بالرغم من الجهود الكبيرة لتنمية الإنتاج غير النفطي بتوجيه إستثمارات حكومية كبيرة إلاّ أن المساهمة بقيت ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية.

و قد تميزت الفترة بحدث مهم على الساحة الدولية كان له الأثر المباشر على صادرات الجزائرية، حيث إنخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ نتيجة حرب الأسعار التي شهدها سوق النفط العالمي سنة **1986** ليبلغ سعر البترول الجزائري حوالي **12,97** دولار للبرميل بعد أن كان سنة **1985** أكثر من **27** دولار للبرميل. فإنهارت عوائد الصادرات بأكثر من **42,13%** و وصلت إلى **7,430**مليار دولار سنة **1986** و هي أقل قيمة تشهدها الصادرات أثناء عقد الثمانينات و بالمقابل سعر النفط يمثل أقل سعر أثناء الفترة نفسها .

و قد أكدت الأزمة عن الإرتباط الشديد لتمويل الإقتصاد الوطني و خططه التنموية بإيرادات الصادرات من قطاع المحروقات، و ظهر ذلك جليا من خلال قيمة معامل الإرتباط لهذه الفترة الذي فاق **93,89%** ما يؤكد على أن هناك علاقة ترابط قوية و طردية، حيث إن أكثر من **88,16%** من التغيير الإجمالي في الصادرات يفسر من قبل تغيرات أسعار النفط.

- **فترة التسعينات:** إن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المتاحة لفترة التسعينات هو التقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة إتجاه و تغير سعر البترول. فكانت البداية بإنتعاش الأسعار وصولها إلى ما فوق العشرين دولار بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة **1986**، فبلغت سنة **1991** حوالي **28,85** دولار للبرميل، كانت الصادرات حينها قد وصلت إلى

11,790 مليار دولار و كان ذلك نتيجة أزمة الخليج الثانية من جهة و الإصلاحات التي بدأت فيها الجزائر منذ **1989**، حيث تم تخفيض قيمة العملة من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة في قطاع المحروقات.

إلاّ أن فترة الإنتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للإنخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات سنة **1994** حوالي**8,591** مليار دولار، بسبب إنخفاض السعر إلى **16,31** دولار للبرميل و كذا الأوضاع الأمنية السيئة و حالة للاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة .

و سواء تعلق الأمر بأزمة **1986** أو إنخفاض الأسعار في **1994–1998** فقد إتضح أنه من بين أهم العوامل التي ربطت الإقتصاد الجزائري بالظروف الخارجية هو الإعتماد على إيرادات الصادرات من المحروقات التي تفوق في كثير من الأحيان **95%** من الصادرات الإجمالية، و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

و إذا كانت سنوات الثمانينات قد أوضحت الإرتباط الشديد و القوي بين الصادرات و أسعار النفط حتى فاق **93,89%** فإن فترة التسعينات كانت مغايرة نوعا ما من حيث درجة الإرتباط، إذ لم يتعدى معامله **18,89 %** و لم تفسر أسعار النفط إلا حوالي **3,57%** من تغيرات الصادرات بسبب ظروف أخرى داخلية منها و خارجية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي المطبق خلال هذه الفترة.

- **فترة(2000–2004)**: شهدت هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث بلغت أكثر من **34,178** مليار دولار سنة **2004**، بسبب الإرتفاع و التطور المستمر لأسعار النفط إذ إنتقلت من ,**24** دولار للبرميل سنة **2001** إلى **38,66** دولار للبرميل سنة **2004** من جهة ،و أحداث**11** سبتمبر من جهة أخرى.

ب –تحليل تغيرات الواردات IM : ان الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الإحتياجات من الدول الخارجية، ومن ثم فإنه وفق علاقة إستلزامية إستنتاجية تتأثر قيمة الواردات بحركة الأسعار.

فترة السبعينات: أمام الإرتفاع المستمر لأسعار النفط شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة **1979** حوالي 8,511 مليار دولار،و تمثلت في السلع الغذائية و الإستهلاكية و التجهيزات المختلفة و المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة التي بلغت أعلى مستوى لها في سنة **1977** حيث وصلت إلى **11,233** مليار دينار جزائري.

و يعود التضاعف في الواردات إلى محاولة الجزائر من خلال توجهها الإشتراكي أثناء تلك الفترة إلى بناء إقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية و المنتجات نصف مصنعة، و عملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت إرتفاع أسعار النفط بعد **1973**.

فترة الثمانينات: تميزت هذه الفترة بالإنخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت أعلى قيمة سنة **1987**، و بلغت **7,042** مليار دولار، و يرجع هذا الإنخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجاري بعد إنخفاض صادرات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط و أزمة **1986**،ان الدور الرئيسي و الهام الذي تلعبه إيرادات و عوائد الصادرات النفطية في تغطية إحتياجات الواردات أمام غياب مصدر آخر للتمويل.

فترة التسعينات: أن الإرتفاع أو الإنخفاض الذي شهدته الواردات خلال عقد التسعينات لم يكن في نفس حركة إتجاه أسعار النفط في أغلب نقاط العشرية، فعلى سبيل المثال رغم إنخفاض الأسعار بأكثر من **10** دولار بين **1991** و **1992**، و الإرتفاع ما بين **1995** و **1996** بـ **5** دولار إلاّ أن قيمة الواردات قد إرتفعت من **7,684** مليار دولار إلى **8,648** مليار دولار في الفترة الأولى و إنخفضت من **10,126** مليار دولار إلى **9,106** مليار دولار في الفترة الثانية، ويمكن تفسير حركة الواردات من خلال الأسباب التالية:

–قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات، باستثناء سنة **1994**؛

–زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي يلحقها انخفاض أسعار النفط كما حدث سنة **1998**؛

–النتائج التي أفرزتها الإصلاحات سواء تلك المتعلقة بما قبل **1994** و برنامج التعديل الهيكلي و خاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال سنة **1994** كما ترتب عن التعديلات إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية، في حين ساهمت في خلق و ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي.

–الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية و التي ترتب عنها رغم سياسات التطهير المالي و إعادة الهيكلة غلق و إفلاس الكثير من تلك المؤسسات و عدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الوطنية، و من ثم توجه الدولة نحو الإستيراد.

و بالتالي فإن زيادة الواردات أو إنخفاضها قد إرتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، و عدم تفسيرها من قبل حركة أسعار النفط يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لنصيب الصادرات خارج المحروقات التي إنتقلت من **3%** من إجمالي الصادرات سنة **1990** إلى 6,3% ثم **11,8%** عامي **1993** و**1995** على التوالي، و من ثم إستطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم إرتفاعها في سنة **1995**.

–الفترة (2000–2004): رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال هذه الفترة و بلوغها **19,907** مليار دولار سنة **2004** إلاّ أن إرتفاع أسعار النفط، و من ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الإحتياجات المحلية من الواردات.

كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم إرتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة **2003** التي إنخفضت فيها الواردات بحوالي **4,27%** في حين إرتفع السعر بـ **15,02%**.

الشكل رقم (4–29): منحنى بياني لتغيرات فجوة التجارة الخارجية بدلالة الزمن

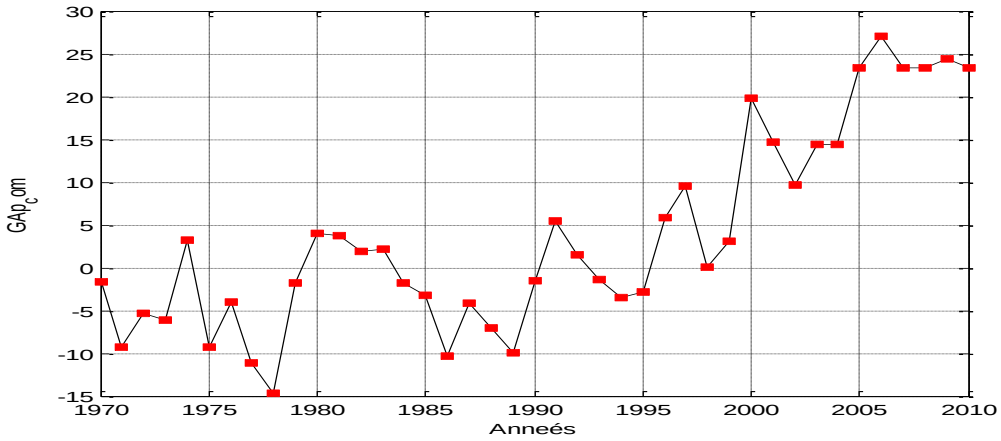

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

الشكل رقم (4–30) : التمثيل البياني التقريبي لاستنتاج معادلة رياضية لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الزمن، المنحنى المقارب **courbe de lissage**

باللون الأزرق و المنحنى الأصلب باللون الأحمر

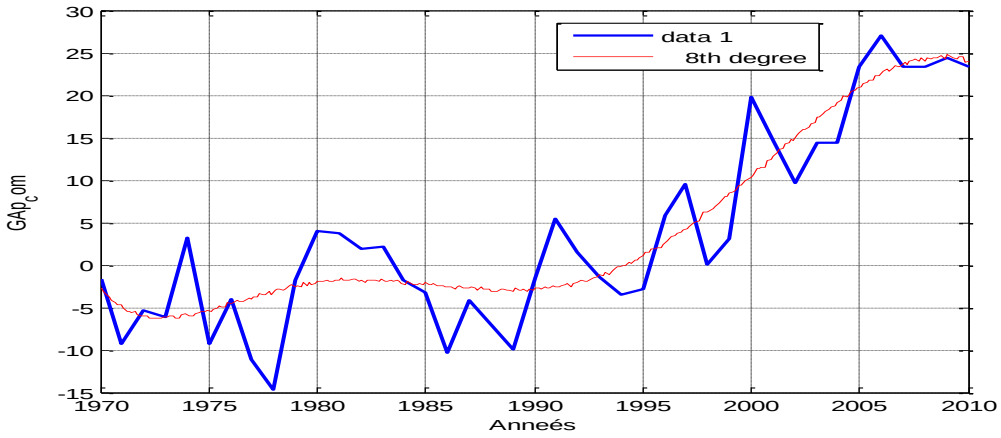

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب

–معادلة المنحنى المقارب كمايلي:

$$GAP_COM_EX= a_8 + b_8\,x + c_8x^2 + d_8x^3 + e_8x^4 + f_8x^5 + g_8x^6 + h_8x^7 + i_8x^8 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

مع:

a_8=5.46726746456187E+12;

b_8 = -1.16995722016498E+10;

c_8= 7.68484309125562E+06;

d_8= 6.22638006271428E+01;

e_8=-1.70780664740628E+00;

f_8= 7.29446569533239E-05;

g_8=4.55837580164940E-07;

h_8=-1.79071773496864E-10;

i_8=2.12213022724395E-14;

نتائج الخوارزمية الوراثية: القيم الأمثلية للمتغيرات

حسب المعادلات السابقة: 1،2،3،4،5،6،7 العلاقة بين المتغيرات التابعة: ***PIB,ED,INV,GAP,ENN,GAP_F*** و الزمن t تعطى حسب المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{PIB + ED + INV + Gap + ENN + GAP_F + GAP_COM_EX = a_0 + b_0\, x + c_0 x^2 + d_0 x^3 + e_0 x^4 + f_0 x^5 + g_0 x^6 + h_0 x^7 + i_0 x^8}$$

مع:

a_0=-8.1814e+018

b_0 =1.7586e+016

c_0=-1.1620e+013

d_0=-6.4556e+007

e_0=-6.4556e+007

f_0=-118.0828

g_0=-0.6925

h_0=2.7370e-004

i_0=-3.2586e-008

العلاقة بين المتغيرات التابعة و السنوات نستنتجها حسب المعادلة التالية:

نضع:

$$PIB + ED + INV + Gap + ENN + GAP_F + GAP_COM_EX = X$$

و عليه داله الهدف التي نرغب في تعظيمها تكون بالشكل التالي:

$$IDE = a_0 + b_0\, x + c_0 x^2 + d_0 x^3 + e_0 x^4 + f_0 x^5 + g_0 x^6 + h_0 x^7 + i_0 x^8$$

نضع: $IDE = Y$

الشكل رقم (4-31): منحنى تغيراتy بدلالةx

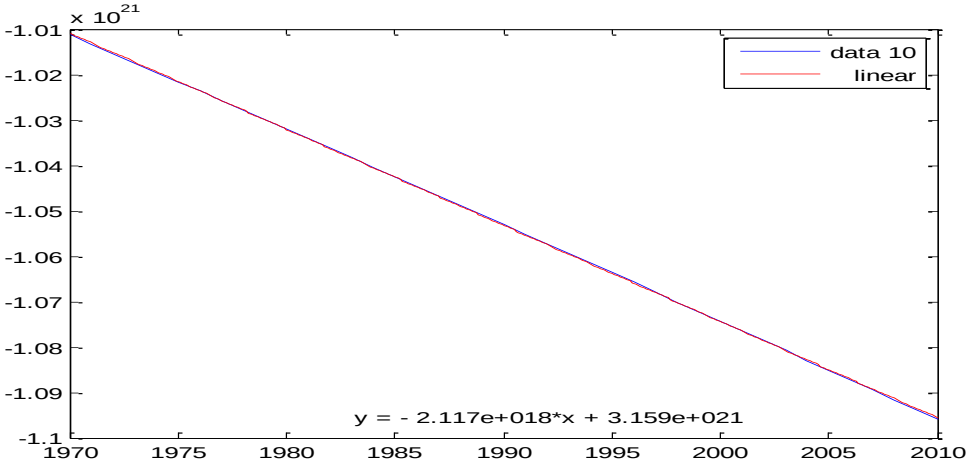

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الدراسة باستخدام برنامج ماطلاب

يعطي المعادلة التالية:

مع:

p1 = -6.4095e+012

p2 = 9.5084e+015

$$Y = -6.4095e + 012x + 9.5084e+015$$

تحت شرط القيود التالية:

24072.30 < PIB <12049493

6652.6 <ED<5782337.3

8751.6 <INV<4865864.5

0.4 <GAP<0.5

4945.1 <ENN<5210787.4

0.4<GAP_F<0.5

< GAP-COM-EX<24,3650276 -14,6328954

مع:

GAP+GAP_F<0.8

القيم الأمثلية لمتغيرات الدراسة حسب تطبيق الخوارزمية الجينية في بيئة برنامج MATLAB (R2010a) version 7.10[1]، بالتالي تكون النتائج كما يلي:

الجدول رقم: (4-32): القيم المثلى للمتغيرات (حلول الدراسة)

PIB_{opt}	ED_{opt}	INV_{opt}	GAP_{opt}	ENN_{opt}	GAP_F_{opt}	$GAP\text{- }COM\text{-}EX_{opt}$
24074.30	6653.60	8752.60	0.004	4946.10	0.004	0.307

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ماطلاب

و حسب هذه النتائج المقدمة و التي تمثل القيم الأمثلية لمتغيرات الدراسة بالاستعانة ببرنامج ماطلاب يمكن اعطاء التفسير الاقتصادي التالي:

- **تفسير نتائج الدراسة:**

قد حاولنا من خلال هذه الدراسة اكتشاف أثر الاستثمار الأجنبي على مؤشرات تمويل التنمية الاقتصادية و ذلك بحساب قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العظمى و التي تعمل على تغطية فجوات التمويل في الاقتصاد الجزائري من خلال النموذج الرياضي الذي تم استخدامه بتطبيق كل الخطوات سابقة الشرح للخوارزمية الجينية قصد الوصول للحل الأمثلي كون حالة الدراسة التي بين أيدينا هي احدى الحالات المعقدة التي لا يمكن فيها استخراج الحل الأمثل بطرق مبسطة.

ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا الى :

-الحالة الأمثلية هي الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة توازن: أي أن الموارد المتوافرة سواء كانت خارجية أو داخلية تعمل على تغطية الفجوات، أي توفر التمويل الكافي للتنمية الاقتصادية، وحسب نتائج الدراسة فان قيم الفجوات تقترب من الصفر، و عليه فان قيم الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن الدراسة و قيم الادخار الكلي وقدرة الصادرات في تمويل التجارة الخارجية ، ضف الى ذلك قيمة الناتج المحلي الاجمالي هي القيم المثلى و التي تحقق التوازن.

- أن قيمة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمثلية صغيرة جدا مقارنة مع قيمة قدرة الصادرات على تغطية الواردات وقيم الادخار الاجمالي و يرجع ذلك الى الدور الفعال الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحود على قطاع المحروقات و الذي يؤدي الى تحقيق فوائض مالية ضخمة فهو يساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الأمر الذي جعل

[1] Patrick L.Anderson, **Business Economicsand Finance With Matlab**, **GIS**, **And Simulation Models**, Taylor & Francis E-Library, 2005 , P65.

من قيمة الناتج الداخلي الخام الأمثلية عظمى و ضف الى ذلك أن جزءا من قيمة المدخرات تات من مساهمة فروع الشركات الأجنبية الضخمة بأرباح مرتفعة تساهم نسبيا بتكوين مدخرات مرتفعة.

اذن قيم الاستثمارات الأجنبية الضئيلة جدا و التي بلغت نسبة مشاركتها نسبة **4%** من اجمالي الاستثمارات المحلية ،و قد استقطبت الجزائر ما قيمته **270** مليون دينار سنة **1996** ليصل الى **2264** مليون دولار سنة **2010** . هذا المقدار لا يناسب حجم اقتصادها بل هو مقدار ضئيل جدا مع مركز ها الاقصادي الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الاجمالي بعد السعودية و الامارات العربية المتحدة، و بالمقابل ثمة ارتفاع كبير للناتج المحلي يقابله حجم معتبر لفجوة التجارة الخارجية الأمثلي حيث تكون عندها فجوة التمويل و فجوة الموارد المحلية موجبة، مع ارتفاع نقيمة اجمالي المدخرات الوطنية الأمثلية، و يرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية الى اقتصارها على قطاع النفط من جهة و تابطؤ و تيرة عملية الاصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام و تباطؤ عملية الخوصصة من جهة أخرى، و قد بلغ متوسط نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي من اجمالي الاستثمار المحلي للفترة من **1970** الى **2010** المقدار **2,09%** و هذا يؤكد أن مجموع المدخرات المحلية في الجزائر اضافة الى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية من ديون حكومية و قروض و مساعدات و منح قد مولت خلال نفس فترة الدراسة ما مقداره **97,91 %** من الاستثمارات الاجمالية داخل الوطن.

و عليه فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خلال فترة الدراسة لا تساهم مساهمة فعالة في تمويل التنمية الحقيقية الاقتصادية للجزائر.

و في السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة، قد أتاحت و فرة الموارد المالية للاقتصاد الجزائري فرصا متنامية لزيادة الاستهلاك و الادخار في آن واحد، مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دون وجود صعوبات الأمر الذي يفسر نتائج الدراسة الأمثلية، و خلافا لما هو مألوف في الدول النامية عامة حيث أن المشاريع التنموية بها تبحث عن تمويل خارجي لضعف التمويل الداخلي، فان الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها، و تتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام الفرص في التنمية، التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن. و تظهر ضرورة التوظيف الأمثل للادخار الوطني الطي بلغ على مستوى صندوق ضبط الموارد[1] لوحده حوالي **40 %** من الناتج الداخلي الخام.

وقد أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر

[1] قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل أنظر:الجريدة الرسمية –العدد 37- صادرة بتاريخ 2000/06/28متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

بـ "**صندوق ضبط الموارد**"[1]. و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة **2004** وفقا للمادة **66** من قانون**23-22** المؤرخ في **04** ذي القعدة **1424** الموافق ل **28** ديسمبر **2003** التي نصت على أن تعدل المادة **10** من القانون رقم **2000 -02** المؤرخ في **27** جوان **2000** بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية[2].

و يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

-ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

-ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛

-تغطية العجز في الميزانية العامة و الإنتقال من حالة العجز إلى الفائض؛

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إدخار"، كما يمكن أن يساهم في تمويل مشاريع استثمارية جدبدة مستقبلا.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضه للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

و تجدر الاشارة الى نقطة مهمة هي ان ما اتت به الوفرة المالية النفطية ستذهب به الندرة المالية النفطية اذا لم يتم الاسراع في تجميع كافة الطاقات المالية و غير المالية الكبيرة منها و الصغيرة. و من ثم العمل على تعبئتها و بالتالي اعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الانتاجية المحلية، و تحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني. و قُدِّر النفط الجزائري بـ **12** مليار للعام **2007** أي أن عمر النفط الجزائري لن يطول أكثر من **23** سنة[3]،ذلك أن الانتاج العالمي للنفط قد توقف نموه، و يتوقع ان يتناقص في

---

[1] لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000، و هي فترة ميزها الإرتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. و قد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج.

و بذلك إتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9,5 $ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

[2] أضيفت إلى إيرادات الصندوق نتيجة الوضع المالي لبنك الجزائر لإرتفاع إحتياطاته من العملة الصعبة ، لمزيد من التفاصل أنظر :الجريدة الرسمية : العدد 38-صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

[3] منعم أحمد خضير، **الأزمة المالية العالمية و الأمن الاقتصادي العربي**، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة-بغداد،2011،ص66.

سنة **2019** الى **90%** من الذروة التي بلغها انتاجه حسب ما أشار اليه الباحث **كينيث ديفيس Keneth Daves** في كتابه **ما بعد النفط**.

إن الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة ذهبية للتعامل مع التحديات الحالية و المتعلقة بتحقيق استفادة عظمى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، و هو ما يتطلب توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها و خلق مصادر تعوض تراجع المخزون النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي أو كانت فرص استثمارية خارجية، و لابد من الاسراع بوتيرة النشاط الاقتصادي فيها و بمعدل يتناسب مع ارتفاع حجم السيولة، و الموازنة بين وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة و احتياجات التنمية البشرية من جهة أخرى.

و لعل الحديث عن تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر من خلال الجزء الموالي.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل و حسب نتائج الدراسة القياسية تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشكل موردا فعالا لتمويل التنمية الاقتصادية، كون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد رئيس هو ايراد المحروقات، إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد،مماجعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة **1986** حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة و عجز موازين الدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد البترولي، الشئ الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية . فإنحصرت التمويلات و الإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام و الخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الإقتصادية و الإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، و نلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية:

–من أهم النقاط التي أشار اليها التقرير كون الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر خلال السنوات الأخيرة والناتج عن إرتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية.

– نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة يتم توجيهها إلى الإستثمارات المنتجة، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

– قد تنتج عن اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات و مؤسسات الإقتصاد حدوث إنفصال كبير و خلق هوة عميقة بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية، بسبب وجود مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة وضحتها المؤشرات الإقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتها الواقع المتعثر للمؤسسات الوطنية المنتجة.

الخاتمة العامة

إذا كان الهدف الأسمى لشعوب العالم الثالث دفع عجلة النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية فان هذه التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، فهي تتعدى الجانب المالي و المادي الى جوانب أخرى انسانية واجتماعية وثقافية للفرد...الخ .لأن التطور الواسع في مفهوم التنمية ومؤشراتها الجديدة أدى إلى إعادة التركيز على التحسين المباشر والمستمر لمستويات معيشة المجموعات ، مما جعل الحكومات ترسخ مبدأ ان تحقيق التنمية الحقيقية لا يتمثل في القضاء على مشاكل تمويلها بل يجب أن يوازيه القضاء مباشرة على مصادر الفقر داخل البلد.

وقد استخلصت معظم دول العالم الثالث انطلاقا من تجارب ماضية أن ما تم تحقيقه من نمو اقتصادي غير كاف بالنسبة للتنمية، وأن هناك حلقة مفقودة في عملية النمو بالرغم من النتائج الايجابية المسجلة على مستواه، إذ أن مستويات معيشة الأفراد خصوصا في التكتلات السكانية والمناطق الريفية لم تتحسن، لهذا طالب الكثير من الاقتصاديين بتخفيف التركيز على الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه الاهتمام إلى البحث عن سبل تمويل الاستثمارات لزيادة حجم هذا الناتج وهي القضايا التي ألحت أخذت الكثير من الاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين.

وبما أن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل، تتطلب جهدا مستداما ومتواصلا، يستند إلى تخطيط عميق، ورؤية مستقبلية واضحة المعالم ومرتّبة الألويات، فإن الدول النامية ومنها العربية استطاعت عموما أن تبذل جهودا كبيرا تمثلث في اصلاحات اقتصادية متوالية، ما فشل منها أكثر مما حاولت انجاحه، غير أنه في الاونة الأخيرة ظهرت للعيان نتائج مرضية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تاهيل القطاع المصرفي و تهيئة المناخ الاستثماري لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية الكبرى، و قد نجحت في جذب شراكات مهمة شركة رونو الجزائر و التي ستعمل على صناعة أول سيارة محليا في نوفمبر من العام الجاري-2014-. تجارب عديدة تخوضها الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها الممول الكبير لمشاريع التنمية مستقبلا اضافة الى ما تحمله من تكنولوجيا و خبرات و مهارات جديدة.

وهذا بالرغم من ظهور حالة عدم الرضا على مستوى بعض الدوائر المؤسساتية والسياسية حول الأهداف المحققة رغم تجاوز الأداء مستوى توقعاتها في بعض الأحيان، وذلك لاشتداد حدة بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل البطالة و الفقر و التسرب المدرسي و التفكك الأسري، وهو ما يفسر سبب عدم الرضا والثقة في السياسات الحكومية المتبعة لتحقيق التنمية وعدم استجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع.

إن مثل هذا الموقف صاحبته انتفاضات شعبية في بعض الأقطار العربية، والتي نادت بضرورة الإصلاح الهادف والجاد، وتنويع أساليب التعامل مع مطالب أفراده المتغيرة مثل المطالبة بتعديل سياسات الأجور وكبح جماح التضخم، وتوفير السلع والخدمات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، لاتقاء الآثار السلبية للاضطرابات الاجتماعية على الأمن الوطني و الإقليمي، وعلى مناخ الاستثمار من ارتفاع لمعدل الخطر مثلما كان في حقبة

التسعينات و بالتالي على توجهات الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يعوق في النهاية من تحقيق معدلات نمو متنوعة، موجبة ومرتفعة ومستدامة.

ان موضوع الاستثمار الأ جنبي المباشر من المواضيع التي تحتاج إلى الكثير من الأبحاث و الدراسات التي تزيده أكثر تفسيرا و وضوحا و دقة، و تصل إلى نتائج تكون أقرب إلى التماثل و التشابه، لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحثة مطلقة عبر الزمان و المكان .بل هناك ظروف و أوضاع و سياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار و تحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، و الطريقة التي يقام بها و الظروف المحيطة به و الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها .و من ثم يمكن تصور الآثار – الايجابية و السلبية – التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف له.

–تطور موقف المشرع الجزائري من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، من مطمئن لها على البقاء و عدم الخروج في السنوات الأولى من الاستقلال إلى عدم رغبته فيها بصورة غير مباشرة و تأميم الكثير منها، بعد منتصف العقد الأول من الاستقلال.

لكن بحلول الأزمة البترولية في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم و ما استتبعها من صعوبات اقتصادية حدث تغير طفيف في هذا الموقف .ثم صارت هذه الأخيرة مرغوب فيها و مرحب بها مع مطلع العقد الأخير من القرن العشري ن .و هذا بفعل الإصلاحات العديدة السياسية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

– يتميز قطاع الصناعة بنوع من الزيادة المستمرة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا بسبب قطاع المحروقات الذي يجدب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الصناعية للأجانب في الجزائر .بينما قطاع الخدمات يعرف تذبذبات كبيرة في تدفقاته؛ أما قطاع الفلاحة و الصيد فحصته من الاستثمارات السالفة الذكر ضعيفة جدا .

و مما ينبغي التنبيه إليه أن الإحصائيات الجزائرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا تتضمن سوى تلك التدفقات النقدية التي يرصدها البنك المركزي الجزائري .أما الاستثمار الأجنبي الذي يأخذ شكلا غير نقدي كالسلع الرأسمالية فلا تتضمنها هذه الإحصائيات .و هذا من بين الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذا الموضوع.

نتائج الدراسة

بناءا على النتائج المحققة من خلال هذه الدراسة و اختبارا للفرضيات المبني عليها توصلنا لما يلي:

– لا يمكن أن تكون البيئة الاقتصادية الجزائرية بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في لاعتماد الكبير على ايرادات المحروقات في تغطية النفقات العامة للدولة. أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية نظرا

للنتائج القياسية التي تم التوصل إليها و التي أثبتت عدم وجود أثر واضح للاستثمارات الأجنبية على تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

فيما يخص الفرضيات الفرعية هي على النحو التالي:

- لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية في الجزائر.
- يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر معوقات تحول دون تدفقه ومساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.
- التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية والبشرية و الاعتماد الجيد على الطاقات المحلية يحقق التنمية الاقتصادية المرجوة.

تمكننا من خلال موضوع البحث من اثبات هذه الفرضيات و التأكيد على صحتها، لأنه على أرضية الواقع ثمة تطور ملحوظ في الجهود المبذولة في توفير المناخ الملائم الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله ضعف نسبة هذه الاستثمارات الممولة للتنمية الاقتصادية و المتدفقة للجزائر نظرا للاعتماد الكبير على قطاع المحروقات بالجزائر و التراخي في التوجه الجدي للبحث عن مصادر تمويل بديلة تعوض المورد الأولي قبل نضوبه.

من خلال دراستنا أتضح أن في الفترة **1970** إلى **2010** تمحورت السياسة المالية للجزائر في هذه الفترة حول سياسة الإنفاق الحكومي الذي بدأ يبحث عن مورد لتغطيته، مثلت المديونية الخارجية جزء من تمويل هذا الإنفاق الحكومي الكبير، كل هذه التطورات حصلت في غياب تام للاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يعاني الإقصاء بصريح القوانين والتشريعات المصدرة في إطار قواعد الاقتصاد الموجه.

ومع بداية التسعينات دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة حملت معها تحولات جذرية وهيكلية بعضها فرضته الأزمة والآخر دافعت عنه نتائج التجربة الماضية. لإعادة التوازن خاصة توازن ميزان المدفوعات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وكيفت نصوص التشريع الجزائري لخدمة هذه الأهداف، ولكن بعد مرور أكثر من عقد من الزمن من انتهاج نظام التعويم المدار ما يزال الدينار الجزائري غير قادر على التأثير في حركة رؤوس الأموال الأجنبية مع أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بامتيازات كبيرة في منطقة الضفة الجنوبية للمتوسط لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

خلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج و التوصيات منها:

- تلجأ الدول النامية للاستعانة بالموارد الخارجية بهدف تغطية فجوتي الموارد المحلية و النقد الأجنبي من أجل تنفيذ برامج الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

- تفضل الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما يصاحبها من تدفق للخبرات الفنية و التنظيمية و التسويقية و انسياب التكنولوجيا المتطورة اليها.

- يولد المناخ الاستثماري الملائم جوا من الثقة لدى المستثمر مما يحفزه القامة مشروعه الاستثماري بكل أريحية، و يشمل المناخ الاستثماري العديد من العوامل المتداخلة التي يجب على الدولة توفيرها لصالح المستثمرين.

- حسب الدراسة القياسية تبين أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف جدا في تمويل التنمية الاقتصادية و تغطية فجوتي الموارد المالية و المحلية بسبب اعتماد الجزائر على تمويل النفقات المحلية على ايرادات عائدات المحروقات بنسب كبيرة جدا.

التوصيات:

- ضرورة قيام بدراسة متأنية لفرص الاستثمارات المتاحة و المحتملة و اعداد تقييم مسبق للمشاريع الأجنبية الوافدة بناءا على أهميتها الاقتصادية، هذا فضلا عن توفير جميع البيانات و المعلومات الدقيقة عن فرص الاستثمار و جعلها في متناول المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين.

- مراعاة التخصيص في الاحوافز و الاعفاءات و المزايا التي تمنح لتلك الاستثمارات فيما بين الأنشطة و القطاعات المختلفة حتى يمكن توجيه تلك الاستثمارات و فقا للأولويات المدرجة في المخططات التنموية على المستوى الوطني.

- رفع كل القيود آلتي ما زالت تكبل حركة إصلاح القطاع المالي وتأهيل هذا الأخير، ورفع قدراته التقنية بما يتماشى مع المعايير الدولية لتفادي المزيد من الأزمات البنكية آلتي تعتبر عاملا طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة ضبط التجارة الخارجية من اجل جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-عدم الاعتماد على مداخيل المحرقات بشكل كبير و العمل أكثر على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

-حتى لا يقوم المضاربون بتهريب الإدخارات إلى الخارج بواسطة السوق الموازي يجب القضاء على هذا السوق.

- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار مع ضرورة التأكيد على أهمية شموليته في كامل التراب الوطني، و على ضرورة توافر و تكامل جميع العناصر و الأطر و المشكلة له بلا انتقاص من دور أي منها اذا ما اريد للاستثمارات الأجنبية أن تؤدي دورها التنموي المأمول في الاقتصاد الجزائري، عن طريق بعض الاقتراحات التي يمكن لها المساهمة في تحقيق هذا المطلوب منها:

أ- ازالة جميع القيود و الاجراءات الادارية المعقدة و العقبات الناتجة عن التعارض فيما بين جهات الاختصاص المختلفة و التي تواجه المستثمرين.

ب- اعطاء أولوية قصوى لتطوير البنى التحتية في الوطن و تحسين الخدمات المصرفية و خدمات النقل و الاتصال الالكتروني الأمر الذي يزيد من تنافسية المناخ الاستثماري في الجزائر.

ج- العمل على خلق مدن صناعية و توفير جميع المرافق و الخدمات الحديثة بها، مما ينقص من تكاليف المشاريع المقامة فيها.

د- ضرورة المراجعة الدائمة لمختلف التشريعات القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة و الاستثمار خاصة بما يكفل ملاءمتها للظروف المحلية و الخارجية.

هـ- وأخيرا بغرض تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي بقدرة الجزائر على حماية استثماراته تقترح الدراسة تكثيف الجهود الهادفة الى عقد المزيد من الاتفاقيات الخاصة بتأمين الحماية و تشجيع الاستثمارات المتبادلة.

آفاق الدراسة

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة و المقترحات ذات الصلة بموضوع دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر باجراء دراسة قياسية باستخدام الخوارزمية الجينية برزت آراء و دراسات مستقبلية لم تسمح ظروف البحث الحالي للباحثة من معالجتها كلها، لذا نوردها في شكل عناصر لتكون قاعدة بحثية لدراسات مستقبلية:

1-اجراء دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي فيما يخص دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية باستخدام الخوارزمية الجينية.

2- دراسة لظروف التكامل الاقتصادي المغاربي مع التركيز على معوقات و آفاق التكامل، و أهمية الاستثمارات البينية لدول المنطقة.

3- دراسة تفصيلية قياسية في الآثار المباشرة و غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.

4-دراسة قياسية للآثار المالية، للحوافز الجبائية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على كل من المشروع الاستثماري و الخزينة العمومية.

5- دراسة مقارنة لأثر الاستثمارات الأجنبية على توزيع الدخول في البلدان النامية.

6- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الاقتصادية بغرض تقليل الجهد و الوصول لنتائج أمثلية مثل: المنطق المبهم، الشبكات العصبية، الخوارزمية الجينية، سلاسل النمل و غيرها من التقنيات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– باللغة العربية:

أ– الكتب:

1. إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف و السياسة في مصر**، دار الشروق،القاهرة، 1998.
2. ابراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب**، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006 .
3. ابراهيم شحاته ، **معاملة الاستثمارات الاجنبية في مصر** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1972.
4. أبو يوسف بن يعقوب إبراهيم، **كتاب الخراج** (دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، بدون تاريخ).
5. ابو الفضل جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الافريقي، "**لسان العرب**"– ، **التحقيق عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي**– دار المعارف، القاهرة– مادة الثمرة، ج1.
6. ابن قدامة ،" **المغني**"، الجزء الخامس دار المنار 1367 هـ.
7. أحمد صلاح عطية، "**محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003 .
8. أحمد زكريا صيام ، "**مبادئ الاستثمار**"، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع 1997.
9. أحمد قائد بركات، **مآزق التنمية– نظرة خاصة الى اليمن و التنمية العربية**– دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى–1988– سوريا، دمشق.
10. الإمام النووي، "**روضة الطالبين**"، المكتب الإسلامي، دمشق بدون تاريخ، المجلد الثاني.
11. الراوي خالد وهيب،" **العمليات المصرفية الخارجية**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2000.
12. الطاهر حيدر حردان،"**مبادئ الاستثمار**".عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع 1997.
13. الطاهر سعود، "**التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي**"،مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهادي، الطبعة الأولى ،2006.
14. أميرة حسب الله محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**"، مصر :الدار الجامعية، 2005.
15. بخراز يعدل فريدة،"**تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2000.
16. بلعزوز بن علي،"**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004.

17. بوداقجي عبد الرحيم، "**التنمية الإقتصادية**"، دمشق سوريا ، 1977.
18. بول باران–ترجمة أحمد فؤاد بليح، "**الاقتصاد السياسي للتنمية** "، بيروت، 1971.
19. تهـاني محمـد أبـو القاسـم،"**أخطـار التصـدير و تـامين ائتمـان الصـادرات**"،مكتبـة عـين شمـس، القاهرة،1996.
20. ج. أكلي، "**الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**"، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، الجزء الثاني، 1984.
21. جوردان لويس، "**مشاركات استثمارية من أجل الرخاء– بناء إدارة التحالفات الإستراتيجية** –ترجمة سعاد الصنبولي"، مصر :الدار العربية للنشر والتوزيع، 1996 .
22. جميس جوارتنى ويجارد استروب، "**الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**"، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، دار المريخ للنشر الرياض 1988.
23. جير الدماير روبرت بولدوين، "**التنمية الاقتصادية، نظريتها، تاريخها، سياستها، الجزء الاول**"، ترجمة الدكتور يوسف عبد الله صائغ، لبنان، بيروت، 1964.
24. حـربي محمـد عريقـات، "**مقدمـة فـي التنميـة و التخطـيط الاقتصـادي**"، دار زهـران و دار الكرمـل، عمان–الأردن، الطبعة الثانية 1997.
25. حسن بهلول :" **الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية**"، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993 .
26. حسين بني هاني؛ **الأسواق المالية (طبيعتها–تنظيمها–أدواتها المشتقة)** ، الطبعة الأولى، دار الكندي،الأردن، 2002 .
27. حسين حسين شحاتة،"**محاسبة الزكاة**"، القاهرة، مكتبة الإعلام، (بدون تاريخ).
28. حمزة محمود الزبيدي،"**الاستثمار في الأوراق المالية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2001 .
29. حميدات محمود، "**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996 .
30. دريـد محمـود السـامرائي، "**الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر المعوقـات و الضـمانات القانونيـة**"، مركـز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006.
31. رضا عبد السلام"، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007.
32. رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** "القاهرة– دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000 .

33. رفعت المحجوب، "**الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو**"، دار النهضة العربية، القاهرة-1980.

34. رفيق يونس المصري،"**الأوقاف فقهها و اقتصادها**"، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،1999.

35. رمزي علي ابراهيم، "**سلامة اقتصاديات التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، جامعة الكويت، 1986.

36. رمزي زكي ، "**مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها ، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**" القاهرة -الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1990 .

37. رمزي زكي، "**أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

38. رمزي زكي، "**الاقتصادي العربي تحت الحصار**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

39. رمزي زكي، "**انفجار الموازنة**"، دار المدى للثقافة و النشر، سوريا، 2000.

40. رمزي زكي، "**مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**"، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

41. سعيد محمد السيد، "**الشركات العابرة للقومية و مستقبل الظاهرة القومية**"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، نوفمبر، 1986.

42. سولو روبرت،" **نظرية النمو**"، ترجمة ليلى عبود، ط 2 بيروت، المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة النشر.

43. سليمان الرياشي و آخرون،" **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ،بيروت-لبنان، أوت 1998.

44. سليمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي**"، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2010.

45. سمير محمد عبد العزيز،"**المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1988 .

46. سنغ كفالجيت،" **عولمة المال** "، دار الفارابي-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

47. صالح صالحي،" **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**"، دار الفجر للنشر والتوزيع-القاهرة،2006 .

48.صبحي محمد قنوص، "**أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

49.صفوت أحمد عبد الحفيظ، "**دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**"، دار المطبوعات الجامعية، 2006.

50. طارق الحاج، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

51.عادل عبد المهدي، "**التمويل الدولي**"، دار العربي للنشر والتوزيع، عام 1992.

52.عبد السلام أبو قحف : "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989 .

53.عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1991.

54.عبد السلام أبو قحف :"**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**" .ط1، 2001.

55.عبد السلام أبو قحف،"**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2003.

56.عبد السلام، رضا محمد،"**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**"، الدار الجامعية،2002.

57.عبد الغفار حنفي،"**بورصة الأوراق المالية (الأسهم–السندات–وثائق الاستثمار)**" ،الدار الجامعية ؛ الجديدة،الاسكندرية، 2003 .

58.عبد المطلب عبد الحميد،"**العولمة الإقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**"،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2006 .

59.عبد السلام ابو قحف، "**الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمار اللأجنبي المباشر**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

60.عبد العزيز النجار، "**الادارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**"،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 2008.

61.علاوة نواري،"**التكامل الاقتصادي العربي الاسلامي، اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية (الجزائر نموذجا)**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية-2010.

62.عمار السيد عبد الباسط، "**أثر الضريبة العامة على القوة الادخارية في الاقتصاد**"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

63.عليوش قربوع كمال، "**قانون الاستثمارات في الجزائر** "، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

64.عمر صقر،"**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، جامعة حلوان،فرع قطر، 2003 .

65.صلاح الدين نامق، "**نظرية التنمية الإقتصادية**"، القاهرة،1969 .

66.طاهر مرسي عطية، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، ط 2، القاهرة 2001 .

67.محمد الفيومي، "**الشركات الدولية، مدخل محاسبي**"، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية 1992.

68. عدنان حسين يونس، "**التمويل الخارجي و سياسات الاصلاح الاقتصادي، تجارب عربية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

69.عبد العزيز عبد الله الفارس القطيفي، "**نظريات النمو، الديناميك والمنهج الرياضي**"، جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999.

70.عبد الخالق عبد الله، "**النظام الاقليمي الخليجي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998.

71.عبد القادر محمد عبد القادر عطية: "**اتجاهات حديثة للتنمية**"، الإسكندرية،الدار الجامعية،2003 .

72. عبد الحميد القاضي، "**تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**"، الاسكندرية 1969.

73.عبد الحميد محمد القاضي، "**مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار الجامعات المصرية الاسكندرية، عام 1979.

74. عبد الجابر تيم و آخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**" ، دار اليازوزي العلمية للنشر و التوزيع، 1996.

75.عبد الرحمن يسري، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، الإسكندرية ،1973.

76.عبد النعيم محمد مبارك، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الدار الجامعية، 1999 ، بدون مكان نشر.

77.عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، جامعة حلوان، 2002 -2003 .

78.علي خضر بخيت، "**التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام**"، جدة، الدار السعودية، 1985.

79. علي لطفي ، "**مشكلات التمويل في الدول النامية**" ، مكتبة عين شمس ، القاهرة . 1975.

80.علي لطفي، إيهاب نديم ، "**مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي**" ، مكتبة عين شمس 1996.

81.فؤاد مرسي، "**المفهوم المادي للتنمية الإقتصادية**"، دون مكان النشر، بغداد ،1977 .

82.فليح حسن خلف، "**التنمية و التخطيط الاقتصادي**"، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع و عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2006.

83.فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي** "،عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004 .

84. كاظم جاسم العيساوي واخرون، "**الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)**"، ط1، المستقبل للنشر والتوزيع الاردن، عمان، 2000.

85. كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

86. فايز ابراهيم حبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1985.

87. فايز ابراهيم الحبيب، **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ،1985.

88. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي،"**التنمية الإقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياساتها**"، الناشر قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، 1994.

89. محمد نبيل جامع،"**التنمية في خدمة الأمن القومي**"، منشأة المعارف المصرية،2000.

90. محمد عجمية و آخرون "**مذكرات في التنمية والتخطيط**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987.

91. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2007.

92. محمد أحمد الدوري، "**التخلف الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

93. محمد خالد المهايني، "**سياسة ادارة الدين العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية المجلد 15، عدد 2، دمشق، عام 1999.

94. محمد توفيق سعودي،"**الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**"، الطبعة الأولى ،دار الأمين للطباعة ،مصر 2002

95. محمد عبد العزيز عجمية، "**التنمية الإقتصادية والاجتماعية**" ، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة 1995.

96. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، "**التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية–مصر، 1999.

97. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "**التنمية الاقتصادية**"، الاسكندرية، 2000.

98. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**"، الدار الجامعية، الاسكندرية– مصر، 2007.

99. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "**التنمية الإقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة)**"، جامعة الإسكندرية، 2003 .

100. محمد زكي الشافعي، "**التنمية الإقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970 .

101. محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية** "،الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط2، 1999.

102. محمد مبارك حجير، "**السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية**"، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، بدون تاريخ.

103. محمد ناجي حسن خليفة،" **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**"،القاهرة- دار القاهرة، 2001 .

104. مدحث القريشي، "**التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى – عمان الأردن- 2007.

105. مدحت محمد العقاد، "**مقدمة في التنمية و التخطيط**"، دار النهضة العربية، بيروت،1980 .

106. ميشيل تودارو، "**التنمية الإقتصادية**"، تعريب و مراجعة .أ.د. محمود حسن حسني و .د. محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

107. محمد علي الليثي، "**التنمية الإقتصادية**"، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.

108. محسن خليل، "**تصدع الهيكل الثالث**"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.

109. محمد عبد العزيز محمد، "**الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.

110. محمد صالح القرشي، "**المالية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008.

111. مروان عطون ، "**أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)**"، دار الهدى عين مليلة – الجزائر .

112. مصطفى حسين و آخرون، "**أبعاد التنمية في الوطن العربي**"، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 1995.

113. مدحت حافظ إبراهيم ،"**دور الزكاة في خدمة المجتمع**"،القاهرة، دار غريب ، 1995.

114. منذر القحف، "**الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته،تنميته**"، دار الفكر، دمشق،2000 .

115. منير ابراهيم هندي، "**الفكر الحديث في مجال التمويل**"، مكتبة المعارف، الإسكندرية، 1998.

116. محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة الشارقة و اثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010.

117. ناظم محمد نوري الشمري، "**النقود والمصارف**"، دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع الموصل، بغداد 1988.

118. هدسون وهرندر، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، ترجمة طه عبدالله منصور ومحمد عبدالصبور، دار المريخ للنشر، الرياض 1990.

119. وديع شرايحة، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان 1987.

120. يحيى غني النجار وآخرون، "**التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات**"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.

121. يوسف القرضاوي، "**فقه الزكاة**"، بيروت- مؤسسة الرسالة، 1981.

122. يوسف عبد الهادي، خليل الاكبابي ، "**النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا**" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989 .

123. يوسف عبد الله صابغ، "**مقررات التنمية الإقتصادية العربية**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

ب- أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير:

124. أميرة حسب الله محمد ،" **محددات الإستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة : تركيا – كوريا الجنوبية – مصر رسالة دكتوراه**" ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة،2005.

125. أميرة حسب الله محمد،"**حوافز الاستثمار الخاص المباشر في مصر، دراسة مقارنة**"، (رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002.

126. البشير أصوفي، **خصوصيات التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص،كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية،سطات، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية، 2008-2009.

127. أوشن ليلى ،**الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه العلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

128. بلعزوز بن علي ، **أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر–** رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

129. بولعيد بعلوج :"**المنهج الإسلامي لدراسة وتقييم المشروعات الاستثمارية، دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري .قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ.

130. حمدية زهران، "**مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في البلاد المتخلفة**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1970 .

131. زيروني مصطفى، "**النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2000.

132. صباح لقمة، "**الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2000.

133. كبداني سيدي أحمد،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012-2013.

134. محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004 .

135. محمد نظير بسيوني : "**دور السياسات الإقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة** "،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ، 1986.

136. وليد عبد الرحمن صديق ، "الادخار الاجباري ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مكتبة كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1982.

ج- منشورات المجلات العلمية الوطنية و الدولية:

137. ابراهيم شحاته ، "**الاطار القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة والرقابة عليها**" ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد 24 ، 1968.

138. أحمد سلامي، "**أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل عملية التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2019**"، مجلة الباحث العدد 2012/11.

139. أحمد فهمي ، " **أثار التجارة الخارجية والدخل القومي على التنمية الإقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة** " معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم 758 (القاهرة : أفريل1967) .

140. اسراء نذير الكلاك و آخرون، "**الخوارزمية الجينية في جدول العمليات مع عدم امكانية القطع**"، مجلة تنمية الرافدين(89)/ 30/ 2008،كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.

141. إسماعيل صبري عبد الله، "**التنمية الإقتصادية العربية إطارها الدولي و منحاها القومي**" ،مقال في مجلة :**دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ابريل 1985، بيروت لبنان.

142. أسامة أسعد بحبوح، حسان ريشة، "**تأثير متغيرات الخوارزميات الجينية في مسائل إيجاد الحل الأمثل**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية–المجلد الثالث والعشرون–العدد الثاني،2007.

143. العياشي صادق فداد و محمود محمد مهدي، "**الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997 .

144. النجار فريد، "**النماذج الأساسية للتنسيق الضريبي لتنمية الاستثمار الدولي**"، مجلة البحوث الإدارية، العدد 1 و2، المجلد 8، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1996.

145. النقلي عاطف حسين،" **أثر تحويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية**"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 5 السعودية، 1988.

146. تميم بيومي وجابريل ليبوررث، "**الاستثمار الاجنبي المباشر لليابان والتجارة الاقليمية**"، التمويل والتنمية، ايلول 1997.

147. جون أولر، "**القدرة الاستيعابية: المفهوم و المحددات**"، مجلة النفط و التنمية، العدد1، سبتمبر،1982.

148. حامد عبد المجيد دراز ، "**دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر**" ، مجلة غرفة تجارة الاسكندرية ، العدد 402 ، مايو 1979.

149. حسان خضر،" **الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا –مجلة جسر التنمية**"، (العدد 32، الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2004) .

150. خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437–القاهرة،1995 .

151. روبيرتو زاغا،" **إعادة النظر في النمو"، مجلة التنمية والتمويل**"، المجلد 43 ، العدد 1 واشنطن : صندوق النقد الدولي، مارس 2006 .

152. زين العابدين فارس ، "**الدولة ونشاط الشركات متعددة الجنسية**" ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 393–394 ، يوليو / اكتوبر ، 1983.

153. شريط عابد، **تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 30–31، خريف 2003، مصر.

154. طالبي محمد، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" ،جامعة البليدة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس.

155. عبد المطلب عبد الحميد، "**مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد السادس، العدد 2.

156. عبد الواحد الفار ، "**الاستثمارات الاجنبية الخاصة**" ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة اسيوط ، العدد الاول ، يناير 1979 .

157. عمر بهاتا تشاريا و آخرون، "**افريقيا جنوب الصحراء هل تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة**"، التمويل والتنمية، يونيو1997 .

158. علي محي الدين القره داغي ،"**تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها**"، مجلة أوقاف،العدد السابع ،نوفمبر 2004، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

159. فؤاد عبد الله العمر،"**إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**"، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2000.

160. قويدري محمد، فرحي محمد،" **أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

161. محمد صالح حناوي ، "**الشركات متعددة الجنسيات وتمويل شركات القطاع العام**" ، مجلة غرفة تجارة الاسكندرية ، العدد 431 ، مارس/ابريل 1984.

162. مسعف عايض العتيبي،" **دور الاستثمار في نقل التقنية**"، مجلة النشرة الصناعية، العدد 157 الرياض، (بدون سنة النشر) .

163. مشتاق باركر،" **الاستثمار المباشر الأجنبي وتجربة الشرق الأوسط**"، المجلة الإقتصادية السعودية، العدد 8 الرياض :مركز النشر، الإقتصادي 1998.

164. مصطفى بابكر ،"**تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر**" ،برنامج اعده المعهد العربى للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير ، 2004 .

165. منى عبد الجبار الطائي، "**الهيكل الاقتصادي للدول النامية**"، أطروحات في النظرية والسياسة الاقتصادية، مجلة الاقتصادي، بغداد، العدد1، ج، 1983.

166. منذر القحف، "**التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب**"، ندوة الوقف و المجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، 2003.

167. منصوري زين، "**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2 ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف.

168. منعم أحمد خضير، **الأزمة المالية العالمية و الأمن الاقتصادي العربي**، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة-بغداد، 2011.

169. نديم إيهاب عز الدين، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الإقتصادية في العالم**"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، 1996.

170. نسرين برجي و مبارك بوعشة،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي و الثلاثون2011.

171. هشام غرايبة ونضال عزام، "**محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13 ، 1997 .

172. ياسر عبد الكريم الحوراني، "**الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر**"، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2001.

د- منشورات المؤتمرات الدولية:

173. أحمد سعيد دويدار، " **نحو الاعتماد على الذات في تمويل التنمية الإقتصادية** "، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26-28 مارس 1981، الذي عقد في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع (القاهرة : دار المستقبل العربي 1984).

174. الطيب لحيلح، "**التمويل الاسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،بومي: 08 و 07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس-سطيف.

175. بيتر مولان،"**الوقف وأثره على الناحية الاجتماعية، عبر من التجربة الأمريكية في استعمال الأوقاف الغربية**"، من أبحاث ندوة الوقف الإسلامي،جامعة الإمارات العربية المتحدة،6-7 ديسمبر 1997 ، العين.

176. حازم بدر الخطيب، "**أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة-حالة دراسية في الأردن-**" الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006 ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، بالشلف.

177. سويد محمد مصطفى، " **إطار مقترح للحوافز الضريبية للاستثمار لإذكاء فعاليتها وإعادة التوازن للمجتمع الضريبي المصري**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، كلية التجارة، فرع بنها، جامعة الزقازيق، ماي 1995.

178. سمير إبراهيم أيوب،" **محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة 1975 –2002**،" ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية بـ: 11-13 سبتمبر 2003 .

179. عز العرب، مصطفى محمد، " **الاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، نوفمبر 1988.

180. عوض محمد هاشم، "**النمو العادل في الإسلام**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث: المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر و التطبيق، القاهرة، أفريل 1983.

181. قدي عبد المجيد، "**آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة**"، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سبل تنشيط الاستثمارات في الإقتصاديات الانتقالية سكيكدة- 2000.

182. قدي عبد المجيد،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط 08-09 أفريل 2002.

183. لخضر مرغاد، كمال منصوري، "**التمويل بالوقف: بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: تمويل التنمية الاقتصادية، -جامعة محمد خيضر- بسكرة- يومي : 23/22 نوفمبر 2006.

184. معاوية أحمد حسين،"**الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، (التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و المأمول خلال الفترة 26-28 ماي 2009 الرياض- المملكة العربية السعودية.

185. نعيم فهيم حنا، "**تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية**"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر، 11-13 سبتمبر 2003.

186. ياسين بن ناصر الخطيب، "**أثر الوقف في نشر التعليم و الثقافة**"، مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة، شعبان،1422هـ.

هـ- المراسيم و القوانين:

187. **المرسوم الرئاسي رقم** 91_345 مؤرخ في 1991/10/15 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي الموقعة بالجزائر بتاريخ 1991/04/24.

188. **المرسوم الرئاسي رقم** 91_346 المؤرخ في 1991/10/5 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بالجزائر في 1991/05/18.

189. **المرسوم الرئاسي رقم** 01/94 المؤرخ في 1994/01/2 المتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة بهما الموقعة بالجزائر في 1993/02/13.

190. **اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار** بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ 23 يوليو 1990.

191. **قانون رقم** 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل أنظر:الجريدة الرسمية –العدد 37- صادرة بتاريخ 2000/06/28متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

192. **المادة الثانية من القانون الإطار رقم** 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات الصادر بتاريخ 1995/11/8.

و- تقارير و منشورات المنظمات الدولية:

193. الأمم المتحدة، "**الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية**"، الدراسة الثالثة، مركز الأمم المتحدة، المعني بالشركات عبر الوطنية، نيويورك، 1983.

194. البنك الدولي، "**تقرير عن التنمية في العالم 1986**"، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر (القاهرة : 1986).

195. المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، "**دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية**"، الجزائر، 1979.

196. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، "**الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**"، الجزء الخامس . الطبعة الأولى. 1982،مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

197. البنك الأهلى المصرى ،"**تقييم أداء المناطق الحرة فى مصر**"، النشرة الإقتصادية ،المجلد 56، العد د ، 3 القاهرة.

198. بنك مصر،" **قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**"، نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مركز البحوث، مصر، العدد الثاني،1997.

199. المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، إصدار سنة 1994.

200. تقرير عن تنمية العالم، "**البنك الدولي ،ترجمة مركز الأهرام للترجمة و النشر**"، (القاهرة ، 1996) .

201. عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، "**مؤشرات عامة عن الدول العربية**" ،لعام 2003.

202. مؤسسة التمويل الدولية، "**الاستثمار الاجنبي المباشر**"، سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العملية، رقم (5)، برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي، طبعة أولى – أبريل ، واشنطن.

203. الاسكوا، "**مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة**"، 1992، الأمم المتحدة.

204. موقع الأنكتاد- تقرير الاستثمار العالمي عام2013.

205. هيئة التخطيط الاقتصادي، "**تكوين راس المال الثابت**"، الواقع والافاق حتى عام 2000، دراسة رقم (215)، وزارة التخطيط، 1987.

206. مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: "**عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي**"، المجلس الوطني ، الإقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000 .

ثانيا– باللغة الفرنسية:

Livres :

207. Achenhou.M:**inflation– dévaluation –marginalisation**، dar El Cherifa،ALGER، 1994.

208. **Dominique Plihon**." Les Désordres De La Finance"، **OPU –L'Algerie**.

209. **François Chesnais**،" La mondialisation du capital " (**Paris** : **Editions Syrosscolle**، **1994**).

210. H . Benissad .**Economie de developpment de l Algerie** . 2eme édition . Opu .Alger. Economica. Paris. 1982.

211. Jean-louis mucchielli"،**Relations économiques internationales**،" 4eme édirion، hachette livre،2005.

212. Malika hattab-christman, **investissements directs étrangers et développement local**: **les limites des politiques d'attractivité**,**critique économique-**revue trimestrielle, été-automne 2001, rabat-maroc.

213. Patrick L.Anderson, **Business Economicsand Finance With Matlab**, **GIS**, **And Simulation Models**, Taylor & Francis E-Library, 2005

214. *Ray mond. Bertrand.* "***Economie e Financier Internationale*** "، édition PUF-paris 1971 .

215. Samia Oulounis،"**Gestion Financière Inetrnationale**"، office des publications universitaires، algerie-2005.

216. Samir abdelhafidh, **investissement direct etranger et commerce exterieur en tunisie**: **une analyse en terme de causalité**, finances et strategies de développement, actes du 5éme colloque international de l'institut superieur de gestion de sousse, tunisie, editions published- 2012.

217. Marouane ALAYA، "**Investissement Direct Etranger et Croissance Economique، une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané** "، **LES Cahiers de L'IRD** (Paris : AUF ،Septembre 2006).

218. ETUDE BEA،Direction de la communication ،**Le marché Financier** ، Alger،BEA،Juin1994.

219. Nouveau Dictionnaire économique et social، Ed. Sociales، Paris .

220. **www**. La documentation française economie.**com**.**fr**.

221. Guide des services de la société Islamique d'assurance des Investissements et des crédits à l'exportation، (SIACE)، **www.islb.org**

222. Site web : http://www.andi.dz

ثالثا– المراجع باللغة الانجليزية:

Books :

223. A.D. Bain, "**The Economics of the Financial System Oxford**" : Martin Roberson and Co .، Ltd.، 1981) .

224. ASANTE (S.K.B), "**International law and foreign investment**: **A reappraisal**". I-C-I-Q، Vol. 37, 1988.

225. A. W. Lewis, "**Development Planning**" , New york ، 1966.

226. Dunnig، J. H، **changes in the level and structure of international Production**: The last one hundred years، (London: Allen and unwin). 1984.

227. DUNNING (J.H), "**The multinational enterprise**," Allen and Unwin, London, 1977.

228. Goldberg D.E, "**Genetic Algorithms in Search Optimization and Machine Learing** ,"Addison-Wesly,1989.

229. Melanie Mitchell, **An Introduction To Genetic Algorithms**, A Bradford Book The MIT Press, Cambridge-Massachusetts, London-England, Fifth Printing 1999.

230. Peter Howels & Keith Bain , "**Financial Markets and Institutions**," thirds edition, 2001, p.22 .

231. Peter H. Lindert, "**international economics**", (University of California at Davis: inois 60436, 1986, p.564.

232. Friedman, W and Beguin. J, "**Joint international business ventures in developing countries**," New York, 1971 .

233. Wall,A.P,"**Growth and development**", third edition , Macmilan, London,1983,p291.

234. U Tun Wai "**Economic Essays on Developing Countries(U.S.A, Netherland**" :Sijthoff and Noordhoff international publishers ,B.V.,1980.

Reviews and reports:

235. Aitken, B., Hanson, G. H. and A. E. Harrison (1997), "**Spillovers**, **Foreign Investment and Export Behavior**", *Journal of International Economics*, Vol. 43, El Sevier Science B.V.

236. B. Chenery. Hollis, and Nicolas, G. Carter","**Foreign Assistance and Development Performance**" ,American Economic Review , LXIII , 1973 .

237. CATRANIS, A, "***Transfer of technology to developing countries: A study on the draft international code of conduct. R-H-D-I***", 38 eme et 39 eme Annees, 1985-1986.

238. Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang (1995), "**The Role of Foreign Direct Investment in China's Post 1978 Economic Development**", *World Development*, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain.

239. Chenery H,William J.K, "**Substations In Planning Models**, **Studies In Development Planning**", Harvard University Press, 1971,Pp 46-48.

240. C.Y. Horioka, "**Why is Japan' s private Saving Rate So High**?", Finance and Development (Vol. 24, No.4, December1986) .

241. C. Kindle Berger , "**Foreign Trade and the National Economy**" , Yale university press London , 1963 .

242. Dragoslov Avramovic," **Economic Growth andxternal debt**, "economic departemrnt inernetional bank for reconstruction and departement, the Jhon hopkins press, baltimore,1966.

243. Eduardo Fernander – Arias and Peter J. Montiel, "**The surge in capital (23) inflows Developing countries**: **An Analytical overview**", vol10, N.1 January 1996.

244. Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup malan, "**Determinants of direct foreign investment and its connection to trade**", Uncted Review, United nations, New york and Geneva, 1994.

245. Goldberg, D. E., & Lingle, R. (1985). "**Alleles**, **loci**, **and the traveling salesman problem**". Proceedings of an International Conference on Genetic Algorithms and Their Applications.

246. Goldberg L.S and Klein: "**Foreign direct investment، trade and real exchange linkges in developing countries،**" federal reserve bank of new York ، 1997

247. H. B. Chenery ، and A. Strout "**Foreign Assistance and Economic Development** ، The American Review ، vol.، – LVI، No. 4 part 1، 1966 .

248. Hong, K. "**Foreign Capital and Economic Growth in Korea**: **1970–1990**", *Journal of Economic Development*, Vol. 22, No. 1, June, (1997).

249. Kokko, A., Tansini, R. and M. C. Zejan (1996), " **Local Technological Capability and Productivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manufacturing Sector**", *The Journal of Development Studies*, Vol.32, No.4, April.

250. Mario I. Blejer and Adrienne Cheasty، **Using Fiscal Measure To Stimulate Savings in Developing Countries** ، Finance and Development (Vol.23، No .2، June1986).

251. Michael Dooly et. al .، **International Capital Mobility**، **What Do Saving Investment Correlation Tell Us** ? IMF،Staff paper (Vol .34، No .3 ، September 1987)

252. Negee choon chia and whally،"***Fiscal Incentives***" UNCTC، Report of the secretariat on the outstanding issues in the draft code of conduct on transnational corporations، I–L–M– Vol. 23، 1994.

253. N. Kaldor، **Monetarism uk monetary policy**، Cambridge journal & Economics vol.4، No.4 1980.

254. P. Baran ، The **Political Economy of Growth**، Monthly Review Press ، New york 1957 .

255. Sholmo Mental، **Minds**، **Markets** ، **and Money** ، **Psychological Foundation and Economics Behaviour** (New york: Basic Book ، Publishers ، 1982) .

256. R.T. Clements، **Saving in Newzealand During inflationary Times**، Journal of Business and Economic Statistic (Vol . 3 . No.3 ، july 1995).

257. Sergio Alessandrini and Laura Resnini "**The determinants of FDI**: **Acomparative analyse of EU FDI Flows into The CEECS، and the Mediterranean countries**"، ERF، sixth annual conference، economic research forum for the Arab countries، Iran and Turkey، Cairo، 1999.

258. U. N. ECOSC، "**The impact of multinational corporations on development and on international relations،**" E/5500، Rev، 1. 1974.

259. Vintila Denisia، "**Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories**،" *European Journal of Interdisciplinary Studies، Volume 2 ، Issue 2، ، December 2010.*

260. V.V . Bhatt , "**Improving the Financial Structure in Developing Countries**" Encouraging Saving by Household and Small Entreprises، Finance and Development (Vol. 23. No . 1 ، June 1996) .

261. UNCTAD، World Investment report، 1996.

الملاحق

الملحق (1): قيم لبعض المؤشرات الاقتصادية من 1975 الى 2004

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط PP	الناتج المحلي الإجماليPIB	الصادرات E	الواردات IM	الميزان التجاري BC	المديونية DT	خدمة المديونية SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1975	12,75	15,59	4,701	6,015	-1,314	4,593	0,457
1976	13,05	17,79	5,332	5,082	0,25	6,085	5,853
1977	14,20	21,04	5,928	7,125	-1,197	8,902	1,028
1978	15,12	26,43	6,347	8,682	-2,334	13,687	1,489
1979	24,80	30,28	8,198	8,511	-0,313	17,051	2,792
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562
1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	24,80	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	25,24	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	29,03	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	38,66	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658

المصدر:

1-الديوان الوطني الإحصاء على الموقع:www.ons.dz

collection statistiques n=111, ONS,2002-2

3-الموقع:www.sesrticc.org

الملحق رقم (2): قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة 1970- 2010

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
PIB	24 072,30	24 922,80	30 413,20	34 531,10	55 560,90	61 573,90	74 075,10	87 240,50	104 831,60	128 222,60	162 507,20
ED	7172,3	6 652,60	8 952,50	11 877,60	24 020,90	22 234,70	29 044,30	31 142,00	39 509,40	52 441,60	70 119,20
INV TOTAL	8 751,60	8 887,10	10 441,10	13 940,50	22 075,20	27 837,60	31 926,50	40 814,00	54 621,70	54 431,30	63 512,00
GAP S LOC	-1 579,30	-2 234,50	-1 488,60	-2 062,90	1 945,70	-5 602,90	-2 882,20	-9 672,00	-15 112,30	-1 989,70	6 607,20
GSL/PIB	-6,56	-8,97	-4,89	-5,97	3,5	-9,1	-3,89	-11,09	-14,42	-1,55	4,07
ENN	4 945,10	5 979,70	7 522,60	9 063,50	18 876,40	17 477,20	22 353,50	22 730,00	29 701,80	38 354,30	52 486,90
GAP FINA	-3 806,50	-2 907,40	-2 918,50	-4 877,00	-3 198,80	-10 360,40	-9 573,00	-18 084,00	-24 919,90	-16 077,00	-11 025,10
ENN/INV	56,5	67,3	72	65	85,5	62,8	70	55,7	54,4	70,5	82,6
GAP F/PIB	-15,81	-11,67	-9,6	-14,12	-5,76	-16,83	-12,92	-20,73	-23,77	-12,54	-6,78
	-1694	-2293	-1537	-2107	-5647						

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
PIB	191 468,50	207 551,90	233 752,10	263 855,90	291 597,20	296 551,40	312 706,10	347 716,90	422 043,00	554 388,10	862 132,80
ED	78 104,20	81 519,50	93 122,00	99 204,00	106 342,20	87 738,90	100 247,60	69 160,40	87 133,60	152 300,70	316 768,20
INV TOTAL	70 835,70	77 342,40	87 819,00	92 531,50	96 765,40	99 333,30	93 880,20	98 040,20	128 766,00	160 217,00	266 733,90
GAP S LOC	7 268,50	4 177,10	5 303,00	6 672,50	9 576,80	-11 594,40	6 367,40	-28 879,80	-41 632,40	-7 916,30	50 034,30
GSL/PIB	3,8	2,01	2,27	2,53	3,28	-3,91	2,04	-8,31	-9,86	-1,43	5,8
ENN	58 432,70	58 309,10	66 423,20	69 581,50	72 851,90	52 402,20	62 317,70	55 115,00	88 669,30	139 785,40	264 989,90
GAP FINA	-12 403,00	-19 033,30	-21 395,80	-22 950,00	-23 913,50	-46 931,10	-31 562,50	-42 925,20	-40 096,70	-20 431,60	-1 744,00
ENN/INV	82,5	75,4	75,6	75,2	75,3	52,8	66,4	56,2	68,9	87,2	99,3
GAP F/PIB	-6,48	-9,17	-9,15	6-8,7	-8,2	-15,83	-10,09	-12,34	-9,5	-3,69	-0,2

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
PIB	1 074 695,80	1 189 724,90	1 487 403,60	2 004 994,70	2 570 028,90	2 780 168,00	2 830 490,00	3 238 197,50	4 123 513,90	4 227 113,10	4 522 773,30
ED	344 124,90	322 463,80	389 702,80	545 643,30	815 532,50	889 402,10	777 348,20	1 031 186,30	1 856 985,50	1 764 258,90	1 849 343,10
INV TOTAL	319 811,10	336 203,00	467 941,20	633 031,40	644 641,40	647 459,00	773 955,40	849 951,40	971 661,10	1 134 601,90	1 386 382,40

GAP S LOC	24 313,80	-13 739,20	-78 238,40	-87 388,10	170 891,10	241 943,10	3 392,80	181 234,90	885 324,40	629 657,00	462 960,70
GSL/PIB	2,26	-1,15	-5,26	-4,36	6,65	8,7	0,12	5,6	21,47	14,9	10,24
ENN	290 745,00	236 784,10	306 405,30	422 442,00	606 273,50	680 060,00	530 300,70	704 896,00	1 481 270,80	1 453 140,00	1 494 895,40
GAP FINA	-29 066,10	-99 418,90	-161 535,90	-210 589,40	-38 367,90	32 601,00	-243 654,70	-145 055,40	509 609,70	318 538,10	108 513,00
ENN/INV	90,9	70,4	65,5	66,7	94	105	68,5	82,9	152,4	128,1	107,8
GAP F/PIB	-2,7	-8,36	-10,86	-10,5	-1,49	1,17	-8,61	-4,48	12,36	7,54	2,4
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**			
PIB	5 252 321,10	6 149 116,70	7 561 984,30	8 514 838,80	9 366 562,20	11 090 022,20	10 034 255,00	12 049 493,00			
ED	2 366 121,40	2 955 104,40	4 171 211,50	4 887 665,80	5 337 954,40	6 330 307,50	4 671 146,10	5 782 337,30			
INV TOTAL	1 593 589,00	2 048 195,40	2 396 517,30	2 575 531,50	3 224 923,80	4 154 537,80	4 677 526,80	4 865 864,50			
GAP S LOC	772 532,40	906 909,00	1 774 694,20	2 312 134,30	2 113 030,60	2 175 769,70	-6 380,70	916 472,80			
GSL/PIB	14,71	14,75	23,47	27,15	22,56	19,62	-0,06	7,61			
ENN	2 002 979,90	2 515 018,40	3 571 096,10	4 206 423,10	4 793 938,00	5 777 888,80	4 041 403,80	5 210 787,40			
GAP FINA	409 390,90	466 823,00	1 174 578,80	1 630 891,60	1 569 014,20	1 623 351,00	-636 123,00	344 922,90			
ENN/INV	125,7	122,8	149	163,3	148,7	139,1	86,4	107,1			
GAP F/PIB	7,79	7,59	15,53	19,15	16,75	14,64	-6,34	2,86			

المصدر:

Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre

.2011, ONS, Alger, pp 10, 54,55

World Development Indicators WDI2012), en ligne:

http://data.worldbank.org/country/algeria

الملحق رقم (3): قيم فجوة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
EX	22,0727335874648-	18,4425191	20,449562	25,503663	38,7490436	33,6889361	33,0545839	30,5865669	25,5358368	31,1483002
GAP-com-ex	-1,650	-9,22125854	-5,27730632	-6,08610066	3,25926805	-9,27666304	-4,06408905	-11,1537504	-14,6328954	-1,71744892
IM	29,1526684104409-	27,6637777	25,7268683	31,5897637	35,4897756	42,9655992	37,1186729	41,7403173	40,1687322	32,8657491
	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
EX	34,3384615	34,5872507	30,9248563	27,9418061	25,7100162	23,5839329	12,8547573	14,2724747	15,5078679	18,6392633
GAP-com-ex	3,9999998	3,70950792	1,92678135	2,13949486	-1,75635131	-3,15825486	-10,3171959	-4,13963501	-7,09585151	-9,87479303
IM	30,3384617	30,8777428	28,998075	25,8023112	27,4663675	26,7421877	23,1719532	18,4121097	22,6037194	28,5140564
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
EX	23,4436851	29,1178222	25,3195943	21,783877	22,5307252	26,194776	29,7604483	30,9063114	22,578354	26,8088741
GAP-com-ex	-1,49334352	5,51805763	1,45010433	-1,35505938	-3,5229873	-2,80145325	5,81574878	9,56871125	0,06225746	3,12496129
IM	24,9370286	23,5997645	23,86949	23,1389364	26,0537125	28,9962292	23,9446996	21,3376001	22,5160965	23,6839128
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
EX	41,175353	36,2479914	35,0761498	38,2664698	40,071885	47,6463528	48,6078477	46,6094941	46,2736575	48,2736575	49,2736575
GAP-com-ex	19,8211143	14,6463486	9,67617857	14,3921907	14,4197618	23,3764502	27,0911654	23,3164366	23,3650276	24,3650276	23,3650276
IM	21,3542387	21,6016428	25,3999713	23,8742791	25,6521231	24,2699027	21,5166823	23,2930575	22,9086299	23,9086299	25,9086299

المصدر :

Collections Statistiques N 166/ 2011, novembre

.**2011, ONS, Alger, pp 10, 54,55**

World Development Indicators WDI2012), en ligne:

http://data.worldbank.org/country/algeria

الملخص: يهدف هذا البحث الى تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، تم ذلك باستخدام احدى تقنيات الذكاء الاصطناعي و المتمثلة في تقنية الخوارزمية الجينية ، و التي تظهر أهمية استخدامها في الحالات الدراسية المعقدة و التي يصعب فيها ايجاد الحلول المثلية بطرق مبسطة. و بالتطبيق على برنامج ماطلاب ، استخرجت الاحصائيات من مصادر بحثية احصائية وطنية و دولية مع المقارنة بين هذه المصادر لتفادي اي شوائب تضلل النتائج التطبيقية. تمثلت الدراسة في ايجاد نموذج رياضي باستخدام آليات عمل الخوارزمية الجينية، هذا النموذج يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات تمويل التنمية الاقتصادية. خلصت الدراسة الى ايجاد الحلول الأمثلية لنموذج الدراسة و المتمثلة في القيم المثلى للمتغيرات المركبة للنموذج و من خلال التفسير الاقتصادي اتضح صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وهي أنه لا يساهم الاستثمار الأجنبي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر كون قيمته المثلى الصغيرة جدا و بالتالي الأثر الضعيف على متغيرات الدراسة و هذا راجع الى أن الجزائر تعيش بحبوحة مالية ناتجة عن وفرة ايرادات المحروقات و التي تستخدم في تمويل اجمالي لمشاريع التنمية الوطنية.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفجوة التمويلية، فجوة التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، الخوارزمية الجينية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract : The aim object of the present research is the analyze of the foreign direct investment impact on finance economic development in developing countries-Algeria case studies, based on the uses of artificial intelligence genetic algorithm techniques as an efficient solution for economic problem complex studies. Where the Crossover mutation behaviour gives more and more detailed information about the relationship between the direct investment and other variables .This topic is simulated in the Matalab GATOOL environment . Data are obtained from national and international sources by comparing these sources to avoid any impurities applied misleading results . The study concluded to find optimized solutions model and the optimal values for the variables through economic interpretation turns out hypothesis .The question to answer it that real foreign direct investment inflows don't contribute in the economic development process, the study refers that Algeria lives affluence resulting from the financial hydrocarbon revenues , which are used in total national development project funding.
Key words : Foreign direct investment, the financing gap, a gap of foreign trade, economic development , genetic algorithm , the Algerian economy.

Résumé: le but de ce travail est l'analyse de l'impact des investissements directs étrangers pour financer le développement économique dans les pays en voie de développement, avec l'application au cas de l'économie Algérien, par l'utilisation l'une des techniques les plus récentes de l'intelligence artificielle et celle de l'algorithme génétique, ce dernier est utilisé dans le traitement des problèmes complexes ou les études deviennent très difficiles pour trouver une solution optimale de manière simple.

L'application est compilée en utilisant le programme Matalab, les données provenaient de sources de données nationales et internationales avec la comparaison de ces sources afin d'éviter d'éventuelles impuretés appliquée résultats trompeurs. Le but de l'étude était de trouver un modèle mathématique utilisant de l'algorithme génétique, le modèle montre la relation entre investissements directs étrangers et les indicateurs de financement de développement économique. L'étude a conclu à trouver des solutions optimisées pour l'étude du modèle et des valeurs optimales pour les variables du modèle et par l'interprétation économique conduit à dire qu'il y aurait aucune contribution de l'investissement étranger dans le financement du processus de développement économique en Algérie pour laquelle t la valeur optimale trouvée par l'algorithme génétique est très faible et donc un impact très faible sur les autres variables, ce qui confirme que l'Algérie bénéficier des recettes basées sur les revenues d'hydrocarbures, qui sont utilisés dans le financement total des projets de développement nationaux .
Mots clés: investissement direct étranger, le déficit de financement, un écart de commerce extérieur, le développement économique, l'algorithme génétique, l'économie algérienne.